دراسات فى علم الاجتماع السياسى

دكتور عبد الهادى الجوهرى
دكتور فاروق يوسف

دكتور ابراهيم أبو الغار
دكتور عميد النعمانى أحمد السيد

مكتبة الطليعة بأسيوط

دراسات فى علم الاجتماع السياسى

دكتور عبد الهادى الجوهرى

رئيس قسم الدرسات الاجتماعية
كلية الآداب – المنيا

دكتور فاروق يوسف

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

دكتور ابراهيم أبو الغار

كلية الآداب – جامعة القاهرة

دكتور عميد النعمانى أحمد السيد

مفتش بوزارة الداخلية

١٩٧٩

مكتبة الطليعة بأسيوط

مقدمة

يعتبر علم الاجتماع السياسى من أحدث الفروع الجديدة فى علم الاجتماع ، ولقد حاول المؤلفون فى هذا المجال إلقاء الضوء على بعض قضايا هذا العلم موضوعاً ومنهجاً ، فتناول الدكتور عبد الهادى الجوهرى مجال علم الاجتماع السياسى وتطوره وقضايا التنشئة السياسية والمشاركة السياسية وعلاقتها بقضايا التنمية الاجتماعية إلى جانب إلقاء الضوء على ظواهر التجمعات اليهودية فى العالم وأثرها على المجتمع الإسرائيلى فى إطار دراسات علم الاجتماع السياسى وهذه الموضوعات تناولتها الفصول الأول والرابع والخامس والثامن .

وعرض الدكتور فاروق يوسف لقضايا المنهج ومشكلات البحث فى علم الاجتماع السياسى تضمنتها الفصلين الثانى والثالث .

واهتم الدكتور إبراهيم أبو الغار بدراسة موضوعات الأحزاب السياسة والنظام الديموقراطى وتطور النظام السياسى فى مصر من منظور علم الاجتماع السياسى تضمنتها الفصول السادس والتاسع والعاشر .

وعرض العميد دكتور النعمانى أحمد السيد عرضا مسهبا لدراسة تطبيقية تناولت موضوع الأحزاب السياسية فى المجتمع الإسرائيلى . فى ضوء دراسات علم الاجتماع السياسى :

والأمل فى أن يسد هذا الجهد المشترك أوجه النقص فى هذا النوع من الدراسة فى المكتبة العربية .

والله ولى التوفيق .

المؤلفون

القاهرة فى يناير ١٩٧٩

الفصل الأول

علم الاجتماع السياسى

مجاله وتطوره(*)

من الصعب تحديد آباء مؤسسين لعلم من العلوم خاصة وأن المعرفة الإنسانية متشابكة ومتداخلة وكالسلسلة المتصلة الحلقات ومع هذا فهناك شخصيات بارزة تركت بصمات قوية وكان لها تأثير ودور واضح فى نشوء فرع من فروع المعرفة ونموه .

وينطبق هذا القول على علم الاجتماع السياسى والدليل على ذلك اختلاف الباحثين فى هذا المجال فى تحديد مؤسسيه فبعضهم يرجع نشأته إلى أفلاطون وأرسطو(١) إذ يقول غاستون بوتول « Gaston Bouthoul » « يعتبر كل من أفلاطون وأرسطو من الرواد الأول لهذا الفرع وإن اختلف كل منهما عن الآخر فى اتجاهه الفكرى ومن ناحية المفهوم العام لعلم الاجتماع السياسى فيمثل أفلاطون وأرسطو النزعتين الرئيسيتين اللتين ستقتسمان فيما بعد العمل السياسى والمذاهب السياسية على السواء . وفكرة أفلاطون معيارية صرفة . أما علم الاجتماع عند أرسطو فهو بالعكس مبنى على الملاحظة والمقارنة » .

ويرجع آخرون نشأة العلم إلى كل من كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) وماكس فيبر (١٨٦٤ — ١٩٢٠) (٢) .

(*) كتب هذا الفصل دكتور عبد الهادى الجوهرى .

(١) غاستون بوتول — علم الاجتماع السياسى ، ترجمة الدكتور خليل الجر — المنشورات العربية ب . د . ص ١٤ .

(2) Michael Rush and Philip Althoff, An introduction to political sociology, London. 1971, p. 3.

على أن هناك خلافاً آخر حول تسمية العلم فهل هو علم اجتماع السياسة «Sociology of politics» أم علم الاجتماع السياسى، «Political Sociology» وهل الكلمتان مترادفتان ويعنيان نفس الشىء .. أم غير ذلك ؟

إن الاتجاه فى أوروبا هو وجود باحثين كثيرين يشاركون موريس دوفيرجر « Maurice Duverger » فى وجهة نظره حين يقول أن « Sociology of Politics » مرادفة لـ « Political Sociology » وأن الكلمتين أو على حد قوله اليافتتين تعنيان نفس الشىء .

ومع هذا يرى سارتورى « Sartori » أن « Political Sociology » ليست مرادفة تماماً لـ « Sociology of Politics » فى رأيه أنه عندما يقال « Sociology of Politics » فإن الأمر يكون واضحاً إذ يكون الإطار العام « Frame work » والمدخل « Approach » أو تركيز البحث وبؤرة الاهتمام سسيولوجيا والأكثر من ذلك فإن كلمة «Political Sociology» من وجهة نظره غير ناضجة(١) .

وتأسيساً على ذلك نجد أن علم الاجتماع السياسى قديم حديث فهو قديم إذ يرجع بجذوره إلى كتابات أفلاطون وأرسطو . فدراساتهم القديمة فى هذا المجال كانت بمثابة اللبنات الأولى وإن كانت لم تكن تحت هذا الإسم « اليافتة » الذى صك فى القرن العشرين .

على أننا لا نجد لقرون عدة مصنفات لها أهمية مصنفات أفلاطون وأرسطو وقيمتها حتى جاءت بعد ذلك أول محاولة ذات شأن فى علم الاجتماع السياسى بعنوان « مدينة الله » للقديس أوغسطين ولهذا المصنف أهمية فهو التعبير الأخير نوعاً ، عن الفكر السياسى فى العصور القديمة التى كانت فيه المدينة وآلهتها كل شىء والمواطن بكليته ملكاً لها .

---

(1) From The Sociology of politics to political Sociology, in Seymour Martin Lipset (ed), Politics and the Social sciences, London, 1969, Oxford University Press, p. 65.

وبعد القديس أوغسطين مرت ألف سنة تقريباً قبل أن تظهر مصنفات رئيسية فى علم الاجتماع السياسى حتى ألف ابن خلدون « مقدمته »(١) .

ويعتبر ميكافيللى فى رأى غاستون بوتول المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع السياسى الحديث وقد جدد سبينوزا فى مؤلفه « بحث لاهوتى سياسى » ولايبنتز ومونتسكيو وفيكو ولوك وبنتام وفولتير وروسو وكانت وجفرسن وكوندرسيه المفاهيم السياسية(٢) .

وهذا الرأى لا يتفق مع ما ذكره كل من ميخائيل روش ، فيليب ألتوف(٣) فى كتابهما « An introduction to Political Sociology » من أن الفضل فى إنشاء علم الاجتماع السياسى يرجع كما ذكر سابقاً إلى كل من كارل ماركس وماكس فيبر .

على أن إسهامات ماركس لم تكن محدودة بعلم الاجتماع السياسى وإنما كانت أوسع من ذلك بكثير . وقد تمثل ذلك فى ثلاثة مجالات :

النظرية العامة — نظرية خاصة — مناهج البحث .

إذ نجد ماركس بعد هيجل يطور نظرية الحتمية التاريخية على أساس ديالكتيكى ولكنه على خلاف هيجل أسس ماركس نظريته على أساس الصراع المادى للقوى الاقتصادية والذى نتيجته فى رأيه الزوال المؤكد للرأسمالية وخلق مجتمع لا طبقى . كما طور نظرية دافيد هيوم الخاصة بقيم العمل إلى نظريات فائض القيمة واستغلال العمل وهذا كله شكل أساس نظريته الاجتماعية (النضال الطبقى) والوعى الطبقى .

ولقد وجه نقد كثير لنظرية ماركس ولكن هذا النقد لا يقلل من الدور والإسهام الذى قدمه فى مجال علم الاجتماع السياسى .

---

(١) هناك رأى يقول باعتبار العلامة العربى ابن خلدون المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع السياسى

(٢) غاستون بوتول — المرجع السابق — ص ١٦ .

(٣) Michael Rush and Philip Althoff, op. cit. pp. 2–10.

أما بالنسبة لماكس فيبر فهو أحد الذين تزعموا حركة نقد ماركس ونظرياته ويظهر ذلك فى مؤلفه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the spirit of Capitalism. الذى نشر أصلا سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٥ وترجم إلى الإنجليزية سنة ١٩٣٠ إذ أوضح فيه أن تطور الرأسمالية الحديثة قد تطلب — بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية وتشكيل الطبقة الجديدة التى أشار إليها ماركس نفسه — تغيراً عنيفاً فى إتجاهات الناس نحو العمل وتراكم الثروة وهما من أهم العناصر المتضمنة فى التعاليم البروتستانتية(١) نحو كما أن نظرة على دراساته عن الهند والصين والشعب اليهودى توحى بأن فيبر حاول أن يثبت أن العوامل غير الاقتصادية وخاصة الأفكار والمثل إنما تعتبر عوامل سسيولوجية هامة .

ولقد حاول فى دراساته عن التدرج الطبقى فى مجتمعات مختلفة إثبات أن الطبقة الاجتماعية يمكن أن تقوم لا فقط على أساس وضع الفرد الاقتصادى فى المجتمع أو على وضعه فى بناء القوة فى المجتمع وإنما يمكن أن تقوم على أسس أخرى .

وساهم فيبر فى تحديد مفاهيم فى علم الاجتماع السياسى وكذلك فى الأفكار المنهجية إذ عرف مثلا السياسة « Politics » بأنها محاولة اقتسام القوة أو محاولة التأثير فى توزيع القوة سواء بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة(٢) .

ويعنى هذا أن فيبر كان مهتماً كثيراً بممارسة القوة وتبرير شرعية إستعمالها . ومفهوم الشرعية « Legitimacy » عنده يعنى القواعد التى على

---

(١) أنظر بوتومور ، الصفوة والمجتمع — دراسة فى علم الاجتماع السياسى — ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وزملائه ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ص ٢٧ — ٢٨ .

(٢) Max weber, politics as a vocation, in From Max weber : Essays in Sociology, translated and edited by H.H. Gerth and C. Wright Mills, London, 1948, p. 78.

أساسها تمارس القوة وتكون مقبولة وهو من المفاهيم التى ساهم بها فى علم الاجتماع السياسى وفى تصوره هناك ثلاثة نماذج رئيسية للشرعية :

١ — **سيادة أو سيطرة تقليدية** « Traditional domination » وذلك بحكم التقاليد والعادات والأعراف .

٢ — **سيادة أو سيطرة كريزماتية** « Charismatic domination » وذلك بحكم عوامل شخصية وبطولات وصفات خاصة بالقيادة الفردية .

٣ — **سيطرة تحكم القانون** والاعتقاد فى صلاحية أوضاع قانونية على أساس القواعد الموضوعة فى المجتمع .

وفى رأيه أن هذه الأنماط الثلاثة كانت خالصة « Pure » أو نماذج مثالية « Ideal types » (١) .

وما زال بناء النماذج المثالية وسيلة مثمرة فى يد عالم الاجتماع السياسى . ولقد نقدت أعمال فيبر أيضاً ولكن ذلك لا يقلل من إسهامه فى علم الاجتماع السياسى .

على أن هناك من الفلاسفة والعلماء من أسهم فى تطوير علم الاجتماع السياسى وعلى سبيل المثال اليكس دى توكفيل « Alexis de Tocqueville (1805–59) » خاصة فى كتابه « L'Ancien Régime et la Révolution (1856) » كذلك فإن والتر بجهت (Walter Bagehat 1827 – 77) رئيس

---

(١) بالنسبة لمفهوم النموذج المثالى « يحاول ضم علاقات الحياة السياسية وحوادثها فى كل مركب يمكن أن يوصف بأنه نسق متسق داخليا ... والنموذج أشبه بيوتوبيا أمكن التوصل إليها من خلال تحليل عناصر معينة من الواقع ... هو إذن ليس فرضاً ، ولكنه بمثابة موجه فى عملية صياغة الفرض . وهو أيضاً ليس وصفاً للواقع ، ولكنه يسعى إلى تقديم وسائل واضحة التعبير عن هذا الوصف ويتشكل النموذج المثالى بإبراز جانب واحد لوجهة (أو وجهات) نظر ، وبالتأليف بين عدد من الظواهر الفردية الملموسة المتناثرة غير المتصلة حتى تنتظم طبقات لوجهة نظر الذين يؤكدون جانباً واحداً معيناً — فى شكل نموذج تحليلى موحد » بوتومور ، الصفوة والمجتمع — دراسة فى علم الاجتماع السياسى — المرجع السابق ص ٥٠ .

تحرير الأيكونوميست the Economist من ١٨٦٠ حتى ١٨٧٧ . يستحق الذكر والإشـــارة إليه . فلقد درس العلاقـــة بين الثقافة والشخصية وبين المؤسسات السياسية والسلوك .

ولقد أكد أن المؤسسات السياسية الإنجليزية مشتقة من الطبيعة المتباينة للشعب الإنجليزى كما أنه ميز بين النظرية الدستورية والتطبيق .

وله كتاب قيم فى علم الاجتماع السياسى هو « الطبيعة والسياسة » Physics and Politics 1872 وفيه طبق مفهوم التطور « Evolution » على أصول وتطور المجتمعات مركزاً على الدور الذى لعبته المحاكاة (التقليد) « Imitation » فى هذه العملية . ولقد كانت المحاكاة أو التقليد كظاهرة اجتماعيـــة هى التى شخصت وميزت أعمال عالم الاجتماع الفرنسى تارد «Gabriel Tarde» (١٨٤٣–١٩٠٤) والذى يمكنه أن يدعى حق المساهمة فى تطوير علم الاجتماع السياسى . خاصة وأنه ركز على أن النظام السياسى لأى مجتمع مرتبط بالأبنية الاجتماعية لذلك المجتمع كما أكد على الأثر الاجتماعى لوسائل الاتصال الحديثة مثل التلغراف ، التليفون ، والكتب الكثيرة والصحف وفكر فى خلق صلات بين وسائل الاتصال والفرد .

كما ركز على دور الصفوات « Elites » خاصة كوسيلة لنشر الأفكار فى المجتمع .

وبعد ذلك نجد من أصحاب نظريات الصفوة « The élite theorists » باريتو « Pareto » (١٨٤٨–١٩٢٣) فى كتابه العقل والمجتمع « The Mind and Society » الذى نشر أصلا سنة ١٩١٦ وترجم إلى الإنجليزية فيما بعد سنة ١٩٣٥ . وإن كان له تصور عن الصفوة ومستوياتها فى مؤلفاته « محاضرات فى الاقتصـــاد السيـــاسى « Cours d'Economie Politique » ، النظم الاشتراكيـــة « Les systemes socialistes » يختلف عن تصوره الذى عرض له فيما بعد فى « العقل والمجتمع » والذى يهتم فيه بالتعارض القائم بين

أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة أى « الصفوة الحاكمة » وأولئك الذين لا يملكون شيئاً ، أى الجماهير . كما نجد أيضاً موسكا « Mosca ») ١٨٥٨— ١٩٤١) فى كتابه « The ruling class » (الطبقـــة الحاكمة (الذى نشر سنة ١٨٩٦ وروجع سنة ١٩٢٣ وترجم إلى الإنجليزية سنة ١٩٣٩ وفيه نقد وفند الماركسية بقوله « إن هذه الصفوة لا تصل إلى وضعها نتيجة إلى سيادة اقتصادية وأن التغير السياسى والاجتماعى كان نتيجة لتغير ودوران الصفوة بمعنى أنه لم يكن نتيجة عوامل اقتصادية » .

على أن موسكا يعد على حد تعبير بوتومور (١) أول من قدم تفرقة نظرية بين (الصفوة) والجماهير (برغم استعانته بمصطلحات أخرى) وأول من حاول إقامة علم للسياسة جديد مستنداً فى ذلك إلى تفرقته هذه .

ولقد عبر موسكا عن فكرته الأساسية فى العبارات التالية « من بين الحقائق الثابتة التى يمكن أن نلحظها فى الكائنات العضوية السياسية ، هناك دائماً حقيقة واضحة إلى أبعد حد حتى بالنسبة للعين العارضة ، ففى كل المجتمعات — إبتداء من تلك التى حققت بالفعل شوطاً كبيراً من التقدم ثم شهدت أفولا بعد ذلك حتى تلك التى لا تزال فى قمة تقدمها وقوتها — طبقتان متميزتان من الناس . طبقة تحكم وأخرى تحكم . والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عدداً وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية وأشد احتكاراً للقوة فضلا عن تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة . أما الطبقة الثانية فهى الأكثر عدداً والخاضعة لتوجيه وتحكم الطبقة الأولى ومثل هذا التوجيه والتحكم يتخذ طابعاً قانونياً بشكل أو بآخر ، كما يتخذ طابعاً تعسفياً أو عنيفاً على نحو معين .... » . وكان تفسيره لذلك هو أن الفئة الأولى منظمة أما الثانية فهى حتما أغلبية غير منظمة .

---

(١) بوتومور — الصفوة والمجتمع — دراسة فى علم الاجتماع السياسى — المرجع السابق ص ٣ — ٤ .

. إن مفهوم الصفوة هام جداً فى علم الاجتماع السياسى لا فقط لأن ذلك نبه أصحاب نظريات الصفوة فيما بعد مثل برنهام « Burnhan » ورايت ميلز « C. Wright Mills » بل لأنه قد أثار أيضاً انتباه علماء الاجتماع والسياسة إلى مثل تلك الظواهر مثل الأحزاب السياسية « Political Parties » وجماعات المصلحة « Interest Groups » .

ومن بين الدارسين لموضوع الأحزاب السياسية باستفاضة نجد أوسترو جورسكى (١٨٥٤—١٩١٩) « M. Ostrogorski » وروبرتو ميشليز (١٨٧٦ — ١٩٣٦) « Roberto Michels » الأول فى كتابه :
Political parties : Asociological study of the oligarchical Tendencies of Modern Democracy. » (الأحزاب السياسية : دراسة سسيولوجية للإتجاهات الأوليجاركية فى الديموقراطية الحديثة (الذى نشر أولا سنة ١٩١١ وترجمته للإنجليزية سنة ١٩١٥ كما أن لميشيلز محاضرات قيمة فى علم الاجتماع السياسى نشرت تحت عنوان « First lectures in political sociology » ترجمها الفرد دى جرازيا سنة ١٩٤٩ .

ولقد درس كل من الباحثين التطور التنظيمى للأحزاب السياسية ووصلا لنفس النتائج ومضمونها أن مثل هذه التنظيمات تسيطر عليها جماعات صغيرة نشطة كما أن القول بسيطرة الجماهير هو نوع من الخداع واللا ممكن .

على أن البعض حاول أن يدرس دور الشخصية فى السياسة ومن أبرز هؤلاء هارولد لازويل « Harold Lasswell » ومن مؤلفاته فى هذا المجال Politics : Who gets what, when and how Psychopathology and politics نشر الأول فى شيكاغو ١٩٣٠ والثانى فى نيويورك سنة ١٩٣٦ . على أن هذا التركيز على الفرد كوحدة للتحليل أدى إلى تركيز الانتباه والاهتمام إلى الروابط بين الثقافة والسياسة وبين التطور الاقتصادى والنظم السياسية .

ومن أبرز الأعمال فى هذه الميادين كتاب ألموند وفربا Gabriel Almond

and sidney verba « بعنـــوان » The civic culture » الذى نشر في برنستون ١٩٦٣ .

كما قام كل من الموند وكولمان بتحرير كتاب « Politics in the deve- lopment areds » المنشـــور في برنستون سنة ١٩٦٠ وكذلك كتابى ليبست « Seymour Martin Lipset » بعنـــوان « Political Man » نشر في نيويورك سنة ١٩٦٠ وكذلك « The First New Nation » المنشور في لندن سنة ١٩٦٣ .

وبعد ذلك نجد كتابات لويس كوزر ومن أبرزها الكتاب الذى قام بتحريره « علم الاجتماع السياسى » المنشور في لندن سنة ١٩٦٧ . Lewis A. Coser, (ed) political Sociology, London, 1967.

وذلك من الكتابات المعاصرة التى تناولت بشىء من التحليل السياسى الاجتماعى ظواهر معينة ودرستها دراسة مقارنة ومن ذلك نجد كتاب تيرى كلاى أيكن : Terry Clay Eakin, students and politics A comparitive study, Bombay 1972. وغيره من الكتاب . إلى أن أصبح علم الاجتماع السياسى والاهتمام به اليوم (موضة) في مناهج أقسام الاجتماع والسياسة بل والتاريخ بالجامعات وإذا كان قد اهتم علم الاجتماع السياسى في بداياته الأولى على حد قول كل من ميخائيل روش وفيليب التوف (١) بتفسير وشرح كلية السلوك السياسى « Totality of political behaviour » داخـــل المحتوى أو المضمـــون المجتمعى « Societal context » وهو ما نسميه الآن ماكرو « Macro » ثم جاءت فترة نقد فيها هذا الاتجاه وبدأ الاهتمام بما يسمى مايكرو « Micro » أى التركيز على تفاصيل السلوك السياسى داخل مضمونها ومحتواها واليوم

---

(1) Michael Rush and Philip Althoff, op. cit, p. 9.

هناك محاولات لربط نتائج هذه المجهودات بعضها مع البعض الآخر .

مجالات الدراسة فى علم الاجتماع السياسى :

السؤال المطروح هو : **ما هى مجالات الدراسة وطبيعتها فى علم الاجتماع السياسى ؟** Nautre and scope of political sociology.

هناك تعريفات مختلفة لعلم الاجتماع السياسى كما أن هناك وجهات نظر متباينة خاصة بحدود هذا العلم ومجالاته وهل هو فرع من علم الاجتماع .. أم علم مستقل .

والمعروف أن أى نظام سياسى أو تنظيم أو رجل سياسة لا يعمل فى فراغ ، وقد أعطت الدراسات السسيولوجية مدارك ومعارف قيمة على البيئة المجتمعية التى من خلالها يمارس العمل السياسى . ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون من الدراسة خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة خاصة وأصبح هذا اللون من المعرفة يشكل منطقة دراسة لعلم الاجتماع السياسى . (فحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى) .

وفى نفس الوقت اعترف علماء السياسة بأهمية علم الاجتماع فى دراسة السياسة وكيف أن لنظريات فلاسفة وعلماء أمثال ماركس ، فيبر ، موسكا ، باريتو ، وميتشيل تأثيراً كبيراً على الدراسات السياسية . بالإضافة إلى ذلك فإن تداخل العلوم الاجتماعية وتكاملها وتعاونها فى دراسة الظواهر المجتمعية عن طريق ما يسمى « Inter-disciplinary Approach » أدى إلى ظهور فروع جديدة من بينها علم الاجتماع السياسى . حتى أن سارتورى « Sartori » عرف علم الاجتماع السياسى بأنه « هجين متداخل من المعرفة An inter-disciplinary hybrid » وهو فى رأيه الفـــرع الذى يدرس الروابط بين

السياسة والمجتمع ، بين الأبنية الاجتماعية والأبنية السياسية وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى فهو قنطرة نظرية ومنهجية بين علم الاجتماع وعلم السياسة (١) .

وفى رأى لبست « Lipset » إذا كان استقرار المجتمع نقطة محورية وأساسية لعلم الاجتماع ككل فإن استقرار بناء مؤسسات محددة أو قل الحكم السياسى (الظروف الاجتماعية للديموقراطية) هو أول اهتمام لعلم الاجتماع السياسى (٢) .

وفى موضع آخر أكد ليبست وبندكس « Lipset and Bendix » **أن علم الاجتماع السياسى يدرس :**

١ — السلوك الانتخابى فى المجتمعات المحلية والأمة (دراسة الاتجاهات والآراء)

٢ — القوة الاقتصادية وصنع القرار السياسى .

٣ — أيداوجيات الحركات السياسية « political Movements » وجماعات المصلحة « Interest groups » .

٤ — الأحزاب السياسية ، الهيئات التطوعية ، مشاكل الأوليجاركية ، والارتباطات السيكولوجية للسلوك الساسى .

٥ — الحكومة ومشكلة البيروقراطية(٣) .

وفى رأى لويس كوزر(٤) « Lewis A. Coser » أن علم الاجتماع

(1) Sartori, From the sociology of politics to political sociology, op. cit, pp. 65-69.

(2) « Political sociology » in Robert K. Merton, etal, (eds), Sociology Today, New York : Basic Books, inc., 1959, pp. 91-92.

(3) «The field of political sociology», in Lewis A. Coser (ed), political sociology, New York : Harper L Raw, 1966. p. 10.

(4) Lewis A. Coser, (ed) political Sociologo, London, 1967, p. 4.

السياسى هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل المجتمعات أو بينها بعضها والبعض الآخر ، وكذلك دراسة الصراعات السياسية والاجتماعية التى تؤدى إلى تغيرات فى توزيع القوة .

كما أنه فى رأيه فرع حديث ومع هذا يرجع بجذوره إلى مفكرى القرن التاسع عشر أمثال كارل ماركس وتوكفيل وبدأ يأخذ خطوطه العريضة ويهتدى بآراء علماء اجتماع القرن العشرين أمثال ماكس فيبر وروبرت ميتشل وأميل دوركيم . وبظهور علم الاجتماع السياسى نجد أن محددات العملية السياسية أصبحت أوسع بكثير عن ذى قبل .

ولغاستون بوتول(١) **رأى فى مجال دراسة علم الاجتماع السياسى** يقول أن علم الاجتماع السياسى غصن تفرع عن جذع علم الاجتماع العام وهو يحلل الأنظمة كما يحلل سائر الظاهرات السياسية فى علاقاتها مع الظاهرات الاجتماعية الأخرى وهو يدرسها أيضاً بوصفها إنجازات وتصرفات نوعية للمجتمعات البشرية وبالتالى يمكن ملاحظتها والأحداث السياسية هى إحدى الحالات التى تسهل فيها أكبر مما تسهل فى سواها دراسة نشوء تيارات الآراء وظاهرات العدوى الفكرية والإندفاعات الجماعية وتقلبات المعتقدات والأنماط الأيديولوجية .

ويقول أيضا أن علم اجتماع السياسة يدرس :

- نشأة النظم وسيرها .
- تماثل الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الحضارات .
- نشأة الرأى العام وتكونه .
- السياقات التى بموجبها يشعر بالإختلالات الاجتماعية وبمختلف أنواع الظروف .

---

(١) غاستون بوتول — علم الاجتماع السياسى — المرجع السابق ص ص ٧ — ١٠ .

— كيفية تفسير المجتمعات لحاجاتها واختياراتها وتشوشاتها على الصعيد السياسى .

— العلاقات بين البنيات المادية والبنيات الفكرية والطبقات والأنظمة .

— مختلف أنواع الأحداث السياسية .

— أشكال العمل السياسى .

وفى رأى بوتول أن لعلم الاجتماع السياسى مصادره وطرائقه وأنه يحاول أن يصل إلى نظرات شاملة وأن يتدارك تقسيم الوقائع الذى لا مفر منه عن طريق عرض تركيبى ولبلوغ هذه الغاية يستقى من الينبوع الغزير الذى هو التاريخ ، تاريخ الأحداث وتاريخ الأنظمة العامة كما أنه يبحث عن تشابهات تمكنه من وضع نموذجية للأحداث والأنظمة والبنيات وفى الآن ذاته نموذجية للتصرفات والحوافز والدوافع . ويجد علم الاجتماع السياسى إلى جانب التاريخ مصادره فى الدراسة المقارنة للقوانين الخاصة والعامة ودراسة تطورها ويستطيع أن يكتشف معلومات مفيدة فى فلسفة التاريخ والمذاهب السياسية بوصفها تفسيراً لأحداث عصر ما .

وفى فصل آخر من نفس كتابه يقول بوتول (١) « فى بعض الحالات تصبح بعض الأحداث التاريخية اجتماعية لما لها من بالغ أهمية ، فخلل كبير فى الأوضاع يؤدى إلى القضاء على البنيات وإحلال بنيات أخرى محلها . لذلك على علم الاجتماع السياسى أن يركز انتباهه على دراسة الظروف التى تنشأ فيها أنماط جديدة من الدول وطبقات جديدة وأنماط جديدة مع العلاقات الدولية .

ثم يستطرد قائلا : ومهمة علم الاجتماع السياسى أن يحاول إبراز النماذج الرئيسية والتماثل الوظيفى للأجهزة السياسية فى النظم المختلفة ومهمته أيضاً المظهر العقائدى للدساتير وحرفيتها ووراء النصوص القانونية ، حقيقتها الحية وكيف تطبق وتعاش . ويضاف أخيراً إلى هذه المقارنات البحث عن النماذج

(١) المرجع السابق ص ٤٨ — ٥٤ .

المختلفة للإنسان السياسي وعن الطريقة التي يفهم فيها كل نوع من أنواع الحضارات اختيار القادة ودورهم وصفاتهم .

من هذا العرض لآراء بعض العلماء والفلاسفة نرى أن بعضهم يوسع من مجال دراسة علم الاجتماع السياسي ليشمل موضوعات تدخل في نطاق فروع أخرى من المعرفة مثل السياسة أو الاجتماع العام أو الفلسفة أو حتى بعض أفرع القانون ومن هؤلاء غاستون بوتول بينما يرى آخرون أنه مع التسليم بوجود أرضية مشتركة بين هذه المعارف والعلوم وبين علم الاجتماع السياسي إلا أن هناك محددات لمناطق دراسة علم الاجتماع السياسي .

إن فكرة توسيع نطاق العلم التي يتزعمها غاستون بوتول دعته إلى اعتبار أوجيست كونت من رواد علم الاجتماع السياسي وأنه على ضوء دراسات كونت أمكن وضع معايير تمكن من تصنيف أنواع الحكومة(١) فقانون الحالات الثلاث الذي جاء به كونت يقيم علاقة مباشرة بين عقليات الشعوب وتنظيمها السياسي وهو يرى أن طغيان المعتقدات السياسية يوافق الدولة الثيوقراطية التي يحكمها الكهنة وفي الحالة الميثافيزيقية تعود السيادة إلى أصحاب المذاهب العقائدية فتهيمن فيها روح الأسلوب على الواقع وتضحى فيها بالناس على مذبح المبادىء وأخيراً يرى في الحالة الوضعية نضج البشرية وبلوغها الرشد ففيها تجرى محاولة تطبيق الأفكار والقوانين على الأحداث ويصبح فيها الاختيار وحده معيار الحقيقة القابلة دوماً لإعادة النظر .

ومع الإيمان بوجود التداخل بين فروع المعرفة الإنسانية ووجود الأرضيات العلمية المشتركة إلا أن علم الاجتماع السياسي كفرع من علم الاجتماع نما وترعرع في أحضان فلاسفته وعلمائه وغذته النظريات والمذاهب والفلسفة السياسية — **له موضوعاته المحددة مثل دراسة**: الأصول الاجتماعية للعمليات السياسية ، البناء السياسي والبناء الاجتماعي ، المشاركة السياسية ، التنشئة السياسية ،

---

(١) المرجع السابق ص ٩٦ .

القوة السياسية ، الصفوة ، الاتصال السياسى ، الاختيار والانتقاء السياسى ، العقيدة السياسية ، الثقافة السياسية ، التنمية السياسية ، .. إلخ مثل هذه المسائل السياسية ذات الجذور والأصول الاجتماعية .

هذا ويجدر بنا أن نتناول بشيء من التفصيل عرض بعض هذهالموضوعات

أولا — المشاركة السياسية« political participation » :

تعتبر المشاركة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسى إذ أنها عملية اجتماعية سياسية . ويعرفها البعض(١) بأنها العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف .

political participation is the process through which the individual plays a role in the political life of his society and has the opportunity to take part in deciding what the common goals of that Society are, and the best ways of aehiaving these goals.

إنها تشمل النشاطات السياسية المباشرة (أو قل الأولية (والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة فى النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسى ، عضوية الحزب ، الترشيح فى الانتخابات ، التصويت ، مناقشة الأمور العامة ، الاشتراك فى المظاهرات العامة ... إلخ أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهى مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة ، العضوية فى هيئات التطوع وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأولية .

ويتمثل تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية للمشاركة السياسية بأنها(٢) تلك الأنشطة الأدارية التى يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع فى إختيار حكامه ،

---

(1) Terry clay Eakin, Students and politics – A comparitive study, Bombaoy 1972, p. 96.

(2) Mc closky Herbert, political participation, Iuternational Encyclopedia of the social sciences, Vol. 12, p. 252.

وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى .

ويتناول علماء الاجتماع السياسى موضوع المشاركة السياسية من نواح مختلفة منها :

١ — ما هى نماذج أو أشكال المشاركة السياسية ؟

Types or forms of politicai participation.

٢ — ما هو مدى المشاركة السياسية ؟

Extent of political participation.

٣ — من الذى يشارك ؟ Who participates ?

٤ — لماذا يشاركون ؟ Why do they participate ?

على أن ثمة إجابة مستفيضة على تلك التساؤلات نجدها فى كتاب « مقدمة فى علم الاجتماع السياسى » لكل من ميخائيل روش وفيليب ألثوف (١) وإن كانوا يعترفون منذ البداية بوجود صعوبة فى تحديد الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية ويقولون أنه بصرف النظر عن النظام السياسى فانه يتبادر للذهن لأول وهلة كل من الرائد السياسى المحترف « professional politician » الناخب « The voter » كوادر الحزب . والمدرس السياسى ، على أنه يمكن وضع شكل هرمى يغطى كل أشكال المشاركة السياسية ويكون قابلا فى نفس الوقت للتطبيق فى كل النظم السياسية .

هذا الشكل الهرمى يمثل فى رأيهما درجات المشاركة السياسية التى تتحدد على النحو الآتى :

١ — تقلد منصب سياسى أو إدارى .

---

(1) Michael Rush and Philip Althoff, An introduction to political sociology, op. cit, pp. 75–76.

٢ — السعى نحو منصب سياسى أو إدارى .
٣ — العضوية النشطة فى التنظيم السياسى ؟
٤ — العضوية السلبية فى التنظيم السياسى .
٥ — العضوية النشطة فى التنظيم شبه السياسى
٦ — العضوية السلبية فى التنظيم شبه السياسى
٧ — المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة ، فى المظاهرات ... إلخ .
٨ — المشاركة فى المناقشات السياسية غير الرسمية .
٩ — الاهتمام العـــام بالسياسة .
١٠ — التصويت .

ويلاحظ أن تقلد منصب سياسى أو إدارى يقع على رأس الهرم بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة ويأخذ مستوى المشاركة فى الهبوط والتناقص إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة وهو التصويت باعتباره أدنى مستوى من صور وأشكال التعبير عن المشاركة السياسية .

وإذا كانت هناك درجات وأشكال للمشاركة السياسية فثمة صور للوجه الآخر من العملة وهو السلبية السياسية . هذه الصور هى(١) :

١ — اللامبالاة « Apathy » :

ويتمثل هذا فى عدم الاهتمام بالأفراد أو المواقف أو الظواهر بصفة عامة أو خاصة واللامبالاة إزاء كل ما يحدث فى المجتمع بصفة عامة أو بعض قطاعاته بصفة خاصة ومن صفات اللامبالى :

١ — عدم القدرة على تقبل أو الاعتراف بالمسئوليات الشخصية ،(١) الانصياع الكامل والطاعة العمياء لكل ما يأتى من قبل السلطة وفقدان الشعور والحساسية فيما يتعلق بعواطف الغير(٢) .

---

(1) Ibid, pp. 90–92.

(١) لمزيد من التفصيل عن شخصية اللامبالى (غير المهتم) انظر :

Paul H. Mussen and Anne B. Wyszynski, personality and political perticipation, Human Relations, 5, 1952, pp. 78–9.

٢ ــ الشك السياسى « Cynicism » : ويتمثل ذلك فى الشك فى أعمال وأقوال الآخرين والنظر والشعور بأن العمل السياسى عمل ردىء وأن الثقة فى رجال الحركة السياسة أمر مستحيل . هذا وتنخفض درجة ومستوى المشاركة السياسية فى وجود الشك السياسى .

٣ ــ العــزلة « Alienation » : ويقصد بذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسى وحكومة مجتمعه والإتجاه نحو الاعتقاد بأن السياســة والحكومة فى مجتمعه يسيرها آخرون لصالح آخرين وطبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة وهذا على حد قول روبرت لين « Robert Lane »(١) .

« political alienation as a person's sense of estrangement from the politics and government of his society (and) the tendency to think of the government and politics of the nation as run by others for others according to an unfair set of rules ».

٤ ــ الإغتراب « Anomie » : ويقصد بذلك شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة لا يحسان به ولا يعنيهما أمره وبأنه لا قيمة له فى ذلك المجتمع ويؤدى ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع والباعث على المشاركة الفعالة فى عالم السياسة وهناك طرق لقياس درجة الاغتراب السياسى عند الأفراد منها ما وضعه ليو سرول « Leo Srole »(٢) وقد وجد سرول ثمة علاقة وثيقة بين الـ « Anomie » (الذى يعتبرها مرادفة لـ Alienation) والشخصية المتسلطة .

---

(1) Michael Rush and Philip Althoff, op. sit, p. 93.
ولمزيد من التفاصيل أنظر :

Gould L. Kobb. (eds) A Dictionary of the social sciences, London, 1964, p. 19.

(2) Leo srole, social Integration and certain corrollaries : An Exploratory study, American sociological Review, 21 1956, pp. 709–16.

ثانيا — القوة السياسية « Political Power » :

يمثل موضوع القوة السياسية أحد موضوعات البحث فى علم الاجتماع السياسى ويمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا منها : تعريف القوة السياسية ، وطبيعتها ووجهها والمداخل المختلفة لدراستها ثم ما هى مصادرها وتوزيعها فى المجتمع والعلاقة بين القوة السياسية والتنظيم السياسى وصنع القرار وغير ذلك من الجوانب التى تتعلق بمثل هذا الموضوع .

وقد اختلف علماء الاجتماع السياسى بالنسبة لطبيعة القوة السياسية إذ يعتبرها البعض خيراً ويعتبرها آخرون شراً ويرى فريق ثالث بأنها لا خير ولا شر فى حد ذاتها وإنما الأمر يتوقف على طريقة استخدامها والغاية من ذلك وإذا كان البعض يعتبرها وسيلة فآخرون يعتبرونها غاية وفريق ثالث يرى أنه يمكن اعتبارها وسيلة بل وغاية والأمر يختلف من موقف إلى آخر .

ماهية القوة السياسية ؟ :

هناك أكثر من تعريف للقوة السياسية فيعرفها بسكاران(١) Bhaskaran أستاذ علم الاجتماع السياسى بالهند بأنها القدرة على عمل شىء وأن تؤثر فى أى شىء ومعنى هذا أنه لا يمكن عمل شىء بدون قوة بينما يعرفها لازويل وكابلان(٢) بأنها المشاركة فى صنع القرار .

ويعرفها روبرت دال « R. Dhal »(٣) بأنها المقدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن ليقوم به بغير ذلك . أما ماكس فيبر فيرى أنها إحتمال قيام شخص ما فى العلاقات الاجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذى يقوم عليه ذلك الاحتمال .

---

(1) R. Bhaskaran, sociology of politics, Asia publishing House, Bombay, 1967, pp. 233–35.

(2) H.D. Lasswell, and A. kaplan, Rower and society, A framework for political inquiry, London, 1952.

(3) R.A. Dahl, The concept of power, Behavioral science, No. 2, 1957.

وجها القوة السياسية ومصادرها :

هناك أكثر من شكل للقوة السياسية فى المجتمع . على أن شكليهما الرئيسين هما السلطة والنفوذ . ويخلط البعض خطأ بين كل من السلطة والنفوذ إلا أن هناك فارقاً بينهما إذ أن السلطة تمثل حقوقاً وصلاحيات ممنوحة لفرد أو جماعة لإدارة نشاطات فى شكل معين ولاستخدام موارد معينة لتحقيق أهداف إجتماعية وتظهر عادة فى التنظيمات الرسمية حيث ترتبط بمنصب أو مركز أو وظيفة معينة تعطى لشاغله الحق فى إصدار قرارات لها صفة الإلزام وتطبيق الجزاءات على المخالف ويحدد هذه السلطة وحدودها القوانين واللوائح . على أن ذلك لا يعنى بالضرورة قدرة صاحب ذلك الحق على تنفيذ تلك الأوامر وفرض إرادته . أما النفوذ فهو العمل على تحقيق أهداف يستخدم فيه وسائل مختلفة منها الإكراه أو الأرغام ومنها التراضى أو الإغراء وقد يكون بالإثنين معاً أى الترهيب والترغيب وذلك دون استناد إلى حق مخول لذلك من قواعد أو قوانين . بمعنى آخر إذا كانت السلطة تستند وترتبط بالقانون فان النفوذ مرجعه الشخص نفسه ومدى قدرته على فرض إرادته دون الاستناد إلى المنصب أى هناك كما نقول قوة القانون وهناك أيضاً قانون القوة .. وقد يجمع فرد ما بين الإثنين أى بين السلطة التى أساسها المنصب والنفوذ المستمد من شخصيته وفى تلك الحالة يكون ذلك الشخص ذا القوة السياسية المتكاملة .

ويوجد وجهان للقوة السياسية فى المجتمعات ومنظماتها سياسية كانت أو إجتماعية إذ يكون هناك الكيان الرسمى للقوة قائماً على القانون واللوائح ثم الكيان غير الرسمى القائم على الأشخاص وطبيعتهم وكذلك على نوع العلاقات والبناء الاجتماعى للمجتمع .

وهناك العديد من الدراسات الخاصة ببناء القوة وتوزيعها فى المجتمع والطرق الرسمية وغير الرسمية لممارسة القوة(١) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل . أنظر : دكتور فاروق يوسف، دراسات فى الاجتماع السياسى، القوة والقيادة مذكرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — القاهرة ١٩٧٣ وانظر كذلك =

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما هى مصادر أو مقومات تلك القوة ؟ هناك أكثر من رأى فى هذه القضية ولكن المتفق عليه هو ضرورة توافر مصادر أو ركائز حتى يتمكن الشخص أو الجماعة من ممارسة القوة فى المجتمع. فيرى كارل ماركس مثلا أن العامل الاقتصادى هو ركيزة القوة السياسية ، ويقول(١) « يوجد فئتان من الناس فى كل مجتمع :

(أ) طبقة حاكمة.

(ب) وطبقة أو أكثر خاضعة أو محكومة.

وفى تصوره أنه يمكن تفسير الوضع المسيطر الذى تحتله الطبقة الحاكمة إذا ما فسرنا ملكيتها للوسائل الأساسية للإنتاج الاقتصادى، وإن كانت سيطرتها تمتد أيضاً لتشمل القوة العسكرية والنشاط الفكرى » .

ولقد وجه إليه نقد فى هذا المضمار إذ مع تسليم منتقديه بأهمية العوامل الاقتصادية إلا أنه لا يمكن اعتبارها العوامل الوحيدة والرئيسية لتوافر القوة الاجتماعية والسياسية ، ومع الإيمان بالتأثير المتبادل والربط بين الاقتصاد

- P. Bachrach and Baratz. S. Mertion, Two faces of = power, American Political science Review, vol. 56. 1962.

- T. Parsons. « On the concept of political power reprinted from proceedings of the American Philosophical society, Vol. 107, No 3, June 1963.

——— « Some reflections on the plase of force in social process », in Harry Eckstein (dd), International war : Basic problems, and approaches, Free press, 1964.

- R. Dahl. Who governs ? Yale university press, 1961.

(١) أنظر بوتومور ، الصفوة والمجتمع - دراسة فى علم الاجتماع السياسى - ترجمة دكتور محمد الجوهرى وزملائه (مرجع سابق) ص ٢٣ .

والسياسة إلا أن المجتمع لا يتكون فقط من اقتصاد أو لا تحكمه فقط عوامل اقتصادية وإنما هناك عوامل أخرى تلعب دورها فى بناء القوة جنباً إلى جنب مع العوامل الاقتصادية . لدرجة أن القوة السياسة تعتبر فى بعض الأحيان وسيلة للحصول على قوة اقتصادية ولعل بعض ما نلحظه من شراء بعض الأفراد أو الفئات فى بعض المجتمعات النامية بل وغير النامية إنما يكون مصدره أحياناً تقلدهم لمناصب سياسية يستمدون منها قوتهم ويعتبرونها وسيلة يستغلونها فى دعم مركزهم ووضعهم الاقتصادى .

إن وجهة نظر موسكا تتمثل فى أن الطبقة الحاكمة تمارس السلطة لأنها قادرة على التحكم فى القوى الاجتماعية ومصدر قوتها أنها منظمة .

ويقدم بيرستيدت فيرى « Bierstedt » تفسيراً لمصادر القوة فى المجتمع ويرى أنها تتمثل فى ثلاثة مصادر هى :

١ — عدد من الناس .

٢ — تنظيم اجتماعي .

٣ — موارد . وفى رأيه أن الموارد تشتمل على :

(أ) سيطرة على القيم الاقتصادية .

(ب) سيطرة على السلطة السياسية أى شرعية اتخاذ القرارات .

(جـ) سيطرة على وسائل العنف مثل البوليس والقوات المسلحة .

(د) السيطرة على وسائل الاتصال ومصادر المعلومات .

(هـ) السيطرة على الفكر والعقل .

(و) السيطرة على المعرفة والمهارة اللازمة لاستخدام الموارد .

وعلى أية حال فان مقدار القوة التى يمارسها الشخص فى موقف معين يتحدد بثلاثة عوامل : أولها ما تم تحويله أو تخصيصه من موارد . وثانيها

الكفاية والمهارة فى استخدام تلك الموارد . وثالثها مدى المقاومة من جانب الخصم المنافس(١) .

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :

دكتور فاروق يوسف – مذكرات – دراسات فى الاجتماع السياسى – مرجع سابق .

– R.V. Presthus, Man at the top, A study in community power, oxford university press, 1964. ؛

– F. Hunter, community power structure, North carolina university press, 1953.

الفصل الثانى

مناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى *

مقدمة :

يبدو أن القدر من النجاح الذى استطاع علم الاجتماع السياسى أن يحققه يرجع بصفة أساسية إلى اتجاهه إلى استخدام الطرق العلمية فى دراسة الظواهر السياسية وقد ساعد الميل الجارف فى هذه الأيام الخاص بتقدير كل ما يتصف بخصائص العلم إلى وضع علم الاجتماع فى هذه المكانة الممتازة التى يتبوءها . وهذا مما يفرض علينا دراسة مناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى .

يستخدم إصطلاح مناهج البحث فى معناه الواسع ليشير إلى دراسة القواعد التى يسترشد بها الباحث فى القيام بالبحث العلمى. ويتضمن ذلك بالطبع دراسة وتقييم طرق وأدوات وإجراءات البحث العلمى وما قد يؤثر على القيام به . ولذلك سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين . فى المبحث الأول سوف نناقش بعض مناهج البحث التقليدية. وفى المبحث الثانى سوف نناقش بعض الأدوات الحديثة المستخدمة فى علم الاجتماع السياسى . وسوف نناقش المشاكل الخاصة بدراسة الظاهرة السياسية فى موضع لاحق .

المبحث الأول

بعض مناهج البحث التقليدية

يشير اصطلاح منهج بمعناه الضيق إلى الطريقة التى يتبعها الباحث لدراسة مشكلة من المشاكل . أو بمعنى آخر فانه يشير إلى أسلوب التفكير المنظم

(*) كتب هذا الفصل دكتور فاروق يوسف أحمد .

والكيفية التى يصل بها الباحث إلى هدفه ، أى دراسة الظاهرة المعينة . وليس هناك اتفاق كامل فيما يتعلق باضفاء صفة منهج على بعض أساليب البحث مثل دراسة الحالة والمسح الاجتماعى وتحليل المضمون . وبالرغم من ذلك فاننا سوف نعطى فكرة مبسطة عن بعض هذه المناهج دون مناقشة موضوع هذا الخلاف . وذلك مع ملاحظة أنه فى أى بحث علمى لا يمكن الاكتفاء بمنهج واحد دائماً ، بل عادة يتطلب البحث استخدام منهجين أو أكثر ، وأن كانت الغلبة قد تكون لأحد تلك المناهج . وهذا ما يطلق عليه البعض اصطلاح التكامل المنهجى .

أولا — المنهج التاريخى :

ترجع أهمية المنهج التاريخى إلى أنه يعتبر بديلا للمنهج التجريبى بالنسبة لعلم الاجتماع السياسى . فإذا كان من الصعب دراسة الظاهرة السياسية عن طريق إجراء التجارب فإنه فى الإمكان النظر إلى التاريخ على أنه مجموعة من التجارب الطبيعية وإن كانت تجارب ينقصها عنصر الضبط والتحكم ولا يمكن إعادتها مرة ثانية . كما أن الظاهرة السياسية شأنها شان الظواهر الاجتماعية هى محصلة لمجموعة متعددة من العوامل التى تفاعلت مع مرور الزمن لتعطيها صورتها التى تظهر بها فى وضعها الراهن ، أى أنه توجد هناك علاقة بين الماضى والحاضر وبالتالى فإن دراسة الماضى تساعد على التعرف على الحاضر (١) .

والمنهج التاريخى قديم قدم الكتابات السياسية الرئيسية وإن كان الاستخدام المنظم له يرجع إلى العالم العربى الكبير ابن خلدون الذى يعتبر من رواد ذلك المنهج . فقد استخدمه ابن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى للوصول إلى قواعد عامة تحكم الظواهر السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى شكلت تلك الظواهر فى الماضى . ولقد طالب ابن خلدون بتعقب الظاهرة

(١) محمد عارف ، المنهج فى علم الاجتماع ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٢ ، ص ٢٥

الواحدة فى تاريخ الشعب الواحد فى مختلف الفترات التاريخية مع تحرى صدق الروايات التاريخية وقياس الأخبار على أصول العادة و طبائع العمران ومحاولة استخلاص القوانين العلمية التى تخضع لها تلك الظواهر (١) . وجاء بعد ابن خلدون كثيرون من الرواد من أهمهم فيكو وسان سيمون وأوجست كونت وفوستل دى كولانج الذين وضعوا الأسس العلمية لذلك المنهج(٢) .

ويمر البحث الذى يستخدم المنهج التاريخى بعدد من الخطوات الرئيسية . **أولا** تحديد المشكلة . وهنا يجب أن تكون المشكلة ممتدة عبر التاريخ ولها صفة الاستمرار النسبى بحيث يمكن تتبعها . **وثانيا** جمع البيانات عن المشكلة وهنا يجب أن نفرق بين نوعين من مصادر البيانات ، مصادر أولية مثل الوثائق الرسمية والمخطوطات والمذكرات ... إلخ ، ومصادر ثانوية وهى المنقولة عن المصادر الأولية . وتفضل المصادر الأولية على المصادر الثانوية (إلا فى حالات نادرة) لما قد تحويه الأخيرة من أخطاء نتيجة للنقل عن المصادر الأولية أو تحريف سواء مقصود أو غير مقصود . **وثالثا** تحليل الحقائق وتصنيفها والربط بينها . وهناك نوعان من التحليل : تحليل خارجى يقصد به التأكد من صدق الوثيقة ومن مصدرها ، وتحليل داخلى يقصد به فهم المعنى الحقيقى للوثيقة والمعلومات التى تضمنتها وأنه لم يكن المقصود بالوثيقة الدعاية أو التضليل أو أى أسباب أخرى . ومن هذا التحليل الداخلى يصل البحث إلى مجموعة من الحقائق الجزئية يقوم بتصنيفها بقصد الكشف عن الاتجاهات العامة للظاهرة التى يدرسها وربطها بالظواهر الأخرى المتصلة بها . **ورابعا** وأخيراً يقوم الباحث

---

(١) أنظر : ابن خلدون ، المقدمة ، تمهيد وشرح وتعليق د . على عبد الواحد وافى ، القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٨

(٢) أنظر مساهمات كل من فيكو وسان سيمون وكونت وفوستل دى كولانج فى تطوير المنهج التاريخى فى كتاب محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعى ، مبادئه ومناهجه ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ : ص ٢٠٢ — ٢١٦

بعرض نتائج دراسته فى شكل اتجاهات عامة تحكم الظاهرة التى يقوم بدراستها(١).

وهناك بعض الانتقادات التى توجه إلى المنهج التاريخى ، وأهم تلك الانتقادات انتقاد جوشالك الذى يقول : لم يتذكر أولئك الذين شهدوا الماضى سوى جزء منه ، ولم يسجلوا سوى جزء مما تذكروه ، ولم يبق مع الزمن سوى جزء مما سجلوه ، ولم يسترع نظر المؤرخين سوى جزء مما تبقى مع الزمن وجزء فقط مما يسترعى نظر المؤرخين يكون صادقاً ، وما يمكن فهمه هو جزء فقط مما هو صادق ، وجزء فقط مما يمكن فهمه يمكن تفسيره (٢) . وهذا النقد وإن كان قاسياً ومبالغاً فيه بدرجة كبيرة ، فانه يمثل جزءاً من الحقيقة فهناك صعوبات ومشاكل متعددة فى جمع المادة التاريخية . كما تلعب العوامل الذاتية دوراً رئيسياً فى ذلك . وإن كان ذلك فى الحقيقة هو حال كل البحوث الاجتماعية مع اختلاف الدرجة .

ولقد استخدم المنهج التاريخى معظم الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسى مثل ابن خلدون ودى توكفيل وكارل ماركس وماكس فيبر وروبرت مشيلز . وقد قل استخدامه بشكل ملموس فى العصر الحاضر للإتجاه نحو استخدام أساليب أخرى تتمشى مع التطور التكنولوجى مثل المسح الاجتماعى والمنهج الأحصائى . ولكن لا يزال البعض يستعين بذلك المنهج أو يستخدمه كمنهج أساسى فى تحليل الظواهر السياسية ، ومن مستخدمى هذا المنهج فى العصر الحديث من علماء الاجتماع السياسى كل من س. رايت ملز وسيمور مارتن لبست .

ثانيا — المنهج المقارن :

يعتبر المنهج المقارن أيضاً من الأساليب التى عرفت منذ زمن طويل واستخدمت للوصول إلى المعرفة المنظمة . ويعتبر أرسطو من الرواد الأوائل

---

(١) د . عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٦٣ ، ص ٢٧٠ — ٢٨٢

(2) Louis Gouschalk, Understanding History. New York : Alfred A. Knopf Inc., 1956. p. 45.

لذلك المنهج إلا أن الفضل فى تطوير استخدام هذا المنهج فى العلوم الاجتماعية يرجع بصفة رئيسية إلى إميل دوركيم فى كتابه قواعد المنهج فى علم الاجتماع (١) فقد قال أن التفسير الاجتماعى يقوم على إيجاد ارتباطات علية أو سببية ، ونادى بأن السبيل الوحيد لبيان أن ظاهرة معينة هى سبب ظاهرة أخرى أن ندرس حالات تكون الظاهرتان موجودتين فيها أو غائبتين معاً ، وبذلك نحدد ما إذا كانت إحداهما تعتمد على الأخرى أم لا . وتيسر التجارب ذلك فى العلوم الطبيعية ، ولكن طالما أن التجارب مستحيلة فى العلوم الاجتماعية فإننا مضطرون — فى رأى دوركايم — لاستخدام التجربة غير المباشرة ، أى المنهج المقارن (٢).

وترجع أهمية المقارنة إلى أنها ضرورية لاستكمال أى نوع من الدراسة لأنها تساعد على التعرف على العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة فى الظاهرة . ولذلك نجد أن المنهج المقارن يستخدم فى كل العلوم سواء الطبيعية منها أم الاجتماعية . كما نجد أنه فى معظم حقول المعرفة أو فى معظم العلوم تقريبا هناك مادة مقارنة مثل السياسة المقارنة والإدارة المقارنة وعلم الاجتماع السياسى المقارن ... إلخ وهذا دليل كاف على أهمية هذا المنهج المقارن .

وهناك طرق مختلفة لإجراء المقارنات . فهى قد تكون عبر الزمان كما قد تكون عبر المكان . كما قد تكون المقارنة بين وحدتين مختلفتين سواء فى فترة زمنية واحدة أو فى فترتين زمنيتين مختلفتين . وهناك نوع من المقارنة يطلق عليه إسم المقارنة الإثنوجرافية ويتم هذا النوع عن طريق مقارنة الظاهرة فى شكلها المبسط بالظاهرة بعد أن تطورت وتعقدت على أساس أن ذلك يوضح لنا العناصر الثابتة فى الظاهرة(٣) . ويطلق إميل دوركايم على هذا النوع من

---

(١) ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، أنظر إميل دوركايم ، قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٨ .

(١) المرجع السابق ص ٢٤٩

(٢) الدكتور زيدان عبد الباقى قواعد البحث الاجتماعى، القاهره : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤ ، ص ٢٥٤ — ٢٥٧

المقارنة إسم المقارنة التكوينية . ويرى أنها تيسر لنا عملية تحليل الظاهرة وتركيبها فى نفس الوقت ذلك لأنها تظهر العناصر المختلفة التى تتألف منها ، لأنها تسمح لنا بأن نرى عملية التراكم التى تتجمع بمقتضاها هذه العناصر وأن نرى الظروف التى تخضع لها هذه العناصر فى تكوينها وتشكيلها .

وهناك صعوبات كثيرة لإجراء المقارنات وأول تلك الصعوبات أنه لابد أن تكون للوحدات المستخدمة نظائر ممكن مقارنتها « Comparable » وأن تكون المقارنة بين وحدات متكافئة « Fquivlant » أو كما يقول جون ستيوارت ميل أن المنهج المقارن الحقيقى يعنى بمقارنة نظامين متماثلين فى كل الظروف ولكنهما مختلفان فى عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الخلاف . كما يشترط فى الوحدات المستخدمة فى المقارنة الحضارية أن تكون وحدات متوازنة (١) . ومن المشاكل الرئيسية للدراسة المقارنة الحضارية **تماثل العينات المستخدمة** بالنسبة للوحدات المدروسة وتمثيلها لخصائص تلك الوحدات . كما أن هناك **مشكلة اللغة** . فالكلمات فى اللغات المختلفة لا تعطى نفس المعنى فى الثقافات المختلفة . وتظهر هذه المشكلة بدرجة أكبر فى حالة جمع البيانات عن طريق توجيه الأسئلة إلى عينة من السكان ، وفى حالة تحليل المضمون أيضا . يضاف إلى ذلك **تعقد وتعدد العوامل** والظروف التى تؤثر فى الظواهر السياسية . كما أن استخدام المنهج المقارن يتطلب تطوير المفاهيم التى يتم على أساسها إجراء المقارنات(٢) .

---

(١) للتعرف على العديد من مشاكل المقارنة وكيفية التغلب عليها أنظر :

Richard L. Meritt and stien Rokkan, Comparing Nations, New Haven : Yale Uaiversity Press 1666.

وبصفة خاصة الصفحات من ١٣١ — ١٦٨ ، ١٦٧ — ٣٢٠ ، ٣٣٧ — ٣٤٨

(٢) للتعرف على مثل هذه المشاكل وغيرها من مشاكل المقارنة أنظر : الدكتور محمد عثمان نجاتى ، البحوث الحضارية المقارنة ، ومشكلاتها المنهجية فى كتاب الدكتور لويس كامل مليكه (معدل ومنسق ومقدم) ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر : ١٩٦٥ ، ص ٦٠ — ٧٥

ولقد استخدم المنهج المقارن كثيرون من رواد علم الاجتماع السياسى ، منهم أرسطو ودى توكفيل وكارل ماركس وماكس فيبر وروبرت مشيلز . ويلاحظ أنهم استخدموه جنباً إلى جنب مع المنهج التاريخى . وفى العصر الحديث زاد استخدام المنهج المقارن بدرجة كبيرة وظهر ما سمى بالمقارنة الإحصائية والتى يعتبر إميل دوركايم فى الحقيقة أيضاً أول من استخدمها ، وترجع أهمية هذا النوع من المقارنة إلى أنها تمكن من الاستفادة من التقدم التكنولوجى من ناحية ، والاستفادة من المزايا التى تنتج من استخدام الإحصاء فى البحث العلمى من ناحية أخرى . وأهم مزايا استخدام الإحصاء فى البحث العلمى **الموضوعية والدقة وتحييد المتغيرات الأخرى** . واستخدام الأرقام يقلل من تأثير الأهواء والعواطف ويساعد على تقرير الحقائق بدقة دون أن يترك مجالا للتأويل. أما مايتعلق بالضبط أو تحييد تأثيرات المتغيرات الأخرى ، فإنه عندما لا نكون قادرين على تثبيت المتغيرات المختلفة المؤثرة فى الظاهرة فاننا نتركها تتغير ثم نحاول تحييد الدور المنفصل لكل منها فى التأثير على النتيجة باستخدام الارتباط الجزئى مثلا دون أى تعديل مصطنع للظروف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة .

ثالثا — المسح الاجتماعى :

يعتبر المسح الاجتماعى من أساليب البحث العلمى الحديثة نسبياً وذلك بعكس الحال بالنسبة للمنهج التاريخى والمنهج المقارن . ويمكن تعريف المسح الاجتماعى بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام سياسى أو اجتماعى أو لجماعة معينة ، وهو ينصب أساساً على الوقت الحاضر وإن كان قد يهدف للوصول إلى معلومات يمكن الاستفادة بها بالنسبة للمستقبل(١) . واصطلاح المسح فى حقيقته مستعار من ميادين الدراسات الطبيعية ، فكما

---

(1) F. Whitney. The Elements of Research, New York. printice – Hall, 1952. p. 155.

تمسح الأرض لمعرفة مساحتها أو خصائصها الجيولوجية تمسح الظواهر السياسية والاجتماعية أو الجماعات المعينة لمعرفة خصائصها أو اتجاهاتها . والمسح الاجتماعى فى حقيقته هو تعريف بجماعة أو ظاهرة معينة أو قياس لها أو توضيح عميق لمشكلة او تحليل لعلاقات معينة(١) .

وهناك تقسيمات عديدة للمسوح حسب الزاوية التى ينظر منها إلى المسح . فقد تقسم المسوح طبقاً لنطاق موضوعها إلى **المسوح العامة** وهى التى تعالج كل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، و**المسوح المحدودة**وهى التى تهتم بنواحي معينة . ومن حيث نطاق وحدات الدراسة يمكن تقسيمها إلى **المسوح الشامله**حيث تجمع البيانات عن جميع الوحدات والمسوح **بطريقة العينه** حيث يكتفى فيها بدراسة عينة من الوحدات(٢) .

ولقد كان المصلحون الاجتماعيون هم أول من استخدم المسوح الاجتماعية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ومن هؤلاء المصلحين جون هوارد وفردريك لوبلاى وتشارلز بوث ... إلخ(٣) . ولكن هذا الأسلوب أخذ فى الانتشار بشكل ملحوظ خلال هذا القرن واصبح يستخدم فى كافة فروع العلوم الاجتماعية لتحقيق أغراض متعددة مثل التخطيط القومىمن أجل التنمية وفى التعرف على المشاكل الاجتماعية للعمل على القضاء عليهـــا وفى دراسات الرأى العام(٤) .

وأهم الأغراض التى تستخدم فيها المسوح الاجتماعية فى هذه الأيام .

أولا : دراسهالبيئه الاجتماعية والاقتصاديه والسياسيه للجماعات سواء

---

(١) محمد طلعت عيسى ، مرجع سابق ص ١٩١

(٢) أنظر د . عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ — ٣٠٧ ، الدكتور زيدان عبد الباقى ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ — ٢٣٢ .

(٣) pouline Young, Sclentific Social Supvey and Re earch, New York : printise – Hall pp. 1 – 18.

(٤) د . زيدان عبد الباقى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ — ٢٢١ ، د . عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ٣١٩ — ٣٢٢

المحلية أو القومية مثل معرفة متوسط دخول الأفراد وطبقاتهم الاجتماعية ، والجماعات المؤثرة فى العملية السياسية .

ثانياً : دراسة أوجه النشاط المختلفة لأفراد الجماعة مثل قضاء أوقات فراغهم وأنواع الجرائد والمجلات التى يقرأونها والأندية والأحزاب التى ينتمون إليها ... إلخ .

ثالثاً : دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم كما هو فى حالة دراسات الرأى العام والتصويت فى الانتخابات ، وآخراً وليس أخيراً دراسة الخصائص السكانية للمجتمع والتى تتضمن العديد من البيانات عن الناحية السكانية مثل حجم الأسرة وتوزيع فئات العمر(١) .

ويمر المسح الاجتماعى فى عدد من الخطوات يمكن إنجازها فى أربعة خطوات رئيسية وإن كان هذا لا يمنع من إضافة خطوات أخرى حسب طبيعة المسح . وأول هذه الخطوات رسم الخطة ويتضمن ذلك تحديد الغرض من المسح وتحديد النقط الرئيسية والفرعية التى يشتمل عليها ، وتحديد مجالات المسح البشرية والمكانية والزمنية ، واختيار الوسائل اللازمة لجمع البيانات وتقدير الميزانية للصرف على القيام بالمسح وتحديد البرنامج الزمنى له وتدريب الباحثين الميدانيين. وثانياً جمع البيانات ويتضمن الاتصال بالمبحوثين أو جمع البيانات من المصادر المحددة والإشراف على الباحثين الميدانيين . وثالثاً تحليل البيانات ويبدأ ذلك بمراجعة البيانات التى جمعت للتأكد من أنها صحيحة وكاملة ومسجلة بطريقة منظمة ثم يتم بعد ذلك تصنيف البيانات وتقسيمها إلى مجموعات متجانسة . ثم رابعاً وأخيراً عرض البيانات وكتابة التقرير(٢) .

ويستعين أسلوب المسح الاجتماعى بمعظم وسائل جمع البيانات المستخدمة فى البحث الاجتماعى . ولكن قد تفضل وسيلة على أخرى فى مسح معين نتيجة

---

(١) محمد طلعت عيسى ، مرجع سابق ص ١٧٤ — ١٩٠ .

(٢) دكتور عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ — ٣٢٣ الدكتور زيدان عبد الباقى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ — ٢٣٢ محمد طلعت عيسى . مرجع سابق ، ص ١٩٨—٢٠٠

لخطة المسح أو مداه أو نوع المعلومات المطلوبة . وأكثر الوسائل المستخدمة فى المسح شيوعاً الملاحظة والمقابلة (الاستبار) والاستبيان وتحليل المضمون . وتستخدم الأنواع الثلاثة الأولى منها فى البحث الميدانى . أما الأخير فيستخدم فى المسح المكتبى .

وحتى يكون المسح علمياً يجب اتباع مبادىء معينة فى القيام به . فأولا يجب جمع بيانات كمية عن الموضوع المطلوب دراسته والاستعانة بالبيانات الإحصائية التى قد تساعد فى ذلك . وثانياً يجب وصف الأشياء كما هى لا كما يجب أن تكون والبعد عن محاولة وضع النظريات أو استنباط القوانين . ثالثاً الاهتمام بالوقت الحاضر واستخدام باحثين ميدانيين يتسمون بالدقة . رابعاً إستخدام الملاحظة الموضوعية المنظمة والمقابلة الشخصية كوسائل من وسائل جمع البيانات التى تم الحصول عليها : وخامساً الاستعانة بصحائف الاستبيان فى جمع البيانات لضمان الحصول على بيانات موحدة لكافة وحدات الدراسة(١) .

ومن أجل تحقيق الموضوعية فى المسح الاجتماعى أوصى جون أسبلى وفان هوتن القائمين عليه باتباع قواعد معينة . أولا التخلص من كافة الأفكار والمعلومات السابقة قبل البدء فى المسح . ثانياً توجيه البحث من أجل الحصول على المعرفة والمعلومات وليس لإثبات أو تبرير أى معين . وثالثاً تجنب محاولة التبىء بنتائج المسح . ورابعاً بذل كل الجهد للوصول إلى الدقة المتناهية . خامساً التأكد من سلامة النتائج التى يأتى بها المسح بأقسى وسائل الاختبار سواء بالنسبة للنتائج المرغوب فيها أم غير المرغوب فيها . سادساً عرض جميع النتائج وعدم إخفاء النتائج غير المرغوب فيها . سابعاً الاختيار العلمى للعينة . ثامناً استخدام الأسئلة الإختبارية فى الاستبيان لإختبار درجة الثقة فى العينة المختارة . تاسعاً عدم التردد فى ذكر نقط الضعف أو القصور المنهجية . عاشراً تحديد مصدر المعلومات بالتقرير بدقة وتبيان المعلومات المستخدمة من خارج المسح .

---

(١) دكتور زيدان عبد الباقى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ — ٢٢٤ ، دكتور محمد طلعت مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

حادى عشر عدم محاولة تعميم النتائج التى تم التوصل إليها دون توضيح دقيق لحجم العينة المستخدمة(١) .

وهناك حدود كثيرة لاستخدام أسلوب المسح. فأولا قد يتطلب إجراء المسح نفقات كبيرة غير ممكن توفيرها . وثانياً فإنه لنجاح المسح لابد أن تسبقه دراسة استطلاعية للموضوع المراد استخدام المسح فى دراسته . وثالثاً : يحتاج المسح الميدانى إلى تدريب خاص للباحثين الميدانيين . وآخراً وليس أخيراً صعوبة استخدام وسيلة الاستبيان فى القيام بالمسح فى الدول المتخلفة لانخفاض الوعى الاجتماعى خصوصاً إذا كان ذلك خاصاً بدراسة الرأى العام فيما يتعلق بالمسائل السياسية(٢) .

المبحث الثانى

أدوات البحث فى علم الاجتماع السياسى

يحاول الباحث فى علم الاجتماع السياسى أن يصل إلى الأهداف المثاليه للعلم . وأحد تلك الأهداف هو تحقيق الدقة فى المفاهيم والأحكام . وهذه المحاولة تتطلب استخدام أدوات منهجية دقيقة للوصول إلى ذلك الهدف . والأدوات المنهجية هى وسائل منهجية يسترشد بها الباحث فى قيامه بدراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية بصفة عامة أو يستخدمها فى عملية القياس أو المقارنة . ومن أمثلة الأدوات المنهجية المستخدمة فى علم الاجتماع السياسى القياس الاجتماعى والأنماط المثالية والنماذج وفيما يلى كلمة موجزة عن كل واحد منها .

أولا — القياس الاجتماعى :

يمكن القول بأن أدولف كوستا هو أول من استخدم اصطلاح القياس

---

(١) John Aspley and Van Houten, Public Relation Handbook. Chicago : The Universit of Chicago. Press 2ed., 1958, p. 101 – 102.

(٢) دكتور عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٣٢٥ – ٣٢٦ .

الاجتماعى «Sociometry» وذلك خلال المحاولات التى كان يبذلها لقياس القوة النسبية لمختلف المجتمعات ، وكان ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر(١) . ولكن يرجع الفضل فى تطوير ذلك كأداة منهجية إلى مورينو (وهلين جينجز) الذى بدأ فى إستخدام ذلك المصطلح وتطويره منذ العقد الرابع من هذا القرن من أجل تحديد الأنساق الاجتماعية على أساس التجاذب والتنافر وعدم الاهتمام فى علاقات الأفراد(٢) .

ويجدر بنا أن نبادر من الآن إلى القول بأن القياس الاجتماعى ليس أداة لقياس الظواهر الاجتماعية عموماً وإنما هو أداة لقياس موضوعات بعينها وهى الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية بين الأشخاص، التى ترتكز على قوى الجذب والنفور عدم الاهتمام ، أى أنها ليست وسيلة لقياس الظواهر الاجتماعية والسياسية بصفة عامة .

وتقوم العناصر النظرية التى يستند إليها القياس الاجتماعى على أن البناء الدينامى للجماعة يظهر بمقتضى عملية من الانتقاءات الإيجابية والسلبية التى يقوم بها الأفراد وأن هذه العلاقات الانتقائية بين الأفراد هى التى تسبغ على الجماعات وجودها الواقعى . أى أنها تقوم على دراسة الصورة غير الرسمية للجماعة . ومن هنا فإنها توضح لنا كيف يوجد تنظيم غير رسمى بجانب التنظيم الرسمى للقوة السياسية وهى تدرس الجماعة كوحدة كلية كما تأخذ فى الاعتبار كل جزء (أو ذرة إجتماعية) فى علاقاته بهذا الكل . وهى تنظر إلى الجماعات كحقيقة لها خواصها الذاتية المتميزة غير القابلة للتخفيض إلى العناصر التى تتألف منها هذه الجماعة (٣) .

---

(١) الدكتور محمد عارف، المنهج فى علم الاجتماع ، الجزء الأول ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ١٨٣ .

(٢) J. Moreno, Who Shall Survive, Beacon : Beacon House, 1953; H. Jennings, Sociometry in Group Relation. Washigton1946

(٣) N. Timashaff, Sociologeeal Theory, Its Nature and Growth, New York : Radom House, 1963. pp. 215 – 216.

وينظر فى هذه الأداة إلى الفرد على أنه ذرة اجتماعية وأنه نواه علاقات اجتماعية وأنه الوحدة الأساسية للدراسة . وهى فى ذلك تتبع طرق الدراسة فى العلوم الطبيعية من هذه الناحية . كما تحاول أيضاً التشبه بها عن طريق إستخدام الطرق الكمية والمعالجات الرياضية ، سواء كان المستخدم فى ذلك السوسيوجرام أو المصفوفة الاجتماعية . والسوسيوجرام أو المخطوطة الاجتماعية هو عبارة عن خريطة اجتماعية تصور الانتقاءات السالبة والموجبة للعلاقات بين أعضاء الجماعة باستخدام الرموز . أما المصفوفة الاجتماعية فهى طريقة لجدولة نتائج تلك الانتقاءات حتى يمكن بعد ذلك تحليلها رياضياً وخصوصاً إذا كان عدد أفراد الجماعة المراد دراستها كبيراً(١) .

وسواء استخدمنا السوسيوجرام أو المصفوفة الاجتماعية فإننا نصل إلى نفس النتيجة وهى اكتشاف خصائص الجماعة والظواهر المرتبطة بها كظاهرة القيادة والتبعية والتقارب والعداء والتماسك والتفكك ... إلخ . فيظهر لنا من ذلك الشخص الذى يطلق عليه علماء الاجتماع النجم ونطلق عليه القائد والأشخاص الذين يلونه فى القوة وأولئك الذين لا حول لهم ولا قوة ثم المنبوذ من الجماعة كما يوضح لنا ما يطلق عليهم علماء الاجتماع الزمر الاجتماعية ونطلق عليهم الشلل السياسية .

بالنسبة لمكانة الفرد فى الجماعة فإنه كلما زاد تفضيل أفراد الجماعة للشخص واختيارهم له أى كلما زادت علاقاتهم الموجبة الموجهة إليه كلما إرتفعت مكانته ، وكلما قلت تلك العلاقات كلما قلت مكانته . وفى حالة ما تكون سالبة يكون الفرد معزولا . وتحسب مكانة الفرد بقسمة عدد الاختيارات الموجهة للفرد وليكن (م) على عدد أعضاء الجماعة وليكن (ن) بعد إستبعاد الشخص نفسه (— ١) ويمكن وضع ذلك فى المعادلة الآتية(٢) :

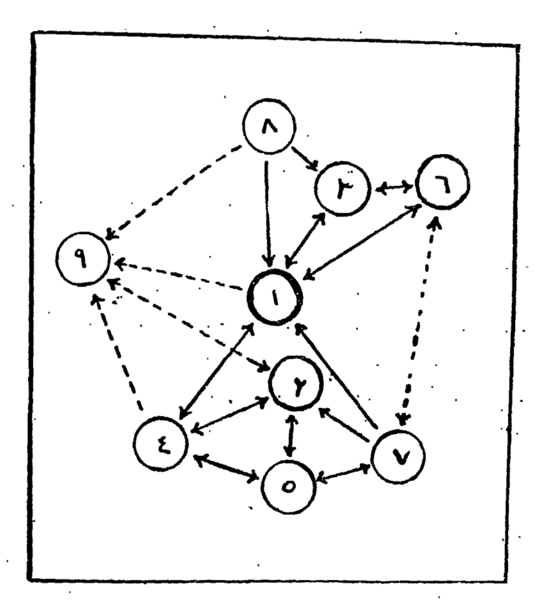
---

(١) الدكتور محمد عارف ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ — ١٨٧ .

(2) D. Zeleny Measarement of Social Status, The Amei-rean Journal of sociology, 1940, N. 3, pp. 575 – 582.

شكل رقم (١)

سوسيوجرام



يشير الخط المستمر إلى علاقة موجبة والخط المتقطع
إلى علاقة سالبة والسهم إلى اتجاه العلاقة

جدول رقم (١)

مصفوفة اجتماعية

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١		+١	+١	+١	٠	+١	٠	٠	-١
٢	+١		٠	+١	+١	٠	٠	٠	-١
٣	+١	٠		٠	٠	+١	٠	٠	٠
٤	+١	+١	٠		+١	٠	٠	٠	-١
٥	٠	+١	٠	+١		٠	+١	٠	٠
٦	+١	٠	+	٠	٠		-١	٠	٠
٧	+١	+١	٠	٠	+١	-١		٠	٠
٨	+١	٠	+١	٠	٠	٠	٠		-١
٩	٠	-١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	

يشير الصفر إلى عدم وجود علاقة ويشير — ١ إلى وجود
علاقة موجبة بينما يشير — ١ إلى علاقة سالبة

$$\text{مكانة الفرد فى الجماعة} = \frac{\text{م}}{\text{ن} - 1} \times 100$$

وبالنسبة لمدى التفاعل الاجتماعى للجماعة وتجانسها ، فان ذلك يرجع أساساً إلى كمية العلاقات الموجبة بين أعضائها ، إذ أن كثرة وجود العلاقات الموجبة بين الأعضاء دليل على تفاعل الجماعة وتجنسها وتفضيلهم للعمل مع بعضهم البعض . ويمكن حساب ذلك المدى بالنظر إلى عدد الاختيارات المتبادلة الموجبة بين أفراد الجماعة وليكن (س) وقسمتها على عدد الاختيارات المتبادلة الممكنة والتى تساوى ن (ن — ١) حيث أن ن تساوى عدد أعضاء الجماعة . ويمكننا أن نضع ذلك فى شكل المعادلة الآتية :

$$\text{درجة التفاعل والتجانس} = \frac{\text{س}}{\text{ن} (\text{ن} - 1)} \times 100$$

ويمكننا دراسة الشللية أو الزمر داخل الجماعة باعتبار الجماعة الكبرى جماعة خارجية والشلة أو الزمرة جماعة داخلية . وكلما زادت علاقات الأفراد الموجبة الموجهة إلى أعضاء داخل الشلة أو الزمرة كلما زاد تماسك الشلة أو الزمرة وكلما قلت هذه العلاقات كلما قل تماسك الشلة أو الزمرة ، وكلما زادت العلاقات الموجبة الموجهة من داخل الشلة أو الزمرة إلى أفراد خارج الشلة أو الزمرة كلما قل تماسك الشلة أو الزمرة وضعفت ، وكلما زادت العلاقات الموجبة الآتية من خارج الشلة أو الزمرة إلى أفراد داخل الشلة أو الزمرة كلما قويت الشلة أو الزمرة(١) . فإذا رمزنا للعلاقات الداخلية بالرمز (د) وللعلاقات بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية بالرمز (خ) والعلاقة بين الجماعة الخارجية والجماعة الداخلية بالرمز (ل) ولعدد أفراد الجماعة الداخلية بالرمز (ن) ولأفراد الجماعة الخارجية الذين يستقبلون الاختيارات بالرمز (م) يكون :

$$\text{معامل تماسك الزمرة} = \frac{\text{م} (\text{د} + \text{ل})}{\text{ن خ}}$$

---

(١) الدكتور زيدان عبد الباقى ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

ويمكننا أن نحسب مدى ثبات الجماعة واستقرارها داخلياً بالنظر إلى التغيرات فى عضويتها إذ أن كثرة التغيرات يعنى عدم الاستقرار ، فإذا كان لدينا جماعة ولتكن مجلس وزراء معين عدد أعضائه (س) ، ثم حدثت تغيرات دخولا وخروجاً مقدارها (هـ) فأصبح عدد أعضائه بعد التغيرات هى (ص) ، فإن معامل الثبات أو الاستقرار يحسب طبقاً للمعادلة الآتية :

$$\text{معامل الاستقرار} = \frac{\text{٢ هـ}}{\text{س + س}}$$

كما أن وضع الجماعة يتأثر بمدى تكيف كل عضو من أعضائها مع باقى الأعضاء ويمكن حساب ذلك على أساس القيمة العددية لمجموع استجابات العضو لباقى الأعضاء وليكن (ج) ومدى استجابات باقى الأعضاء للعضو وليكن (د) منسوباً إلى ضعف عدد الأعضاء بعد استبعاد العضو نفسه (ــ ١) ويمكن حساب ذلك بالمعادلة الآتية :

$$\text{مدى تكيف العضو} = \frac{\text{حـ + د}}{\text{٢ (ن — ١)}}$$

أما عن مدى تماسك الجماعة وقوتها ككل فيمكن حسابه بالنظر إلى عدة أمور . أولها علاقة الجماعة بشخص معين فيها وهو القائد . ثانياً علاقة ذلك القائد بكل عضو عن أعضاء الجماعة . ثالثاً مدى تكيف كل عضو مع باقى الأعضاء . ورابعاً قوة الشلل أو الزمر داخل الجماعة . وخامساً مدى ثبات أو استقرار الجماعة . وسادساً مدى التفاعل الاجتماعى والتجانس الاجتماعى للجماعة الكلية .

ثانياً ــ الأنماط المثالية :

يرجع الفضل فى تطوير هذه الأداة المنهجية كما سبق أن ذكرنا إلى ماكس فيبر . ومن أهم العوامل التى دعت ماكس فيبر إلى بناء الأنماط المثالية « Ideal Types » أنه أدرك أن الحياة الاجتماعية والسياسية معقدة إلى درجة كبيرة وأن القيام بالبحث العلمى يستلزم نوعاً من وضوح الرؤية غير متوفر

فى الظواهر الاجتماعية والسياسية فى واقع الحياة . وليصل إلى ذلك الوضوح الذى ينشده قام ببناء الأنماط المثالية التى يبرز فيها عناصر معينة مختارة فى الظواهر الاجتماعية بدرجة تفوق كثيراً تلك الصورة التى يدركها من يلاحظ تلك الظواهر . ثم يضع هذه العناصر فى كل متناسق هو النمط المثالى (١) .

فلبناء النمط المثالى يقوم الباحث بدراسة الظواهر المعنية ثم عزل العناصر الجوهرية فى الحالات الفردية المتعددة . وقد يستبعد بعض هذه العناصر أو يبالغ فى إظهار بعضها لينتهى إلى إقامة صورة عقلية كلية مجردة منسجمة تحل محل ذلك الواقع الاجتماعى وتستخدم كمقياس وكمعيار للمقارنة فى البحث العلمى وعلى ذلك فالنمط المثالى لا يتم الحصول عليه بواسطة القسمات العادية المشتركة بين الحالات ولا هو بالمتوسط الحسابى لذلك وإنما هو نوع من التصور العقلى المثالى للظواهر الاجتماعية(٢) .

والأنماط المثالية هى بناءات تصورية تماماً مثل المفاهيم ، إلا أنها ليست مفاهيم عادية وإنما هى تكوينات تحليلية « Construct » . فمعظم الأنماط المثالية مثل نمط البيروقراطية أو أنماط الشرعية أو أنماط القيادة أو أنماط النظم ، تشير إلى نوع أو آخر من البناءات الاجتماعية أو السياسية المعقدة ، وهى تقوم على أساس مجموعة من العناصر الأساسية التى ترتبط ببعضها برباط على أو وظيفى ولها صفة كلية متناسقة ، والهدف الأساسى منها هو التحليل السياسى والاجتماعى(٣) . وفى الحقيقة فقد كان أحد أهداف ماكس فيبر من بناء الأنماط المثالية هو خلق عدد من المفاهيم المعرفة تعريفاً دقيقاً يمكن إستخدامها فى البحث العلمى فى شكل مقاييس كيفية .

---

(١) الدكتور محمد عارف ، مرجع سابق ، ص ٦١ — ٦٢ .

(٢) Julin Freund, op. cit., pp. 62 – 63 H. H. Garth and C. Wright Mills, From Max Weber, op. cit,, pp. 59 – 60.

(٣) Don Matindale, The Nature and Type of Sociological Theory, Gambridge : Mass.,The Riverside Press, 1990, p 382.

فمن الوظائف المنهجية للنمط المثالى أنه ينظم معطيات الواقع السياسى والاجتماعى ويضعها فى صورة يمكن إستخدامها كأداة لعدل المقارنات بين الوحدات الاجتماعية الواقعية . ومن هنا فإنها تعتبر مقاييس كيفية الظواهر . فالمقارنة هى قياس ضمنى والقياس هو مظهر ضمنى للمقارنة(١) .

أما عن كيف تتم المقارنة باستخدام النمط المثالى ، فيمكن القول بأن النمط المثالى يضع حدود مثالية للظاهرة الاجتماعية . وحيث أن هذه الحدود تكون ثابتة فى النمط المثالى لذلك فإن مقارنات الحالات الواقعية على ضوء النمط المثالى يكشف عن انحرافات هذه الحالات الواقعية عن النمط المثالى وبالتالى عن بعضها البعض وبذلك يصبح النمط المثالى أداة للمقارنة والقياس بالنسبة للحالات الواقعية

وحيث أن الأنماط المثالية هى أداة تحليلية وأنها لا يقصد بها تصوير الحياة السياسية والاجتماعية الواقعية وأن الهدف الأساسى من بنائها هو تمكين الباحث من عقد مقارنات بين الحالات الواقعية وقياسها قياساً كيفياً ، لذلك فإن تقييم الأنماط المثالية لا يكون باختبار مدى صحتها كما هو الحال بالنسبة للفروض العلمية وإنما بالنظر إلى مدى مقدرتها على تحقيق الهدف منها أى فائدتها كأداة تحليلية تساعد على مقارنة الظواهر الاجتماعية وتوضيح الرؤية أمام الباحث بمساعدته على التعرف على الأبعاد الرئيسية لظاهرة موضع الدراسة(٢) .

ولقد طبق ماكس فيبر فكرة الأنماط المثالية واستخدمها فى كثير من أبحاثه . فقام ببناء أنماط مثالية لكثير من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية . مثل أنماط السلطة السياسية والبيروقراطية والرأسمالية والبروتستانتية إلخ . ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض تلك الأنماط المثالية وخصوصاً أنماط

---

(١) الدكتور محمد عارف ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) Julien Freund, op. cit., pp. 66. 68; Don Martin, dale, Sociological Theory and the Ideal Type, in L. Gposs, Symposium on Sociological Theory, Evanston, III. : Row & Peterson, 1950, pp. 57 – 91

السلطة السياسية التى قسمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى أولا السلطة التقليدية المبنية على قداسة التقاليد المعمول بها وشرعية من يصلون إلى السلطة طبقاً لها . وثانياً سلطة المزايا الشخصية الاستثنائية حيث يعتمد القادة فى شرعية سلطتهم على الصورة التى يرسمها لهم أتباعهم بأنهم أناس ذوو صفات خارقة للعادة وفضائل غير متوفرة فى غيرهم . وثالثاً السلطة القانونية الرشيدة حيث تعتمد الشرعية على منطقية القانون القائم والحكمة من وجوده وشرعية القادة الذين يحصلون على مناصبهم طبقاً له(١) .

وقد تبع ماكس فيبر كثيرون من العلماء والكتاب الذين استخدموا فكرة النمط المثالى وحاولوا بناء أنماط مثالية فى علم الاجتماع السياسى . وحتى يمكننا توضيح ذلك فسوف نناقش نمطين منها . النمط الأول وقد ساهم فى بنائه كثيرون من العلماء والكتاب الأوروبين والأمريكيين وهو المسمى بالشمولية Totalitetiani m . والنمط الثانى بناه لينز « Linz » وهو المسمى بالسلطوية Authoritarianism وفيما يلى فكرة مبسطة عن كل نمط من هذين النمطين .

بالنسبة للشمولية فيمكن إيجاز خصائصها كنمط مثالى فى الآتى : أولا : وجود عقيدة سياسية رسمية متطورة واحدة فى المجتمع . ثانياً وجود حزب سياسى واحد حاكم ومحتكر للقوة السياسية فى المجتمع ينتمى إليه كل قادة النظام السياسى الذين يتم إختيارهم بدقة على أسس عقائدية ويوضعون فى وضع ممتاز بالنسبة لباقى المجتمع مع مسئوليتهم تجاه الحزب عن كل تصرف يقومون به حتى فيما يتعلق بالمسائل الشخصية . ثالثاً يعمل الحزب جاهداً على تطبيق العقيدة السياسية سالفة الذكر وتنشئة المجتمع على أساسها وتربية كوادره طبقاً لها وهو فى ذلك يسيطر سيطرة تامة على كل وسائل الإعلام الجماهيرية والمؤسسات الرئيسية التى تستخدم فى عملية التنشئة الاجتماعية مثل المدارس والأندية والتنظيمات الاجتماعية . رابعاً وجود خط سياسى فاصل بين القادة

---

(١) أنظر هذا الكتاب ، ص ٤١ — ٤٣ .

وغير القادة ولكن عبور ذلك الخط يكون بشروط عقائدية وليست ميراثية أو اقتصادية والعلاقة بين القادة وغير القادة هي علاقة شمول وتحكم حيث يتسع مجال تدخل القادة في شئون غير القادة ويأخذ ذلك شكل القرارات التي لا تقبل المراجعة ، كما أن الجماعات الوسيطة التي تتوسط لعلاقة بين القادة وغير القادة مثل النقابات والتنظيمات الشبابية والنسائية ... إلخ ، ليس لها أي إستقلال عن النظام السياسي أو قوة ذاتية وإنما تكون تحت سيطرة الحزب الواحد . خامساً قيام النظام السياسي على أساس التعبئة السياسية الدائمة من أجل تحقيق أهداف تحددها العقيدة السياسية تعتبر سامية بالنسبة للمجتمع ، وتشارك الجماهير طوعاً وحتى قسراً في العمل السياسي بشكل أو بآخر . سادساً : الصراع السياسي غير شرعي وغير مشروع ولكنه يدور في الخفاء بين الشلل السياسية وعندما يحسم يكتفي بإعلان نتائجه للشعب وهي خروج المهزوم إلى الأبد من السياسة وحصول المنتصر على كل شيء . سابعاً الإرهاب وليس الدفاع ، والاستهواء الشعبي والتطهير المستمر للمعارضين هم وسيلة النظام للمحافظة على وجوده(١) .

أما بالنسبة للنمط المثالي للسلطوية أو النظم السلطوية الذي طوره لنز فإنه يمكن إيجاز خصائصه في الآتي : أولا عدم وجود عقيدة سياسية متطورة وإنما توجد عقلية سياسية « Mentality » نتيجة لسيطرة العسكريين وغير العقائديين على النظام السياسي . ثانياً وجود تعدد محدود في كيان السلطة حيث أنه بالرغم من وجود حزب سياسي واحد رئيسي محتكر للسلطة هو حزب

---

(1) William Kornhauser, op. cit., C. J. Friedrich and Z. K. Brzezinski, op. cit., Hannah Arendt, Origins of Totalitarianism, Cleveland : Meridian Book, 3rd ed., 1966.

وأنظر أيضاً بارتجتون مور ، مرجع سابق ، ونمط القياده السياسية بالكتاب الثانى للمؤلف من سلسلة دراسات فى الاجتماع السياسى ، مرجع سابق .

الحكومة (الذى أقامه قادة النظام عادة بعد وصولهم للحكم عن طريق الجيش) فإنه توجد بجوار الحزب تنظيمات سياسية أخرى مستقلة عنه (وإن كان النظام قد يتدخل ضدها أحياناً لمنعها من التعبير عن رأيها) ، كما أن الحزب لا يحتكر مسالك الوصول إلى السلطة وإنما توجد منافذ أخرى مثل الجيش والبيروقراطية والعمل الفنى والصداقة ... إلخ ، ويرجع ذلك لعدم وجود أسس عقائدية فى إختيار القادة . وثالثاً الحزب السلطوى غير منظم عقائدياً وليس هناك شروط لها قيمة لعضويته بل أنه حزب مفتوح كما أن عضويته لا تعطى للعضو مزايا تذكر حتى أن بعض قادة النظام لا ينتمون للحزب . كما قد لا تفرض العضوية على العضو أية واجبات بالمرة ولذلك تجد معارضة للنظام السياسى من داخل الحزب . ولا توجد تربية عقائدية وكيان الحزب عقائدياً واجتماعياً متناقض . رابعاً لا توجد تعبئة سياسية فى النظام السياسى إلا فى بداية قيامه وبعد استقراره لا يميل النظام للتعبئة الجماهيرية لأنه قد يخشاها ، كما أن سيطرة النظام على وسائل الإعلام الجماهيرية غير كاملة حتى فى حالة وجود رقابة منه عليها فإن توجيهه لها غير كامل وغير منظم . خامساً لا يستخدم النظام وسيلة الإرهاب وإنما الدفاع ، وفى معاقبة معارضيه لا يكون قاسياً ويتم ذلك بشكل إجرائى له الصفة القانونية ، والمهزوم عادة لا يقضى عليه نهائياً وإنما قد يعود إلى السياسة مرة ثانية ، والعقوبة المفضلة هى الإنسحاب أو الطرد من المنصب . سادساً يهتم النظام بصفة رئيسية بالسيطرة على الحكومة والجيش . ويعتبر الجيش فى ذلك بديلا للحزب العقائدى الموجود فى النظم الشمولية من حيث المحافظة على النظام . ويحتل قادة الجيش وضعاً ممتازاً فى النظام السياسى وهم يختارون للمناصب السياسية الرئيسية حيث يتحولون بسرعة إلى سياسيين يشتركون مع الفنيين والبيروقراطيين فى إتخاذ القرارات الرئيسية . ولكن كلما استقر النظام كلما قلت نسبة العسكريين الذين يعينون فى المناصب السياسية بل ويتجه النظام إلى إبعاد الجيش عن السياسة والتأكيد على صفة الاحتراف

العسكرى ، ولكن هذا مع احتفاظ قادة النظام بصلات وثيقة مع هيئة أركان حرب الجيش لضمان إستمرار ولاء الجيش للنظام السياسى . سابعاً فى النظام السلطوى تنتهى التقاليد كاسأس للشرعية لإعلان النظام معايير الكفاءة والترشيد والقدرة على الإنجاز . واستقرار النظام لا يعتمد أساساً على صيغة معينة للشرعية وإنما على خليط منها . فالمواطنون يطيعون النظام الخليط بسبب التعود على الطاعة أو المصلحة الشخصية أو السلبية(١) .

ثالثاً — النماذج :

يمكن تعريف النموذج بأنه بنية أو هيكل Structure يحتوى على مجموعة من المتغيرات ، بينها مجموعة من العلاقات المحددة المتبادلة ، لها تماثل مع المغيرات والعلاقات القائمة فى الحياة الواقعية التى يشير إليها النموذج . وأن الهدف من النموذج هو الاسترشاد به فى الدراسة أو استخدامه فى عملية التفسير أو التنبؤ بالنسبة للظواهر السياسية أو العلاقات بينها(٢) .

ومن هنا يمكن أن نقول أن أول أوجه الخلاف بين الأنماط المثالية والنماذج هو فيما يتعلق بوظيفة كل منهما . فوظيفة الأنماط المثالية هى القياس والمقارنة أما وظيفة النموذج فهى الاسترشاد به فى دراسة الظواهر أو التفسير والتنبؤ .

ومن هنا تأتى نفطة الخلاف الثانية بخصوص تقييم كل من النماذج والأدوات المنهجية فبينما تقيم النماذج على أساس قدرتها على تمثيل الواقع والاسترشاد بها

---

(1) Jaun J. Link, An Authoritarin Regime : Spain, in Frank Lindenfeld, (ed;) Reader in Political Sociology, New York : Funk & Wagnalls, 1968, pp. 129 – 148.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن عنوان مقاله لنز تشير إلى أنه يدرس نظام أسبانيا فانه فى الحقيقة كما أشار فى بداية المقالة ص ١٢٩ يحاول بناء نمط مثالى على أساس النظام الأسبانى ونظم أخرى سبق دراستها مثل النظام الأيرانى .

(2) Robert, T. Golembwshi et al, op. cit., p. 443.

فى الدراسة وفى التفسير والتنبؤ تقيم الأنماط المثالية على أساس قدرتها فى عمل المقارنات وقياس الواقع وليس تمثيله .

أما نقطة الخلاف الثالثة بين الأنماط المثالية والنماذج فهى خاصة بفكرة التماثل بين النموذج والواقع الذى يمثله . ففى النماذج يوجد نوع من التناظر بين كل عنصر فى النموذج والعنصر الواقعى الذى يماثله . أما الأنماط المنهجية فهى بناءات تصورية ومن ثم لا تشترط التماثل(١) .

ولكن مشكلة تماثل النموذج مع الواقع ليست مسألة بسيطة كما يعتقد البعض ، فإدراك الواقع ليس عملية آلية . وإنما كل فرد يرى الواقع رؤيته الخاصة . ومن هنا قد يتفق النموذج مع الواقع فى نظر البعض بينما يختلف عنه فى نظر البعض الآخر . والمشكلة هى أن إدراك الإنسان للواقع يعتبر عامل وسط مؤثر بين الواقع والنموذج الذى يقوم الباحث بنائه لتمثيل ذلك الواقع(٢).

فادراك الإنسان على أنه كائن اجتماعى يختلف عن إدراكه على أنه كائن إقتصادى رشيد فى تصرفاته . ومن هنا يختلف النموذج الذى نبنيه لسلوك الإنسان حسب ذلك الإدراك . ففى الحالة الأولى تؤثر فى الإنسان عواطفه واتجاهاته والقيم الاجتماعية السائدة . أما فى الحالة الثانية فإن المبدأ الأساسى الذى يتحكم فيه هو مصالحه ومحاولته الحصول على أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من التكلفة(٣) .

---

(1) J. M. Beshers, Models anp Theory Construction, The Amorican Sociological Review, 22. Fcb. 1957, p. 43; Karl W. Dentsch Mechanism, Organism and Society : Model in Natural and Social Science, Philosophy of Science, 28, july 1961, p. 230.

(2) Robert T. Golembwski op. cit., p. 435.

ويتم بناء النماذج عادة فى خمس مراحل فى الأولى تحدد الظاهرة التى يراد بناء نموذج لها عن طريق دراسة تلك الظاهرة بجمع البيانات عنها . وثانياً يتم عمل نموذج أولى لهذه الظاهرة على ضوء المعلومات التى تم جمعها . وثالثاً يتم التحقق من النموذج بتطبيقه لمعرفة إمكان الاستفادة منه وتمثيله للواقع . ورابعاً إعادة صياغة النموذج على ضوء ذلك التطبيق . وخامساً إعادة تطبيق النموذج .

شكل رقم (٢)
مراحل بناء النموذج

ملاحظة الواقع	←	بنـــاء نموذج أولى	←	التحقق من صحة النموذج	←	إعـــادة صياغة النموذج	←	تطبيق النموذج

ومن أمثلة النماذج الشهيرة فى العلوم الاجتماعية نموذج تالكوت بارسونز الخاص بالنظام الاجتماعى ، ونموذج ديفيد إستون الخاص بتحليل النظم ، ونموذج كارل دوتش الخاص بالاتصال السياسى ، ونموذج حامد ربيع للطبقة الحاكمة(١) .

بالنسبة لنموذج أو إقتراب تحليل النظم فهو مقتبس من علم الاجتماع . ففى علم السياسة التقليدى كان ينظر إلى النظام السياسى على أنه مرادف لنظام الحكم كما يوضحه القانون الأساسى للدولة . ومن هنا كان ينصرف الإهتمام إلى شكل الدولة وسلطاتها العامة وعلاقة تلك السلطات بعضها البعض . أما فى علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة فى شكله الحديث فإنه ينظر إلى النظام السياسى على أنه شبكة من العلاقات والتفاعلات والأدوار السياسية التى يتم من خلالها عملية التخصيص السلطوى للقيم داخل المجتمع السياسى والذى

---

(١) بعض هذه النماذج يطلق عليها اصطلاح اقتراب ، والاقتراب : هو إطار تحليلى يؤخذ كأساس عند دراسة الظواهر مثل اقتراب تحليل النظم واقتراب الاتصال والاقتراب البنائى الوظيفى .

يضطلع بوظائف التكامل عن طريق إستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المادى المشروع .

ومن هنا أصبح النظام السياسى لا يقتصر على الهياكل الدستورية ، وإنما يشمل أيضاً الأبنية السياسية غير الرسمية وعمليات الإتصال . كما أصبح ينظر إلى النظام السياسى كجزء من النظام الاجتماعى الكلى . وهو بذلك يتأثر بالنظم الفرعية الأخرى كالنظام الإقتصادى ونظام القيم .... إلخ وفى نفس الوقت فإنه يؤثر فى هذه النظم الأخرى عن طريق ما يمارسه من رقابة سلطوية على النظام الاجتماعى الكلى من خلال الإكراه المادى المشروع والتخصيص السلطوى للقيم . ومن هنا ظهرت مجموعة من النماذج الجديدة التى تحاول تحليل النظام السياسى طبقاً لهذه النظرة الجديدة والتى من أهمها اقتراب تحليل النظم واقتراب صنع القرار واقتراب الاتصال السياسى .

بالنسبة لنموذج تحليل النظم فيرجع الفضل فى نقله من علم الاجتماع إلى عالم السياسية الأمريكى دافيد إستون . ويقوم نموذج إستون لتحليل النظم على أساس أنه من المفيد النظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سياسى يتكون من شبكة من التفاعلات الموجهة أساساً نحو التخصيص السلطوى للقيم ، وأن هذا النظام السياسى يتميز عن بيئته أو محيطه « Environment » والمكون أساساً من الأنظمة الأخرى مثل النظام الاجتماعى والنظام الاقتصادى ونظام القيم وله حدوده الخاصة المفتوحة على هذه البيئة المعرض للتأثير عليه منها . وهو يستقبل مدخلاته « Inputs » من هذه البيئة ، ويقوم بعملية تحويل « Conversion » لها لتصبح مخرجات « Output » يكون لها ردود فعل من البيئة فتعود إلى النظام السياسى . مرة ثانية كجزء من مدخلاته فى شكل تغذية معادة « Feedback »(١) . ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتى (٢) :

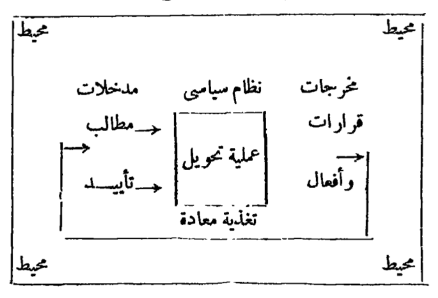
---

(1) David Easton, A Framework For Political Analysis, Englewood, Cliffs N. J. : Prentice-Hall, 1965.

(2) Ibid, p. 112.

شكل رقم (٣)

النظام السياسى : نموذج آستون



يشير اصطلاح البيئة أو المحيط إلى ذلك الجزء من المحيط الاجتماعى والثقافى والمادى الموجود خارج حدود النظام السياسى المعين . أما بالنسبة للمدخلات فانها تتكون من جزئين رئيسين وهما المطالب والتأييد أما عن المطالب فهى قد تكون عامة وقد تكون محددة كما قد يعبر عنها بطريقة صريحة أو بطريقة مستترة . أما التأييد فإنه قد يوجه إلى النظام ككل أو إلى جزء منه أو لأبنية معينة داخله أو لشخص أو أشخاص بعينهم أو قرارات معينة . وعن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات فتتم داخل النظام السياسى عن طريق أبنيته المختلفة . وبالنسبة للمخرجات فهى مجموعة القرارات والأعمال التى يقوم بها النظام السياسى والتى تتميز بطبيعتها السلطوية . ويرى وليم متشيل أن هذه المخرجات يترتب عليها ثلاث نتائج رئيسية وهى أولا تحقيق الأهداف ، وثانياً توزيع القيم ، وثالثاً الضبط الاجتماعى(١) . وبالنسبة للتغذية المعادة فهى

(1) W. C. Mitchell, The American Policy, New York : The Free Press, 1962.

مجموعة ردود الأفعال لمخرجات النظام إذ يجب على النظام أن يجمع معلومات بصفة مستمرة عن محيطه أو بيئته وعن مدى التأييد له وعن ردود الفعل لمخرجاته . وتصبح هذه التغذية المعادة جزءاً من مدخلات النظام .

والعملية السياسية هنا عملية ديناميكية . فالمطالب تفرض على النظام السياسى ضغوطاً . وعدم إشباع تلك المطالب يزيد من عدم الرضا على النظام السياسى وبالتالى ينقص التأييد له . هذا مع ملاحظة أن أى نظام لا يمكنه الإستجابة لكل المطالب الموجودة فى المجتمع وبنفس الدرجة ، وإنما عليه أن يقوم أولا بتحديد أولويات ، وثانياً بالتأليف والتنسيق بين هذه المطالب بما يؤدى إلى عدم الشعور بالاستياء العام . وإذا قل التأييد للنظام السياسى عن حد معين فإنه على النظام أن يعمل على توليد التأييد لنفسه ورفع ذلك المستوى وإلا تعرض للإنهيار . وهناك طرق عديدة لتوليد التأييد ، من هذه الطرق إحداث تعديل فى أبنيته ، أو إثارة التأييد العام وهو ذلك التأييد الذى يغرسه النظام فى نفوس أعضائه عن طريق عمليات التنشئة السياسية أو زيادة رصيد التأييد الخاص وهو الذى ينتج من مزايا خاصة يقدمها النظام لأعضائه . ومقدرة النظام على مواجهة الضغوط والمحافظة على بقائه يتوقف على قدرته على الاستجابة لتلك الضغوط الناتجة عادة من المطالب أو التغيرات المحيطة ، وثانياً الاحتفاظ بمستوى معين من التأييد والتكيف المستمر مع المحيط ، ويساعده على تحقيق ذلك الهدف الجمع المستمر للمعلومات الدقيقة التى يتخذ على أساسها النظام قراراته(١) .

---

(١) للرجوع إلى التفاصيل بخصوص نموذج أستون الخاص بتحليل النظم أنظر بالإضافة إلى المؤلف السابق ذكره لإستون كتاباته الآتية :

D. Easton, The Political System, New York : Alfred A. Knopf, 1953; and D. Easton, An Approach to the Analysis of Political Systems, World Politics, 1957, pp. 383-400.

الفصل الثالث

بعض مشاكل البحث فى علم الاجتماع السياسى (*)

يرى البعض أنه ليس فى الإمكان استخدام المنهج العلمى فى دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية بنفس الطرق والأساليب التى تدرس بها العلوم الطبيعية للإختلاف الكبير بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية . ويمكن إيجاز أهم الحجج التى يرددونها لتأييد رأيهم فى حجتين رئيسيتين :

فأولا إنهم يقولون بتعقد المواقف السياسية والاجتماعية وتشابكها واستحالة إجراء التجارب فى العلوم الاجتماعية . فالسلوك الإنسانى ليس آلياً أو تلقائياً وإنما هو محصلة لمجموعة من التفاعلات بين عديد من العوامل السيكلوجية الإنسانية للذات التى تقوم به والمحيط الاجتماعى والثقافى الذى توجد فيه هذه الذات . والحياة السياسية والاجتماعية هى عبارة عن عملية تفاعل مستمر يكون فيه كل من الطرفين المتفاعلين هدفاً للآخر يؤثر فيه ويتأثر به فى ظل خلفية مكونة من شخصية معينة وخبرات ماضية وموقف سياسى أو اجتماعى وقيم ثقافية وغيرها من العوامل المؤثرة فى عملية التفاعل . وهذا يجعل من غير الممكن التسليم بمبدأ الحتمية وعلاقات السببية . كما أنه من المتعذر إجراء التجارب فى العلوم الاجتماعية . لأن التجارب تقوم على مبادىء معينة أهمها التحديد والضبط والتحكم من جانب الباحث ، أى أن الباحث يمكنه التحكم فى المتغيرات التى يدرسها ويحدد ما يستخدمه منها ويقيد أو يستبعد ما لا يريده ويغير الظروف حسب إرادته ويعزل العناصر التى يقوم بدراستها عن بعضها البعض إذا تطلب الأمر ذلك . وهذا غير ممكن فى العلوم الاجتماعية ولكنه

(*) كتب هذا الفصل دكتور فاروق يوسف أحمد .

ممكن فى العلوم الطبيعية(١) .

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن التاريخ يعتبر مجموعة من التجارب الطبيعية (وإن كانت تجارب ينقصها التحكم) يمكن إستخدامها فى دراسة الظاهرة السياسية وأشرنا إلى أن الدراسة المقارنة باستخدام المعطيات التاريخية يمكن أن تحل محل التجارب ، وأن الضبط الإحصائى يمكن أن يستخدم فى تحييد المتغيرات المتداخلة أو قياس تأثير كل منها دون حاجة إلى محاولة التدخل فى سير الأمور فى الحياة الواقعية . وبالإضافة إلى ذلك يوجد بعض التجارب الممكنة فى مجال علم الاجتماع السياسى مثل التجارب التى تجرى على القيادة والقوة والسلوك السياسى .

وثانياً عدم دقة المفاهيم السياسية والاجتماعية وصعوبة وجود مقاييس لدراستها وبعد الظواهر السياسية والاجتماعية عن الموضوعية لارتباطها بالجانب الذاتى للإنسان وتأثر الباحثين بقيمهم ثم تأثيرهم فى غيرهم بما يقدمونه من دراسات . فالدوافع الخاصة وتأثير القيم والمعتقدات وتأثير الموقف السياسى والاجتماعى كثيراً ما يكون لهم تأثير سواء على نظرة الباحث للأمور أو إدراكه للواقع مما قد يبعده عن الموضوعية . ويزيد من هذه المشكلة عدم دقة المفاهيم وعدم وجود مقاييس متطورة لقياس الظواهر السياسية والاجتماعية(٢) . ولقد سبق أن ناقشنا موضوع القياس الكيفى فى علم الاجتماع السياسى عندما تحدثنا عن الأنماط المثالية كما تحدثنا عن قياس العلاقات الاجتماعية باستخدام فن القياس الاجتماعى . وفيما يلى سوف نناقش أولا مشكلة دقة المفاهيم وكيفية قياسها ، وارتباط ذلك بمشكلة الموضوعية ، ثم ثانياً ندرس بحثاً تطبيقياً لتوضيح كيفية القيام بذلك .

---

(١) د . عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ — ١١١

(٢) المرجع السابق ، ص ١١١ — ١١٦

المبحث الأول

مشكلة الدقة والموضوعية والقياس

من الأهداف المثالية للعلم هو تحقيق الدقة فى المفاهيم والأحكام. وللوصول إلى هذه الدقة المطلوبة وحتى يمكن التعبير عن هذه الظواهر تعبيراً موضوعياً متحرراً من ذاتية الباحث يجب العمل على قياس الظواهر السياسية والاجتماعية. واصطلاح علم يتضمن فى معناه ما يدخل فى نطاق المعرفة كمقابل لما يدخل فى نطاق الاعتقاد والمعرفة العلمية تقوم على الموضوعية بمعنى أن الباحث يجب أن يسترشد أساساً بالموضوع المدروس، لا أن تقوده إعتقاداته أو أهواؤه أو أية عوامل أخرى خارجية. ولكن الدارس للظاهرة السياسية هو عادة جزء من الموقف الذى يحاول دراسته وتفسيره. ومن ثم فإنه يتأثر بقيمه وتفضيلاته وظروفه الخاصة الذاتية. ولتطوير نظرة موضوعية للظاهرة فإنه من الواجب تطوير مقاييس لها بحيث لا يكون التقدير لها ذاتياً.

والقياس يعنى بصفة عامة تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها. وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس لابد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلا للملاحظة والقياس وأن يكون هناك وسيلة محددة لقياسه. وحيث أن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديداً دقيقاً، لذلك فإن أول خطوة فى هذا الطريق هو تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة الملاحظة وخاضعة للقياس أى تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات(١).

---

(١) العلم لا يبدأ مباشرة بمرحلة القاس الكمى الكامل ولكنه يسير فى خط متصل من التقدم يبدأ بالتصنيفات الكيفية إلى الترتيب المنظم وتحديد الرتب والتصنيفات المتعددة الأبعاد والأنماط التصورية والدلائل الكمية البسيطة إلى أن يصل إلى المقاييس الكميه الدقيقة والمضبوطة. أنظر:

P. F. Lazarsfeld and A. Barton, quantitative Measurement in Social Sciences : Classification, Typologies, and Indices, in D. Lerner and H. Lasswell (eds.) The Policy Sciences Stanford, Calf. : Stanford University Press, 1951, pp. 155–192.

فالعلماء فى العلوم الاجتماعية يعملون عادة فى مستويين مختلفين هما مستوى التفكير النظرى ومستوى البحث العلمى لذلك فانهم يستخدمون لغتين مختلفتين لغة نظرية ولغة إجرائية . فهم يفكرون فى الظواهر ويقومون بالتدريس باستخدام اللغة النظرية ، ويجرون أبحاثهم بلغة إجرائية . وتتكون اللغة النظرية من مجموعة من المفاهيم . والمفهوم هو فكرة مجردة تشير إلى ظاهرة معينة أو طبقة من الظواهر أو خصائص مشتركة بين عدد من تلك الظواهر . وهو يعبر دائماً من الصفات المجردة التى تشترك فيها الأشياء والوقائع دون أن يعنى شيئاً أو واقعة بعينها . ووظيفة المفهوم الأساسية هى تبسيط عملية التفكير وهو الوسيلة الرمزية للتعبير عن المعانى والأفكار . أما اللغة الإجرائية فهى تتكون من مجموعة من المتغيرات ، والمتغير هو أى عنصر فى البحث العلمى يمكن ملاحظته ، ومن ثم فإن استخدامه الأساسى فى البحث العلمى .

فاذا أراد الباحث أن يدرس ظاهرة معينة فإن عليه أن يحول مفاهيمها إلى متغيرات . ولكن هذه المفاهيم تختلف فى درجة تعقيدها . فبعض هذه المفاهيم بسيطة أى قريبة من الحقيقة التى تشير إليها ويمكن بسهولة قياسها عن طريق تعريفها إجرائياً ، أى ترجمتها إلى مجموعة من القواعد التى توضح له أى المتغيرات يمكن أن ينظر إليها كأساس للحكم ، بينما بعضها الآخر معقد وصعب القياس ولا يمكن تعريفه إجرائياً . وهذا النوع الأخير هو ما يطلق عليه البعض إسم التكوينات « Constructs » ونحن نفضل أن نطلق عليه اسم المفاهيم المركبة لأنه يتكون من مفاهيم على درجة أقل من العقيدة والتجريد . وفى حالة المفاهيم المركبة فانه لا يمكن تعريفها إجرائياً وإنما يمكن اختيار مؤشرات أو مدلولات لقياسها مع عدم الإدعاء بأن تلك المؤشرات أو المدلولات هى تعريف إجرائى لها وهذا ما سوف تناقشه فيما يلى :

H. Blaloôk, Making Causal Inferences for Unmeasured Variables from Correlation Among Indicators, The American Journal of Sociology, 1963, pp. 53—82.

أولا — اختيار المؤشرات أو المدلولات :

هناك ثلاث خطوات رئيسية لاختيار المؤشرات ، الخطوة الأولى هى تعريف المفهوم المركب تعريفاً نظرياً بحيث يعطى المعنى الأساسى الذى يحتويه هذا المفهوم . ويصل الباحث إلى هذا التعريف عن طريق اختيار أكبر قدر من التعريفات والإستخدامات المختلفة للمفهوم المركب حتى يمكن أن يقف على المعنى الأساسى الذى يدل عليه المفهوم عند استخدامه . أما الخطوة الثانية فهى تقسيم المفهوم إلى أبعاد حتى يمكن تقليل درجة تعقيده . وهذه الأبعاد هى مشتقات منطقية للمفهوم المركب يصل إليها الباحث عن طريق الإختبار الواعى للتركيبة المعقدة التى نشأ منها ذلك المفهوم . مع ملاحظة أن تقسيم المفهوم إلى جوانب يمكن أن يستمر إلى أكثر من مستوى ، وأن ذلك يتوقف على درجة تعقيد المفهوم . والأمر المهم هو اكتشاف الأبعاد الرئيسية للمفهوم المركب . وبالطبع كلما زاد عدد الأبعاد كلما بعدنا عن عيب التقريص « Reduction Fallacy » فى قياس المفهوم المركب عن طريق المؤشرات أو المدلولات الاجتماعية . أما الخطوة الثالثة والأخيرة فهى اختيار متغير أو أكثر لتمثيل كل بعد من هذه الأبعاد(١) .

وهناك أربع خصائص رئيسية على الأقل يجب أن يتأكد الباحث من توافرها فى مؤشراته أو مدلالوته عند اختياره لها . أولها أنه تمكن التعرف على وجودها من عدمه فى حالة المتغيرات ذات الحالتين وترتيبها فى حالة المتغيرات متعددة الدرجات (٢) . وثانياً يجب أن يكون المدلول أو المؤشر حساساً بمعنى أنه يسمح بتفرقة دقيقة للدرجات بالنسبة للحالات موضوع الدراسة أى أنه

---

(1) P. F. Lazarsfeld, Evidence and Inference in Social Research, Daedalus, vol. 87, 1958, pp. 99-150 Referrence to pp. 101–102; P. F. Lazarsfeld and A. H. Barton, op. cit, p. 166.

(2) Ibid, p. 108.

تميز بين الدرجات المختلفة لموضوع الدراسة(١) . وثالثاً يجب أن تكون هناك بيانات صحيحة نسبياً يمكن الحصول عليها بالنسبة لتلك المدلولات ، أو على الأقل أن مثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها فى وقت معقول وبتكلفة معقولة . ورابعاً يجب أن يتوافق المدلول مع ما يدور فى خلد الباحث عندما يستخدم المفهوم(٢) .

ثانياً – كفاية المؤشرات أو المدلولات

يقصد بكفاية المدلولات تغطية تلك المدلولات للجوانب الرئيسية للمفهوم المركب ويرتبط ذلك أساساً بتعدد المؤشرات أو المدلولات التى تستخدم فى تمثيل المفهوم . فعند قياس مفهوم مركب مثل الديمقراطية أو الإستقرار السياسى فإنه من الضرورى أن يعتمد الباحث على أكثر من مدلول واحد . وهذه الضرورة ناتجة أساساً من طبيعة وخصائص المفهوم المركب . ولكن الأمر ليس مجرد العدد المطلق من المؤشرات أو المدلولات وإنما المهم هو تمثيل الأبعاد المختلفة الأساسية للمفهوم المركب(٣) .

ومن ناحية ثانية فإن كل مدلول أو مؤشر له علاقة احتمالية وليست مطلقة بالمفهوم المركب الذى يدل عليه أو يمثله . وهذا ما تتضمنه فكرة تمثيل المفهوم باستخدام المدلولات الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أن كل مؤشر أو مدلول يحتوى على نوع من الصدق (أى أنه يدل على المفهوم الذى يمثله) ونوع من الخطأ (أى يمثل شيئاً آخر) ونتيجة لذلك فإنه قد يوجد هناك عامل أو أكثر له تأثير على المدلول المستخدم فى قياس المفهوم المركب قد يترتب

---

(1) M. Haas, Aggregate Analysis, World Politics, vol. 19, 1966, pp. 106–121, Reference to p. 108.

(2) R. J. Rumme., Indicators of Gross-Nationa and International Patterns, The American Pol. So. Review, vol. LXIII, 1969, pp. 127–147, Reference to p. 130.

(3) P. F. Lazarsfeld, op. cit., p. 102-104.

عليه أن يصبح القياس خاطئاً . ولذلك فكلما زاد عدد المؤشرات أو المدلولات التي يستخدمها الباحث كلما زادت قدرته على تقليل التأثير الكلي للعوامل الخارجية التي تؤثر على المؤشرات أو المدلولات لأن هناك احتمالاً أكبر أن يلغي بعضها تأثير البعض الآخر(١) .

وأخيراً فان إضافة عدد من المؤشرات الاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة حساسية مقياس المفهوم . لأن هذه المؤشرات الإضافية تؤدي إلى معلومات إضافية بالنسبة للمفهوم ، مما قد يساعد على زيادة الاختلافات العملية بين الأشياء التي يراد قياس خصائصها ، مؤدية بذلك إلى إمكان زيادة درجات القياس وسماحه بتفرقة أكثر دقة بينها(٣) .

إلا أن هناك كثيراً من المشاكل التي قد تترتب على تعدد المدلولات وأول هذه المشاكل أنه قد يتطلب ذلك جمع هذه المدلولات في مقياس عام واحد وعمل هذا ليس بالأمر السهل . ففي مثل هذه الحالة لابد للباحث أن يتخذ قراراً بخصوص الأهمية النسبية لكل مدلول وكيفية تمثيل تلك الأهمية بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد لا تسير المؤشرات في إتجاه واحد فالعلاقة بين مؤشرين منها قد تكون سالبة أو قد تكون علاقة خط منحنى(٢) ، وفي مثل هذا الوضع على الباحث أن يدرس بعناية طبيعة العلاقة بين المؤشرات التي يستخدمها وأن يضع بعد ذلك القواعد اللازمة لجمعها في مقياس واحد . وحتى تجميع المدلولات في مقياس واحد له درجات موحدة له أيضاً عيوبه التي

---

(1) H. Teune, Measurement in Comparative Research, Comparative Political Studies, vol. I, 1968, pp. 123-132, Reference to p. 128.

(2) R. F. Curtis and E. F. Jackson, Multiple Indicators in Survey Research, The American Journal of Sociology, vol. 68, 1962, pp. 195-294, Reference to p. 196.

(3) P. F. Lazarsfeld, op. cit., pp. 104-105.

من أهمها التناقض عن الإختلافات الداخلية الخاصة بالأبعاد المختلفة للمفهوم.

على كل حال فإنه على الباحث أن يختار عدداً من المداولات للمفهوم المركب بحيث تغطى الأبعاد الرئيسية للمفهوم ويكون لتلك المؤشرات علاقة إحتمالية أكبر بالنسبة للمفهوم. وإنه عند اختيار المؤشرات بل وأيضاً عند تعريف المفهوم يجب على الباحث أن يأخذ فى الاعتبار الإطارات المرجعية المختلفة(١)، حتى تكون نظرته للمفهوم شاملة. وإذا أراد بأن يجمع المؤشرات فى مقياس واحد فيجب عليه أن يراعى الأهمية النسبية لكل منها.

ثالثاً — صدق المؤشرات أو المداولات :

والمقصود بالصدق هنا هو مقدار التطابق أو التوافق بين المفهوم المركب ومجموعة المؤشرات التى تمثله أو بمعنى آخر أن المؤشرات تعبر تعبيراً صادقاً عن المفهوم المركب(٢). وهنا يجب أن نفرق بين نوعين من الصدق : الصدق الداخلى والصدق الخارجى.

يعنى الصدق الداخلى أو المنطقى بالكيان الداخلى لمجموعة المؤشرات أو المقياس الذى يجمعها. والطريقة المثلى للتأكد من ذلك الصدق الداخلى هو أن يسأل الباحث نفسه ما إذا كانت المدلولات التى توصل إليها تعتبر مؤشرات منطقية وكافية للمفهوم. أى أنه يوجه نظره إلى منطق استنباط الأبعاد من المفهوم المركب وإلى مدى تمثيل الأبعاد المفهوم وتغطية المدلولات للأبعاد الرئيسية له.

ولكن فى الحياة العملية اعتاد علماء الاجتماع السياسى على التحقق من الصدق الداخلى بقياس العلاقة بين المقياس والمدلولات وبين المدلولات وبعضها البعض. ومنطقهم فيما يتعلق بقياس العلاقة بين المقياس والمؤشرات أنهم يرون

---

(١) الإطار المرجعى هو عبارة عن إطار نظرى يصف علاقات المفاهيم المختلفة ويحدد معناها يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية. ومن ذلك نظرية الصراع ونظرية التبادل ونظرية القيم.

(2) R. F. Curtis and E. F. Jackson, op. cit., p. 108.

أنه إلى القدر الذى يقيس فيه المدلول نفس الشىء الذى يقيسه المقياس العام للمفهوم المركب فإن المقياس يكون صادقاً إلى ذلك الحد . أما عن حججهم بخصوص قياس العلاقة بين المؤشرات وبعضها البعض فهى أنهم يرون أنه إذا كان متغيراً معيناً يعتبر مدلولا لظاهرة معينة فإن متغيراً آخر يعتبر مدلولا لنفس الظاهرة يجب أن يكون له علاقة قوية موجبة مع المدلول الأول . وعلى ذلك فوجود علاقة قوية موجبة بين المؤشرات إنما هو دليل على أنهم جميعاً مؤشرات لنفس المفهوم المركب(١) .

ولكن هذه الطريقة طريقة معيبة . فأولا فانه ليس منطقياً التحقق من صدق المدلولات بالنظر إلى مقياس هو نفسه فى حاجة إلى التحقق من صدقه(٢) وأيضاً فإنه ليس من الضرورى أو حتى من المتوقع أن تكون العلاقة بين المقياس العام والمدلول قوية وموجبة لأن كل مدلول هو بطبيعته أقل استقراراً من المفهوم المركب الذى يمثله القياس العام . ومن ناحية أخرى فإنه ليس ضرورياً أن يكون هناك علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين المؤشرات التى تمثل نفس المفهوم . فالمؤشرات التى تمثل نفس المفهوم المركب قد يكون بينها إرتباط قوى موجب أو قد لا يكون بينها أى ارتباط على الإطلاق أو حتى قد يكون الإرتباط بينها سالباً . ذلك لأن كل مدلول هو تمثيل جزئى للمفهوم المركب كما أن هذه المداولات قد تكون وظائف بديلة أو أشكالا مختلفة لنفس المفهوم المركب(٣) .

---

(1) Kahl and J. A. Davis, A. Comparison of Indiccs of Socio-Economic Status, The American Sociological Review, vol. 20, 1955, pp. 317-325; H. Teune op. cit., p. 130; R. J. Rummel, op. cit., p. 130.

(2) F. N. Kerlinger, foundation of Behavioral Researche, New York ; Holt, Rinhart and Winston, 1967, p. 453.

(3) R. F. Curtis and E. F. Jackson, op. cit., p. 199.

أما عن الصدق الخارجي أو التنبؤى فهو يقوم على أساس نجاح المقياس أو مجموعة المؤشرات فى عمل التنبؤات فيما يتعلق بالمفهوم المركب . وبسبب انخفاض درجة تقدم العلوم الاجتماعية فإن البعض يرى أنه يكفى لإعتبار المقياس صادقاً أنه يكون قادراً على التمييز بين الدرجات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة . وهناك طرق مختلفة لذلك . أولها طريقة المجموعة ذات الصفات المعروفة جيداً «Well Known Group Method» حيث تستخدم المؤشرات أو المقياس فى التفرقة بين مجموعات معروفة بصفة قاطعة خصائصها مقدماً فيما يتعلق بالظاهرة موضوع القياس . ونجاح المقياس أو مجموعة المؤشرات فى ذلك يرجح توافر الصدق لهم(١) . وثانيها : استخدام الخبراء المتخصصين فى عمل الترتيب الأصلى لوحدات الدراسة ثم استخدام المقياس أو مجموعة المؤشرات فى عمل هذا الترتيب والنظر إلى مدى التوافق بينهما(٢) . وثالثها : مقارنة نتائج المقياس الجديد أو مجموعة المؤشرات بنتائج مقياس قديم معترف بصدقه . على كل حال فإننا يجب أن نذهب إلى أبعد من مجرد معرفة مدى صدق المقياس أو مجموعة المؤشرات من الناحية العملية ونحاول التعرف على الأسباب العلمية التى تكمن وراء ذلك .

ولكن بعض العلماء يعارضون هذا القياس للصدق الخارجي ويرون أن مقدار الصدق يكمن فى قدرة المقياس فى التنبؤ بمتغيرات لها علاقة بالمفهوم

---

(1) M. Rokeach, The Open and Closed Mind, New York: Basic Books, Chapter 5.

(2) R. H. Fitzgibbon and K. Gohnson, Measurement of Latin American Political Change, The American Political Science Review, vol. LV, 1961, pp. 515-523.

المركب الذى يراد قياسه(١) . والتنبؤ هنا يقوم فى داخل إطار نظرى يكون فيه المفهوم المركب على علاقة بمتغيرات علامية « Criterian Variables » . فاذا ماكانت العلاقة بين المفهوم المركب كما هو مقاس بالمقياس أو بمجموعة المؤشرات والمتغيرات العلامية فى الإطار النظرى هى نفسها تقريباً العلاقة بين المفهوم المركب فى معناه النظرى وتلك المتغيرات تزيد الثقة فى المقياس ومدلولاته وقد يعتبر صادقاً ، وإلا فانه يكون من الصعب قبول المقياس ومدلولاته . وبالرغم من أن هذه الحجة مقنعة من الناحية النظرية فإنها قد لا تكون مفيدة فى البحث العلمى لتأخر نمو العلوم الاجتماعية . ففى حالة وجود علاقات بين المفهوم المركب والمتغيرات العلامية غير تلك المتوقعة بالإطار النظرى فإنه يكون ، من الصعب أن نقرر أيهما غير صحيح الإطار النظرى أم المؤشرات فبسبب عدم وجود علاقات علية سببية واضحة بين المتغيرات الاجتماعية فان المتغيرات العلامية لا يمكن أن تقرر بصفة نهائية صدق أو صحة المقياس أو المدلول(٢) ..

المبحث الثانى

دراسة تطبيقية : المنافسة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية

الهدف الأساسى من هذا البحث كما هو واضح هو تبيان كيف يمكن تحويل المفاهيم إلى متغيرات وكيف يمكن عن طريق القياس تحقيق نوع من الدقة والموضوعية فى الحكم على الظواهر . بجانب هذا الهدف الرئيسى هناك هدف آخر وهو إعطاء نموذج مبسط للغاية للبحث العلمى الأمريكى فى مجال علم الاجتماع السياسى والتى يمكن إيجاز خطواته فى خمس خطوات رئيسية هى :

---

(1) J.L. Haar, Predictive Utility of Five Indices of Social Stratification, The American Sociological Review, Vol. 22, 1657, pp. 541–546, Reference to p. 543.

(2) R. F. Curtis and H. F. Jackson, op. cit., p. 199.

أولا اختيار المشكلة وبلورتها ، وثانياً فرض الفروض ، وثالثاً تحديد المفاهيم وتحويلها إلى متغيرات ، ورابعاً اختيار المنهج ووسيلة جمع البيانات ومستوى الدراسة ووحداتها وفترتها الزمنية ، وخامساً جمع البيانات وتحليلها واختبار الفروض للوصول إلى النتائج .

أولا — اختيار المشكلة وبلورتها .

المشكلة التى نعالجها هنا هى كيف تؤثر العقيدة السياسية فى بناء النظريات السياسية . فالنظريات السياسية يقوم ببنائها أفراد من البشر طبقاً لملاحظاتهم للحقيقة السياسية . ولكن الحقيقة السياسية شأنها شأن الحقيقة الاجتماعية ليست حقيقة مطلقة وإنما هى نسبية طبقاً لناظرها Relative to its observer (١) والعقيدة السياسية قد تؤثر على إدراك الملاحظ للحقيقة السياسية وبالتالى قد تؤثر فى بناء النظرية السياسية .

فالعالم السياسى هو أيضاً إنسان ، وبالتالى فانه لا يدرك العالم الخارجى المحيط به إدراكاً آلياً موضوعياً . وإنما يتأثر فى ذلك بمجموعة من العوامل الذاتية مثل قيمه وإتجاهاته ومصالحه التى قد تؤثر على إدراكه لذلك العـالم الخارجى الموضوعى ، وتخلق له عالماً ثانياً ذاتياً داخلياً يتكون من مجموعة تصوراته للعالم الخارجى الموضوعى . بل أن الإنسان لا يدرك من العالم الخارجى الموضوعى إلا ما يريد أن يدركه ويعزف عما لا يهتم به . وهو فى ذلك يختار من المدركات ما يساير فكره أو عالمه الباطنى الذاتى . ولتوضيح ذلك فسوف ندرس رؤية علماء السياسة الأمريكيين لظاهرة المنافسة السياسية فى أمريكا وكيف أثرت العقيدة الرأسمالية فى ذلك .

ثانياً — فرض الفروض :

الفرض الرئيسى لهذا البحث هو أن العقيدة السياسية السائدة فى المجتمع

---

(1) Peter L. Berger and Thomas Luckmann. The Social Construction of Reality, New York : Doubleday. 1967.

المعين تؤثر على إدراك الكتاب السياسيين فى ذلك الواقع السياسى لمحيطهم بما يتمشى مع محتوى تلك العقيدة السياسية . وإن العقيدة الرأسمالية قد أثرت فى إدراك الأمريكيين لنظامهم السياسى فاعتبروه قائماً على المنافسة السياسية .

ثالثاً — تحديد المفاهيم وتحويلها إلى متغيرات :

المنافسة السياسية تظهر فى المجتمع المنظم الحديث فى شكل منافسة بين الجماعات السياسية بتقديم بدائل المرشحين للمناصب السياسية فى محاولة للحصول على تأييد المواطنين فى الإنتخابات العامة . ويرى البعض أنه إذا توفرت المنافسة السياسية فإنه يكون للبدائل فرصة متساوية فى النجاح وإلا اعتبر أن المواطنين لم يقدم لهم البدائل المناسبة . وبذلك يمكن القول أن المنافسة السياسية تشير أساساً إلى الدرجة التى تملك فيها الجماعات السياسية المختلفة فرصة الحصول على المنصب السياسى الذى يدور عليه التنافس(١) .

ولقد اقترح شلزنجر نموذجاً للمنافسة السياسية ، مكوناً من بعدين ، مبنياً على السيطرة الحزبية وتغير السيطرة على المنصب المعين . البعد الأول شامل لدرجة اقتسام السيطرة الحزبية على المنصب المعين خلال فترة معينة . أما البعد الثانى فهو بعد زمنى يقيس سرعة تبادل الأحزاب السيطرة على ذلك المنصب(٢) وسوف نضيف بعداً ثالثاً لهذين البعدين خاصاً بالمنافسة داخل الأحزاب السياسية وبين الأفراد(٣) .

---

(1) Julius Turner, Primary Election As Alternative to Party Competition in Safe Districts, Journal of Politics, 1953, pp, 197-210 Reference to p. 196.

(2) Joseph A. Schelsinger, A Two Dimensional Scheme For Classifying The States According to degree of Interparty Competition, A. P. R., 1955, 1120-1128.

(3) Julius Turner. p. 199.

رابعاً — اختيار المنهج الوسيلة ومستوى الدراسة ووحداتها وفترتها الزمنية :

بالنسبة للمنهج إستخدمنا هنا خليطاً من المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي . أما عن وسيلة جمع البيانات فهي السجلات الرسمية وشبه الرسمية التي تصدر بصفة منتظمة . وقد تم الاعتماد بصفة أساسية على الكتاب الدوري السنوي « The Information please Almanic of U.S.A. » والذي بدأ إصداره من عام ١٩٤٧ محتوياً على البيانات عن الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للسنة السابقة أي سنة ١٩٤٦ بما في ذلك الإنتخابات التي أجريت في تلك السنة .

أما عن مستوى الدراسة ووحداتها فقد اختير مستوى الدولة أساساً للدراسة ، واختيرت الولايات المتحدة الأمريكية (كنموذج للدولة تسود فيها العقيدة الرأسمالية) كوحدة للدراسة . وبالنسبة للمنصب الذي تدور عليه المنافسة فقد اختيرت عضوية مجلس الشيوخ الإتحادي . وقد فضل هذا المنصب على غيره من المناصب لعدد من الأسباب ، فأولا : أنه يحتوي على عدد كاف من الحالات (مائة عضو) إذا ما قورن بمنصب الرئاسة (حالة واحدة) أو منصب حكام الولايات (خمسون حالة) بالإضافة إلى أنه من غير المجدي استخدام المنصبين الأخيرين في دراسة المنافسة السياسية بسبب الحدود الموضوعة على إعادة إنتخاب كل من الرئيس والحاكم . وثانياً : فان عدد أعضاء مجلس الشيوخ الإتحادي ليس كبيراً مثل عدد أعضاء مجلس النواب الأتحادي أو عدد أعضاء المجالس التشريعية بالولايات مما يجعل من الصعب إتمام هذه الدراسة في وقت محدد ؛ وقد تمت الدراسة بالنسبة للولايات الثماني والأربعين القديمة فقط واستبعدت كل من ألاسكا وهوانى لدخولها إلى الإتحاد في منتصف فترة الدراسة تقريباً . فعدم وجودها منذ بداية فترة الدراسة وقصر الفترة بالنسبة لها خصوصاً في دراسة المنافسة السياسية جعل من الأفضل استبعادها .

وبالنسبة لفترة الدراسة فقد روعي ألا تكون طويلة أو قصيرة بدرجة كبيرة . فالفترة الطويلة قد يتخللها تحول رئيسي أو أكثر في التصويت في

الإنتخابات أو فى الإنتماء الحزبى « Party Identification » بما يؤثر فى البيانات بما يجعل الرقم التجميعى « Aggregate Figure » البيانات مضللا كما روعى ألا تكون تلك الفترة قصيرة حتى لا يكون هناك احتمال أن تكون فترة انحراف عن النمط العادى للحياة السياسية نتيجة لظروف طارئة. كما أن مثل هذه الفترة القصيرة لا تفى بالغرض بسبب طبيعة دراسة المنافسة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك هناك اعتبار توفر البيانات. ولذلك فقد اختيرت الفترة التى تبدأ بالكونجرس الثمانين الذى تم انتخابه سنة ١٩٤٦ وتنتهى بالكونجرس التسعين الذى انتهى بانتخابات سنة ١٩٦٨. ويلاحظ أن هذه الفترة التى تساوى جيلا كاملا معقولة فى طولها ولم يتخللها فترة تحول رئيسية فى التصويت أو الانتماء الحزبى، كما حدث فى أعقاب الكساد العالمى، كما أن البيانات متوفرة عنها.

خامساً — جمع البيانات واختبار الفروض :

جمعت المادة عن المنافسة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة الدراسة لتغطية أبعاد المنافسة السياسية بين الأحزاب وبين الأفراد باستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية. الأول خاص بمدى سيطرة الحزب الواحد على مقعدى الولاية المعنية. والثانى خاص بتبادل المقعد المعين بين الحزبين. والثالث خاص بالفترة الزمنية التى استمر فيها العضو شاغلا لمقعده. مع ملاحظة أن المؤشرين الأول والثانى يغطيان بعدى المنافسة بين الحزبين، والمؤشر الثالث يغطى بعد المنافسة داخل الأحزاب وبين الأشخاص.

فسيطرة حزب واحد على مقعدى الولايات المعينة أعتبر منافياً للمنافسة السياسية بين الأحزاب خصوصاً إذا استمر ذلك لفترة طويلة من الزمن، بينما تبادل المقاعد بين الحزبين عبر الزمان اعتبر مؤشراً لوجود المنافسة السياسية. واستمرار شخص معين محتفظاً بعضويته لمجلس الشيوخ لفترة طويلة من الزمن اعتبر منافياً لوجود المنافسة السياسية، بينما تغير الشخص بآخر ولو من نفس

الحزب اعتبر موشراً على وجود المنافسة السياسية . وذلك مع ملاحظة أنه فى بغض الأحيان كان العضو لا يكمل الفترة التى انتخب من أجلها أما بسبب الوفاة أو لإختياره لمنصب آخر أعلى . وفى هذه الحالات اعتبر كأنه أكمل الفترة التى انتخب لها . وفيما يلى نتائج استخدام هذه المؤشرات :

أولا بالنسبة لسيطرة حزب واحد على مقعدى الولاية المعينة . فحيث لم يحصل أى من الحزبين على كلا المقعدين معاً أو حصل عليهما أكثر من الآخر لمدة لا تزيد عن ٣٠٪ من الفترة الزمنية ، اعتبر ذلك وضعاً تنافسياً أو منافسة قوية . ولكن إذا زادت عن هذه النسبة ولكن لم تزد عن ٧٠٪ اعتبرت المنافسة ضعيفة . أما إذا زادت عن هذه النسبة الأخيرة اعتبر ذلك انعدام المنافسة السياسية أو احتكاراً سياسياً . وبتطبيق هذه القواعد وجد الآتى :

جدول (٢)

المؤشر الأول : حصول حزب واحد على مقعدى الولاية

درجة المنافسة	عدد الولايات	النسبة
منافسة قوية	١٢	٢٥٪
منافسة ضعيفة	١٢	٢٥٪
احتكار (إنعدام المنافسة)	٢٤	٥٠٪
المجمـــــوع	٤٨	١٠٠

ومن هذا الجدول يتضح أنه فى ٥٠٪ من الحالات تنعدم المنافسة ، وفى ٢٥٪ منها توجد منافسة ضعيفة ، بينما فى ٢٥٪ فقط توجد منافسة سياسية قوية . وبذلك لا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار الوضع فى الولايات الأمريكية طبقاً لهذا المؤشر وفيما يتعلق بالمنافسة على عضوية مجلس الشيوخ على الأقل وضعاً تنافسياً .

وثانياً فيما يتعلق بالمنافسة بين الحزبين (بالنظر) إلى تبادل المقاعد فيما بينهما عبر الزمان خلال فترة الدراسة . فقد اعتبر أنه كلما زادت (انخفضت)

سرعة تبادل المقعد المعين بين الحزبين عبر الزمان كلما كان ذلك مؤشراً على ارتفاع « انخفاض » درجة المنافسة . ولقياس ذلك نظرنا إلى عدد مرات تبادل المقعد المعين بين الحزبين والفترة بين كل تبادل وآخر ، بحيث إذا كانت هناك ثلاثة أو أربعة تبادلات للمقعد الواحد بين الحزبين أو متبادلين دون أن يبقى أى حزب فى المقعد المعين لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين (١٢ سنة حد أقصى) اعتبر ذلك وضعاً تنافسياً أو منافسة قوية (١) . أما إذا كان هناك تبادل واحد طوال فترة الدراسة مع بقاء أحد الحزبين مسيطراً على المقعد لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين اعتبر ذلك منافسة ضعيفة . أما إذا لم يحدث تبادل للمقعد المعين بين الحزبين بالمرة خلاة الدراسة اعتبر ذلك وضعاً احتكارياً أو انعدام وجود المنافسة . بتطبيق هذه القواعد وهو الآتى :

جدول (٣)

المؤشر الثانى : تبادل المقاعد بين الحزبين

درجة المنافسة	عدد المقاعد	النسبة
منافسة قوية	١٢	١٢,٥٪
منافسة ضعيفة	٣٩	٤٠,٥ ٪
احتكار أو انعدام المنافسة	٤٥	٤٧ ٪
المجموع	٩٦	١٠٠

وهذا الجدول يوضح أنه فى ١٢,٥ ٪ فقط من الحالات توجد منافسة قوية وفى ٤٠,٥ ٪ من الحالات توجد منافسة ضعيفة وفى ٤٧٪ تنعدم المنافسة . ومن هذه النتائج لا يمكن بأى حال من الأحوال وصف النظام السياسى الأمريكى بالمنافسة السياسية ولو على الأقل فيما يتعلق بالمنافسة على عضوية مجلس الشيوخ الأمريكى خلال فترة الدراسة .

(١) يجب ملاحظة أن مجلس الشيوخ الأمريكى لا يتجدد كله مرة واحدة وإنما يتجدد ثلثه كل سنتين وبذلك يتجدد المجلس بكامله كل ست سنوات وفترة الدراسة هى ٢٤ عاماً أى أربع فترات والحد الأعلى المتوقع للتبادل هو ثلاث أو أربع مرات حسب البعد بين تجديد المقعد المعين والتاريخ الذى تبدأ عنده فترة الدراسة .

وثالثاً بالنسبة للمنافسة السياسية داخل الأحزاب وبين الأشخاص. فقد يرى البعض أن المنافسة السياسية بين الأحزاب على المقاعد غير كافية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأن هناك نوعاً آخر من المنافسة داخل الأحزاب وبين الأشخاص بعضهم البعض داخل كل حزب وذلك فى شكل الإنتخابات الأولية بين الأشخاص المتنافسين على ترشيح الحزب للمقعد المعين . وحيث أنه لا توجد بيانات عن نتائج الإنتخابات الأولية فقد رأينا الاستعاضة عن ذلك بالنظر إلى الفترة التى بقاها العضو محتفظاً بمقعده لأن عضوية مجلس الشيوخ تعنى بالضرورة النجاح فى الإنتخابات الأولية فى داخل الحزب وقد اعتبرنا أنه إذا لم يزد احتفاظ العضو بمقعده لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين (١٢ سنة حد أقصى) اعتبر الوضع منافسة قوية . أما إذا استمر العضو محتفظاً بعضويته إلى ثلاث فترات متتالية (١٨ سنة حد أقصى) اعتبر ذلك الوضع منافسة ضعيفة . أما إذا استمر فى مقعده أربعة فترات زمنية متتالية أو طوال فترة الدراسة اعتبر ذلك احتكاراً أو انعداماً للمنافسة .

جدول (٤)

المؤشر الثالث : مدى احتفاظ العضو بمقعده

درجة المنافسة	عددالحالات	النسبةالمئوية
منافسة قوية	٣٧	٣٨,٥٪
منافسة ضعيفة	٣٤	٣٥,٥٪
احتكار أو انعدام المنافسة	٢٥	٢٦٪
المجموع	٩٦	١٠٠٪

وقد يظهر من هذا الجدول لأول وهلة وجود وضع شبه تنافسى على الأقل لكون أن نسبة حالات انعدام المنافسة انخفضت إلى ٢٦٪ فقط ، بينما ارتفعت نسبة حالات المنافسة القوية إلى ٣٨,٥٪ والباقى وهو حالات المنافسة الضعيفة ٣٥,٥٪ إلا أننا إذا ألغينا حالات التنافس غير الطبيعية وهى التى

نتجت من وفاة العضو أو اختياره لمنصب أعلى أو انسحابه من الحياة السياسية لكبر سنه وبالتالى إفساح المجال لغيره فى كل هذه الحالات للحصول على المقعد فإن الصورة تتغير تغيـيراً كاملا ويصبح الوضع شبيهاً تقريباً بالوضع الذى أظهره المؤشران الأول والثانى.

أكثر من ذلك فإن الحدود التى يفرضها عمل الدراسة عن فترة معينة بينما عضو المجلس قد يكون قد انتخب لعضويته قبل ذلك بفترة طويلة أو أنه يأتى عند نهاية هذه الفترة لأسباب تتعلق بتاريخ دخوله إلى الحياة السياسية يجعل رقم الحالات المتنافسة مبالغاً فيه بدرجة كبيرة . بل أكثر من ذلك إذا عرفنا أنه فى فترة الدراسة كان هناك أكثر من ٦ حالات كان فيها عضوان وأحياناً ثلاثة أعضاء من نفس الأسرة فانه يصبح من الصعب أن نصف النظام السياسى الأمريكى (فيما يتعلق بانتخابات مجلس الشيوخ على الأقل) بأنه نظـام سياسى تنافسى .

الخاتمة :

ربما يكون من الممكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن العقيدة الرأسمالية بما تضفيه على المنافسة من صورة تجعلها جزءاً من قيم المجتمع تؤثر على إدراك الكتـاب الأمريكيين لنظامهم السياسى فيصفونه بأنه نظام قائم على التنافس لإضفاء هذه القيمة عليه .

الفصل الرابع

التنشئة السياسية(*)

مما لاشك فيه أن كلمة تنشئة سياسية كلمة حديثة فى تراث علم الإجتماع السياسى ، استخدمها لأول مرة هربرت هايمان حينما عنون بها كتابه (التنشئة السياسية) المنشور ١٩٥٩ . ولقد حاول علماء الاجتماع السياسى بناء نظرية عامة للتنشئة السياسية . إلا أنهم ما زالوا فى بداية الطريق . والسؤال الذى يفرض نفسه بإلحاح هو : لماذا الاهتمام المفاجىء من جانب علماء الاجتماع السياسى بموضوع التنشئة السياسية ؟ يرجع هذا الاهتمام لأربعة عوامل هى :

أولا : يواجه المجتمع الأمريكى فى السنوات الأخيرة مشكلة الاندماج الاجتماعى والتكامل الايديولوجى ، فالشباب الأمريكى الذى تربى فى مرحلة الطفولة على احترام السلطة انطلق دون ما إنذار معلنا الرفض على تصرفات تلك السلطة ، ومن ناحية أخرى فإن العنصر الزنجى لم يندمج بعد أندماجا كاملا فى المجتمع . بيد أن المجتمع الأمريكى ليس وحده الذى يعانى من أزمة الإندماج الاجتماعى . فعالم مابعد الحرب العالمية الثانية شهد مولد ظاهرة الدول الجديدة التى تضم جماعات عديدة متباينة، عنصريه وثقافية واجتماعية ولغوية. ويستدعى إستقرار هذه الدول إنصهار تلك الجماعات فى بوتقة واحدة، ولذا تصبح التنشئة السياسية ضرورية لخلق إحساس عام بالهوية القومية والتزام بالولاء والامتثال لسلطة قومية واحدة .

ثانياً : يتميز عالم اليوم بالصراع الإيديولوجى بين الشرق والغرب . فنجد مثلا الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى صراع حضارى مميت تبغى كل منهما

(*) أعد هذا الفصل دكتور عبد الهادى الجوهرى .

من ورائه تحقيق النصر لايديولوجيتها على ايديولوجية الخصم . وهذا يستدعى عملية مستمرة غير منقطعة بهدف تلقين المواطن الثقافة السياسية التى يعيش فى ظلها .

ثالثاً : يوصف القرن العشرون بأنه قرن الديمقراطية . حيث تعلن كافة المجتمعات إنها تتخذ من المثل الديمقراطية أسس قيامها واستمرارها . فالمجتمع المعاصر مجتمع جماهيرى لايقبل الحواجز بين الطبقات السياسية المختارة وجماهير الشعب بل لا بد من قيام نوع من التفاعل بين من يمارس السلطة ومن يخضع لتلك السلطة . أن النظم السياسية الحديثة ، وقد أضفت على نفسها الصفة الديمقراطية ، لايمكن أن تضمن ولاء الجماهير إلا إذا ضمنت رضاها وهذا يفسر إهتمام تلك النظم بدراسات التنشئة السياسية .

رابعاً : يتميز القرن العشرون بتغير تكنولوجى واجتماعى رهيب ، وإذا كان التقدم التكنولوجى قد زاد من مقدرة السلطة السياسية على قمع حركات العصيان والرفض من جانب الطبقات المحكومة ، فإنه فى نفس الوقت قد زاد من الأعباء الملقاة على عاتق النظام السياسى حيث تعددت بشكل ملحوظ مطالب المستفيدين من النظام . ولا بد وان يؤثر ذلك بشكل أو بآخر على ظاهرة الاستقرار السياسى فالشعب أن لم تتحقق مطالبه وان لم يتوافر ولاؤه الإرادى ، كان على النظام السياسى أن يواجه مصيره المؤلم ؛ وهنا تتجلى أهمية عملية التنشئة السياسية .

ما هى التنشئة السياسية :

هناك تعريفات متعددة للتنشئة السياسية ، فعلى سبيل المثال :

— يرى هربرت هايمان أن التنشئة السياسية تعنى تعلم الفرد لأنماط إجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكياً مع هذا المجتمع (١) .

---

(1) Hyman, Herbert, Political Socialization, A Study in the Psychology of Political Behavoir, Glencoe, 1959, p, 25.

ويقول العالمان الموند وبول أن التنشئة السياسية هى إكتساب للمواطن للاتجاهات والقيم السياسية التى يحملها معه حينما يجند فى مختلف الأدوار الاجتماعية (٢) .

ويعرف ليفين التنشئة السياسية بأنها إكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع إستمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها (٣) .

— ثم يأتى جرنستين فى دائرة المعارف الدولية للعلوم الإجتماعية ويعرف التنشئة السياسية بأنها « التلقين الرسمى وغير الرسمى ، المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك فى كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة فى المجتمع (٤) وانطلاقاً من هذه التعريفات الأربعة على سبيل المثال لا الحصر لمفهوم التنشئة السياسية ، يمكن تحديد عناصر ذلك المفهوم فيما يلى (٥)

١ — التنشئة السياسية هى أساساً عملية تعلم .

٢ — ينصرف هذا التعلم إلى القيم و الإتجاهات السياسية ، و إلى القيم و الأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية .

٣ — التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد فى مختلف مراحل حياته .

---

(2) Almond, G. and Powell B., Comparative Politics, A Developmental Approach, Boston, Mars, 1966, p. 24.

(3) Levine Robert, Political Socialization and Cultural Change In : Greetz Ciifford, ed., Old Socites and New States, London, Free Press of Glencoe, 1963, p. 230.

(4). Greenstein, F., Political Secialization, In International Fncyclopedia of tke Social Scienees, Vol 14, p. 551.

(5) Rush Michacl and Althoff Phillip, An Introduction to Political Sociology, London, Nelson and Sons Ltd., 1971. p. 18.

٤ — التنشئة السياسية شرط ضرورى لنشاط الفرد فى داخل المجتمع السياسى . ومرد ذلك أن خبرات التنشئة التى يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية خضم الحياة السياسية : المشاركة السياسية أو عدم الإهتمام السياسى ، تاييد أو رفض النظام السياسى ، الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسى أو بالتخلى عنه .

التنشئة والثقافة السياسية :

يوجد فى كل نظام سياسى إطار من القيم السياسية يفرض نوعاً من الملاءمة الاجتماعية على تصرفات الأفراد ، حكاماً ومحكومين ، وتعطى للعملية السياسية شكلا ومضموناً معيناً (١)

هذه القيم السياسية تنتج من التفاعل بين الخبرة الإجماعية (خبرات الجماعة كحقيقة مكروكزمية) وبين الخبرة الفردية (تجارب الأفراد كحقائق ميكروكزمية) وتنتقل من جيل إلى آخر عن طريق عملية التنشئة السياسية ، أى أن التنشئة تتضمن الثقافة السياسية على أساس أن هذه الأخيرة تمثل مضمون وجوهر عملية التعليم التى تعد الفرد ليصبح عضواً فى المجتمع السياسى .

ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة فى أى مجتمع والتى تميزه عن غيره من المجتمعات .

ويمكن تحديد القيم الأساسية التى تشكل مضمون الثقافة السياسية ، والتى تكتسب عن طريق عملية التنشئة ، فيما يلى :

ا — الشعور بالهوية القومية : ويعتبر ذلك أهم المعتقدات السياسية على وجه الإطلاق ، هذا المتغير لايقف عند حد البعد المادى (الإقامة فى منطقة جغرافية محددة) وإنما يتعدى ذلك إلى البعد المعنوى والعاطفى .

(6) Pye, Lucian, Political Culture and Political Devolopment, In. Lucian Pye and Sidney Verba, eds., Political Culture and Political Development, New Jersey, Princeton Univ. Preess, 1995 p. 7.

... وهذا الالتزام القومي يساعد النظام فى أن يجتاز الكثير من الأزمات التى تواجهه أثناء عمليات التغير السياسى السريع ، كذلك فان خلق إحساس بالهوية القومية هو العنصر الحاسم فى بناء الأمة ، أى أن بناء المجموعات والمؤسسات السياسية المسماه بالدولة القومية يجب أن يسبقه خلق شعور لدى أفراد الأمة بالإلتزام برموز سياسة عامة . (٧)

ب — **المنطلقات الحكومية** (Outputs) : هنا تنصرف المعتقدات السياسية إلى كيفية عمل الجسد السياسى ، أى إلى توقعات الأفراد بخصوص القرارات أو المخرجات الحكومية .

ولا ريب فى أن للمعتقدات المتعلقة بالنشاط الحكومي دلالات معينة بخصوص فعالية واستقرار النظام السياسى فهى التى تحدد أهداف وغايات النظام السياسى . كما تحدد العبء الذى يتحمله هذا النظام ويتوقف مدى هذا العبء على طبيعة الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع فالثقافة التى تركز على الاتجاهات السياسية الإيجابية تفرض عبئاً ثقيلا من المطالب على العملية السياسية ، وذلك على خلاف الثقافة التى تتضمن إتجاهات سلبية . بيد أن المنطلقات الحكومية ليست كلها سلعاً وخدمات تفيد أعضاء المجتمع السياسى ، فالشطر الأكبر من الأداء الحكومي يدور حول تنظيم سلوك هؤلاء الأعضاء واستخراج الموارد المادية منهم (الضرائب مثلا) ، ويرتبط بذلك مدى الاعتقاد فى شرعية الحكومة كجهاز سلطوى فى صنع القرار . فكلما اتسع هذا المدى ، كلما سادت فى المجتمع قيم سياسية تؤكد على الأمتثال للقرارات المنبعثة من السلطة ، وعلى العكس إذا ضاق المدى فعندئذ ينظر إلى السلطة على أنها قوة عدوانية .

---

(7)Verba Sidney, Gomparative Political Gulture, In Lucian Pyc and Sidney Verda, eds., pp.. 529·533.

(ج) **عملية صنع القرار** : تمثل المعتقدات المتعلقة بمسلك الحكومة فى إعداد القرار وجهاً آخر من وجوه الثقافة السياسيـــة ، ففى بعض المجتمعات قد لا يهتم الأفراد بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار ، وفى هذه الحالة يعتبر الأفراد أنفسهم مجرد رعية فى المجتمع أكثر من كونهم مشاركين إيجابيين فى العملية السياسية .... ولكن فى حالات أخرى تؤكد المعتقدات السياسية على ضرورة مشاركة الفرد إيجابياً فى عملية إعداد المخرجات الحكومية وليس على مجرد الإذعان لتلك المخرجات عقب صدورها .

مصادر تعلم الثقافة السياسية :

يرى قربا أن هناك مصدرين لاكتساب الثقافة السياسية : فمن ناحية يمر الفرد فى مختلف مراحل حياته داخل الأسرة والمدرسة والتنظيمات السياسية المختلفة بخبرات غير سياسية تؤثر على سلوكه السياسى . ومن ناحية أخرى تتجمع لديه خبرات سياسية من تعامله مع رجال الحركة السياسية ومن العرض لوسائل الاتصال السياسى (٨).

هذا ويكتسب الفرد القيم السياسية الأساسية من خلال تجارب تنشئته المبكرة فى الأسرة والمدرسة أو جماعات الرفاق . وقد لا يكون لهـــذه الخبرات أى مضمون سياسى واضح على وجه الإطلاق ، ففى المواقف الاجتماعية المبكرة يتعلم الطفل قيماً أساسية معينة تدور حول طبيعة السلطة ، وتأييد الآخرين ونماذج التقسيم الطبقى فى المجتمع ، وبمقدور الأفراد أن يخرجوا من هذه القيم العـــامة قيماً ذات دلالة سياسية معينـــة .

ولا شك أن نموذج التنشئة الذى يؤكد على التنافس السلمى بين

(8) Ibid., pp. 551-553.

القوى السياسية ، والتكافؤ النسبي فى السلطة بين مراكز اتخاذ القرار ثم الثقة المتبادلة بين الأفراد ، يلعب دوراً هاماً فى تشكيل المعتقدات السياسية الديموقراطية بخلاف نماذج التنشئة التى تركز على الأنماط السلمية للسلطة والشك فيما بين الأفراد .

بين التنشئة والتجنيد السياسى :

يقصد بالتجنيد السياسى عملية اسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب (٩).

ولما كان المجندون فى الأدوار السياسية ينحدرون من ثقافات فرعية مختلفة ، فأن التنشئة السياسية تصبح عملية حيوية لتدريبهم على مهارات مناسبة ، وتزويدهم بآفاق سياسية . ومع ذلك تظل القيم والاتجاهات التى اكتسبها الفرد فى مراحل الحياة الأولى تزاول تأثيرها عليه عند تجنيده فى أى منصب سياسى وحتى بعد ذلك ، فحياة الفرد داخل الهياكل الأساسية للمجموعات الأولية تزوده بمهارات واتجاهات معينة وحينما تكون هذه الهياكل الأساسية ضعيفة ، كما هو شأن الدول المتخلفة ، فان التنشئة السياسية المبكرة لن تفيد كثيراً فى إضفاء الحيوية على النظام السياسى . وهنا تتجلى أهمية التجنيد الانتقائى Selective recruitment الذى يمكن أن يقلل إلى أدنى حد ممكن آثار التنشئة المبكرة السليمة .

ويمكن أن تصبح الأحزاب السياسية والنقابات أو مجموعات الرفاق فى المدرسة او فى العمل أدوات تجنيد لبعض الأشخاص وحتى الأسرة تستطيع أن تضطلع بهذا الدور إذا كان باستطاعة الوالدين أن يحفزا الإطفال

---

(9) Marvick, D., Political Recruitment and Careers. International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 12, p. 277.

على الانضمام لنفس الحزب الذى يريدانه أو على القيام بدور سياسى فى المجتمع . وتعكس نماذج التجنيد قيم المجتمع المتعلقة بالأدوار السياسية العليا . وقد تلعب التنشئة السياسية التى تقوم بهـا الأجهزة التشريعية والتنفيذية دوراً هاماً فى خلق وشائج قومية من التناسق الداخلى بين أفراد الصفوة السياسية إذا كانت لهم نفس الخلفيه الثقافية والاجتماعية وتعلموا فى نفس المدارس كما هو الحال فى إنجلترا وفرنسا(١٠).

ويختلف الأمر فى البلاد المتخلفة حيث يصعب أن يتحقق الاندماج بين أفراد الصفوة السياسية فغالباً ما تكون التنشئة السياسية لهذه الصفوة غير متجانسة ومنقسمة على نفسها من جراء الانقسامات الكبيرة — وتتسم الاختلافات بين أفراد الطبقات السياسية المختارة بطابع مذهبى وأيديولوجى وينظر إلى قوى المعارضة على أنها غير موالية . وعلى ذلك يكتسب قادة حركات التحرير الوطنى شرعيتهم،كزعماء للدول الجديدة على أساس أنهم يمثلون قيم النظام ويرتفعون عن مستوى الخلافات والانقسامات التقليدية باعتبارهم أبطال الكفاح الوطنى ضد الاستعمار ، ورموز أمم موحدة(١١)

التنشئة والتغير السياسى :

ترتبط عملية التنشئة السياسية بطبيعة المجتمع السياسى . ففى المجتمع المتجانس والمستقر تكون عملية التنشئة واضحة ومحددة ، ولكنها فى المجتمع غير المتجانس والمتغير باستمرار تتسم بالتجزئة .

ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤكد التنشئة السياسية على شرعية النظام

---

(10) Merkil, Peter, Modern Comparative Politics, New York. Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1670, pp.131–168.

(11) Almond G. and Goleman J., eds., Politics of the Developing Areas. New Jersey, Princeton Univ., Press, 1960, pb. 31–32.

السياسى أو على رفض تلك الشرعية وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغير النظام السياسى . فإذا اقترن فقدان الشرعية بشعور إيجابى تجاه النظام، أصبح التغير محتملا ، ولكن إذا اقترن بمشاعر عدم الاهتمام ، فإن النتيجة هى الجمود والثبات .

ومن ناحية ثانية قد لا يهتم الجيل القائم بغرس قيمه واتجاهاته فى الجيل الذى يليه حيث يكون الآباء على دراية تامة بظهور عالم جديد ومختلف عن عالمهم ، ومن ثم قد ينشئوا أبناءهم عمداً على قبول الأهداف والقيم والهياكل السياسية الجديدة . كما أن خبرات الجيل الجديد يمكن أن تقوده إلى رفض ما يسعى الكبار إلى غرسه فيه من قيم واتجاهات. ومن ثم برغم ما قد يتعلمه الفرد فى الأسرة والمدرسة والمنظمات الإدارية المختلفة ، فإن خبراته الخاصة ربما تدفعه إلى تفضيل سبل معينة فى معالجة الأمور السياسية حينما يدخل مرحلة البلوغ السياسى. ولذلك بسبب ظاهرة التغير المستمرة . وهكذا فالتجديد فى السلوك السياسى مشروع ومتوقع من التنشئة السياسية كما هو شأن الاستقرار :

تبدأ التنشئة السياسية — باعتبارها عملية نقل وزرع قيم واتجاهات سياسية — فى سن مبكرة من الطفولة وتستمر طول الحياة . والسلوك السياسى للفرد فى مرحلة النضج يتحدد جزئياً بجرعات التنشئة التى يتلقاها فى مراحل الطفولة والمراهقة . فالإنسان فى مختلف مراحل حياته يعايش مؤسسات عديدة بعضها مفروض عليه — كالأسرة مثلا — وبعضها الآخر إرادى ينضم إليه طوعاً دون ما ضغط . وفى كل هذه المؤسسات يتلقى خبرات يختزنها فى ذاكرته لتساهم بطريق مباشر أو غير مباشر فى تحديد موقفه السياسى .

أولا : مرحلة الطفولة :

يشكل الأطفال جزءاً من المجتمع السياسى . ويكتسبون نظم القيم

والاتجاهات السياسية السائدة فى المجتمع والتى من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السياسى حينما يدخلون مرحلة البلوغ السياسى ، وهى مرحلة تدعو المواطنين إلى القيام بأدوار معينة فى العملية السياسية وإذا كان على النظام السياسى أن يحفظ نفسه فلا بد أن ينشأ المواطنون على قبول القيم السياسية والتصرف وفقاً لها ، أى أن التنشئة السياسية للصغار ترتفع لتصبح إحدى وظائف المجتمع السياسى .

ولقد أثبتت الدراسات(١٢) أن التعلم السياسى للطفل الأمريكى يبدأ فى سن الثالثة أى قبل أن يدخل المدرسة فالطفل يرتبط عاطفياً برموز بلده وهيكل وصور نظامها السياسى قبل إدراكه للعالم السياسى بوقت طويل ، فهو فى مستهل حياته يعبر عن إعجابه بتلك الأشياء المحلية وتلك التى تشكل جزءاً من خبرته الشخصية ويعقب ذلك تعلق الطفل برموز للسلطة العامة مثل رجل البوليس والعلم القومى ، وببلوغ الطفل سن الثانية عشرة ، تزداد معرفته بمفاهيم أكثر تجريداً كالتصويت والديمقراطية والحكومة .

وفى مراحل الطفولة الأولى تكون صورة الطفل عن الرئيس أنه شخص السلطة وغالباً ما تكون هذه الصورة مشابهة لصورة الطفل عن والده . ونظراً لأنه يرى فى السلطة الأبوية تعبيراً عن حقيقة مثالية بحكم الحاجة إلى الحماية والأمن ، فإنه يجنح بالمثل إلى خلع المثالية على شخص الرئيس ، ومع تقدم السن يزداد إدراك الطفل للرئيس كجزء من نظام حكومى أشد تعقيداً بحيث أن الصورة المثالية لا تصير متعلقة بشخص الرئيس وإنما بالمؤسسة السياسية ذاتها أى بالرئاسة .

---

(12) Robita Cigel, The Learning of politcal behaviour, U.S.A. Scott, Paresman & Company. 1970, pp, 21,22.

ثانياً : مرحلة المراهقـــة :

حظيت هذه المرحلة بقدر كبير من اهتمام علماء الاجتماع السياسى لأن معظم الأفراد يبدأون فى تلك المرحلة تحمل بعض واجبات المواطنة مثل الخدمة فى القوات المسلحة والتصويت ، كما أنه خلال هذه الفترة يصل الناس أفكار سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع القيم التقليدية وقيم الأسرة أنها المرحلة التى يبحث فيها الشباب عن إجابات جديدة عما يدور فى داخله من تساؤلات .

والواقع أنه خلال هذه المرحلة تبدأ أساليب التقييم والإدراك السياسى تكشف عن نفسها بصورة واضحة ،أى أن الفرد ينشأ على التعامل مع أساليب تفكير مجردة معقدة . ولهذه الأساليب أوجه تأثير مختلفة فهى من ناحية يمكن أن تقوى أو تضعف من مقدرة النظام على معالجة القضايا الاجتماعية الهامة ، ومثال ذلك أنه كلما كانت أساليب التفكير السياسى لدى المحكومين قريبة من أساليب التفكير السياسى لدى الحكام ، كلما ازدادت كفاءة النظام السياسى فى أداء وظائفه . . . وهى من ناحيـــة أخرى تؤثر على نوعية المشاركة السياسية . فشعور الشخص بالاقتدار السياسى (أى الشعور بالقدرة على قسط من التأثير على النظام السياسى) مرهون بقدرته على الإدراك السياسى .

وتشهد هذه المرحلة :

١ — نمو فى القدرات الإدراكية :

تشهد هذه المرحلة قدرة على إدراك أسباب ونتائج المشكلات (فكرة السبب — والنتيجة) وقدرة على تبرير التفضيلات السياسية بالرجوع إلى قيم عامة أو إلى مبادىء خلقية فردية (التفكير الأخلاقى) ؛ قدرة على إدراك آثار محو مشكلة اجتماعية معينة .

٢ — ظهور فكرة التمركز الاجتماعى : Socio–Centrism

أن الانتقال من دائرة « الأنا » الضيقة إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع يعنى زيادة فى استيعاب الفرد لهيكل وعمل النظام الاجتماعى ككل وعلاقته بالمؤسسات الاجتماعية المكونة له ، والتسليم بأن التصرف الجماعى سبيل لحل المشكلات السياسية . والجدير بالذكر أن ظهور هذه النزعة الاجتماعية لدى المواطنين أمر حيوى فى تخطيط السياسة ،

٣ — ميلاد الايديولوجية :

تتحول المشاعر مع مضى الوقت إلى أيديولوجيات أو بالأحرى إلى استعدادات أيديولوجية وإن كانت تظل متقطعة كما تميل إلى أن تكون متناقضة ذاتيا ، هذا فضلا عن سهولة رفضها .

ثالثا : مرحلة النضج :

تولى دراسات التنشئة السياسية، هذه المرحلة قدراً معقولا من التحليل ظنا بأن تنشئة الناضج تتوقف على ماتلقنه من قيم واتجاهات ومعرفة سياسية فى مرحلة الطفولة والمراهقة بيد أن هذا الإتجاه يتنامى حقيقة جوهرية وهى أن الأسرة ليست دائما فى موقف يمكنها من إعداد العضو لمواجهة كل ماتقتضيه حياته الناضجة من مطالب ، أى أن الأسرة لاتستطيع أن تتوقع كل الأدوار التى سوف يتعين على المواطن أن يلعبها استجابة لحاجاته وللتغييرات المتغيرة فى المجتمع المحيط به . ويتحدد السلوك للفرد خلال هذه المرحلة بالقيم والمعرفة والتى يكون الفرد قد اكتسبها فى المرحلتين السابقتين ثم بالقيم والمعرفة التى يكتسبها فى المرحلة المذكورة . فعضو البرلمان مثلا يخضع لعملية تنشئة بعد إنتخابه وسلوكه التشريعى يتحدد جزئيا بمعرفته واتجاهاته السابقة على انتخابه ، وجزئيا بخبراته داخل السلطة التشريعية . وقد تكون التنشئة فى مرحلة النضج استمراراً للتنشئة فى مرحلتى الطفولة والمراهقة ، ويترتب على ذلك تقوية للقيم والإتجاهات

المبكرة .. ؛ وقد يعايش المرء مؤسسات جديدة تنشئه على قيم واتجاهات تتنافر وتتعارض مع التنشئة المبكرة بشكل يترتب عليه حدوث تغيرات جوهرية فى السلوك السياسى .

وتلعب المهنة دورا كبيراً فى التنشئة السياسية للفرد : ففى المجتمعات التى يمثل العمل فيها أبرز مكان فى سلم القيم الاجتماعية تتحدد هوية المرء بالعمل الذى يؤديه . وكلما أحس أن هويته تتحدد بعمله كلما كان أكثر ميلاً إلى القيام بتصرفات سلوكية ملائمة لهذا الدور . وكلما ازدادت الهوة خاصة فى ظل ظروف التغير السياسى السريع — بين قيم الأسرة القديمة والحقائق السياسية الجديدة وكلما تعددت الأدوار السياسية للشخص البالغ سياسياً كلما كان أكثر احتمالا أن يكتسب هذا الأخير قيما واتجاهات سياسية لاتلقنها له الأسرة .

الفصل الخامس

المشاركة والتنمية *

يعتبر موضوع المشاركة الشعبية والتنمية من أهم الموضوعات وأكثرها تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة كما تشغل بال السياسيين والتنفيذيين سواء أكان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة .. ولقد أخذت لفظة « المشاركة الشعبية » peoples Particpation في الانتشار بكثرة بين المخططين ورجال الإدارة خلال العقد الماضي وذلك على المستويين القومي والعالمي .. (١)

والمشاركة في تصوري هدف ووسيلة، أنها هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم .

وللموضوع أهميته الأكاديمية وكذا القومية وتزداد الأهمية القومية إذا ما عرفنا الظروف الموضوعية اجتماعية وسياسية واقتصادية التي يمر

(*) كتب هذا الفصل دكتور عبد الهادي الجوهري

(1) See Batten, t, R., Communities and their Development, (New York : Oxford University press, 1957.

بها المجتمع المصرى ومن هذه الظروف العملية الانتقالية التى من خلالها تحاول الدولة تأكيد دعائم الحكم المحلى والاتجاه الواسع النطاق نحو اللامركزية واتخاذ خطوات على طريق الثورة الإدارية وذلك كله فى نطاق دعم الديمقراطية .

كما أن المجتمع يتجه بجانب التحرير إلى التعمير ويصمم على قطع مسافة التخلف التى شاركت عوامل عديدة فى خلقها ليلحق بركب التقدم وذلك لا يتأتى إلا من خلال التنمية الشاملة المتكاملة[1].

وفى هذه الورقة التى تعالج هذا الموضوع الحيوى لا بد من التعرض لبعض الأمور مثل ماهية المشاركة ودوافعها ودرجاتها ومعوقاتها ثم ماهية التنمية ومعوقاتها ولا بد من عرض لدور المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية :

أولا : ماهيـــة المشاركة :

يقصد بالمشاركة الشعبية العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف »(٢)

والحديث هنا عن المشاركة الشعبية يعنى المشاركة سواء فى النواحى السياسية أو الاجتماعية ويتمثل تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية فى إنهاء تلك الأنشطة الإدارية التى يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع فى اختيار حكامه وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو

(2) Bakin, Terry cliay, students and politicas: Acompararive study, Bombay 1672, p. 96.

غير مباشر أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى»(٣)

فالمشاركة السياسية الشعبية تشمل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة فى النشاطات السياسية المباشرة — تقلد منصب سياسى — عضوية الحزب — الترشيح فى الانتخابات — التصويت — مناقشة الأمور العامة .

أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهى تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة — العضوية فى هيئات التطوع وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأولية .

والمعروف أنه بنهاية القرن التاسع عشر بدأ كتاب الفكر السياسى يشككون فى حقيقة النظرية الديمقراطية التقليدية وفى إمكانية تطبيقها فى ظروف العصر الحديث ويرون حاجة هذه النظرية إلى مراجعة جذرية حتى تتمشى مع ظروف الحياة فى المجتمعات الحديثة التى أوجدتها الثورة الصناعية وقد حدث ذلك نتيجة حدثين هامين : — (٤)

١ — حدث فكرى هو نمو علم الإجتماع السياسى الذى كان للحقائق التى كشفها بعد الحرب العالمية أثر كبير فى إقناع كتاب الفكر السياسى بأن شكوكهم فى إمكانية تطبيق النظرية الديمقراطية التقليدية لها مايبررها وخاصة بعد أن أكدت نتائج الإستطلاعات التطبيقية التى أجريت على نطاق واسع فى معظم دول غرب أوربا فى الأربعينات أن غالبية المواطنين —وخاصة الفقراء منهم — لايهتمون بالسياسة ، لا يشاركون فى النشاط السياسى :

---

(٣) Mc Closky Herbert. political participation, International Encyclopedia of social sciences, vol 12, p. 253.

(٤) دكتور ظريف بطرس ؛ المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية ، بحث ألقى فى المؤتمر العربى الرابع للادارة المحلية ، المملكة المغربية ، طنجة ١٩٧٨ .

٢ — حدث تاريخى ويتمثل فى ظهور النظم الكلية « البوتاليتارية » وقيامها على أساس تكثيف المشاركة الشعبية فى الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومع إتسام المشاركة فى ظل هذه النظم بالخوف والإنقياد فقد إرتبطت بهذه النظم أكثر من إرتباطها بالنظم الديمقراطية بمفهومها فى دول غرب أوربا .

ومن أهم الكتاب الذين تناولوا نظرية الديمقراطية التقليدية بالنقد والتحليل شومبيتر Schumpeter وبرلسون Berleson وداهل Dahl وسارتورى Sartory واكستين Eckstein ؛

ويتخلص نقدهم للنظرية الديمقراطية فى كون المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات خرافة لاتقوم على أسس حقيقية من الناحية التطبيقية فالمشاركة تقتصر — فى الواقع — على إنتخاب القادة للاضطلاع بعملية إتخاذ القرارات وعلى ذلك يكون الأسلوب الديمقراطى هو الإجراءات التى تتبعها المؤسسات للوصول إلى القرارات التى يملك فيها بعض الأفراد صلاحية التقرير عن طريق التنافس على الحصول على أصوات الناخبين(٥) .

وبالتالى تكون المنافسة على الحصول على أصوات الناخبين هى أبرز مظاهر الديمقراطية التى تميزها عن الصور السياسية الأخرى ، وتكون حرية التقرير مقصورة على من يتنافسون على القيادة فى انتخابات حرة وركز برلسون على الصفات الواجب توافرها فى المواطنين بمقتضى النظرية الديمقراطية التقليدية والتى أهمها الاهتمام بالشئون السياسية والمشاركة فيها ، وأكد أن هذه الصفات لاتتوافر فى المواطن العادى لأن أغلب المواطنين يدلون بأصواتهم دون الاهتمام بالأمور السياسية (٦) .

---

(5) J. A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Demacracy, London, 1943, p. 269.

(6) Betelson P. F. Le Zarfeld and W. N. Mephe Voting, University of Chicago Press, Chicago., 1954, p. 307.

وانتهى هؤلاء الكتاب إلى أنه لا توجد مشاركة من جانب المواطنين فى الأمور السياسية بالمعنى الواسع لمفهوم النظرية الديموقراطية التقليدية : فالطبقات الفقيرة لا تتمتع بالمساواة الاقتصادية بالقدر الذى يمكنها من المشاركة على قدم المساواة مع الطبقات الأخرى ، وبالتالى لا تكون المشاركة مشاركة جميع المواطنين بل مشاركة الصفوة (٧) .

ويعتبر روسو رائد المنظرين لفكرة المشاركة الشعبية ويقوم فكره فى هذا الخصوص على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن فى اتخاذ القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحه ، ويرى أن فاعلية المشاركة الشعبية تتطلب تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين بحيث لا تظهر الفوارق التى تشوب تحقيق المساواة السياسية (٨) .

ويهتم روسو بالوظيفة التعليمية للمشاركة ودورها فى تنمية التصرفات المسئولة للفرد ، فمن خلال عملية المشاركة يدرك الفرد أن الصالح العام والمصالح الخاصة جميعها مصالح متكاملة وليست متعارضة وأن عليه أن يأخذ فى الاعتبار المسائل الأكثر اتساعاً من مصالحه الخاصة وعالمه الخاص .

ومقتضى الوظيفة التعليمية للمشاركة الشعبية أنها تنمى فى الأفراد ذات الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلا عن الأثر التراكمى لهذه الوظيفة فكلما شارك الفرد أكثر كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة والأثر التكاملى الذى ينعكس فى زيادة شعور المواطنين بالانتماء إلى مجتمع يسهمون فى تنميته وتطويره وينجم هذا الأثر التكاملى من جميع العوامل السابقة (المساواة السياسية وتذويب الفوارق الاجتماعية ...)

---

(7) R. A. Dahe, preface to Democratic theory, University of chicago Prees, chicago, 1956, p; 361

(8) J.J. Rousseau, The Social contract, M. Cronston (Trens) Penguin Books, 1968, p. 96.

ويتفق « ميل » مع « روسو » فى القيمة التعليمية للمشاركة الشعبية ويرى أن النظام الديمقراطى المركزى الذى تسانده مؤسسات ديمقراطية تفصيلية على المستوى المحلى غالباً ما يخلق نقيض الحرية السياسية فلا فائدة من المشاركة فى الحكومة القومية مالم يعد الأفراد لهذه المشاركة على المستوى المحلى (٩) .

ولم يكتف (ميل) بتوسيع الوظيفة التعليمية للمشاركة لتشمل السياسة على المستوى المحلى فقط بل مدها أيضاً إلى مجال الصناعة حتى يتمكن الفرد من اكتساب الخبرات فى مجال إدارة الشئون الجماعية وحتى يجد مجالات بديلة يشارك فيها فى اتخاذ القرارات (١٠) .

ولأهمية المشاركة الشعبية يجب ألا يقتصر تطبيقها على السياسة فقط بل أيضاً فى كل صورة من صور العمل الجماعى .

ونظراً لأهمية المشاركة فى مجال العمل اتجه كتاب الفكر السياسى لدراسة أثر المشاركة فى مجال الصناعة عن طريق التجارب وحصلوا على نتائج كثيرة تؤيد فروض نظرية ديمقراطية المشاركة وتؤيد هذه النتائج إمكانية إحداث تغييرات هامة فى السلوك الإنسانى وزيادة فاعلية الجماعة ورفع إنتاجيتها عن طريق المشاركة ، ويعلق « فربا » على هذه النتائج بقوله « يمكن إحداث تغييرات سريعة فى السلوك الإنسانى إذا شارك الأفراد المطلوب تغيير سلوكهم فى تقرير ماهية التغيير ومداه وكيفية إحداثه »(١١) .

وتدعم المشاركة الشعبية وتنمى الشخصية الديمقراطية وبالتالى تسهم فى

---

(9) J.S. Mill; Essays on Politics and Culture, G. Himmelfarb. (ed) New york, 1963, p. 229.

(10) J. S. Mill, Collected Warks, J.M. Robson (ed). University of Toranto Preec, 1965, p. 205.

(11) G. A. Almond and S, Verba, The civic Culture, Little Brown and Co., Bostn, 1965, p. 206.

نجاح النظام الديمقراطي كما أن المشاركة في اتخاذ القرارات وتقرير السياسات تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والمشروعات التي يشتركون في تخطيطها وتقريرها فضلا عن تنمية إحساسهم بذاتيتهم مما ينعكس أثره في علاقاتهم الاجتماعية في نطاق البيئة التي يعيشون فيها كما أن هذا الشعور يساعد على اندفاع المواطنين للتعاون مع الإدارة(١٢) .

وتقوم عملية المشاركة حديثاً على أربعة مبادئ(١٣) :

١ — لاتعني المشاركة مشاركة أفقية أي بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات .

٢ — إتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لايجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهي الجديرة والأحق بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات وإنما لابد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لامشاركة الصفوة فقط .

٣ — يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة كما أن نماذج خطط التنمية لايجب أن تضعها الصفوة فقط وإنما تشارك في وضعها الجماهير .

٤ — يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو ما مدى المشاركة What is the

---

(12) A. S. Tannenbaum, Personality change as a of An Experimental chage of Invironmental conditions, Journal of Abnormnl and Social Psychology, Vol. 55, 1957, p. 109.

(13) Sec Lasgupta, participation in Development, published by Columbia Univesity Press 1975, pp, 48-50.

extent of the participation

من الذين يشاركون ؟ ? Who participate

— لماذا يشاركون ؟ ? Why do they participate

— ويرى بعض علماء الاجتماع السياسى (١٤) أن درجات المشاركة الشعبية السياسية تتعدد على النحو التالى :

١ — تقلد منصب سياسى أو إدارى .

٢ — السعى نحو منصب سياسى أو إدارى .

٣ — العضوية النشطة فى التنظيم السياسى (الحزب مثلا)

٤ — العضوية العادية فى التنظيم السياسى .

٥ — العضوية النشطة فى التنظيم شبه السياسى .

٦ — العضوية العادية فى التنظيم شبه السياسى .

٧ — المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة .

٨ — المشاركة فى المناقشات السياسيه غير الرسمية .

٩ — الاهتمام العام بالسياسة .

١٠— التصويت .

ويلاحظ أن تقلد منصب سياسى أو إدارى يقع على رأس الهرم بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة ويأخذ مستوى المشاركة فى الهبوط والتناقص إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة وهو التصويت باعتباره أدنى مستوى من صور وأشكال التعبير من المشاركة السياسية .

وتتمثل السلبية السياسية فى :

١ — اللامبالاة Apathy ويتمثل هذا فى عدم الاهتمام بالأفراد أو الظواهر أو المواقف فى المجتمع بصفة عامة أو خاصة .

٢ — الشك السياسى Cynicism ويتمثل ذلك فى الشك فى أحوال

(14)Ruch, Mednol and Althoff Phillip, An introduction to political sociology, London, Nelson & sons Ltd, 1971, pp, 76 96.

وأقوال الآخرين فى المجتمع خاصة قياداته والنظر والشعور بأن العمل السياسى عمل ردىء ، وأن الثقة فى رجال الحركة السياسية أمر مستحيل .

٣ — الغربة السياسية Alienation ويعنى ذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسى والحكومة وما يدور فى المجتمع .

٤ — الاغتراب Anomie ويقصد بذلك شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يحسان به ولا يعنيهما أمره وبأنه لا قيمة له فى هذا المجتمع ويؤدى ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع والباعث على المشاركة الفعالة فى عالم السياسة .

ثانياً : أسباب العزوف عن المشاركة :

أما أسباب عزوف البعض عن المشاركة السياسية الشعبية واتخاذه موقفاً سلبياً وإحساسه باللامبالاه أو الشك أو الغربة أو الاغتراب السياسى فإن ذلك تتمثل فيما يلى :

١ — ما يتوقعه البعض من نتائج المشاركة وذلك له عدة صور منها :

(ا) قد يشعر الفرد أن اشتراكه فى السياسة أو أعمال مجتمعه بصفة عامة فيه تهديد لحياته الخاصة وحقيقة الأمر لايكون ذلك إلا فى المجتمعات التى تغيب فيها سيادة القانون ولا تمارس فيها ديموقراطية حقيقية وتسودها الاعتبارات الشخصية فى الحكم على الأشياء والأشخاص ولذا فى مثل تلك المجتمعات لايحس كثيرون من أفراد المجتمع حتى بانتمائهم انتماءحقيقياً لمجتمعهم إذ يحسون أنهم غرباء وتسود بينهم « الأنامالية » والمعلهشية » بل «والأيعنيه » فقد يرى الخطأ يقع أمامه ويهدد مجتمعه ولكنه يقول «أنا مالى » وحين يخطىء البعض وعليهم تحمل نتيجة أخطائهم تجد من يقول لاتعاقبوهم « معلهش » بل قد يصل بالبعض أن يقول حتى بعدخطئه و«ايه يعنى »ذلك السلوك ومظاهره الهدامة فى المجتمع إنما يكون فى مجتمع تأخذ فيه الديمقراطية أجازة كما أن القانون يكون فى غيبة عما يحدث فى ذلك المجتمع .

(ب) قد يرى البعض أن المشاركة فى العمل السياسى تؤثر على علاقاته بالأصـــدقاء والجيران وقد يؤثر ذلك على وضعه الاجتماعى ومكانته الاجتماعية والجدير بالذكر أن بعض علماء الاجتماع يرون أن مكانة الفرد فى المجتمعات المتخلفة تكون على أســـاس انتمائه لعصبة أو قبيلة معينة وفى المجتمعات النامية وأقل تخلفاً تكون مكانتـــه على أساس الوظيفة أو المنصب (الكرسى) الذى يشغله أما فى المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد على أساس الدور الذى يلعبه لخدمة المواطنين ومدى مشاركته فى أعمال مجتمعة والنهوض به . وإذا كان المجتمع قد عقد العزم على قطع مسافة التخلف وبناء مجتمع متقدم مجتمع العلم لا مجتمع الفهلوة ومجتمع الإيمان لا مجتمع الزندقة فإنه من المأمول أن يتحقق ذلك ويومها لا يخشى فرد من المشاركة فى العمل السياسى لأن مكانته لن تكون مرتبطة بمدى ارتباطه أو إنتمائه لقبيلة أو عائلة معينة ولا بالمنصب الذى يشغله ، وإنما سيكون التقييم لدوره موضوعياً وقائماً على مدى مساهمته فى بناء مجتمعه ومدى عطائه . عطاء بلا مزيل وبلا مقابل سوى التقدير الاجتماعى من بنى وطنه ومجتمعه .

جـ — قد يرى البعض أن اشتراكه فى العمل السياسى قد يهدد مركزه المهنى لأن انتماءه لحزب من الأحزاب قد يدفع القائمين على الأحزاب الأخرى محاولة ضرره وأعتقد أنه إذا ما كانت الديموقراطية تمارس والقانون يسود والوعى يزداد فى مجتمع من المجتمعات فإن مثل تلك المخاوف والشكوك تتضاءل بل يجب أن تزول .

٢ — قد يرى البعض أن نتائج العمل السياسى غير مؤكدة أو مفيدة ولا طائل منها وأن هناك فجوة بين القول والفعل فى المجتمع وذلك يدفع بالبعض إلى الابتعاد عن المشاركة :

٣ — غياب عوامل الاستثارة والمنبهات الســـياسية ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بوسائل الإعلام ودورها فى المجتمع والحياة السياسية وبطبيعة التنشئة السياسية فى المجتمع .

٤ ـ المناخ السياسى العام :

من عوامل عزوف البعض عن المشاركة عامل المناخ السياسى العام فى مجتمع من المجتمعات ويرتبط ذلك بالتنظيمات والمؤسسات القائمة فى المجتمع والدستور وطبيعة النظام الحزبى فى ذلك المجتمع . نتيجة نظم سياسية واجتماعية تعمل على تشجيع المشاركة خاصة وإذا ما تضمنت دساتيرها وقوانينها ذلك وإذا ما حاولت القيادة السياسية فى تلك المجتمعات التأكيد على ضرورة ما نصت عليه هذه الدساتير والقوانين(١٥).

كما ترتبط بعملية المشاركة ومداها عوامل مختلفة منها التعليم إذ أنه من المتوقع مشاركة المتعلمين بنسبة أكبر من الأميين ، والسن والنوع والوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ومدى سماح المجتمع وتشجيعه على عمليات التدرج الاجتماعى الطبقى والحراك الاجتماعى أفقياً ورأسيا فى المجتمع ، ويرى بعض العلماء(١٦) أن الرجال فى العادة أكثر مشاركة من النساء وأن الأكثر وعيــاً سياسياً أكثر اشتراكا وأن انتخابات معينة أو مرشحاً معيناً قد يزيد من اشتراك بعض الناس سياسيا وأنه فى العادة يكون أولئك الذين يحدرون من أسر نشيطة سياسيا أكثر نشاطا ومشاركة من غيرهم وأن الذين يظنون أن السياســة هامة فى الواقع يكونون أنشط من غيرهم كما أن الذين لديهم إحساس وثقة فى أنفسهم سياسياً يكونون أنشط من غيرهم وأعضــاء الأحزاب يكونون أنشط ممن لم يحددوا هويتهم السياسية .

ويــرى بعض علماء الاجتماع السياسى(١٧) أن مراحل معينة من التنمية القومية تمر بها الدول يكون الناس فيها أكثر نشاطا وأكثر اشتراكا وأنه يزداد حجم وعدد المشاركين كلما زادت درجة نمو البلد اقتصادياً وكلما زاد دخلهم وأن للتصنيع علاقة بذلك .. وأن ظهور منظمات

(15) Ibid· p. III,

(16) Eakin, Terry cloy. op. cit p. 106.

(17) Ibid. p· 107.

اقتصادية واجتماعية مع مرحلة التصنيع وحدوث حـــراك اجتماعى تتبعه الضرورة زيادة فى عمليات المشاركة الشعبية ..

ثالثاً : دوافع المشاركة الشعبية :

هناك مجموعة من الدوافع تدفع المواطن للمشاركة سياسياً أو اجتماعياً من بينهما :—

١ — العمل من أجل الصالح العام .
٢ — حب العمل مع الآخرين .
٣ — الرغبة فى كسب شعبية بين المواطنين .
٤ — الحصول على مركز فى الهيئات والجمعيات أو الحزب .
٥ — كسب تقدير واحترام المواطنين .
٦ — مزاملة الأصدقاء .
٧ — مصلحة مادية .
٨ — الدافع الذاتى للمشاركة والعمل ويتمثل ذلك فى وجود حاجات للإنسان من بينها .

حاجات اجتماعية تتمثل فى الانتماء	Belonging needs
وحاجات المركز	Status needs
وحاجات التقدير	Esteem needs
وحاجات تحقيق الذات	Self-Sctulization needs

٩ — وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة ..

وإذا كان قد سبق القول أن المشاركة الشعبية تعنى مشاركة جموع الشعب وليس الصفوة منه فقط فإن ذلك يمكن أن يتحقق إذا ما وجدت الظروف التى يعطى فيها المحظوظون ، والبائسون ، الأغنيـــاء والفقراء فرصة لإيقاظ ضمائرهم الداخلية تمشياً مع مبادئ عـامة معينة يقبلها

المجتمع ، وثمة مبادىء أربعة لإيقاظ هذه الضمائر ودفعها للمشاركة ألا وهي :—

١ — احترام لحياة وآدمية الإنسان، كل إنسان في المجتمع ، وصدق الله العظيم القائل « ولقد كرمنا بني آدم » كرمه بجانب العقل بأمور كثيرة، فالإنسان الجائع لا يحس بالكرامة مثل غير الجائع فتوفير لقمة العيش لكل مواطن من مقومات تحقيق آدمية وكرامة الإنسان ، والإنسان العاطل لا يحس بالكرامة مثل من يعمل فوجود فرص عمل للقادر وطالب العمل من مقومات الكرامة ، والإنسان المريض لا يحس بالكرامة مثل صحيح الجسم والعقل فتوفير العلاج والدواء من مقومات تحقيق الكرامة ، والإنسان الجاهل لا يحس بالكرامة مثل المتعلم فتوفير فرص والتعليم من مقومات تحقيق الكرامة ، والإنسان الذي لا يجد مسكنا مناسبا لا يحس بالكرامة مثل من لديه مسكن مناسب فتوفير المسكن المناسب من مقومات الكرامة . والإنسان المكبوت الذليل الذي لا يستطيع التعبير عن رأيه لا يحس بالكرامة مثل الإنسان الحر. فالديمقراطية وضمانات حرية التعبير من مقومات الكرامة وآدمية الإنسان. وقس على ذلك الكثير والكثير من مقومات وتحقيق الكرامة والآدمية للإنسان ؛ على أن هذه الأمور عبارة عن خدمات وهذه الخدمات يحتاج تحقيقها إلى دخل (موارد) ولا يتأتى ذلك بالإنتاج ومن عوامل الإنتاج الرئيسية العمل ولا يتأتى العمل إلا من خلال المشاركة والحماس لزيادة الإنتاج فهي معادلة صعبة إذ لا خدمات بدون إنتاج . في نفس الوقت يجب أن يلازم الإنتاج خدمات مع وجود عدالة اجتماعية ومعايير موضوعية لتوزيعها بحيث يحس الأغنياء والفقراء أنهم أبناء وطن واحد ينتمون إليه وأن الوطن وقيادته ساهرة على توفير المقومات الأساسية لحياة وآدمية الإنسان مادية ومعنوية ..

« خدمات ←—→ موارد ←—→ إنتاج ←—→ عمل ومشاركة » :

٢ ـ اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة مشاكل المواطنين، ويتمثل ذلك فى تحقيق وتطبيق الثورة الإدارية. على أن تلك الثورة لا تعنى ثورة القوانين والإجراءات بقدر ما تعنى ثورة فى السلوك والنواحى الاجتماعية والأخلاقية وضرب المثل بحيث تكون القدوة الحسنة فى كل موقع من مواقع العمل مثلا يحتذى فى القول والفعل .

٣ ـ تعلم كيف يستمتع ويشعر الإنسان بالسعادة من خلال العمل والخدمة العامة وذلك يرتبط بعمليات التنشئة الاجتماعية من ناحية ويحتاج إلى عمليات تدريب من ناحية أخرى، ووجود حوافز مادية ومعنوية، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ؛ ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب، وأن يرى كل عامل أن معيار الترقى معيار موضوعى وأن المجتمع يرعاه بقدر ما يعطى للمجتمع .:

٤ ـ تحقيق الاستقرار والأمن النفسى للمواطنين .. ويتأتى ذلك من خلال ضمانات قانونية، وتطبيق لتلك الضمانات فى ظل سيادة القانون وتحقيق للديمقراطية، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل كل مواطن فى المجتمع، وإحساس المواطنين بأن القانون أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم، والعدالة عدالة سريعة فى إعلانها وفى إجراءات تنفيذها. كما يتأتى ذلك بازالة الفوارق بين الطبقات من خلال سيادة القانون. غير أن القانون وحده لا يكفى إذ لابد من تغيير نسق القيم فى المجتمع ومن هنا نجد أن المجالس المنتخبة يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى مثل هذه الأمور ولابد من إدخال وسائل وطرق حديثة للتغيير، وبداية العمل تكون مع ومن خلال المجالس المحلية وخاصة فى المناطق الريفية، ويكفى أن نعرف أن ٨٥ ٪ من سكان العالم يعيشون فى الريف فى ٢ مليون قرية، وأن ٦٠ ٪ من سكان مصر يعيشون فى الريف، وكما يقول بعض علماء

الاجتماع أن مستقبل العالم كله يكمن فى الريف (١٨).: لذا فإن من العوامل المجتمعية التى تشجع على المشاركة ما يلى :—

١ — خلق قنوات من خلالها تكون المشاركة الإيجابية وليست المشاركة الشكلية وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة بل والجمعيات الأهلية قنوات شرعية يمكن تشجيع الأهالى على الأشتراك من خلالها بعد دراسة معوقات العمل بها ؛

٢ — وضع التشريعات اللازمة التى تضمن وتؤكد وتحمى المشاركة ؛

٣ — وضع استراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشـــاركة الشعبيـــة ؛

٤ — العمل على تأكيد القيم المجتمعية التى تعمل على تحقيق الإنسجام فى المجتمع وتساعد على خلق المجتمع المتكامل المشارك وذلك من خلال أجهزة الحكم المحلى والتعليم والإعلام ؛

على أن أفضل وسيلة لتشجيع المشاركة هى من خلال المشاركة نفسها

The best way to encorage participation is through participation itself.

٥ — مساعدة الناس على المشاركة من خلال التدريب والتعليم ولتشتمل مناهج التعليم على الاتجاهات والقيم المشجعة على ذلك .

والمشاركة كما سبق أن نوهنا هدف ووســيلة ولا يمكن أن تكون المشاركة لمجرد المشاركة ولا ينازع أحد فى حق المواطنين فى أن يشاركوا فى تحديد الاحتياجات وتشكيل القرارات والمساهمة فى صنعها والمساهمة فى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها أملا فى الوصول إلى حياة أفضل ومجتمع أكثر تقدماً وتحقيقاً لتربية شاملة متكاملة .: والسؤال المطروح هو ما هو

---

(18) Dangupta, Sugata, op. cit.

دور المشاركة الشعبية فى التنمية القومية ؟ والإجابة على هذا السؤال يلزم تحديد ماهية التنمية وما معوقاتها ومدى إسهامات المواطنين فى تحقيقها .

رابعاً — ماهية التنمية :

يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات شيوعاً فى الكتابات الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية المعاصرة وبخاصة تلك الكتابات التى تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع الإنسانى فى عمومه أو بعض المجتمعات المتخلفة . ومما لا شك فيه أن موضوع التنمية أصبح يمثل مكان الصدارة والاهتمام فى العلوم الاجتماعية وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمعات النامية التى أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث .

والتنمية مفهوم لا ينتمى إلى علم واحد بل لابد من تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة سواء كانت عامة أو جزئية خوفاً من الانطواء فى حيز ضيق من النظريات الاجتماعية أو الاقتصادية ، ويقع الباحثون أسرى للتمييز الأكاديمى الضيق. ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم فى تحديدهم لمفهوم التنمية وأبعادها ومعوقاتها فركز البعض على الجوانب الاقتصادية وانصب معنى التنمية عندهم على العمليات التى يمكن عن طريقها الوصول بمتوسط دخل الفرد فى دولة ما إلى مستوى معين . كما تضمن معنى التخلف عند هؤلاء الباحثين مقارنة أية دولة من الوجهة الاقتصادية بدول معينة اصطلح على أنها تمثل المستوى المتقدم فى هذه الناحية وبذلك تمثلت التنمية عندهم فى قدرة الإنسان والدولة على استخدام الأساليب التكنولوجية السيطرة على موارد الطبيعة بهدف رفع متوسط دخل الفرد .

أما المهتمون بالتربية فيرون أن الجهل هو العامل الرئيسى فى التخلف وأن الكثير من أسباب أمراض المجتمع وتخلفه مرجعه إلى الجهل .

وكانت نظرة المهتمين بالصحة إلى التنمية من زاوية اهتمامهم واعتبروا برامج الصحة العامة أول منطلق نحو التنمية . . (١٩)

ويرجع كثير من الديموجرافيين صعوبات المجتمع وما يواجهه من تحديات إلى عدم التناسب بين الزيادة السكانية والزيادة فى الموارد .

ولقد ثبت عقم تفسير الظواهر بالعامل الواحد واصبح اتجاه الدراسات المعاصرة يقوم على مبدأ التكامل فاتجه المفكرون إلى إتخاذ معايير متعددة الأبعاد للتمييز بين الدول المتخلفة والمتقدمة .

وهذا ويهتم مفهوم « التنمية الاجتماعية » بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة فى المجتمع ورفع مستوى الخدمات التى تحقق تأمين الفرد على يومه ورفع مستوياته الاجتماعية والثقافية والصحية وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وحثه على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول إلى حياة أفضل . .

بينما يهتم مفهوم « التنمية الاقتصادية » بزيادة دخل الفرد وتنظيم استهلاكه حتى يتمكن من إشباع احتياجاته فى المجتمع أى أن التنمية الاقتصادية تهتم بكل ماله قيمة مادية فى بيئة الإنسان كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها .

ويعنى هذا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية لارتباط كل منهما بالأخرى ارتباطاً عضوياً ومن ثم يجب أن تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى حيث أن الإنســـان كهدف رئيسى للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة فى التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التى تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذى توجه هذه التنمية من أجله

---

(١٩) أنظر :- د . أحمد الخشاب ، سوسيولوجية التخلف والتنمية ، حلقة بحث ضمن برنامج دراسات الدكتوراه فى التخطيط الاجتماعى — المعهد العالى للخدمة الاجتماعية — القاهرة — يناير ١٩٧٣ غير منشور .

— د . أمام سليم « التنمية » معهد الإدارة المحلية — القاهرة — ١٩٧٠ — غير منشور .

— صلاح العبد « التنمية الإجتماعية » . المجتمعات المستحدثة بالأراضى المستصلحة الحلقة الدراسية « علم الاجتماع والتنمية فى مصر » مايو ١٩٧٣ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة غير منشور .

والمواطن باعتباره وسيلة وهدف التنمية يجب أن يعطى الفرصة فى المشاركة فى صنع قراراتها وتنفيذها وتقيمها وألا يستعمل كوسيلة لتحقيق التنمية دون المشاركة فى تخطيط لها ومتابعتها والأهم من ذلك المشاركة فى جنى ثمارها فيحس بعائد منها وإلا أدى ذلك إلى مصائب ومشاكل كثيرة .

« To use people as a tool for development and decision – makers may quite create disasters » (٢٠)

والتنمية بصفة عامة عبارة عن « النمو المدروس على أسس علمية والذى قيست أبعادة بمقاييس علميه سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية إلخ (٢١)

وهناك إصطلاح آخر يسمى تنمية المجتمع Community Development وقد عرفته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ على أنه العملية التى بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالى والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج فى حياة الأمة والإسهام فى نقدمها بأقصى ما يمكن . (٢٢)

---

(٢٠) Dangupta Sugata, op. cit, p. 47

(٢١) أنظر : د. أمام سليم – مرجع سابق.

— د . أحمد أبو زيد : التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة ، بحث ضمن أعمال حلقة علم الاجتماع والتنمية فى مصر — « مايو ١٩٧٣ » المركز القوس للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة — غير منشور .

— د . عبد المنعم شوقى : « مفهوم التنفيذ : صياغة محدودة » بحث ضمن أعمال حلقة « علم الاجتماع والتنمية فى مصر » مايو ١٩٧٣ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة — غير منشور .

— د . عاطف غيث : « علم الاجتماع وقضايا التنمية » بحث ضمن أعمال حلقة « علم الاجتماع والتنمية فى مصر » مايو ١٩٧٣ المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية — القاهرة — غير منشور .

(٢٢) د . عبد المنعم شوقى « تنمية المجتمع وتنظيمه » القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٤١ .

وهذا التعريف يبين بوضوح الأركان الأساسية لتنمية المجتمع ومنه يمكن التمييز بين مبادىء ثلاثة أساسية يجب أن تتوفر بقدر الإمكان حتى يعتبر المشروع مشروعاً لتنمية المجتمع .

المبدأ الأول : —

هو أن المشروعات يجب أن تكون جزءاً من سياسة الدولة التى تتدخل فى خطة قومية شاملة للارتقاء بالمجتمع القومى فأحد أهداف التنمية ربط المجتمع المحلى بالمجتمع القومى والإندماج فى حياة الأمة ككل . .!

المبدأ الثانى : —

هو أن التنمية عملية تغير مستمرة وشاملة أى أنها عملية مجتمعية وليست مجرد عملية اقتصادية مما يعنى ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادى والاجتماعى . .

المبدأ الثالث : —

هو ضرورة تعاون المواطنين والحكومة فى تنفيذ المشروعات والعنصر المهم هنا هو موقف الأهالى الإيجابى من المشروع ومدى اقتناعهم بأهمية وتقديرهم لنتائجه ويرى بعض العلماء أنه فى الحالات التى لا يتوفر فيها مثل هذا الشعور فلا بد من العمل على خلقه وإيجاده وإيقاظ إحساس الناس بكل الطرق الممكنة . فكأن تنمية المجتمع تنطوى بذلك على جانب تربوى يقوم على إذكاء روح المبادأة والتعاون ومادامت التنمية عملية تكاملية مشتركة فإن ذلك يفترض إشراك الأهالى بقدر الإمكان فى كل خطوات المشروع أو التنفيذ إلى جانب الإستفادة بطبيعة الحال من عائد المشروع ذاته واشتراك] الأهالى سوف يقتضى وضع المشروع ذاته فى ضوء مشكلاتهم وبذا يرتبط المشروع باحتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة ..

= — د . جمال زكى وعلى فؤاد : مبادىء النهوض بالمجتمع — ترجمة تقرير للامم المتحدة ، وزارة الشئون الاجتماعية — القاهره — بدون تاريخ .

كما أن ذلك كفيل بأن يجنب المشروع كثيراً من العوائق التى قد تؤدى إلى فشله إذ أن المشروع لابد وأن يتفق مع تصور المواطنين للحياة التى يرغبونها وأن يستجيب لاحتياجاتهم المباشرة والملحة .

وتتمثل العناصر الأساسية لتنمية المجتمع فيما يلى :—

١ — ضرورة اتساق النشاط مع الحاجات والرغبات الأساسية للمجتمع .

٢ — توفير الجهود المتناسقة واعتبار البرامج متعددة الأغراض أساساً لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة .

٣ — توفير المساعدات الحكومية والتوسع فيها كما ونوعا فالحكومة سند وشريك .

٤ — اتساق وتكامل البرامج المحلية مع البرامج القومية .

٥ — تحقيق المشاركة الشعبية الإيجابية حجما ونوعاً بما فى ذلك مشاركة المرأة والشباب ..

٦ — إكتشاف القادات المحلية وتشجيعها وتدريبها من الأهداف الأساسية لتنمية المجتمع .

٧ — تغيير اتجاهات أفراد المجتمع له نفس أهمية الأهداف المادية ..!(٢٣)

معوقات التنمية

تواجه عمليات التنمية بعض المعوقات بعضها ثقافى وبعضها اجتماعى بجانب بعض المعوقات الاقتصادية والإدارية : ومن هذه المعوقات :

١ — عدم التكامل فى التنمية :—

والتكامل يعنى أن تسير التنمية فى مختلف القطاعات بطريقة متوازنة

(٢٣) د . عبد المنعم شوقى (نفس المرجع السابق) .

ولذا فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون إبداء — اهتمام مماثل بمشاكل الريف كما يعنى التكامل فى وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها، ولا يهدف التكامل فى التنمية التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وإنما يهدف إلى صهر تلك المجهودات فى بوتقة واحدة وفى إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع .

٢ — القيم الاجتماعية السائدة :—

من المعروف أن القيم الاجتماعية تلعب دوراً هاما فى تكوين البنساء الاقتصادى وكذلك الاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمعات فهى الإطار المرجعى للسلوك الفردى وهى القوى الدافعة للسلوك الجمعى وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة وبالتالى نحتاج إلى قيم جـديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح ولذا فإنه إذ كانت القـيم الاجتماعية جامـدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى فى التنفيـذ ومن القيم والمعايير التى تعوق التنمية ما يلى على سبيل المثال :

— الانعزالية والتواكل .
— عدم الايمان بالعمل اليدوى واحترامه .
— عدم تقديس العمل كقيمة .
— عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستحدثات .
— عدم الأعتراف بأهمية المرأة ودورها فى المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقات نصف المجتمع تقريباً .
— عدم تقدير الوقت .

٣ — المعوقات الثقافية :—

تعتبر المعوقات الثقافية فى سبيل التنمية فى المجتمعات النامية من أهم التحديات التى تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية

وخير شاهد على ذلك وجـود أمثلة عامية كثيرة بعضهـا يحض على شيء والبعض الآخر يحض على نقيضه وذلك بطبيعة الحـال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالى على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها . (٢٤)

ويمكن التخفيف من حدة هذا التناقض أو القضاء عليه عن طريق :

— وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف .

— إجراء دراسات وبحوث علمية عديدة فى محيط المعوقات الثقافيـة وبخاصة مايتعلق من هذه الدراسات بأهداف التنمية .

— تعاون المخططين الاجتماعيين والثقافيين والباحثين العلميين فى ميدان التنمية والعاملين فى هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم والجماهـير ، وبدون تعاون الجماهير لا يمكن تحقيق برامج القضاء على العناصر الثقافية التى تقف فى سبيل التنمية .

ويمكن تشجيع الجماهير على المساهمة بدور فعال عن طريق :—

— أن نجعـل الجماهير تعيش فى ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تيسر لها الشعور بالانتماء إلى المجتمع الذى تعيش فيه .

— إذا أمكن جعل الجماهير تعتبر أن هذا المجتمع هو جماعتها المرجعية التى تسعد لسعادتها وتشقى لشقائها وتحميها وتدافع عنها .

٤ — معوقات إدارية .—

أ — تخلف الأجهزة الإدارية القائمة :

---

(٢٤) أنظر د. سيد عويس «المعوقات الثقافية للتنمية» بحث ضمن أعمال حلقة «علم الاجتماع والتنمية فى مصر» مايو ١٩٧٣ « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة — غير منشور .

— د. وفيق أشرف حسونة «معوقات التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى» الحلقة —

ويتمثل ذلك فى بعض السمات أهمها .

– تعقد فى الإجراءات وإغراق فى الرتين .

– البطء الشديد فى إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض .

– عدم الإلتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة .

– انتشار اللامبالاه والسلبية وسياسة الانامالية والمعلهشية .

– عدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى بعض الأحيان .

– سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته .

(ب) صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى .

(ج) العجز فى الكفايات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية .

(د) عدم تطوير التشريعات :

قد تكون التشريعات والقوانين عقبة فى سبيل التغيير ، ولذا وجب تطويع القوانين وتغييرها لخدمة التنمية وحتى لا تصبح قيداً عليها .

٥ – بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية :

إذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات فى المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التى ستسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيرات الجديدة فى أكبر نطاق ممكن من الإشاعات الكاذبة والمغرضة حول التغييرات الجديدة بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحـــاب المصالح الخاصة نفوذ كبير فى المجتمع .

= الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى ج.ع.م ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧١ .

– د . محمد على محمد / القيم الثقافية والتنمية ، بحث غير منشور ، ضمن حلقة « علم الاجتماع والتنمية فى مصر » مايو ١٩٧٣ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة

٦ — الخوف من الجديد :

يخشى كثير من الأفراد بل والمسئولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة فى تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة والمشروع الجديد .

٧ — القيادات :

من أهم سمات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارة الهمم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمراً سهلا .

واختيار القيادات أمر شاق وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضرورات التنمية وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات أحياناً فتقل معنوياتهـا وآمالها وتتقلب من قيادات متحمسة إلى قيادات متحفظة بل وأحياناً ناقمة كما أنه أحياناً ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية ولذا فإن من معوقات التنمية وجود هذا النوع من القيادات فى المجتمع .

٨ — نقص الموارد :

أن النقص فى الموارد يعتبر عائقاً هاماً من معوقات عمليات التنمية وتتمثل الموارد فى :

(أ) الموارد البشرية : وهناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها وأهم هـذه العوامل السكانية المواليد والوفيات وفئات العمر والنوع والهجرة الداخلية والخارجية إلخ ...

(ب) الموارد المادية : ويقصد بذلك الموارد الطبيعية التى تمتلكها الدولة والتى يمكن استيرادها إلخ ...

(جـ) الموارد التنظيمية : ويقصد بها توزيع السلطة فى المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل هذا المجتمع .

(د) الموارد التكنولوجية :

وهى كل الأساليب التى يمكن استخدامها لأحداث تغيير فى قيم المادة أو السلوك من حالة حاضرة إلى حالة مستقبلة .

وحجم الموارد ونوعيتها بشرية أم غير بشرية محدد ما إذا كانت الموارد عائقاً أم لا ، ومدى ما تمثله من عبء على مشروعات التنمية .

٩ — سوء التخطيط كمعوق للتنمية :

ويتمثل ذالك فى :

— عدم وضوح الهدف من التخطيط عند للعاملين فيه أو التأثر به ؛

— عدم الدقة فى اختيار الوسيلة المحققة للهدف .

— عدم القدرة على التحكم فى الموقف الذى يخطط له .

— عدم التنسيق بين الجهات العاملة فى مجالات التخطيط المختلفة .

— عدم توفر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوى القومى أو حتى الإقليمى .

١٠ — عدم تحديد الحجم الأمثل لوحدة التنمية :

من الأهمية بمكان محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وديموجرافياً . وعدم الوصول لذلك يعتبر معوقاً أساسياً من معوقات التنمية .

١١— عدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات فى التخطيط للتنمية ويعتبر هذا الأمر بمكانة فى الأهمية ومعوقاً لعمليات التنمية إذ لا بد من تجنب الآثار الضارة لتعقد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها .

١٢ — نقص الوعى التخطيطى والتنموى :

يعتبر التخيط للتنمية عملية فنية وعملية فى نفس الوقت ويستلزم ذلك

ن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعى بأهميتها كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعى لتقبل المنميات الجديدة فى المجتمع — ويعتبر نقص هذا الوعى معوقاً أساسياً للتنمية الاجتماعية .

ولقد توصل عالم الاجتماع الإمريكى « مور » إلى مجموعة من العوامل التى تيسر قبول المنميات الجديدة وتتلخص هذه العوامل فيما يلى :

(أ) زيادة روافد السياسة الانمائية مما يودى إلى إنمائها .

(ب) الإحساس الدائم والمستمر بمنابع السياسة الانمائية وتأثيرهـــا الجديد .

(ج) وجود قيادات مستيرة لها من قوة الاقناع ما يساعدها على تغيير المفهوم الثقافى التقليدى لدى صاحبه .

(د) ملاءمة عناصر السياسة الإنمائية الجديدة لحاجات معينة تستلزمها وضعيات الأفراد فى تدرجاتها الطبيعية .

(ه) زيادة المكانة الاجتماعية للمهيمنين على السياسة الانمائية .

(و) مدى ما تثيره السياسة الانمائية فى نفوس الأفراد من عوامل القبول أو الرفض بالنسبة لثقافتهم المتقبلة لهذه المنميات .

وهذا التصور الذى ذهب إليه « مور » إنما يتطلب مرونة فى طريقة العناصر الجديدة للمنميات إذ يتوقف على هذه الطريقة رفض أو قبول كثير منها ولا بد من المزاعمة بينها وبين البيئة المنقولة إليها .

ويرى آخرون أن عملية قبول السياسة الإنمائية تتوقف على فكرة الدافع أو الباعث للتغيير بمعنى أن نجاح قبول منميات جديدة فى مواجهة ثقافة جامدة إنما يتطلب خلق دوافع وحوافز للأفراد تدفعهم إلى تقبل هذه المنميات الجديدة . وثمة رأى آخر يرى أن عملية قبول المنميات الجديدة إنما تتوقف على وسائل الاتصال الجماهيرى .

١٣ — تجاهل المشاركة الشعبية

وهذا هو بيت القصيد إذ أن التنمية تقوم على ساقين إحداهما الحكومة، والأخرى الأهالى، ومن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحدة وكما يقول المثل العامى « يد واحدة لا تصفق » فالحكومة وحدها لا يمكن أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملياتها ومن الضرورى المشاركة الشعبية فى وضع وتنفيذ الخطة. والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية فى وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحيها السياسى والاجتماعى وهذا هو جوهر العملية التنموية .

سادساً « أهمية المشاركة فى عمليات التنمية :

سبق أن ألمحنا لأهمية المشاركة ويمكن توضيحها أكثر فيما يلى«

١ — المشاركة مبدأ أساسى من مبادىء تنمية المجتمع ، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة شعبية .

٢ — من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم .

٣ — يؤدى اشتراك المواطنين فى عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة ؛

٤ — يعتبر المواطنون المحليون فى العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم .

٥ — أصبحت المشاكل المجتمعية نفسها كثيرة مما يصعب إكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط.

٦ — توفير الجهد الحكومى لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومى .

٧ — مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديموقراطية الخدمات التى تؤدى عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه .

٨ — فى المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للانفاق الحكومى .

٩ — الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات . ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمى وتكميلى لدور الحكومة وهو ضرورى وأساسى لتحقيق الخطة (٢٥) :

١٠ — يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدى دوراً رائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية فى بعض المستويات أن تؤديه نظراً لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير .

١١ — المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح فى بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط وهى بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة .

١٢ — تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعى الاجتماعى للشعب لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار يفرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة .

١٣ — المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضرورى يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل بل يمنع أحياناً من وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين إذ أن ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للإنحراف والقيادة فى أى بلد نام لابد أن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب وضرورة تيسير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لا متفرجين أو مهرجين .

---

(١) د . عبد المنعم شوقى : مناهج الرعاية لاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى وزارة الشئون الاجتماعية — القاهرة — بدون تاريخ ص ١٢٦ .

People's participation, and social development

By

Dr A. Hadi El Gohary

Associate professor of sociology

Menia University, Egypt.

People's participation, and social development is one of the most important issues, social scientists deal with. It has its acodemic as well as national importance.

Development has been defined as an over-all process of transforming men, and societies in such away that everyhuman baing can achieve material, and moral well-being. It is a preccess which calls for the provision of opportunies for a better life, including facilities for education, health, nutriton, housing, employment, an equixable distribution of incom, the promotion of justice, and cultural well-being, and social acceptance of every individual.

Development should aim at increasing People's Capacity to benefit from the resources of thier Community, to eliminate elass distinctions, and exploitation.

Ii is a process that enhances the long-term Capacity of a society to function for the well-being of all members as understood, and procived by them, and that provides safeguards for the rights of the individual to an equixable share in the goods, and services produced by the society.

Social development is a relaitvely new Concept which, integrated with economic development, provides a more balanced process for improving the human Condition by emphssising Communiy welfare, self-sufficiency, and self-Fulfilment.

Social scientists broadly define people's partieipation as being the process through which the indvidual plays a role in

his society. and has the opportunity to take part in deciding what the Common goals of that society are, and the best ways of achieving these goals.

Participation, as a process that provides for participant a role decision-making and in the implementation of programs, was seen as an essential element of development, as an end as well as a means and as an important way of beightening Consciousness and increasing knowledge of issues, and available choices.

Participation, as a mean ensures involvement of people' and approval for government policy, and actions.

As an end, participation becomes a Condition for social development in the sense that "good government is no substitute for self-government." That people's right to express their Consent for actions takén on théir behaf is a Continuing procss, not a periodic exercise to determine who should rule, or misrule them.

Participation is necessary not only to discover reseurces, and to creat, assets but maintain them as well.

The New Concept of participation is based on four basic principles of development :

1 – Planning should reflect the need of people in general, and of those in the back-waters in particular.

2 – Participation Should mean control of the decision making process.

3 – Participation should not mean horizontal participation by members of the same class, but by all people.

4 – Decision-making for planning, and its priorities is to be determined not by a political vanguard or elite sitting in a far-away place but by the local people every where.

الفصل السادس

الأحزاب السياسية *

مقدمة :

يدفعنا الحديث عن الديمقراطية ونظام الحكم الديمقراطى أن نتعرض لموضوع الأحزاب نظراً لما تؤديه من دور هام فى تأكيد الديمقراطيةوصيانتها. وقد تميزت الحياة السياسية للمجتمعات الغربية بأنه لا يمكن وجود ديمقراطية بدون أحزاب ذلك لأن الأحزاب تمثل الركائز الأساسية التى يقوم عليها النظام الديمقراطى .

ويؤكد بعض الكتاب هذا الاتجاه حيث نرى أن « شاتسنيدر » يقول فى مقدمة كتابه « حكومة الحزب » Party government ، أن الأحزاب السياسية Political Paries هى التى خلقت الديمقراطية ،وأنه لا يمكن التفكير فى الديمقراطية الحديثة إلا من خلال مفاهيم الأحزاب (١) . ويرجع ذلك إلى أن الوظيفة الأساسية للحزب السياسى فى البلاد الديمقراطيةتتمثل فى توجيه الصراع من أجل السلطة ، والسيطرة عليه ، وتتفرع عن هذه الوظيفة الأساسية وظائف أخرى . فالنشاط السياسى فى بلد حر عبارة عن صراع محدد ومنظم بين جماعات من الأفراد لها مصالح متعارضة ومتصارعة ، ومن أهداف

(*) كتب هذا الفصل د. ابراهيم أبو الغار

(١) د طارق على الهاشمى ، الأحزاب السياسية ، شركة الطبع و النشر الأهلية : بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ١٣ ، وقد اعتمد فى ذلك على كتاب أوستن رنى Austin Ranney سياسة الحكم ، ترجمة د. حسن على الذنون ، الجزء الثانى ص ١ .

الديمقراطية أن تجعل ذلك الصراع يتم علنا بقدر الإمكان (١) وكذلك فإن من أهداف الأحزاب السياسية أن تخضع هذا الصراع لرقابتها، فتتناوله بالتنظيم ، وتهذبه عن طريق إختيار المرشحين وإجراء الانتخابات ، وتثبته فى شكل حلبه تتبادل الأحزاب فيها مقاعد الحكومة والمعارضة باشاوة تصدر عن هيئة الناخبين ، ولـكن الأحزاب لم تخلق الصراع من أجل السلطة ، ذلك لأن هذا الصراع ينشأ ويستمر بدونها ، ولكن فى الخفاء ودون تنظيم وبغير هدف ، ويرجع إلى الأحزاب الفضل الأكبر فى إخضاع هذا الصراع وتنظيمه .

وينبغى ألا ننكر الحقيقة فى أن الأحزاب السياسية قد لعبت ، ولا زالت تلعب ، أخطر الأدوار فى مجال الحياة السياسية ، وقد أثرت تأثيراً عميقاً فى حياة المواطن الأوروبى والأمريكى. والأساس الذى يرتكز عليه الحكم فى النظام الحزبى هو ترك الفرصة يوماً لحزب مؤيد يحكم ، وتركها يوماً آخر لحزب معارض لكى يحكم كذلك . وهكذا تدور الدورة على منوال واحد ، حيث نرى حزباً يصعد وآخر يهبط وكلاهما مقتنع بالدور الذى يلعبه فى مجال الحياة السياسية .

نشأة الأحزاب السياسية وتطورها

الحزب Party فى اللغة يقصد به قسم أو جزء وهو يضم مجموعة من الناس ، أما كلمة سياسى فتتضمن معانى كثيرة أقربها أنها تتعلق بالسلطة(١).

ويشير عالم الاجتماع الأمريكى « ماكيفر R. MacIver » إلى أن الحزب السياسى عبارة عن هيئة تنتظم بهدف مساندة بعض المبادئ وتدعيمها ،

---

(٢) Rossiter, Clinton. Parties and Politics in America, Cornell University, 1960.

وقد ترجم هذا الكتاب الدكتور محمد لبيب شنب تحت عنوان «الأحزاب والسياسة فى أمريكا» دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، غير محدد تاريخ النشر ، ص ص ٤٥ ، ٤٦ .

(١) د. طارق على الهاشمى ، الأحزاب السياسية : مرجع سابق ، ص ٧٧ .

أو هى سياسة Policy تحاول من خلال الوسائل الدستورية أن يكون لها دور فى الحكومة . وبدون أى تنظيم حزبى ان تكون هناك مجموعة من المبادئ المتكاملة ؛ ولن يكون هناك تطور منظم للسياسة ، أو تحقيق منتظم للانتخابات البرلمانية الدستورية ، فضلا عن ذلك فلن تكون هناك نظم معروفة والتى يمكن من خلالها أن يبحث الحزب عن القوة من أجل كسبها أو الإبقاء عليها (١) .

ويعرف « بنيامين كونستان » الحزب السياسى بأنه « إتحاد أشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية » (٢) .
أما الأستاذ كلسن Kelsen فيقول بأنها « تلك المنظمات، التى تجمع بين رجال ذوى رأى واحد لتضمن لها تأثيراً حقيقياً فعلياً فى إدارة الشئون العامة» .

والحزب فى رأى « بيرك Burke هو » مجموعة من الناس إتحدوا للعمل بجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ معين يتفقون كلهم عليه » (٤) .

أما الأستاذ « أوستن رنى » A. Ranney فيقول بأن الحزب عبارة عن جماعة منظمة ذات إستقلال ذاتى تقوم بتعيين مرشحيها ، وتخوض المعارك

---

(١) MacIver, Robert M.; Modern State, oxford University Press, London, 1947; p. 396 F Michels, R., Political, Parties, Glencoe : The Free Press, 1949.

(٢) المرجع السابق نقلا عن ؛ هانس كلسن، الديمقراطية ، طبيعتها ، وقيمتها ، ترجمة على الحمامصى ، ١٩٥٣ ، ص ٣٧ .

(٣) Burke, Edmund, "Thoughts on the Cause of present discontents", in the Works of Edmund Burke (London: Bohn, 1861) vol. 1, p. 530.

الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة » (١).

ومن هذه التعريفات السالف ذكرها يمكن القول بأن الحزب السياسى يمثل جماعة منظمة يشتركون فى مجموعة من المبادئ والمصالح ، وتسعى هذه الجماعة للوصول للسلطة بهدف المشاركة فى الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة .

* * *

وتلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً فى الدولة الحديثة ، ويتضمن هذا الدور بصفة خاصة ممارسة وتحقيق السلطة السياسية political authority ، والحصول على القيادات الملائمة واستبعاد بعضها ، والمساعدة فى تكوين سياسة عامة وموازنة مصالح الجماعة . وبصورة مختصرة فإن الحزب السياسى يساعد فى تحقيق الاتصال القوى الوشائج بين الهيئات الرسمية للحكومة ، وبين القائمين على السلطة الوظيفية وغير الوظيفية (٢) :

وهناك بعض الاتجاهات التى تذهب إلى القول بأن الحزب السياسى يعتبر نتاجاً لنوع خاص من المجتمع السياسى ، وأن مصطلح ، « حزب سياسى » قد ظهر فى الوجود فى القرن التاسع عشر مع بداية الحكومة النيابية Representative government ، ومع التوسع فى التصويت الانتخابى فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية !(٣) » .

---

(1) Ranney, Austin and Kendall, W., Democracy and the American party system, (New York : Harcourt, 1956). p. 85.

(3) Dowse, E. E. and Hughes, J. A., Politicai Socioilgy, John Wiley and Sons, London, 1975, pp. 339-40.

(3) Orum, Antnony M., Introduction to Political Socilogy, The Social Anatony of the body Politlc, Prentice-Hall, Inc. New Jersey. 1978, pp. 243-45.

وفى الحقيقة إذا حاولنا تتبع موضوع نشأة الأحزاب ، ينبغى ألا يغيب عن أذهاننا ماسبق لنا قوله سالفاً بأن الإنسان سياسى بطبعه يسعى للمشاركة فى الأنشطة السياسية المحيطة به. فضلا عن أن الصراع السياسى political struggle وقد ظهر منذ وجود الإنسان على ظهر الأرض . ومعروف أن الناس يختلفون فيما بينهم من حيث الاتجاهات والمصالح والآمال والمعتقدات كما أنه من غير المشكوك فيه أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية تلعب أدواراً أساسية فى اختلاف الناس والتى تجعل من الشعب الواحد «شيعاً» «وأحزاباً» .

ومن بين الدوافع الأساسية التى تؤدى إلى نشأة الأحزاب السياسية اختلاف الناس فيما بينهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن أن الأفكار والتقاليد والاختلاف الدينى والعنصرى تلعب أدواراً هامة فى تكوين الأحزاب السياسية .

كذلك قد يؤدى تعسف السلطة واحتكارها للامتيازات وحصرها فى نطاق عدد قليل من الناس مع عدم مراعاتها للصالح العام ، إلى نشأة الأحزاب بهدف تغيير نظام الحكم والطبقة الحاكمة . ولا يمكن إنكار الدور الذى تلعبه الجماهير فى تغيير أنظمة الحكم القائمة لأنها لا تعبر عن مصالحها وتطلعاتها ، ولا تحس بآلامها ومشاكلها .

هذا وقد عرفت الشعوب فى العهود السابقة ، الأحزاب السياسية ، وكانت هذه « الأحزاب عبارة عن أحزاب فكر » ولعلها كانت المظهر الأول لقيام الأحزاب السياسية فى أقدم العصور إلى جانب «أحزاب المصالح» المتناقضة التى كانت تتمثل فى أحزاب الأغنياء والفقراء . وعلى هذا الأساس لم تكن تلك الأحزاب قائمة وعلى أسس علمية سليمة كما هو الحال فى الأحزاب الحديثة التى تستخدم كافة الأساليب العلمية الدقيقة فى تأسيس أركانها .

ويرجع البعض نشأة الأحزاب إلى سنة ١٨٣٢ فى بريطانيا ، إلا أن

« موريس ديفرجيه » M.Duvérger فى كتابه «الأحزاب السياسية » يرجع نشأتها إلى سنة ١٨٥٠(١) . وقبل هذا التاريخ كانت هناك جماعات وجمعيات موجوده فى إيطاليا فى عصر النهضة ، فضلا عن أنه كانت هناك أندية يلتقى فيها أعضاء الجمعيات الثورية وكذلك المجالس التى تقوم بالإعداد للانتخابات وفقاً لامتيازات الملكية .ويمكن تشبيه هذه التنظيمات القديمة والتى كانت ممثلة فى الجمعيات والأندية ، بالتنظيمات الشعبية التى تهتم بالرأى العام وتقدر تأثيره فى الديمقراطيات الحديثة .

ويزعم البعض أن بريطانيا قد عرفت ثنائية الحزبين منذ فترة طويلة وأن المعارضة الحقيقية يرجع تاريخها إلى الحرب الأهلية فيها(٢) . ويشير التاريخ البريطانى كذلك إلى أن انتصار الملكية فى عهد (ثيودور) فى القرن السادس عشر كان خاتمة المطاف للصراع الذى كان دائراً بين طبقة النبلاء وبين حزب البلاط الملكى .

وليس هناك شك فى أن الأحزاب الحديثة فى بريطانيا قد تكونت بموجب لائحة الإصلاح سنة ١٨٣٢ ، وكانت أول حكومة حزبية فيها قد تكونت برئاسة (بت) الثانى pitt فى عهد جورج الثالث .

ويحدثنا التاريخ أن القرن السابع عشر كان بداية منافسة مابين التوريز (Tories) وبين (الويجز)(whigs). وقد نشأ هذان الحزبان المتعارضان أثناء الصراع بين الملكية والشعب ممثلا فى الطبقة الوسطى الرأسمالية . ولم يكد القرن السابع عشر يشرف على الانتهاء حتى استقر الانتصار لحزب « الويجز » الذى يؤكد أهمية الرأسمالية التجارية ووجوب فتح الأبواب أمامها للنشاط والعمل والقضاء على الاحتكار الملكى ، والتدخل فى الشئون الاقتصادية . ولقد بلور « جون لوك » J.Locke فى مقالتين له عن الحكم

---

(1) Duverger, Maurice, Political parties: théir organization and activity in the modern state.

(2) قامت الحرب الأهلية سنة ١٦٤١ وانتهت سنة ١٦٤٨

المدنى والأسس التى تقوم عليها الرأسمالية الصاعدة فى النص على حق الحياة والحرية والملكية . وحقيقة الأمر أن الأسس التى قام عليها النظام الاجتماعى الجديد فى بريطانيا كانت الأساس الأكبر فى نجاح النظام الحزبى فى بريطانيا حتى العصر الحديث .

فقد حافظت الفلسفة السياسية المنتصرة على حق الملكية الخاصة بأوسع معانيه الشخصية . وقد ذهب « لوك » أبعد من ذلك إذ اعتبر الملكية الخاصة إمتداداً للحياة ذاتها ، ذلك لأن الشىء الذى أشتريه بنقودى يعتبر إمتداداً لحياتى . وعلى هذا النحو لم تكن فلسفة الحزب المنتصر فلسفة ثورية ، بل كانت فلسفة محافظة . فقد اطمأن الحزب المهزوم ، وحزب نصار الملكية من رجال الإقطاع بصفة خاصة ، إلى أن حكام الرأسمالية الجديدة لن يغيروا أساس المجتمع الذى يرتكز على الملكية الخاصة . ومن ثم فلم يكن هناك خوف من أن يتولى حزب معارض للحكم ، لأن الحزب الصاعد لن يهدم النظام الاجتماعى للدولة من أساسه الاقتصادى ، ويتساوى فى ذلك المؤيد والمعارض . ونتيجة لذلك حدث إتفاق ثابت بين حزبى إنجلترا منذ نهاية القرن السابع عشر حتى يومنا هذا ، على هذا المبدأ ، وبذلك يتحقق لنا أن مبدأ الحكم فى ظل النظام الحزبى يقوم على مبدأ الإتفاق الكامل دون وجود وجه للتعارض والاختلاف .

* * *

وبالإضافة الى ماسبق ذكره بخصوص نشأة الأحزاب فإن هناك عوامل أخرى كان لها دورها فى نشأة الأحزاب السياسية ومازال لها فاعليتها فى هذا العدد ، وهذه العوامل قد تكون إجتماعية أو اقتصادية أو أيديولوجية ، أوعوامل محلية وعوامل دينية ... إلخ .

ويقول « موريس ديفيرجية » أن هناك نوعين من العوامل ساهما فى نشأة الأحزاب السياسية ، وهذه العوامل برلمانية وخارجية (١).

---

(١) د . طارق الهاشمى ؛ المرجع السابقة ، ص ص ٨٧– ٩٠ .

العوامل البرلمانية :

قامت الأحزاب السياسية بادئ ذى بدء بفضل نشأة الجماعات البرلمانية، ولاشك أن ظهو اللجان البرلمانية كان سبباً قوياً من الأسباب التى قادت إلى نشأة الأحزاب . وحقيقة الأمر أن المجالس السياسية وجدت قبل وجود الانتخابات التى تعتبر مظهراً اساسيا من مظاهر الحياه البرلمانية التى إرتبطبها ميلاد الأحزاب الحديثة .

وكانت الأحزاب تمثل غالباً — مصالح إقلمية متصارعة أكثر من كونها أحزاباً تمثل قواعد شعبية . ولقد إختلف الأمر بصدد قانون سنة ١٨٣٢ فى بريطانيا إذ صاحب صدور هذا القانون ظهور تنظيمات حزب مركزى إمتد تأثيره إلى المملكة البريطانية كلها . وأول هذه التنظيمات كان نادى «كاولتون» الذى أسسه المحافظون . وقد ساعد فى تحقيق التعاون بين الجماعات البرلمانية مجموعة من العوامل أهمها المصلحة ، ووحدة الفكر ، والعامل الاقلمي ، وعامل المهنة . وعلى هذا كانت المصلحة هى الدافع الأساسى لهذه الجماعات واللجان البرلمانية فى أن تتفق وتحقق التعاون فيما بينها حتى تكسب تمثيل المناطق المختلفة .

وقد ساهمت الجماعات المحلية فى نشأة الأحزاب السياسية . ومما يذكر فى هذا الصدد أن ممثلى الأقاليم المختلفة فى فرنسا والذين كانوا يأتون إلى فرساى قبل الثورة الفرنسية من أجل دراسة أوضاع المنطقة وظروفها والمساهمة فى الدفاع عن مصالح الأقاليم التى يمثلونها ، إستاجروا مقهى ليجتمعوا فيه ويتدارسوا المشاكل والظروف التى تعيش فيها الإقاليم الممثلين لها . وبمرور الوقت نشأت فيما بينهم وحدة الرأى ، إذ أنهم كانوا يتناقشون فى المسائل العامة بعد الانتهاء من مناقشة مشاكلهم الاقليمية . وعلى هذا الأساس إستطاعت هذه الجماعة أن تصبح وحدة متعاونة تحرص كل الحرص فى أن تضم إلى حظيرتها مختلف العناصر الإقليمية الأخرى التى تتفق معها فى الرأى والاتجاه ، ونتيجة لذلك تأسس نادى «بريتون» ،

الذى أصبح ملتقى يجتمع فيه هؤلاء الأشخاص الذين تلتقى أفكارهم وتتحد إتجاهاتهم من أجل تحقيق المصالح الخاصة والعامة .

العوامل الخارجية :

لعبت الجمعيات الفكرية والنقابات والجمعيات السرية أدواراً واضحة وملموسة فى تكوين الأحزاب السياسية . وهناك أمثلة واضحة تدل على ذلك ، فالجمعية « الفابية » (١) تعتبر جمعية فكرية ساهمت بدرجة كبيرة فى نشأة حزب العمال البريطانى ، فضلا عن أن النقابات المهنية ساهمت هى الأخرى فى هذا الصدد .

والدليل القاطع على الدور المؤثر الذى لعبته النقابات فى تكوين الأحزاب ، هوما قامت به النقابات التعاونية ونقابات الفلاحين ، فقد ساهمت كلها فى تكوين الاحزاب السياسية فى الدول الاسكندنافيه وأوروبا الوسطى ، وسويسرا واستراليا وكندا .

وينبغى ألايفوتنا ونحن بصدد معالجة نشأة الأحزاب السياسية ، أن نذكر ما لعبته الكنيسة وساهمت به فى نشأة كثير من الأحزاب السياسية . وكان للأفكار الدينية أثر بالغ فى تكوين الأحزاب السياسية فى أواخر عهد الخلفاء الراشدين وبعده ، ونفس الحال ينطبق على جمعية الإخوان المسلمين إذ أنها تعتبر مثالا فى هذا الصدد .

والجمعيات السرية هى الأخرى تعتبر من العوامل الخارجية فى تكوين الأحزاب السياسية . ففى كثير من الحالات تنشأ جمعيات سرية لا يعطيها القانون حق مزاولة أنشطتها المختلفة . ولذلك تلجأ هذه الجمعيات إلى مزاولة أنشطتها بعيداً عن عين السلطة وتعمل على قلب نظام الحكم وتغيير السلطة فيها وينطبق هذا على الحزب الشيوعى الروسى . فقد كان يمارس نشاطه

(١) نشأت هذه الجمعية فى إنجلترا سنة ١٨٨٤ وهى جمعية إصلاحية تضم المثقفين البرجوازيين ، وقد وصفها « لينين » بأنها تمثل إتجاه الانتهازية المتطرفة .

السياسى سراً حتى إذا نجحت الثورة وحققت النجاح وسيطر الثوار على الحكم ظهر فى النور كحزب سياسى يمارس نشاطة بصورة عادية .

* * *

أهمية الأحزاب السياسية :

نظهر أهمية الأحزاب السياسية فى الوظائف التى تضطلع بها فى النظام الديمقراطى . إذ تحاول استقطاب المواطنين وتساعدهم فى المساهمة الفعلية فى النشاط السياسى القائم فى المجتمع وبصفة خاصة المشاركة فى أعمال الانتخابات .

هذا إلى جانب أن الأحزاب السياسية تحاول قدر الإمكان تحديد المشاكل القائمة فى المجتمع وحصرها بهدف التوصل لوضع الحلول الملائمة لها والتى ينبغى على الحكومة أن تأخذ بها فى حل هذه المشاكل .

كما أن المواطنين يحاولون تنظيم أنفسهم عن طريق الأحزاب للمساهمة بصورة حقيقية فى رسم السياسة العامة للمجتمع .

فضلا عن ذلك فإن حزب المعارضة فى النظام الديمقراطى يستطيع من خلال الانتقادات التى يوجهها للسلطة القائمة بالحكم أن يجذب نظر الحكومة إلى وجهات النظر السياسية القائمة فى المجتمع والتى تمثل حزب الأقلية . كما أن الأحزاب السياسية تقوم بترشيح الأشخاص للوظائف وتعطيهم الفرصة للاستمرار فى مراكزهم التى يشغلونها لفترات زمنية أخرى من خلال عمليات الانتخاب وإعطائهم الأصوات التى تساعد فى الإبقاء عليهم .

الركائز الأساسية للحزب السياسى :

سبق القول فى التعريفات المختلفة للحزب بأنه يمثل مجموعة منظمة من الناس يشتركون فى مجموعة من المبادىء والمصالح ، وتسعى هذه الجماعة للوصول للسلطة بهدف المشاركة فى الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادىء

المختلفة ، وعلى هذا ، وإنطلاقاً من هذا التعريف يمكن التوصل إلى أن هناك ركائز أساسية يرتكز عليها الحزب السياسي وتنحصر فيما يلي(١) :

١ - مجموعة من الناس ينضمون بصورة إختيارية طواعية إلى الحزب، يؤمنون بمبادئه ويعملون على نشرها والدفاع عنها . وعدد الأعضاء لايؤثر فى تكوين الحزب من حيث القلة أو الكثرة ، وإن كانت هناك أهمية كبيرة للحزب الذى يتمتع بأكبر عدد ممكن من العضوية ، فهى التى تساعده فى التوصل إلى السلطة . فضلا عن ذلك ، فإن الكثرة العدديه تعطى للحزب كسباً معنوياً ومادياً ، ذلك لأن الإقبال المتزايد على هذه الصورة دليل قاطع على الشعبية الكاملة التى يتمتع بها هذا الحزب، فضلا عن توافق برامجه ومبادئه مع الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع.

٢ - وحدة المبادئ :

فكل حزب سياسى ينبغى أن يكون لديه منهج يمثل المبادىء التى يؤمن بها ويعمل جاهداً من أجل نشرها والدفاع عنها .

ومما لاشك فيه أن الأيديولوجية أو العقيدة تلعب دوراً كبير الأهمية فى جذب الناس ، إذ لابد لمن يريد الانتماء إلى حزب أو لمن يريد تأييد نظام سياسى أن يكون ملماً بالمبادىء التى يقوم عليها فى البداية ، فالالتحاق بالحزب لا يأتى إلا بعد الإقتناع بمبادئه التى يقوم عليها حتى يتسنى العمل على نشرها عن إقتناع والدفاع عنها :

٣ - وحدة التنظيم ، إذ من الضرورى أن يخضع الحزب لتنظيم دقيق صارم يحكم أعضاءه لاسيما وأن الصراع يسود بين الأحزاب بهدف التوصل إلى السلطة ، فليس أقل من أن يكون الحزب قادراً على التصدى لحالات الهجوم والتنافس التى يتعرض لها من الآخرين

---

(١) د. طارق على الهاشمى : المرجع السابق ، ص ص. ٨٠-٨٢.

ومن أجل ذلك ينبغى أن يكون هناك تخطيط وتنظيم سليم يسير الأعضاء وفقاً له حتى يمكنهم مواجهة حالات الصراع ولا يتسنى ذلك إلا بإطاعة الأوامر التى تصدر إليهم وتنفيذ كل مايطلب منهم .

٤ — وحدة القيادة ، إذ من المعروف أن لكل تنظيم ناجح قيادة ناجحة قادرة على توجيه أعضائه الوجهة السليمة التى أنشىء من أجلها ؛ والحزب كتنظيم لابدله من قيادة Leadership ، فوحدة القيادة تعتبر أمراً هاماً فى الأنظمة السياسية والأحزاب ، ذلك لأن تنظيم السلطة وتوزيعها داخل الجماعة يتطلب قائداً قادراً على إدارة شئون الجماعة وتنظيم أمورها بصورة طيبة حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المشتركة لأعضائها والمصالح التى أمام الحزب بهدف تحققها .

٥ — الوصول إلى السلطة ، إذ لاشك ، كما سبق القول ، أن كل حزب يحاول قدر طاقته الوصول إلى السلطة ، لأن السلطة هى التى تمده بالعون والمساعدة لتحقيق برامجه ومبادئه التى طالما نادى بها ووعد بها الشعب ، ولاشك أن وصول أى حزب للسلطة ومباشرة الحكم تعتبر هى المقياس الأوحد لمدى قدرته على الوفاء بتعهداته النظرية التى طالما قال بها وهو بعيد عن السلطة . ولهذا السبب يعمل الحزب الحاكم بكل إمكانياته من أجل الوفاء بالتزاماته والعمل على تحقيق الإصلاح فى شتى المجالات التى تتطلب ذلك .

جماعات الضغط : Pressure groups

وهناك **نوعان أساسيان** من التنظيمات تهتم بصورة رئيسية بالسياسة النوع الأول وهو الأحزاب السياسية ، وقد سبق مناقشتها سالفا ، وهى تهتم بالحكم وتظهر فى المجتمعات الأكثر تقدما ، حيث يكون هناك أكثر من حزب واحد يتنافس للوصول إلى مركز الحكم . والنوع الثانى من التنظيمات لايسعى للوصول إلى الحكم ، ولكنه يحاول التأثير فى هؤلاء

الذين يحكمون . ويطلق على هذا النوع جماعات الضغط أو جماعات المنفعة Interest Groups ويختلف هـذان التنظيمان من حيث القوة والحجم. ودرجة التأثير ، ومجال الاهتمام . فحيث يكون الحزب السياسى مهتماً بصورة مباشرة بالوصول إلى منصب أو ظيفة سياسية فإن جماعات الضغط تحـاول التقرب من الأشخاص ذوى المراكز الاستراتيجية والمؤثرة (١).

وعلى هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط تقوم عـلى المصلحة الخاصة أولا وأخيراً ، فهم جماعة تعرف بالذكاء والقدرة على التحرك فى كل مكان بهدف تحقيق الكسب من خلال علاقات الصداقة أو التأثير بالمال . وعلى ذلك فإن جماعة الضغط تشكل خطراً يهدد المصلحة العامة فى المجتمع لأنها تضع نصب عينها المصلحة الخاصة .

فضلا عن ذلك فإن جماعة الضغط يعوزها الأسلوب الديمقراطى فى العمل لأنها تقوم على الطاعة المطلقة للرئيس بينما الديمقراطية ، كما سبق القول ، هى حكم الشعب بالشعب وتحرص فى المقام الأول على وحدة الأمـة وتبتعد عن كل ما من شأنه أن يعرقل المصلحة العامة أويقف ضدها .

من هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط هى التى يمكنها أن تحدث ضغطاً سياسياً على الحكومة ، وتنقسم هذه الجماعات إلى عدة أنواع نحصرها فيما يلى : (٢)

---

(١) Dowse, R. E. and Hughes, J. A., Political Seciology, op. cit, p. 377 and Key, V. O., politics, parties. and pressure groups, New York : Crowell, 1952, pp. 298 – 64 and Truman, interest groups on four Continents (Pittsburgh : Univ. of Pittspurgh Press, 1958).

(٢) د. بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى ، مبادىء العلوم السياسية : مكتبة الأنجلو المصرية ؛ ١٩٦٣ ؛ ص ص ٤٠٦–٧.

١ — جماعات الضغط السياسية ، وهى جماعات تنحصر مصلحتها فى الناحية السياسية فقط ويطلق عليها Lobbies .

٢ — جماعات الضغط شبه السياسية ، وهذه تتمثل فى النقابات العمالية أو اتحادات أصحاب الأعمال ، وعلى الرغم من أن نشاط هذه الجماعات لاينحصر كله فى النواحى السياسية ، إلا أنها لاتستطيع تحقيق أهدافها بدون النشاط السياسى .

٣ — جماعات الضغط الإنسانية ، وهذه الجماعات لاتمارس النشاط السياسى إلا فى القليل النادر ، وأمثلة هذه الجماعات جمعيات الطفولة ومختلف الجمعيات الخيرية التى لاتهتم بالأمور السياسية ، وهذه الجمعيات لاتمثل ضغطاً على السلطة السياسية الحاكمة إلا فى حالات طلب المساعدات المالية أو عند الاشتراك فى مناقشة القوانين التى تهمها وتؤثر فى مجالات نشاطها .

٤ — جماعات الضغط ذات الهدف ، وهذه الجماعات تختلف وفقاً لاختلاف أهدافها ، فهناك جماعات المبادىء أو جماعات البرامج وهذه تهدف إلى تحقيق أهداف قومية مثل جماعة « الوحدة الأوربية » أو جماعة « الحكومة العالمية » فى إنجلترا ، وهناك جماعات المصلحة الخاصة وهذه تهدف إلى تحقيق المصالح الخاصة لأعضائها ، وقد تكون هذه المصالح قومية أو محلية .

٥ — جماعات الضغط المهتمة بالدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولـــة ، وينتشر هذا النوع بصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تتجه الدول الأجنبية إلى تشكيل جماعات لتأييد وجهات نظرها ، وذلك من أجل الدفاع عن مصالحها .

وعلى هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط عبارة عن منظمات تعمل

مستقلة عن إرادة أعضائها ، ولها مصالح سياسية أكيدة ، وقد يكون بعضها جماعات مبادئ ، إلا أن الغالبية العظمى منها جماعات مصالح(١).

*****

ويحاول كلنيتون روسيتر C. Rossiter أن يوضح دور هذه الجماعات فى الويات المتحدة الأمريكية والمحاولات التى تحاول من خلالها التأثير على الحزبين الكبيرين هناك (الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى) . فيذهب فى حديثة إلى أن هذه الجماعات تختلف عن الأحزاب السياسية فى كثير من الصفات ، ولكن أهم هذه الفروق كان تيعلق بأسلوب كل منها فى العمل ، فرغم أن هذه الجماعات تتفق مع الأحزاب فى أنها تحاول تحقيق أهدافها ، وأن تؤثر فى وضع السياسة العامة ، إلا أنها تفعل ذلك دون أن تختار أحداً لشغل المناصب العامة ، ودون أن تشترك بصورة علنية فى العملية الانتخابية ، ومن غير أن تسعى للسيطرة على الحكومة . وهى فى هذا تختلف إختلافاً كلياً عن الأحزاب(٢) .

ويستطرد « روسيتر » بأن هذه الجمعات تمثل تأثيراً كبيراً على أعضاء المجالس التشريعية والهيئات الادارية ، بل وتؤثر كذلك على القضاة. وقد وصلت هذه الجماعات فى أمريكا إلى درجة من التعدد والتزايد من حيث العدد والأعضاء ، والموارد المالية ، والنشاط والتأثير على شاغلى المناصب العامة ، بصورة لم تحدث فى أى بلد آخر . وترجع قوة وكثرة الجماعات النفعية فى هذه البلاد ، كما يرى « روسيتر » ، إلى نفس الأسباب المؤدية إلى إنعدام التعاون داخل الأحزاب الحكومية . وان نظام القيم والمؤثرات

---

(١) يمكن الاستزادة فى مجال جماعات الضغط بالرجوع إلى :
Pennock, J. Roland and Smith, D-G., Political Science (An introduction), The Macmillan Co., N-Y, 1965, pp. 361–76.

(٢) كليتون روسيتر ، الإحزاب السياسية فى أمريكا ، مرجع سابق ، ص ص. ٢٥–٢٦ ، وفى نفس الاتجاه يراجع ، Pennock and Smith, Political Science, op. cit, p. 363.

الذى يحمى أعضاء المجالس التشريعية من الخضوع لسلطة الأحزاب التأديبية، تجعلهم عرضة لتهديدات تلك الجماعات التى تستطيع أن تضغط عليهم وأن تؤثر فيهم . وهناك جماعات تستطيع الضغط والتأثير على كل عضو تشريعى تقريباً ، وإذا كانت الأحزاب لاتستطيع إخضاع هؤلاء الأعضاء فهى بلاشك لاتستطيع أن تقدم العون، وإذا كانت لاتستطيع ردعهم بسبب عدم ولائهم، فلاينتظر منها أن تحيطهم بحمايتها ، ذلك لأن العضو التشريعى يعمل لحسابة الخاص وتحت مسئوليته .

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الحزب السياسى فى أمريكا لايمثل أسلوباً من أساليب الحياة ، وهو لايطلب من أنصاره إلا أصواتهم فقط ، وبعض المساعدات المالية؛ فالإنتماء لايهم الناخبين الأمريكيين بصورة كبيرة، كما أنهم لايقبلون على الاشتراك فى مناقشة الأمور الهامة مع غيرهم من ذوى الميول السياسية المتشابهة إلا فى حالات قليلة فقط (١) .

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول بان جماعات الضغط تلعب دوراً ملحوظاً فى النظام الرئاسى كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، ذلك لأن النظم الرئاسية تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وهذا يحتم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة ، ولايتم هذا الإتفاق الا من خلال الضغط على كل من الرئيس والمجلس، ومن أجل هذا تتحيز جماعات الضغط فى الولايات المتحده باستمرار حاجتها إلى التنظيم ليكون لها المرونة الكافية التى تمكنها من تحقيق الاتصال السريع بالرئيس وبأعضاء المجلس (٢) .

*****

---

(١) كليتون روسيتر ، الأحزاب السياسية ، المرجع السابق ، ص ٢٦.

(٢) عن الأحزاب وجماعات الضغط فى أمريكا يراجع كذلك :

Binkley, W.E. ; American Political Parties, their natural history, New york : knopf 1954, ch. 5.

وتستخدم جماعات الضغط عدة طرق بهدف تحقيق أهدافها، وتختلف هذه الطرق وفقاً لاختلاف النظام السياسى الذى تباشر فيه نشاطها ، واختلاف الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها . وتتمثل هذه الطرق إما فى الاتصال المباشر بالحكومة لمحاولة التأثير على أعضائها حتى يصدروا القرارات التى تتفق مع مصالحهم . . ويتم هذا الاتصال فى إنجلترا بطريق مباشر حيث تتجة الحكومة هناك إلى إشراك الجماعات المختلفة فى مناقشة القوانين المقترحة. بينما فى الولايات المتحده تلجأ هذه الجماعات إلى إرسال الرسائل والبرقيات إلى رئيس السلطة التنفيذية بهدف وقف تنفيذ قانون ما ، أو التوصية بحذف أو إضافة بعض المواد .

ومن ناحية أخرى قد تلجأ هذه الجماعات إلى التأثير فى أعضاء المجلس للحصول على الموافقة على تعديل دستورى مقترح ، أو الموافقة على مشروع قانون أو رفضه أو تعديله وفقاً لاتفاقة مع سياسة الجماعة . ولتحقيق هذا الهدف تستخدم جماعات الضغط بعض الوسائل بهدف تحقيق ذلك فمنها من يلجأ إلى تقديم الهدايا والرشاوى أو إقامة الحفلات، إلا أن هذه الأساليب أصبحت مستهجنة وبعيدة عن التقبل الاجتماعى ، والذلك تلجأ بعض هذه الجماعات إلى إنشاء مكاتب خاصة لتزويد الهيئات التشريعية بالمعلومات اللازمة بخصوص موضوع معين ، وهى لذلك تلجأ إلى كتابة التقارير الكاملة لرفعها للجان المختصة . وقد تلجأ بعض هذه الجماعات إلى تقديم المساعدات المالية لأعضاء الحكومة حتى يمكنهم مواصلة الحملة الانتخابية والنجاح فيها ، وهذا مايحدث فى النظام الرئاسى الأمريكى ، بالنسبة لأعضاء الكونجرس .

فضلا عن ذلك فإن هناك بعض الجماعات الأخرى التى تسعى للحصول على تأييد الرأى العام public opinion لتضمن بقاءها واستمرارها . ومن الطبيعى أن تلجأ هذه الجماعات إلى كل السبل والوسائل التى تحقق

من خلالها كسب الرأى العام عن طريق الموارد المالية التى تستغلها فى إصدار النشرات وتوزيعها ، والقاء المحاضرات وعقد الندوات واستخدام كل وسائل الاتصال بالرأى العام . وتسعى هذه الجماعات إلى ذلك بهدف ضم الرأى العام إلى جانبها والاقتناع بقضيتها والدفاع عنها عن طريق إرسال البرقيات والرسائل للحكومة لتعديل المطلوب فى سياسة الحكومة ، ويطلق على هذه الوسيلة الضغط الحذرى لأنه نابع من ضغط طبقة الشعب .

*****

الرأى العام Public Opinion

يعتبر الرأى العام من الموضوعات الهامة التى يهتم علم الاجتماع السياسى بدراستها نظراً لفعاليتها فى نظام الحكم القائم . والمقصود بالرأى العام فى مجال دراستنا هو رأى الحكومة . ورأى الشعب فى أى موضوع يشغل الفكر بدرجة كافية تساعد فى إتخاذ قرار تنفيذى معين . أما رأى الحكومة فقد يكون معروفاً ، ويتطلب أن يقوم متحدث باسمها إلى التذكير بهذا الرأى عندما يتطلب الأمر ذلك . أما الرأى العام الشعبى فيمكن معرفته من مصادر النشر المختلفة ، إذا كانت حرة من قيود الرقابة والإشراف الحكومى ، وإلاأصبح الرأى العام هو رأى الحكومة تعلنه على لسان المتحدث الرسمى بإسمها ، وتوحى به إلى الشعب عن طريق الصحافة والاذاعة والتليفزيون ومختلف الوسائل الأخرى ، والهدف الاكبر من وراء ذلك كله هو أن بسير الرأى العام فى قناة فكرية واحدة نابعة بصفة أساسية من الحكومة .

ومن الواجب أن يكون هناك توافق بين الرأى العام الشعبى والحكومى ، إذا كان التركيب السياسى للدولة يقوم على الاعتراف بشخصية شبه مستقلة لكل منهما ، فإذا إستمر التعاون بين هذين الجانبين فإن هذا يدل ، بدون شك ، على عدم وجود خلاف أساسى فى السياسية العامة التى تلتزم بها الدولة .

وقد أعلن «دافيد هيوم» D. Hume فى أحد مقالاته أن الحكومات

القديمة كانت تعتمد على الرأى كما هو الحال فى الحكومات الحديثة . وسواء أكانت الحكومة مستبدة أو حكومة عسكرية ، أو حكومة شعبية حرة ، فإنها ترتكز إلى أبعد الحدود على الرأى (١) opinion ؛ وهذا يدل دلالة واضحة على أن الرأى العام فى أى مجتمع له تأثيره الفعال فى توجيه سياسة الحكومة من أجل تحقيق المصلحة العامة . فسياسة الحكومة ، وكل الأحداث التاريخية الهامة لعبت الآراء دوراً هاماً فى تشكيلها (٢) .

ويعرف الرأى العام بأنه مجموع الأراء والأحكام السائدة فى المجتمع والتى تكتسب صفة الاستقرار ، وقد تختلف هذه الآراء فى درجة الوضوح والدلالة فى أذهان الأفراد ولكنها تكون صادرة عن إتفاق متبادل بين غالبيتهم ، رغم إختلافهم فى مدى إدراكهم لمفهومها ، ومدى تحقيقها للمصالح المشتركة التى تهمهم ، فالرأى العام هو رأى الأغلبية Majority opinion.

ويعتبر « مكيافيلى » من أوائل من طالبوا بضرورة الاهتمام باتجاهات الرأى العام استناداً إلى أن صوت الشعب هو من صوت الله ، وهذا ماحدث فى إيطاليا . أما فى إنجلترا فكان مفهومهم عن الرأى العام يكمن وراء الاهداف السياسية الخطيرة التى مرت بالبلاد فى مراحل كفاح الشعب من أجل حريته والتى توجت بالعهد الأعظم Magna Carta الذى حصل عليه الشعب الانجليزى من الملك جون سنة ١٢١٥ وماتبع ذلك من أحداث.

---

(1) Pennock and Smith, political Scienee, op. cit, p. 306 + Hume, D., Essays., Morals and literary, T. H. Green and T. H. Grose, eds., 2 vols. (London : Longmans 1875), vol. I, p. 110.

(2) Lane, R. E. and Sears, D.O., public opinion, prentice–Hall of India LTD.; New Delhi, 1965, p. 1.

أما فى فرنسا فقد عبر عنه مونتسكيو Montesquieu باصطلاح « الروح العام(١) Esprit general ، وأطلق علية «جان جاك روسو» J.J. Rousseau إصطلاح الإرادة العامة volonte genral ثم استخدم الرأى العام بعد ذلك بمعناه الحديث إبان الثورة الفرنسية وأصبح بعد ذلك مصطلحاً دولياً وعالميا يوضع فى الاعتبار فى كل التغيرات السياسية وخاصة الحركات التحررية والاستقلالية فى المجتمعات البشرية جميعاً .

وعلى هذا فلرأى العام ظاهرة إجتماعية يتناولها التغيير والتبديل بصورة مستمرة ، وهذا ما يدفع إلى إتباع وسائل معقدة لاستطلاع واستقصاء فكرة معينة ، وهى بعبارة أخرى صورة مطابقة لوضع معين فى وقت محدد .

والرأى العام قد يقصدبه الرأى السائد فى أى موضوع يشغل الفكر العام ، وموضوع الرأى العام فى هذه الحالة قد يشمل أى ناحية من نواحى الحياة فى الدولة ، مثل النواحى الاجتماعية والاقتصادية والأدبية والفنية . ولكن هذا لا يسمى رأياً عاماً فى التعريف السياسى ، إلا إذا صاحبة إرادة ظاهرة تطلب إتخاذ إجراء معين من الحكومة .

أما ما يسمى فى التعريف المتداول رأياً عاماً ، فلا يكون إلا فى الأمور البسيطة التى لا تثير خلافاً ، وإذا حاولنا البحث والتقصى إتضح أن كل رأى عام لا بد أن يكون له رأى خاص ؛ يسعى المعتنقون له فى البداية لنشره بكل الطرق والوسائل لهدف يريدون تحقيقه حتى وإن لم يعلنوا هذا الهدف . ومما لاشك فيه أن الوسائل التى تحاول أن تجعل من الرأى الخاص رأياً عاماً لا بد أن تضع فى إعتبارها الحالة التعليمية السائدة فى المجتمع الذى تعمل فيه ، فضلا عن ذكاء الناس ومعتقداتهم الموروثة وميولهم الأساسية . وتسعى

---

(١) د. أحمد سويلم العمرى . مجال الرأى العام والاعلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، المكتبة الثقافية، ١٩٧٥ ، ص ٨ .

جماعات الرأى المختلفة والأحزاب السياسية كذلك إلى صبغ الرأى العام بصبغة معينة تصبح خاصة بها ، وإن كان هدف هذه الأحزاب جميعاً واحداً . ومن أجل ذلك تختلف أساليب الدعاية التى تستخدم فى تكوين الرأى العام(١) .

ويرتكز الرأى العام على دعامتين أساسيتين هما : « الرأى » و « العام » والرأى يمثل إتجاهاً فردياً يتسع نطاقه حتى يشمل مجموعة كبيرة تمثل القوة الفعالة التى تؤثر على الحكومة فتتخذ قراراتها بناء على توصية الجماعة سواء أكانت هذه الجماعة تمثل الغالبية فعلا فى الكيان السياسى أم لا تمثله . فإذا كانت القوة الفعالة عدداً قليلا من مجموع الشعب ، تكون الحكومة فى هذه الحالة حكومة امتياز ، أو حكومة أقليــة ، حسب نوع الجماعة المؤثرة فى الحكومة والمسيطرة على سياستها . وإذا كانت الجماعة المؤثرة هذه تمثل الغالبية من الشعب ، كانت حكومة ديمقراطية ، وحتى فى الحكومة الديمقراطية نجد أن هناك أكثر من رأى واحد فى أى أمر من الأمور يتطلب إعلان الرأى وتحديد الاتجاه العام بالنسبة له . ويتمثل التحديد الفاصل فى هذا المجال فى أن يكون الرأى ممثلا للموافقة والتأييد ، حتى وإن وجد من يعارضونه ، فإن معارضتهم لا تأخذ شكلا عملياً يؤدى إلى عرقلة ، أو سحب الثقة والتأييد من الحكومة ، نتيجة لاختلاف الرأى .

أما كلمة « العام » public فيقصد بها ، فى أضيق الحــدود ، إشتراك أكثر من فرد واحد فى إتجاه معين ، بمعنى أنه قد ينطبق التعميم على إثنين بنفس الدقة العلمية التى تنطبق على الملايين ، وليس المهم هو العدد لأن العمومية تنطبق على موضوع الاهتمام الذى يجمع بين الأفراد ، سواء كثر هذا العدد أو قل (٢) .

---

(١) د. محمد توفيق رمزى ؛ علم السياسة أو مقدمة فى أصول الحكم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٤٨ + Dowse and Hughes; political Socio ogy, op. cit, pp. 271-75.

(٢) د. محمد توفيق رمزى ، المرجع السابق ؛ ص ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

وإذا ما تمكن رأى من الآراء من أن يحقق مساندة من أغلبية الشعب ، ظهرت لهذا الرأى قوة، هى ما يعبر عنها بالرأى العام، ومن خلال هذه القوة يمكن للرأى العام أن يساند إقتراحاً ما أو يعارضه، ولذلك تسعى الحكومات، ما عدا الحكومات التعسفية المطلقة ، للتأثير على الرأى العام بهدف الحصول على تأييده ومساندته . وتحاول كل حكومة أن تكون كل خطواتها مؤيدة من الرأى العام ، والطرق التى تتبع فى تحقيق هذا الهدف تتوقف على الصلة بين الحاكم والمحكوم ، فاذا كانت هذه الصلة قائمة على نظرية «السمو والانحطاط» ممثلة فى سمو الحاكم وانحطاط المحكوم ، كان التأثير عن طريق الإيحاء الشعبى.

وتتمثل أسهل الطرق وأقواها أثراً ، فى أن يفترض الحاكم أن السياسة العامة المعدة للتنفيذ قد تم تنفيذها بالفعل ، ثم يلى ذلك دراسة النتائج التى تتوقف على تنفيذ هذه السياسة ، ومن هذا الملتقى يبدأ الإيحاء الشعبى . وتتطلب هذه المسألة معرفة دقيقة بالنفس البشرية وكيفية التوصل إلى أعماقها ولا شك أن الإيحاء الشعبى له قوة كبرى فى السلوك السياسى فى الدول الحديثة، لاسيما وأنه يقوم على عقلية القطيع .

ونظراً لأن عقلية القطيع أو الجموع تقبل الإيحاء بسرعة أكثر مما يقبلها عقل المواطن منفرداً ، فإن الزعيم السياسى يلجأ إلى إعلان سياسته وسط الجموع لكى يحظى بالمساندة والتأييد . ويعتبر هذا الأمر موجوداً منذ الأزمنة القديمة ، وقد تطور الحال فى العصور الحديثة بالنسبة للدعاية الشعبية واستحدثت طرق تسهل القيام بهذه العملية كالوسائل السمعية والبصرية حتى اصبحت هذه الوسائل شبه أداة جديدة فى الحكم ، ذلك لأن مجرد الاتصال بالجماهير من خلال هذه الوسائل يعتبر عاملا قويا ومؤثراً فى توجيه الآراء حسبما تريد السلطة الحاكمة .

ولا يقتصر التأثير على الرأى العام على نشر المثل العليا التى تسعى الدولة لتحقيقها ، ولا على استخدام الرموز والشعارات المختلفة التى تساعد فى

توجيه الرأى العـام وترفع من روحه المعنوية وتزيد من ثقته فى حكومته وحاكميه ، فهذه كلها عوامل مساعدة تساعد الحاكم السياسى وتدعم موقفه . ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن خلق الرأى العام وتحويله إلى إتجاه معين يتطلب عملا سياسياً إيجابياً لايقوم على الدعاية فحسب ، بل إن الدعاية نفسها تقوم بخدمته وكشف نواحى القوة فيه ، ولعله من الحكمة أن تحافظ الحكومة على تأييد الرأى العام بكسب ثقته عن طريق الصدق فى دعوتها ، وتحقيق العدالة والمساواة فى معاملتها للآراء المختلفة فى الدولة حتى تسـاعد فى تقوية ثقة المؤيدين ، حتى تتمكن الحكومة من الاستمرار ومواصلة مسيرتها نحو تحقيق المصالح العامة . فإذا ماحدث عكس ذلك وتحول الرأى العام عنها ، كان من الحكمة أن تعترف الحكومة بالواقع وتبتعد عن الطريق ، وتتنـازل عن الحكم لغيرها ليتولى شئون الحكم لمواصلة المسيرة وتحقيق رضاء الرأى العام . وهذا مايطلق عليه الانتقال السلمى : ويعتبر أعلى مراحل النضج فى الكيان السياسى (١).

ونظراً للأهمية التى يتمتع بها الرأى العام فى الدول الحديثة ، لجأت الحكومات والهيئات المتخصصة إلى طرق ووسائل لدراسته للتوصل إلى الترجمة الحقيقية لهذه الآراء وفقاً لأسس علمية سليمة . وقد اتبعت طريقة توجيه أسئلة معينة للرد عليها باختصار وبطريقة حاسمة لأخذ رأى مجموعات معينة من الناس فرادى وجماعات من كل طائفة ، ثم القياس عليها ، واستنباط النتيجة المحتملة فى موضوع الاستفتاء ، وهـذه الوسيلة لا تخطئ إلا فى القليل النادر . وقد اكتشف هذه الوسيلة جوج جالوب G. Gallup الذى أنشأ معهداً متخصصاً بإسم معهد الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية (٢).

---

(١) د. محمد توفيق رمزى ، المرجع السابق ، ص ١٥٨.

(٢) د. احمد سويلم العمرى ، مجـال الرأى العام والاعلام ، المرجع السابق ، ص‌ص ٦٥–٦٧.

وبذلك أصبح جس الرأى العام عملية ضرورية لا غنى عنها فى القيادات السياسية الحديثة وذلك لتوجيه الشعب حتى يمكن تفادى خيبة الأمل ، والهزائم التى تحدث إذا لم يوضع الرأى العام فى الاعتبار .

وفى النهاية ينبغى ألا يفوتنا أن نشير إلى الظروف التى ينبغى توافرها حتى يكون للرأى العام نفوذه وسطوته ، وأهم هذه الظروف(١) :

١ — ينبغى أن يتقبل أفراد المجتمع الآراء التى تمس الشئون العامة بحذر ووعى كامل حتى يزنوها بميزان العقل والتبصر .

٢ — يجب أن تتوافر لهؤلاء وحدة المصالح والتجانس فى البيئة والدين واللغة والجنس والطبقة ، وذلك لأن الاختلاف فى هذه الأمور لا تساعد فى تكوين رأى عام منسجم فى الشئون العامة التى تهم المجتمع ككل .

٣ — ينبغى أن يتفق أفراد المجتمع على طبيعة الحكومة التى يريدون أن تتولى أمورهم وشئون الحكم فى المجتمع .

٤ — ينبغى أن تكون وسائل الإعلام والتأثير فى الرأى العام متمتعة بالنزاهة والثقة ، وأن تبتعد عن أساليب الخداع والتضليل .

٥ — أن تكون حرية الرأى والكلمة ، مكفولة للمواطنين ، يعبرون عما يجيش فى صدورهم ، فضلا عن ضرورة إعطاء الأقليات الحق فى عرض اتجاهاتها ، وأفكارها بالأساليب المشروعة .

* * * *

الأحزاب فى جمهورية مصر العربية

مر المجتمع المصرى بدوره — كأى مجتمع آخر — بتجربة الأحزاب

---

(١) د. بطرس غالى وآخر ، مبادىء العلوم السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣ ، القاهرة ، ص ٤٢٤ .

السياســية التى بدأت بالحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ ، ثم تلا ذلك تكوين أحزاب كثيرة و متعددة ، إلى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وألغت الأحزاب سنة ١٩٥٣ ، ثم أعادت الأحزاب مرة ثانية سنة ١٩٧٧(١) .

ونحاول فى هــذا المجال الأشارة بصورة مختصرة للحياة الحزبية فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والأدوار التى لعبتها هذه الأحزاب فى تلك الحقبة من تاريخ مصر .

وقد أسس مصطفى كامل الحزب الوطنى فى أواخر سنة ١٩٠٧ فى صورتة الرسمية من حيث الهيكل والبرنامج الذى يرتكز عليــه . وقد ظهر هذا الحزب بصورة غير رسمية منذ سنة ١٨٩٣ ، على شكل جمعية سرية فى صالون « لطيف باشا سليم » ، أحد الضباط العرابيين ، ورجل من رجال الحزب الوطنى القديم . ولعل أهم الأسباب التى دفعت مصطفى كامل إلى تأخير إقامة هيكل الحزب الوطنى هو إيمانه بأن تعدد الأحزاب فى مصر خلال تلك الفترة التى تستلزم توحيد كل الجهود لإجلاء الاحتلال عن الوطن ، سوف يؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية ، وما ينتج عن ذلك من ابتعاد المصريين عن مناهضة الاحتلال الأجنبى للبلاد ، إلى التصارع الداخلى .

وقد تضمن برنامج الحزب الوطنى عشرة مبادئ مشهورة تميزت بالوضوح ، وترتيب المشاكل التى كان على الحركة لوطنية أن تواجهها ، « ترتيباً » يتمشى مع الشعور الوطنى بأهميتها ، فهو مثلا أعطى مسألة الاستقلال

---

(١) د. يونان لبيب رزق ؛ الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مايو ١٩٧٧ ، الفصل الأول ، ويراجع فى نفس الاتجاه :

— عبد العظيم محمد رمضان ، «تطور الحركة الوطنية فى مصر ، من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦» ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .

أسبقية على مسألة الدستور ، على عكس كثير من الأحزاب الأخرى ، خاصة حزب الأمة وقد أصدر الحزب جريد خاصة به وهى جريدة « اللواء ».

وإلى جانب الحزب الوطنى الذى يمثل أغلبية كبيرة كان هنـاك حزب الأمة ، وحزب الإصلاح ، وهى أحزاب كبيرة بالنسبة إلى الأحزاب الأخرى . وقد تأسس حرب الأمة فى بتمبر سنة ١٩٠٧ ، ويذكر لحزب الأمة أنه كان ممثلا لتيار القومية المصرية الخالصة ؛ دون خلطها بالمفاهيم الإسلامية ، وما يتصل بذلك من روابط خاصة بدولة الخلافة فى استنبول . أما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، فقد تأسس فى ديسمبر ١٩٠٧ .

فضلا عن ذلك فقد كان هناك حزب النبلاء الذى أنشئ نتيجة للصدام الذى نشب بين الحزب الوطنى ، وبين الارستقراطية التركية التى كانت لا تزال موجودة بالبلاد . ومن جهة أخرى أنشئ الحزب المصرى ، فى سبتمبر ١٩٠٨ ، وقد مثل هـذا الحزب بالدرجة الأولى ، فكر الأقلية القبطية فى مصر ، والتى رأى بعض أبنائها أن الظروف تحتم الدعوة إلى قيام حزب يمثلهم ، فهم من ناحية قد نفروا من الاتجاه الإسلامى الحاد للحزب الوطنى ، خاصة بعد وفاة مصطفى كامل. ورئاسة الشيخ عبد العزيز جاويش لتحرير اللواء ، وهجومه على الأقباط ، حين وصفهم فى بعض مقالاته ، بأنهم من « أصحاب الجلود السوداء » ، فضلا عن أن « محمد فريد » زعيم الحزب ، فعل مثل ما فعله الشيخ جاويش حين قال فى بعض تصريحاته فى نفس الوقت : « أن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائماً بتركيا لأنها مقر الخلافة الإسلامية ، ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر و غير مصر » .

وهناك حزب آخر أنشىء فى يوليو ١٩٠٧ كان إسمه فى البداية «الحزب الوطنى الحر » وتغير إسمه بعد ذلك ليصبح « حزب الأحرار » ، وقد انتهى نشاط هذا الحزب فى أغسطس ١٩١٠ ، وفى فبراير من نفس العام تأسس الحزب الدستورى .

والأحزاب السابقة تميز أغلبها بغلبة مواقفها من الأوضاع القائمة على إتجاهاتها الفكرية سواء كانت هـذه المواقف من وجود الاحتلال أو من أو توقراطية الخديوى ، أو من قضية الدستور ، أو مهما حدث من إختلاف فى تلك المراقف .

وعلى الرغم من هذا كله ، ومن الاتجاهات التى كانت تتميز بهـا الأحزاب فى المرحلة المشار إليها ، إلا أن هناك حزبين صغيرين قد ظهراً فى تلك المرحلة هما « الحزب الجمهورى » و « الحزب الاشتراكى المبارك » . وقد طالب مؤسسو الحزب الجمهورى بنظام بديل للنظـام الخديوى كلية وهو النظام الجمهورى ، وفى الحقيقة لم تكن هذه الأفكار عملية ، إلا أنها كانت تعبر عن فكر تقدمى بالنسبة لهذا الوقت .

وقـد أهتم الحزب الاشتراكى بتقديم بديل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة (١) .

* * *

وبعد هذه المرحلة الأولى أتت مرحلة أخرى ظهرت فيها أحزاب جديدة من بينها حزب الوفد الذى تأسس فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقد حمل حزب الوفد على عاتقه مهمة تحقيق الاستقلال المصرى ، وقاد فى سبيل ذلك أكبر ثورة شعبية ضد الوجود الانجليزى فى مصر ، وهى ثورة ١٩١٩ التى أجبرت الساسة الانجليز على الابتعاد عن السياسة التى كانوا يسيرون عليها من قبل فى إبقاء مصر تحت الحماية الانجليزية .

وإلى جانب حزب الوفد ظهرت الاحزاب المنشقه عنه ، على الرغم من أن بعض الانشقاقات عن الحزب الكبير قد أدت إلى تكوين ثلاثة أحزاب

---

(١) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، الفصل الخامس .

هى : الاحرار الدستوريون عام ١٩٢٢ ، والهيئة السعدية سنة ١٩٣٨ ، ثم الكتله الوفدية عام ١٩٤٢(١) .

وكانت الأحزاب السياسية الممثلة فى آخر برلمان قبل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة١٩٥٢ فى ظل حكومة الوفد الاخيرةهى : الوفد وكان أكثر شعبية ، والأحرار الدستوريون ، والسعديون ، والحزب الوطنى أقدم الأحزاب السياسية فى مصر ، والحزب الاشتراكى الذى كان يمثله نائب واحد فى مجلس النواب ، أما الكتله الوفدية التى كان يتزعمها مكرم عبيد بعد إنشقاقه عن الوفد سنة ١٩٤٢ فلم يكن لها تمثيل فى البرلمان الأخير .

وحقيقة الأمر ، فإنه رغم الاخطاء التى وقفت فيها أحزاب ما قبل الثورة ينبغى ألا نغمطها حقها ، فمن الانصاف أن نقدر أن إلغاء الامتيازات الاجنبية والتوصل إلى إستقلال « شدود » فى معاهدةسنة١٩٣٦ ، جاء نتيجة جهاد طويل ، قاده الحزب الوطنى ، وحمل رايته الوفد من بعده بزعامة سعد زغلول ، ومصطفى النحاس ، ومن الإنصاف أيضاً أن نقدر لبعض زعماء هـذه الاحزاب مواقف وطنية لهم ؛ بل إن بعضهم ممن كان ينتمى إلى كبار الملاك كانت له رؤية وطنية بـل واجتماعية صادقة(٢) .

ومن المؤكد أيضاً أن الاحزاب الحاكمة مع تعددها لم تكن تملك برامج واضحة للاصلاح الداخلى،وأنه إلى جانب « السعى بالطرق السلمية المشروعة للحصول على استقلال مصر استقلالا تاماً » ، فقد كانت سياسة ثابتة للإحزاب الحاكمة ، فيما عدا الحزب الوطنى الذى كان يرفـع

---

(١) د جمال العطيفى : الأحزاب والثورة جريدةالأهرام عدد ١٧/٩/١٩٧٧؛ ص٣. وكذلك طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢) د . جمال العطيفى ، المرجع السابق .

شعار « لامفاوضة إلا بعد الجلاء » . وهذه الاحزاب لم تكن لديها رؤية متكاملة حول قضايا التنمية والاصلاح الداخلي وتقريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية . ولقد شذ عن هذه القاعدة الحزب الاشتراكي بزعامة أحمد حسين الذى طرح فى برنامجه قبل الثورة تحديد الملكية الزراعية فى حدود خمسين فداناً ، وإحلال الإنتاج الجماعى محل الإنتاج الفردى ، وإعاده توزيع الثروة توزيعاً عادلا عن طريق الضرائب التصاعدية ، والضرائب على التركات ، والضرائب على الكماليات(١) .

* * *

ولما جاءت الثورة ألغت الاحزاب سنة ١٩٥٣ ، وحاولت أن تملأ الفراغ السياسى فى المجتمع فبدأت بهيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى بصيغه المتعددة . وقد أكدت كل هذه التجارب السياسية سلبيات التنظيم السياسى الواحد وعدم قدرته على التعبير الحقيقى عن اتجاهات الشعب . ومن أجل ذلك تم الإعلان عن المنابر المختلفة للتعبير عن الاتجاهات السياسية المتعددة ، وسرعان ما تحولت بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة الى أحزاب سياسية ترتبط جميعاً بمبادئ ثلاثة أساسية وهى : الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، وحتمية الحل الاشتراكى :

ونتيجة لذلك ظهرت الأحزاب السياسية مرة أخرى فى مصر ، وظهرت ثلاثة أحزاب هى حزب مصر العربى الاشتراكى ، وحزب الأحرار الاشتراكين ، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

وقد أصدرت الأحزاب الثلاثة صحفاً لتعبر عن برامجها وأهدافها،

---

(١) د جمال العطيفى ، المرجع السابق .

وهذه الصحف هى على التوالى : جريدة مصر ، الأحرار ، الأهالى .
ونأمل أن تتمكن هذه الاحزاب القائمة فى ظل النظام الديمقراطى أن تنتهز
هذه الظروف لتحقق الهـــدف المطلوب من وجودها ، فبدأت تركز
جهودها فى خدمة المجتمع المصرى كله فى ظل الحوار الموضوعى البنّاء ،
وبعيداً عن المهاترات والخلافات الشخصية غير الهادفة .

الفصل السابع

الأحزاب السياسية

(المجموعة المتصارعة من الصفوة الممتازة) (*)

دراسة تطبيقية عن أحزاب المجتمع الإسرائيلى

يتخذ مفهوم المجموعات المتنافسة من الصفوة الممتازة صوراً عديدة فى تحليل السياسة الخارجية ، ابتداء من الحزب فى إطار النظام الشمولى إلى نظام الأحزاب المتعارف عليه .

وقد ظل تعدد الأحزاب فى إسرائيل — يتسم كما سبق القول بحتمية وجود حكومة إئتلافية يتعين على أعضائها مواءمة أفضلياتهم السياسية فى سبيل مصالح التعاون فيما بين الأحزاب ، وهذه الحتمية البنائية تضاعف من أهمية المطالب التى تطرحها الأحزاب الصغيرة إذ أنها فى المقام الأول — ليست من المتطلعين أو من المتنافسين على السلطة ، ولو أنها تعتبر — باستثناء حزبين متطرفين هما حزب ماكى ، وحتى عام ١٩٦٧ حزب حيروت —من المشاركين أو الشركاء المحتملين أو الفعليين فى الائتلاف . على أنه بالرغم من أن تأثير مطالب أى حزب من هذه الأحزاب ليس بالتأثير الحاسم على نحو نهائى فإن البرامج المتنافسة تشكل —مجتمعة —عنصراً حيوياً داخلا فى نظام السياسة الخارجية لإسرائيل ، ومن ثم يتعين البحث فى قضية الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية على المستويات الثلاثة من البيئة الخارجية ، والتصور التى تعبر عن مطالبها ، وكذلك البحث فى تعريفها لسياسة إسرائيل الصحيحة ، وذلك فى مواجهة التفاعل العالمى الشامل والإقليمى الهامشى والثنائى .

(*) كتب هذا الفصل العميد دكتور النعمانى أحمد السيد

ويجدر بنا قبل محاولة تصنيف الأحزاب الإسرائيلية وتحديد دورها فى السياسة الإسرائيلية أن نشير إلى النقط التالية :

١ — ترجع أصول النظام الحزبى الذى بدأت به إسرائيل حياتها السياسية الداخلية إلى المحاولات الصهيونية التى بدأت لإقامة وطن قومى لليهود ثم دولة يهودية ، فى فلسطين (١) ، وأدت هذه الظروف إلى إضفاء أربع . سمات رئيسية ميزت النظام الحزبى فى إسرائيل : التعدد الكبير جداً فى الأحزاب ، والتوجيه الحزبى الأيديولوجى القوى ، والسياسات الحزبية البالغة الحدة ، وامتداد الأنشطة الحزبية لتشمل كل جوانب الحياة ، والسلطة المركزية للحزب .

وفى الانتخابات التى أجريت فى يناير ١٩٤٩ لانتخاب أعضاء أول برلمان إسرائيلى (الكنيست) البالغ عددهم ١٢٠ عضواً والذى لايضم إلا مجلساً تشريعياً واحداً ، تنافست الأحزاب والمنظمات التى بلغ عددها ٢١ حزباً ومنظمة إذ تقدمت كل منهما بقائمة منفصلة من المرشحين (٢) . وفى الإنتخابات لخامس كنيست ، الذى أجرى عام ١٩٦١ — بعد ثلاثة عشر عاماً من قيام إسرائيل — تنافست ثلاثة وعشرون حزباً ومنظمة للفوز بهذه العضوية . وقد فاز حزب الماباى بنسبة ٣٤٫٧٪ من المقاعد ، وفاز حزب حيروت بنسبة ١٣٫٦ ٪ من المقاعد ، ثم تلته سائر الأحزاب والتنظيمات بنسب تتراوح بين ٩٫٨٪ ، ١٫٩٪

(1) Safran, Nadav, The United States and Israel, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1963, p. 105.

— أيضاً ، أسعد رزوق ، نظرة فى أحزاب إسرائيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٥٢ ، ٥٣ .

(2) Ibid.

ومن الممكن أن نرجع كثرة هذه الأحزاب إلى تعدد المحاور التى يدور حولها الإنقسام فى الرأى ونظام التمثيل النسبى (١) .

٢ — توجه الأحزاب جانباً كبيراً من نشاطها وأموالها إلى أوجه النشاط اليومية المتعددة التى لا نجد لها مثيلا فى الأحزاب بالدول الأخرى . فقد أقامت الأحزاب الإسرائيلية المستوطنات الزراعية والمصانع والمدارس والعيادات الطبية ، ولكل منها دار نشر خاصة ، ولها جرائدها ونشراتها الدورية ومراكز ثقافية ومعابد خاصة بها ، كما قامت ببعض مشروعات الإسكان والأندية الرياضية ، وأشرفت على رعاية الحركات الشبابية وقد إستمرت بعض هذه الأحزاب بعد إقامة الدولة بفترة طويلة فى الإحتفاظ بمنظماتها العسكرية وشبه العسكرية (٢) .

ولكى تستطيع هذه الأحزاب المداومة على كل هذه الأنشطة كان لزاماً عليها أن تستخدم عدداً كبيراً من الموظفين ، وليمكن صرف مرتباتهم أنشأت البنوك وهيئات التسليف ، وجمعت التبرعات من الداخل والخارج ، ولعل أبرز تعبير عن هذا الإتجاه هو الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال) الذى أسسه حزبان من الأحزاب الاشتراكية فى عام ١٩٢٠ — وقد بلغ النشاط الذى وجهه الهستدروت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الضخامة والتعدد والتشعب إلى درجة جعلت زعماء الهستدروت يدعون حتى أواخر الخمسينات بأن الهستدروت يتساوى مع الدولة نفسها .

لقد نتجت هذه السمة التى تميزت بها الأحزاب عن حقيقة أن إسرائيل هى فى الواقع مجتمع جديد ودولة جديدة . فقد تجمع وانتظم عدد من المهاجرين فى فلسطين لخلق مجتمع جديد يقوم على أساس مفاهيم محددة

---

(1) Akzin, Benjamin, The Role of Parties in Israel Democracy, Journal of Politics, xvll, No. 4, 1955, pr 520.

(2) Kraines, Oskar, Government and Politics in Israel. London, George Allen and Unwin, 1961, p. 61.

حول شكل هذا المجتمع الذى يريدونه . ومع استمرار هذا الجهد وبعد إقامة المؤسسات المركزية الآن تتلقى المساعدات المالية من الصهاينة واليهود فى كل مكان ، أصبحت هذه الجماعات الصغيرة أحزاباً سياسية تتنافس فيما بينها على السيطرة على هذه المؤسسات . وكان المهاجرون الجدد إلى إسرائيل ، والذين لم يكن لهم أى انتماء حزبى قبل ذلك — ينضمون بسرعة إلى أحـــد الأحزاب القائمة . وهكذا عندما أنشئت دولة إسرائيل كان معظم الإسرائيليين لهم إنتماء سياسى معين ، وكانوا مندمجين اندماجاً قوياً فى النظام القائم .

ومن هنا أصبح الالتزام الحزبى مستمراً وليس عارضاً يشتعل أبان فترة الانتخابات ثم لا يلبث أن يهدأ أو يستكين ، فعضوية الأحزاب تستوعب جميع المواطنين وتضفى عليهم صفة وجودهم ، وكل مواطن إسرائيلى مضطر إلى الاشتراك فى أى حزب سياسى ، فمن هذا الطريق يمكنه الحصول على امتيازات فى إسرائيل (١).

٣ — وإذا كانت المفـــاهيم الأيدلوجية قد أكدت الخلافات القائمة بين الأحزاب وإذا كان تشعب النظام الحزبى قد جعل الإنتماء إلى أحد الأحزاب يـــكاد يكون ضرورة من ضرورات الحياة ، فإن المركزية الشديدة فى إدارة هذه الأحزاب رسخت هذه الانقسامات ، بسبب تأكيد الأحزاب على عنصر الانضباط الحزبى ، ووقوع السيطرة فى يد عدد قليل من كبار المسئولين فى الحزب ، والذين يجسدون فى أشخاصهم هـــذه الخلافات والعداوات : ونرجع هذه الخاصية أساســاً إلى الأسلوب المتبع فى التمثيل النيابى النسبى البحت ، إذ يختار الناخبون إحدى القوائم الحزبية لا المرشحين بصفتهم الفردية ، كما أن سلطة الحزب ، المركزية تسمح للزعماء بوضع قوائم المرشحين . وكان أول من اتبع هذا الأسلوب هو المنظمة الصهيونية العالمية والمؤسسات التى أقامها اليهود الأوائل فى فلسطين ، لأن هـــذه المؤسسات

---

(1) Bernstein, M. H., The politics of Israel, New Jersey, Princeton Univ. press, 1957. p. 55.

كانت اختيارية ، ولم يكن لديها دوائر انتخابية ثابتة ، وعلى حين كانت تسعى إلى ضم أكبر عدد من الأعضاء إليها ، فإنها كانت تفتقر إلى الأداة التي تستطيع أن تفرض بها رأى الأغلبية على الأقليات الرافضة لهذا الرأى، وقد انتقل هذا الأسلوب تلقائياً إلى الدولة ، لأن تعبير نظام التمثيل النيابي النسبي عن مصالح الأحزاب الصغيرة حال دون تشكيل أغلبية كافية تستطيع أن تختار نظاماً بديلا .

ولأن عضو الكنيست مدين بانتخابه لسلطة الحزب المركزية، إذ ليس له دائرة انتخابية تساندہ ، ولم يكن اختيارہ لشخصه ، وقد قام الحزب بتمويل الحملة الانتخابية ، ولم يدرج اسمه بالقائمة إلا بناء على تقرير الحزب، فليس من الجائز أن يفرط فى ولائه وطاعته للحزب إذا ما أراد أن يعاد انتخابه ، وينطبق هذا الولاء المفروض على اتجاه اقتراعه فى الكنيست وعلى أسلوب عمله باللجان ؛ وينطبق هذا أيضاً على حقه فى الكلام بالمجلس وعلى فحوى ومضمون ما سيتحدث به (١).

٤ — بالرغم من أن جميع هذه الأحزاب عقائدية وبعضها يتكلم لغة العلمانية أو الدين إلا أنهـا سرعان ما تتناسى هذه الخلافات العقائدية وتجمدها عند تشكيل الوزارات الائتلافية (٢) حيث أن التمثيل النيابي النسبي الحالى والولاء الحزبى الراسخ يحولان دون حصول أى حزب بمفرده على الأغلبية اللازمة لتنفيذ برامجه .

ويدافع بعض الكتاب عن هذه التنازلات والمساومات العقائدية بقولهم أن الأحزاب الإسرائيلية ، على الرغم من تمسكها بعقائد واضحة لا تجعل من هذه العقائد قيوداً تقيد تحركاتها (٣).

(1(Safran, Nadav, op. cit., p. 116.

(2) رزوق ، المرجع السابق ، ص ٣١

(3) Fein, Leonard J., Politics in Israel, Boston, Iittle Broun, 1967, p. 71.

ويضيف الأستاذ رزوق على ذلك بقوله أن الأحزاب الدينية تصالحت مع الصهيونية منذ فترة وأن الأحزاب العلمانية تحاول الإبقاء على الوضع الراهن ومسايرة الاتجاه الديني لدرجة أن الماباى تخلى عن المطالبة بفصل الدين عن الدولة (١).

٥ - أن اجتماع معظم الاحزاب فى إسرائيل على الصهيونية يجعل محاولة التمييز الحقيقى المستندة إلى الجوهر الايدولوجى لتلك الاحزاب محاولة تكاد تكون فاشلة . فالتمييز التقليدى بين الوسط من جانب واليمين واليسار من جانب آخر باعتبار أن أحزاب الوسط تمثل الاعتـــدال وأن أحزاب اليمين واليسار تمثل التطرف أما فى ناحية المحافظة أو الناحيـــة الثورية لا يمكن أن تصلح لإجراء تمييز حقيقى بين الأحزاب الإسرائيلية (٢).

لقد تمكنت الأحزاب الاسرائيلية قبل قيام الدولة من خلق تجمعات حقيقية حول الفكر الصهيونى . ونجاح هذه الأحزاب يتمثل فى أنها عندما قامت فى الأساس لم تكن تملك لا الشعب ولا الأرض. وقد تمكنت هذه الأحزاب من إستقطاب التجمعات حول إهدافها ، وساعدها على ذلك إغتراب اليهودى النفسى فى موطنه الأصلى كذلك شعور اللاسامية لدى غير اليهود ، أما بعد قيام الدولة فقد نجحت هذه الأحزاب فى إيجاد أرضية مشتركة للتعاون على الرغم من الاختلافات العقائدية. ولعل أهم ماساعدها ولا يزال يساعدها على ذلك وحدة الهدف ووضوحه ، والإيمان بامكانية تحقيقه ، والثقة بأن من يختلف عنا ليس بالضرورة عدونا ، طالما أنه تحت غطاء الصهيونية ، فهدف الصهيونية واحد وإن تعددت سبل الوصول إليه . هذا أهم ماتتميز به الحركات الصهيونية أنها تقبلت فكرة تعدد السبل فلم تقم الأحزب باتهام بعضها بالخيانة أو العمالة أو الرجعية أو الإرتباط بالاستعمار - إلى ماهنالك من التهم التى نجدها المرء فى

---

(١) رزوق ؛ المرجع السابق ، ص ٣١، ١٠٧.

(٢) حامد ربيع ؛ محاضرات فى القرار السياسى فى إسرائيل ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ؛ بدون تاريخ ، ص ١١٢.

بعض البلدان الأخرى ، وهكذا نجحت الأحزاب فى أن تجد كل يهودى مكانه الصحيح تحت لواء الصهيونية ، وتمكنت من احتواء متناقضات المجتمع الإسرائيلى ، فجمعت بين العامل والفلاح والتاجر والصناعى والثورى والمعتدل ، كما أفسحت المجال للمتدين واللامبالى والملحد كى يعيشوا جميعهم فى مجتمع واحد . فتعدد الأحزاب هذا وإن لم يحل جميع مشاكل المجتمع الإسرائيلى وتناقضاته ، إلا أنه تمكن من إمتصاص قسط كبير من هذه التناقضات وصهرها ، وتقضى الأمانة العلمية للاعتراف بأن هذه الأحزاب قد نجحت فى معظم مهامها إلى حد بعيد .

هذا وللإعداد لتحليل مواقف الأحزاب السياسية الخارجية فى مستوى أو أكثر من المستويات العالمية الثلاثة : العالمى والأقليمى والثنائى ، يتعين التعرض فى مبحث خاص لموقف سياسة حزب الماباى الخارجية ، باعتبار أن هذا الحزب ظل هو الحزب المسيطر فى إسرائيل منذ قيامها ، وقد كان يعمل بمثابة المحور الذى ترتكز عليه كافة الإئتلافات ، كما كان يتولى الوزارات الثلاث الهامة التى تعالج السياسة الخارجية ، وهى وزارات الخارجية والدفاع والمالية . كما يمكن تصنيف برامج الأحزاب السياسية الأخرى فى ثلاثة أنماط من التوجيه المتبادل للسياسة الخارجية .

والواقع أن السياسات التى تدعو إليها إنما تشمل أمرا متحيزا ومستقلا عن المطالب المتخصصة للمجموعات ذات المصالح (أو الجماعات ذات المنفعة Interest groups) ، وكانت تلك السياسات وتلك المطالب تؤدى إلى ضغوط من داخل البيئة على صانعى القرارات . وسوف نتعرض بالدراسة لبرامج الأحزاب حتى نقيم درجة الاتساق والتوافق بينها . ومدى التغيير والتفاوت والإبهام والتركيز . وبهذا الأسلوب يمكن أن نتبين حقيقة هذا الخليط من المطالب ، الذى يزداد فى مظهره إختلافاً عن جوهره وحقيقته .

وبذلك يمكن أن نقسم هذا الفصل إلى مايلى :

١ — حزب الماباى

٢ — اليسار العقائدى ، الذى يضم المابام و الماكى — وإلى حدما — حزب أحدوت هافوداه .

٣ — اليمين القومى ، الذى يتركز فى حزب حيروت .

٤ — الواقعيون العمليون (البراجماتيون) ، الذين يضمون التقلميين (الأحرار المستقلين) ، والصهيونيين العموميين ، والأحزاب الدينية ، وحزب رافى ...

١ — حزب الماباى :

لعل أكبر تأثير بممارسة النظام الحزبى فى أسرائيل هو سيطرة حزب الماباى على كل الحكومات الائتلافية ، مما قد يعوض — إلى حدما — عدم الاستقرار الكافى فى الحكومة ، ونظرا لأن حزب الماباى هو أقوى الأحزاب الاسرائيلة ، فقد كان يحصل باستمرار على حوالى ثلث مقاعد الكنيست ، وبالاضافة إلى ذلك كان الماباى يقف دائما فى موقف وسط بين الأحزاب الإسرائيلية المتطرفة ، وكان دائما قادرا على أن يشرك معه فى الحكومة الائتلافية عناصر من اليسار و من اليمين ومن كل الأحزاب الدينية .

وقد كان روساء اسرائيل الأربعة ، وكل روساء حكومتها حتى انتخابات الكنيست التاسع ، وكل وزير للخارجية ووزير للدفاع ، من بين صوف حزب الماباى . وقد سيطر الحزب منذ قيامة فى عام ١٩٢٢ على الهستدروت(١) ، وإن كان بأغلبيات ضئيلة ، و قوتة فى الدولة كانت تشبه الأسطورة فلأنه كان العهد الذى ترعرعت فية معظم الشخصيات السياسية الرئيسية فى إسرائيل (بن جوريون ، بن زفاى ، أشكول ، مائير ، برل كاتز نيلسون : شاريت ، ديان ، وغيرهم كثيرون) ، فقد صار ينظر اليه كحزب موسس للدولة ،

(١) ابراهيم العابد ، الماباى الحزب الحاكم فى إسرائيل . بيروت منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ، ١٩٦٦ ص ٢٢ .

وأضيفت عليه صفة الحتمية السحرية التى تسبغ عادة على مثله من الأحزاب(١) ولأن زعماءه سيطروا على سياسه ماقبل قيام اسرائيل لسنوات كثيرة فقد أصبح أيضا حزب التشالوتزويت (أوالعمل الرائد) وهو إحدى أساطير إسرائيل الرئيسية، فيغلب النظر اليه وكأنه قادر على كل شئ تقريبا وكانت عضوية الماباى قبل قيام إسرائيل تعتبر شيئا ضروريا للتقدم الشخصى، وحتى للتمتع بخدمات الحكومة (٢).

ولم تشر كثير من الاحصائيات إلى حجم العضوية لحزب المباى أو غيره من الأحزاب السياسية فى إسرائيل، ومع ذلك فإن البعض قدر عضوية الحزب بأنها تزيد عن مائتى آلف عضو. وعلى أيه حال فإن نسبة مؤيدية من الذين يحق لهم الاشتراك فى الانتخابات فى إسرائيل بين ٣٤ ٪ و٣٨٪ من مجموع أصوات الناخبين، وهو بذلك يعد من أكثر أحزاب إسرائيل عددا، ويرجع ذلك إلى مركزه الذى يتوسط الصورة السياسية، إلى حدما، وكذلك إلى تاريخ قوته الطويل ممايعطيه امتيازا فى التنافس من أجل تأييد متنوع، كما يعود ذلك إلى الأسباب التالية(٣):

— سيطرة الماباى على الهستدروت وعلى الهاجاناه وبالتالى على الجيش،
— سيطرة الماباى على الوكالة اليهودية وعلى الدولة بعد عام ١٩٤٨ :
— موقف الماباى الوسط بالنسبة إلى القضايا الاقتصادية والسياسية ومقدرته بالتالى على استقطاب جماهير واسعة من الأعضاء المتعددى المصالح والاتجاهات.
— شخصية بن جوريون التى لعبت دورا بارزا فى كسب شعبية انتخابية

---

(١) فى أعقاب عودة التحالفات الحزبية استقال بن جوريون ودايان من الحزب، ومعهم آخرون لينشئوا حزبا جديدا «حزب رافى».

(٢) كمال الغالى، النظام السياسى الاسرائيلى، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩، ص ١٢٣

(٣) ابراهيم العابد؛ المرجع السابق؛ ص ٤٢-٤٣.

واسعة للماباى ظهر أثرها من النسبة المرتفعة نسبيا التى حصل عليها بن جوريون فى انتخابات الهستدروت والكنسيت .

أى لأن الماباى يستمد عضويته من الطبقة العاملة فى الريف والمستعمرات التعاونية ومن عمال المدن بشكل رئيسى ومن البرجوازية الصغيرة والمهاجرين الجدد القادين من الشرق وبعض رجال الاعمال ، وذلك بالإضافة إلى مؤيديه الاصليين من ساكنى الكيبوتز . ومن ثم نجد أن الحزب يضم مجموعات متنوعة تمثل الكيبوتز والجماعات العنصرية و المناطق الجغرافية والمجموعات المهنية . وقد جعل هذا التركيب البشرى غير المتجانس حزب الماباى أكثر محافظة من الناحية الاقتصادية ، وبدأ أصبح الماباى فى الواقع مجموعة أحزاب (١)

وتأسيساً على ما سبق ، كان حزب الماباى يعتبر بمثابة الحزب الأم إذا جاز هذا للتعبير — فحركة الإندماجات والانشقاقات منذ قيامه فى عام ١٩٢٩ حتى التشكيل العمالى (المعراخ) الذى دخل انتخابات الكنسيت السابع فى أكتوبر ١٩٦٩ تكشف لنا أن الماباى كان دائما مركز الجذب والطرد للجماعات الأخرى وفى مقدمتها مابام وأحدوت ورافى وغيرها وهكذا . ومن هنا كان من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على تركيب واتجاهات وحركة الماباى .

هناك من يرى أن حزب الماباى من الناحية الأيديولوجية يعتبر حزباً صهيونياً إشتراكياً ، فبرنامجه مبنى على الجمع المفكك بين الصهيونية والاشتراكية الديموقراطية ، وكلا العنصرين غير واضح إلى حد ما ، مثل عدم وضوح العلاقة بينهما . ففى السنوات السابقة لقيام إسرائيل ، كانت الصهيونية تعنى النهضة القومية روحيا وسياسيـــا ، كما كانت

---

(١) Seligman, Lester, Leadership in a New Nation, political Development in Israel, N. Y., Atheston press, 1964. p. 58.

الاشتراكية تعنى بتدعيم القطاع التعاونى للاقتصاد . وكانت كل فكرة تعزز الأخرى حيث أن القوة الظاهرة للقطاع التعاونى كانت دليــلا على الاستعداد للاستقلال السياسى ، كما كان نموه يشير إلى قيام قيم إجتماعية جديدة . كذلك فقد ساد الإعتقاد بأن تقدم التطور الاشتراكى يعتمد على تقرير المصير القومى ، وعلى قدرة الهيئات الهامة على إتخاذ القرارات الحاسمة نيابة عن المجتمع كله ، وبالتالى فقد جاوز المجتمعات الاشتراكية الطوعية الأكثر تواضعا إلى دولة إشتراكية كاملة ، والملك كان ينظر إلى العلاقة بين الصهيونية والاشتراكية على أنها علاقة عضوية .

وقد قلب قيام إسرائيل هذه العلاقة الأساسية رأسا على عقب . وكانت قد بدأت فى الضعف خلال السنوات الأخيرة للانتداب ، أولا ، لأن الجيل الإسرائيلى الجـــديد أصبح يفسر الصهيونية كمرادف للقومية الإسرائيلية للدفاع القومى والتنمية الاقتصادية وما أشبه . ومع الأقلال من التأكيد على النهضة الروحانية ؛ لم تعد الصهيونية تشير ، بنفس درجة الوضوح ، إلى الإشتراكية ، وثانيا لأن أهمية الاشتراكية بالنسبة إلى إقتصاد نام يواجه احتياجات إنسانية ماسة لم تكن واضحة بالمره فإذا استلزمت العمالة الكامله استثمار رأس مال كبير مثلا ، وكان مثل رأس المال هذا غير ممكن الحصول عليه إلا من القطاع الفردى ، أليس من الأفضل إذن أن يكون هدف التوظف الكامل ، له الأسبقية على هدف « الملكية العامة » . التخطيط برنامج للرفاهية .. نعم ولــكن مذهباً إشتراكياً أرثوذكسياً ، كفاية فى حد ذاته .. فعلاً .. وهذا يفسر القول بأن إشتراكية الماباى ذات طابع براجماتى أكثر منه أيديولوجى .

وقد نجد بعض أعضاء حزب الماباى فى أجهزته الرئيسية ، مازالوا ملتزمين بالصهيونية العالمية . ولكن الآخرين ولاسيما فى صفوف الجيل الجديد ، مشدودون أكثر بتراكم الإنتاج القومى أكثر من تأسيس

كيبوتزات جديدة . ان المفاهيم التى يقاس بها التقدم الوطنى تتحول تدريجيا من المجال المعنوى إلى المجال الاقتصادى(١)

ومع ذلك ، فإن التأييد النسبى الذى يعطى للتنمية الاقتصادية فى حد ذاتها ، بمقارنتها بالتنمية الاشتراكية ، ما زال مصدرا رئيسيا للتوتر داخل الماباى ويتشابك مع التوترات بين الأجيال التى سبق أن تحدثنا عنها ، ومع الانقسام بين أولئك الذين تنجة ميولهم للدولة وأولئك الذين يرتبطون أساسا بالمجتمع التعاونى . وأبرز مثال لهذه التوترات ذلك الحوار المتكرر بين الهستدروت الذى يسعى إلى تحقيق ارتفاع مباشر ومثير فى مستوى معيشة العمال ، ويدافع بغيرة عن مركزه كأكبر قوة اقتصادية فى البلاد — وبين الحكومة التى تميل عموما إلى رفع مستوى المعيشه بزيادة معدل التنمية الاقتصادية ، وتصر على حقها الخاص فى تشكيل سياسة اقتصادية قومية . ويكون الحوار فى العادة بين كبار الموظفين فى وزارة الاقتصاد وبين زعماء الهستدروت ، فى حين يقوم وزراء حزب الماباى بدور الوسطاء(٢) .

وبالرغم من أن العادة جرت بأن تنتصر هيئات الدوله خلال هذا الحوار وباستثناء مسألة رفع الأجور الأساسية ، ألا أن الأمر يتطلب كميات هائلة من الحلول الوسط لاسترضاء المدافعين عن موقفهم والمحافظة على تماسك الماى وإجماع الرأى العام . ويمكن القول بأن الأفكار اليسارية فى الاقتصاد والسياسة الخارجية المؤيدة لروسيا التى كانت تدعو لها الأحزاب العمالية الإسرائيليه ، تبدو الآن وكأنها تخص الجيل القديم فقط . أما بالنسبة للجيل الجديد فالصورة تختلف كليا(٣) .

---

(1) Fein. op., cit., p. 103.

(2) Ibid., p. 104.

(3) Aryan, Alan, Ideological Change in Israel, Michigan State Univ., 1965, p. 70.

وهكذا اكتسب الاقتصاد صفة غريبة المزيج (أشبه بالثوب المرقع) ذات مخططات إقتصادية معقولة جدا ، تلازمها مبادىء غير إقتصادية على وجه العموم .

ويقف الماباى « فى منتصف الطريق » بالنسبة لقضايا أخرى ، سواء كان ذلك بسبب كبر حجمه أو بسبب كونه أكثر أحزاب إسرائيل عدداً أو كان راجعا إلى التأثير المهــدىء لممارسة السلطة أو إلى منطق مركزه بالنسبة للصورة السياسية ، أو راجعا لسبب آخر غاية فى البساطة وهو ميول زعمائه الشخصية ، فإن ذلك شيء لايعرفه أحد . ولكن بالنسبة لعدد من الوسائل ، مثل المشكلة الدينية الداخلية ، وساطة الهستدروت ، والتنمية الاقتصادية ، فقد كان الماباى دائما حزب الحل الوسط . وقد كانت النتيجة الحتمية لذلك هى فقدانه لكثير من حماسه السابق ، ويعتبر ذلك بالنسبة للمضمون الإسرائيلى بكل تأكيده على الديمقراطية — أزمة معنى ، ولــكن ليس مجرد جاذبيه السلطة وحدها ، ولافعالية التوصل إلى حلــول وسط ، هو المادة المــكونة للشعارات القومية أو التصريحات النارية .

وتزال هناك قضايا أخرى — وربما تكون أشد خطورة — تقلق حزب الماباى وأبرزها مشكلة انتقال الزعامة واختيار الزعماء داخــل الحزب ، فالشباب يملأون فقط المناصب الوسطية ، ويظهر أنه يستحيل عليهم الوصول إلى مناصب قيادية عليا(١) .

أما بالنسبة لسياسة حزب الماباى الخارجية ، فإننا نجد أن معظم القرارت الهامة فى هذه المنطقة قد اتخذت داخل حزب الماباى نفسه ، لا عن طريق عملية حزبية مشتركة ، كما أن مقدرة حزب الماباى الفائقة والمثيرة على استيعاب

---

(1) Seligman, Lester, Leadership in a New Nation : plitical Developmont in Israel. N. Y., Atherton press, 1964, p. 64.

الأفكار والسياسات والأحزاب الأخرى قد ضمنت قدراً عالياً من الاستقرار في أوضاع الحكومة ككل.

وتتجلى سيطرة حزب الماباى وتفوقه فى المبادىء الأساسية لبرنامج الحكومة ، ولهذا فإن « بن جوريون » و « شاريت » قد اشتركا فى وضع المبادىء الخمسة للسياسة الخارجية فى عام ١٩٤٩ ، وكذلك البيان الموجز لعام ١٩٥١ ، وقد سلم شركاء الائتلاف من أحزاب الأقلية - مثل الكتلة الدينية والتقدميين - بزعامتهما . وفى عام ١٩٥٥ أتجه التحول نحو زيادة الاستعداد العسكرى وحماية مستوطنات الحدود ، نتيجة الضغط الذى مارسه حزب أحدوت هافوداه المتطرف ، الذى كان قد انضم إلى الائتلاف . وقد نتج ذلك عن تزايد أزمات الحدود وعن عودة « بن جوريون » إلى السلطة بعد فترة من النفى الذاتى فى الصحراء .

وفى حملة الانتخابات الرابعة عام ١٩٥٩ أعلن حزب الماباى عن برنامج للسياسة الخارجية يتألف من ثمان نقط . وقد كان لكافة الموضوعات العامة موقعها فى الخطوط العامة الموجهة للائتلاف ، مع الاختلاف فى الصياغة ، مثل تغيير عبارة « العلاقات الودية مع كافة دول العالم » إلى « العلاقات الودية مع كل الدول المحبة للسلام » . وقد حذفت من البرنامج اثنتان من المسائل ذات المنفعة العامة كانت محل عناية حزب الماباى واهتمامه ، وهما العلاقات التجارية مع كافة الدول ، وحرية المرور فى قناة السويس ، وكانت كافة الأحزاب فى إسرائيل تشارك فى الاهتمام بهاتين المنفعتين كما طرأ تعديل واحد بارز فى المبادىء الأساسية للحكومة الجديدة ، وكان هذا التعديل فى صورة إضافة دعوة إلى نزع السلاح العام والشامل فى دول العالم . وفى دول الشرق الأوسط خاصة ، وكان إدخال هذه الإضافة يرجع - على الأرجح - إلى ضغط حزب المابام . كما كان يرجع أيضاً إلى المفاوضات المكثفة التى كانت تهدف إلى تحديد الأسلحة فى ذلك الوقت(١) .

---

(1) Israel Government, Yearbook 5721 (1960).

وقد أصدر حزب الماباى برنامجاً مماثلا للسياسة الخارجية فى عام ١٩٦١، مؤلفاً من ثمانى نقاط، ومرة أخرى تلمح الموضوعات العامة فى برنامج الحكومة كما حذفت الإشارة إلى قناة السويس، بيد أن وثيقة الماباى قد تضمنت هدف نزع السلاح العالمى والإقليمى، وقد أشارت الوثيقة إلى أفريقيا، ودعت إلى الاعتراف بحق كل شعب فى أن يتحرر من الحكم الأجنبى (١)، ولم يخالف أى حزب إسرائيلى هذا المبدأ الذى كرره كل من حزب الماباى وحكومة الائتلاف فى عام ١٩٦٦. والواقع أن كافة القيم والمبادىء التى أعلنتها الحكومة الجديدة كان قد تبناها حزب الماباى فى الحملة الانتخابية لمجلس الكنيست السادس، وفى ذلك الوقت كان قد تحقق « المعراخ » أى الانضمام بين حزبى الماباى وأحدوت هافوداه »، وأصبح من اليسير تبين تأثير الحزب الأصغر فى البرنامج المشترك، ومن بين النقاط الست فى برنامج الانضمام الآتى بيانها، والتى لم تظهر فى برنامج الحكومة، يبدو أن النقاط ص ٢ إلى ٥ كانت من وحى حزب أحدوت هافوداه :

١ — قدر أكبر من التفاهم والتعاون مع الاتحاد السوفيتى.

٢ — علاقات طبيعية مع الهند.

٣ — صلات مع الصين.

٤ — وقف التسلل.

٥ — استمرار الرقابة البرلمانية على قوات الدفاع من خلال لجنة الكنيست للشئون الخارجية والأمن، والرقابة الحكومية عن طريق اللجنة الوزارية للدفاع.

٦ — وضع ترتيب ملائم مع المنظمة الاقتصادية الأوروبية.

أما أبرز إضافة لبرنامج الائتلاف فكانت الإشارة إلى خطر النازية وللمطلب

(1) New Outlook (Tel Aviv), vol. 8, No. 8 (75), Nov. — Dec. 1965, pp. 63–4.

الشعبى المتزايد فى ألمانيا الغربية بشأن تحديد المهلة القانونية المسموح بها فى مباشرة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بارتكاب جرائم عنصرية فى عهد ألمانيا النازية(١) .

والواقع أن برنامج السياسة الخارجيــة لحزب الماباى وبرنامج حكومة الائتلاف كادت أن تكون متماثلة ، وبوجه عام كانت النغمة السائدة تركز على القوة وعلى المصالح القومية ، كما أن مفاهيم الماباى الديموقراطية ، واعتماد إسرائيل على المساعدات الأمريكية تجذبه نحو الغرب(٢) .

٢ — اليسار العقائدى : Hifleget Hapoalim Hameuohedet

أولا : حزب المابام « حزب عمال إسرائيل » .

إن مفتاح سياسة المابام الخارجية يكمن فى أصولها العقائدية المزدوجة ، الأصول الماركسية والأصول الصهيونية . وكما هو الحال مع حزب الماباى ، هناك سمات اشتراكية وسمات قومية فى نظرة المابام وفى مفهومه للعالم ، إلا أن ترتيب الأولوية معكوس : فحزب الماباى كان فى جزء منه وليداً للديمقراطية الاشتراكية ، على النحو الذى تجلت به ، بصفة خاصة ، فى الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، وكانت الدفعة الأساسية لهذا الحزب هى صعود نزعته القومية فى أواخر القرن التاسع ، وتعبيرها اليهودى الكلاسيكى المتحد فى « الصهيونية » وقد كان هدف حزب الماباى الرئيسى منذ أمد بعيد هو إحياء « الكومنولث اليهودى » فى أرض فلسطين . ولتحقيق هذه الغاية ، كان من الضرورى تصحيح التحريفات فى التطور القومى اليهودى خلال آلاف السنين من الشتات ، وكان ذلك يتطلب ، بدوره ، مجتمعاً طبيعياً من العمال فى الأرض وفى المدينة وكانت الاشتراكية تعنى — فى مفهوم الماباى — مجتمعاً تعاونياً تحظى فيه مصالح الطبقة العاملة بالرعاية . كما أن اشتراكية الماباى عملية واقعية — ولا تميل فى المذهبية والمبادىء بنفس الدرجة التى عليها الأحزاب الأخرى فى إسرائيل.

أما حزب المابام — أو بالأحرى — حركته المنظمة (الحارس الفتى) فقد

استلهم الروح القومية من العقيدة الصهيونية ، ولكن جوهر نظرته العالمية كان مبادىء السيطرة الشعبية الروسية والماركسية الليذينية التى بلغت الذروة فى ثورة ١٩١٧ . وكان ثمة إلتزام بإحياء النهضة اليهودية على أرض فلسطين ، ولكن الهدف الأول كان إنشاء مجتمع مشاعى تسوده المساواة ، يستلهم مبادئه من الاشتراكية الدولية ، ويتحقق فى إطار قومى ، ومن ثم فإن الاستقلال الوطنى — بمفهومه التقليدى — كان مستبعداً ، باعتباره وهما من أوهام البرجوازية . وكذلك فإنه لا يمكن للأمة اليهودية بعد بعثها — أن تأخذ مكانها اللائق إلا كجزء من الحركة الاشتراكية العالمية فى مسيرة التاريخ التقدمية .

وقد أسس حزب المابام عام ١٩٤٨(١) نتيجة لاندماج الفئات اليسارية المؤلفة من هاشومير هاتزائير Ha-Shomer Ha'tsa'ir (الحارس الفنى) وأحدوت هافوداه Ahdut Ha'avodah (اتحاد العمل) وباعولى زيون سمول The left Po'alie Tzyon (العمال الصهاينة اليساريين) . وترجع جماعة هاشومير هاتزائير فى أصولها إلى أوربا الشرقية إبان الحرب العالمية الأولى(٢)

وقد رفضت هذه الفئة الاندماج مع الماباى حين تكوينه عام ١٩٢٩ لإصرارها على نقاء عقيدتها الاشتراكية الثورية الصهيونية . وحيث أن معظم الفئات الأخرى كانت تركز على دور العمال الصناعيين كقاعدة لها ، أصر الهاشومير هاتزائير على أن العمال الزراعيين فى المزارع الجماعية يجب أن يكونوا قاعدته . كما وأن هذه الفئة أصرت منذ البداية على ثنائية قومية الدولة أى أن الدولة يجب أن تكون من اليهود والعرب معاً . وعندما انفصل جناح أحدوت هافوداه عن الماباى عام ١٩٤٨ ، متهما الأخير بمهادنة الرأسمالية والاعتدال فى اشتراكيته ، انضمت هذه الفئات الثلاث لتشكل حزب المابام ، ويعد الحزب اشتراكياً يسارياً صهيونيا ، كما أنه أكثر من أى حزب آخر ،

---

(١) Fein, op, cit., p. 33.

(٢) كمال الغالى ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

من الأحزاب الموجهة عقائدياً ، كما أن اتساق برنامجه رفيع المستوى، وترتكز قاعدته على العمال الصناعيين والفلاحين(١) .

وكحزب يسارى اشتراكى فقد برز المابام للمابای وكان ثانى وثالث حزب فى الكنيست فى انتخابات عامى ١٩٤٩ و١٩٥١ . إلا أنه لم يتمكن من الحفاظ على مكاسبه لعدة أسباب من أهمها أن الفئات المندمجة بداخله غير متجانسة ولذا فقد كان الاندماج غير مستقر ، فقد كان لكل مجموعة رئيسية حركه الكيبوتز الخاصة بها مماسبب كثيراً من التوتر داخل الحزب الجديد(٢). ومن الأسباب المهمة الداعية إلى كثرة الانشقاقات فى هذا الحزب موقفه من الاتحاد السوفيتى ، إذ أنه متهم بالميل له (٣) . وينادى الحزب بسياسة الحياد ويدعو لاعتماد سياسة الصراع الطبقى لتحقيق المجتمع الاشتراكى اللاطبقى فى دولة ثنائية القومية؛ إذ يدعو إلى المساراة التامة بين العرب واليهود . كما وأن الحزب يعاوض تشجيع إدخال الرأسمال الأجنبى أو تشجيع الرأسمالية المحلية . وينادى كذلك بالتأميم وتوسيع، القطاع العام وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل، ووضع مخطط اقتصادى من أجل استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل(٤) .

وفى أول حملة انتخابية فى عام ١٩٤٩ دعا حزب المابام إلى انحياز إسرائيل إلى القوى التى يتزعمها الاتحاد السوفييتى ، كما ردد الحزب صدى الخط العام للحركة الشيوعية للدولة ، أى خطر الابتزاز الذرى للولايات المتحدة على السلام ، وعودة النازية إلى الظهور فى ألمانيا الغربية ، وما إلى ذلك ، وخلال المعونة العسكرية والدبلوماسية للكتلة السوفيتية فى حرب ١٩٤٨ ، لم يكن هذا الموقف منافياً للاتجاه الشعبى داخل إسرائيل .

---

(١) Kraines, op cit., p. 69.

(٢) Fein, op. cit., pp. 83-84.

(٣) Ibid., p. 84. رزوق المرجع السابق ، ص ٦٦ وكذلك

(٤) لمياء جميل مجاهص ، المابام : حزب العمال الموحد فى إسرائيل ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث١٩٦٨ ، ص ٣٧.

وكانت دعوى حزب المابام ، أو القضية التى يدعو إليها على المستوى العالمى ، متوافقة ومتطابقة تطابقاً فعلياً فى عام ١٩٥١ ، باستثناء التأييد الإضافى للكتلة السوفيتية بالنسبة لحرب كوريا وابرلين(١) ، وقد أدت عدة أحداث — تبدأ بمحاكمات براغ عام ١٩٥١ وتنتهى بمحاكمة الطبيب The Doctor's Trial عام ١٩٥٣ ، وكرد فعل لموقف السوفييت من مشكلة الشرق الأوسط وحقوق العرب المشروعة فى فلسطين ، إلى أن يغير حزب المابام اتجاهاته التى كانت موالية للسوفييت ، وقد كانت تلك خسارة فادحة بالنسبة للحزب حيث أن اتجاهاته الداخلية كانت جزءاً عضوياً من نظريته الفلسفية إلى العالم والتاريخ Weltansohauung

وقد تمزق الحزب أثناء كفاحه لحل تلك المشكلة الذى استغرق عدة سنوات ، فانشق عنه الجناح اليسارى لينضم نهائياً إلى الحزب الشيوعى بعد أن أزعجه اتجاه المابام إلى موقف محايد ، أما الجناح اليمينى المكون من أعضاء الماباى السابقين فقد انشقوا عن الحزب لينشئوا حزباً جديداً يقع على يسار الماباى ويمين المابام(٢) . ولم يبق سوى الذراع السياسى للحزب الممثل فى حركة الكيبوتز « هاشومير هاتزائير » .

ومع ذلك فقد احتفظ حزب مابام بمركزه بعد أن أثخنته جراح أوائل الخمسينات وقد كان ازدياد عضوية الكيبوتز ، أبطأ من زيادة السكان عامة ، ولكنه احتفظ بنسبة ثابتة من الأصوات الانتخابية ، مما يعنى أنه نجح فى اكتساب ناخبين جدد كما نجح أيضاً فى التوصل إلى حل لأكبر مشاكله .

---

(1) MacDonald, James G., My Mission in Israel, 1946-51· London, Victor Gollancz Ltd., 1951, P. 132.

(2) Melding, Peter T., Mapai in Israel, Political Organisation and Government in a New Society. Cambridge Univ, Press, 1972, p. 62, Also in Adler, Chaim, Integration and Development in Israel, London. Pall Mall, 1970, p. 39.

فبالرغم من تعاطفه مع الاتحاد السوفيتى ، إلا أن سياسته الرسمية هى الحياد غير المنحاز ، وكان هدف السياسة الخارجية هو « استقلال إسرائيل وأمنها » ، وقد تأكدت الدعوة إلى إقامة العلاقات الودية مع كافة دول الشرق والغرب التى تحترم استقلال إسرائيل . وفضلا عن ذلك فإن إسرائيل لن تنضم إلى أى أحلاف أو كتل عدوانية ، كما أنها لن تمنح قواعد عسكرية لأى دولة أجنبية ، ولن تضع قوات الدفاع الإسرائيلية « زاحال Tzahal » تحت سيطرة أى دولة أجنبية ، كذلك دعا حزب المابام إلى النضال ضد إعادة تسليح ألمانيا الغربية ، وتأييد نزع السلاح العام (بما فى ذلك إلغاء الأسلحة النووية)(١) ، وتأكيد العلاقات الودية مع شعوب آسيا .

لقد حددت السياسة العالمية لحزب مابام فى عام ١٩٥٥ الاتجاه السائد بالنسبة للعشر سنوات التالية ، ولذلك فإن البرنامج الانتخابى للحزب لعام ١٩٥٩ قد دعا إلى سياسة الاستقلال والحياد والسلام والاستشهاد بمتطلبات أمن إسرائيل ، وبأن الشعب اليهودى مبعثر بين الأوضاع الاجتماعية المختلفة ، وقد تأكد ذلك من التعهد بأن إسرائيل لن تنحاز إلى أى كتلة من الكتل الكبرى ، وأنها لن تدخل فى أى أحلاف عسكرية أو سياسية(٢) ، أما فى الحملة الانتخابية السادسة فقد تكررت هذ السياسة حرفياً ، مع المطالبة بمحاولة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى(٣) .

وتبدو سياسة حزب المابام نحو العرب ، فى نظر العديد من الإسرائيليين ، سياسة متناقضة ومتضاربة ، فقد تحولت من مبدأ الدولة ثنائية القومية إلى

---

(١) على محمد على ، فى داخل إسرائيل ، القاهرة ، الدار القومية للنشر ؛ د. ت ص. ص ١٠٣-١٠٥

(٢) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 3, No. 2 (24), Nov.–Dec. 1959, p. 52.

(٣) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 8, No. 7 (74), Oct. 1965, pp. 58–59.

مبدأ التنازلات ، إلى مبدأ التوفيق والمصالحة والتعاون، مع العداوة للملك حسين ، ثم إلى الدعوة للاتحاد مع الأردن بعد اكتمال الدائرة فى أعقاب حرب ١٩٦٧ .

ففى عام ١٩٥٥ تعهد حزب المابام بالنضال دوماً من أجل «المفاوضات المباشرة » لتحقيق السلام وضمان الحقوق العادلة والتطور الحر لكل شعوب المنطقة ، أما برنامج عام ١٩٥٩ فقد كان أوسع نطاقاً : دعوة متجددة « للمفاوضات المباشرة » دون أى شروط سابقة فى هذه المرة ، وتحييد الشرق الأوسط(١) ، ووقف سباق التسلح ، وضمان من الدول الكبرى للسيادة وللحدود القائمة لكافة دول المنطقة ، وكذلك مبادرة من أجل الحل العملى السريع لمشكلة اللاجئين فى إطار التسوية السلمية الشاملة ، مع إسهام إسرائيل بنصيب فيها ، والتعاون الإقليمى الواسع(٢) . كما عارض المابام سياسة اضطهاد العرب فى الدولة ودعا منذ البداية إلى الإلغاء الفورى والكامل للإدارة العسكرية(٣) .

ولقد تكررت هذه النقاط جميعها فى عام ١٩٦٥ ، مع تعديل واحد — ذلك هو صدور تصريح أكثر تحديداً يتعلق باللاجئين العرب ، وقد جعلت حرب الأيام الستة من الميسور بالنسبة لحزب المابام أن يعود إلى اختياره العقائدى الأول ، أى إلى مبدأ الدولة ثنائية القومية ، وإن كانت فى شكل جديد ، ففى عام ١٩٦٧/١٩٦٨ عارض الحزب ضم الضفة الغربية وأيد الاتحاد الكونفيدرالى مع مملكة الأردن ، ونتيجة هذا الاتحاد الكونفدرالى هى إيجاد كيان سياسى مكون من أمتين فوق أرض إسرائيل التاريخية ، وإن

---

(١) عزيز العظمة ، اليسار الإسرائيلى ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٩ ، ص ص ٩٩—١٠٠ .

(٢) New Outlook, op. cit., p. 62.

(٣) على محمد على : فى داخل إسرائيل : القاهرة ، الدار القومية للنشر، د.ت. ص٩٧.

كان هذا الكيان أوسع إطاراً من دولة واحدة ثنائية القومية ، فهو سوف يسهل حل مشكلة اللاجئين(١).

والحقيقة أن هناك تضارباً منطقياً كبيراً فى سياسة حزب المابام الداخلية والخارجية . ففى الوقت الذى يدعو فيه إلى مساواة العرب التامة لا يتورع عن الدعوة إلى تقوية الجيش ولا عن المطالبة بالقدس عاصمة لإسرائيل . فالحزب يطالب بالقدس، موحدة (٢) وضم غزة إلى إسرائيل(٣) ، وتعديل الحدود لتأمين سلامة الدولة وجعل المرتفعات السورية منطقة حراماً، وإبقاء القوات الإسرائيلية بها (٤) .

وكما هو الحال عند كافة أحزاب إسرائيل ، كانت البرامج الانتخابية لحزب المابام تحتوى على أفضليات قليلة وشحيحة بالنسبة للدول الأخرى، فكان التصور أن الارتباطات الثنائية أقل أهمية من النظم العالمية والإقليمية ، بغض النظر عن الدولتين الأعظم . أما الدول الأخرى الوحيدة التى كان يرد ذكرها فكانت ألمانيا الغربية والصين الشعبية . وكان حزب المابام يعارض قبول التعويضات الألمـــانية فى عام ١٩٥١/١٩٥٢ وكذلك شراء الأسلحة منها (٥) . كما كان يعارض إقامة العلاقات الدبلوماسية معها فى عام ١٩٦٥ باعتبارها الدولة التى خلفت النظام النازى . أما بالنسبة للصين الشعبية فقد أيد الحزب ، حق جمهورية الصين الشعبية فى الانضمام إلى الأمم المتحدة واستعادة التكامل الإقليمى للصين .

---

(١) أنظر مشروع السلام الذى تقدم ؛ حزب المابام فى الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٦٧ ، مجاعمى ، المرجع السابق ، صص ٨٩-٩٢.

(٢) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 10, No. 8, Nov. 1967, p. 61.

(٣) مجاعمى ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٤) Ibid.

(٥) مجاعمى ، المرجع السابق ؛ ص ٤٧.

(٦) انظر مقالات قادة الحزب فى جريدة الحزب عال هاميشمار Al-Hamishmar وجريدة النظرة الجديدة New Outlook.

ويعتمد الحزب على جهــازه الإعلامى القوى فى الداخل والخارج وجريدته الرئيسية «عال هاميشمار Al-Hamishmar » ، وله جريدة عربية « المرصاد» وعدد من الدوريات ، والمجلات الأسبوعية والشهرية ، التى تصدر بعدد من اللغات (١). وأهمية المابام تعود لقربه من الماباى من حيث العقيدة ، اذ أنه – نظرياً على الأقل – أقرب الأحزاب اليه – وامكانية التعاون بين الإثنين لتأليف الحكومة واردة .

وتكمن أهمية المابام فى إمكانياته العقائدية وجذورها التى تمتد إلى الكيبوتز ، هذا على الرغم من أن عدد المقاعد التى حصل عليها فى الانتخابات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة ، أى قبل دخوله فى التحالف العمالى ، لم يتغير تقريباً . وتعود أهميته كذلك إلى أنه الحزب الوحيد ، بالاضافة إلى الشيوعيين ، الذى ناصر حقوق الأقلية العربية وساندها . كمـــا أنه على الرغم من قلة أهميته فى الكنيست ، إلا أنه من الأحزاب الثلاثة المهمة المسيطرة على الهستدروت (٢) .

ثانياً : حزب ماكى :

من الواضح أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى ينتمى إلى اليسار العقائدى ، إلا أنه أقل تمثيلا لهذا الاتجاه المنافس من حزب المابام : والواقع أن حزب الماكى الشيوعى كان ، إلى أواخر الستينات ، يفتقر إلى الشرعية داخل النظام السياسى الإسرائيلى ، والسبب فى ذلك عداوته الشديد للمبادىء والمثل والعقائد والأهدف التى بنيت عليها الصهيونية ، أى الأساس العقائدى للدولة . فهو الحزب السياسى الوحيد الذى يعادى الصهيونية صراحة (٣) . وقبل قيام إسرائيل ، كان ذلك يعنى تحبيذ إنشاء دولة عربية مستقلة داخل فلسطين (٤)

---

(١) مجاعص ، المرجع السابق ، ص ٣٥.

(٢) Fein, op. cit., p. 72.

(٣) Bernstein, op. cit., p. 63.

(٤) Ibid., p. 67.

أما بعد ذلك فقد أصبح يعنى إتهام سياسة إسرائيل ، فى كل صراع مباشر مع الدول العربية . وقد كان ينظر إلى السياسة الإسرائيلية على أنها قناع لإخفاء خطط الاستعمار البريطانى والأمريكى ، ومن ثمة فقد بقيت سياسته أمراً شاذاً ، على طرف نقيض مع كافة الألوان والاتجاهات الحزبية .!

والحزب الشيوعى الفلسطينى ، الذى تأسس فى عام ١٩١٩ ، كان معظم أعضائه فى البداية من اليهود الذين بدأوا ينشطون مع المثقفين العرب الذين اعتنقوا المبادىء الماركسية ، من خلال دراساتهم فى أوربا . ومنذ البداية ، والحزب الشيوعى يحمل فى طياته مجموعة من المتناقضات التى أدت إلى عدد من الانشقاقات فى داخل صفوفه ليس أقلها وجود عرب ويهود لكل منهم أفكار خاصة ، على الرغم من غطاء الماركسية الذى يجمعهم . ومن التناقضات كذلك محاولة الأعضاء اليهود ، أنفسهم ، التوفيق بين الصهيونية كعقيدة و لأفكار الماركسية ، حتى أن نفراً منهم — والذين لم ينجحوا فى التوفيق — فضلوا مغادرة البلاد والعودة الى الإتحاد السوفيتى (١) . فالحزب كان يتهم الصهيونية بالعمالة مع الإمبريالية البريطانية ، وكان يعارض الانتداب البريطانى ، على طول الخط ، كما ناضل الحزب ضد الهجرة اليهودية ، وضد كل الجهود المبذولة لزيادة الاستقلال الذاتى اليهودى ، وضد كافة المبادىء المختلطة ، مثل الصهيونية الماركسية التى يعتنقها حزب المابام بما يهدف إليه من إقامة دولة ثنائية القومية ، كما تعاون الحزب الشيوعى الفلسطينى Communist party of Palestine «CPP» مع حركة الثورة العربية فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ . إلا أن حزب الماكى ، وهو الذى خلف الحزب الشيوعى الفلسطينى كان من الأطراف التى وقعت على وثيقة إعلان الاستقلال فى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ ، وكان شيمويل ميكونيس Shmuel Mikunis — سكرتير عام الحزب — عضواً فى مجلس الدولة المؤقت (٢) ، وبعد

---

(١) رزوق ، المرجع السابق ، ص ٦٨ ، كمال الغالى ، المرجع السابق : ص ١٢٨ .

(٢) ولد شيمونيل ميكونيس فى روسيا عام ١٩٠٣ ويعمل مهندساً مدنياً وقد هاجر إلى =

تأسيس الدولة بفترة ، تبنى الحزب نظرية الحياد ، وبدأ بالدعوة إلى عقد مفاوضات مباشرة بين العرب و اسرائيل ؛ ثم عاد وغير رأيه مرة ثانية بعد دخول الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة ؛ وبدأ بمهاجمة الإمبريالية الأمريكيه (١) .

وقد حدث انشقاق داخل صفوف الحزب عام ١٩٤٣ ، وخروج العرب منه ، والعمل تحت إسم عصبة التحرر الوطنى بينما استمر الأعضاء اليهود بالعمل تحت إسم الحزب الشيوعى الفلسطينى (٢) . واستمر الجناحان يعملان بشكل مستقل حتى عام ١٩٤٨ حتى أنضما مرة ثانية .

وكانت صورة حزب الماكى العالمية و الإقليمية صدى حقيقيا للخط الشيوعى الدولى عبر سنوات طويلة ، وليست ثمة حاجة إلى بحث هذا الموضوع فى هذا المقام ، وبالمثل كانت المطالب الخاصة بالسياسة ، وكان ذلك على نحو مؤكد إلى أن حدث الانشقاق فى عام ١٩٦٥ إلى حزب يهودى فى أغلب أعضائه بحكم الواقع (حزب ميكونيس سنيح Mikunis Sneh) ، الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، ثم حزب عربى فى أغلب أعضائه (حزب طوبى — ويلنر Toubi – Wilner) حزب « الشيوعيين الجدد New Communists (المعروف بحزب راكاح)(٣)

وفى السنوات الأولى التى أعقبت قيام إسرائيل كان حزب ماكى يؤيد الانحياز إلى جانب القوى المحبة للسلام بزعامة الاتحاد السوفيتى . وبحلول عام ١٩٥٥ ، دعا الحزب إلى انتهاج سياسة خارجية مستقلة للسلام والاستقلال

= إسرائيل فى عام ١٩٢١ . ويعد ميكو نيس من الأعضاء القياديين فى حزب الماكى : وانتخب عضواً بالكنيست فى الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٩ . وقد نشرت مجموعة من مقالاته وخطبه تحت عنوان :

– Besa'ar Tekufot (In The Storm of the Times), edited by Sarah Breistein, Communist Party, Tel Aviv.

(1) Kraines, op. cit., p. 73.

(2) محمد حافظ يعقوب ، من تاريخ الحركة الثورية فى فلسطين : عصبة التحرر الوطنى ومنتصف الأربعينات ، دراسات عربية ، السنة التاسعة ، العدد ١ ، نوفمبر ١٩٧٢ ، ص ص ٣٩—٦٥ .

(3) New Middle East, London, No. 5, Feb, 1969, pp. 38–52.

وللأمن القومى ، وكان هذا يعنى فى جوهره — تحرير السياسة الخارجية لإسرائيل من تبعيتها للولايات المتحدة ، وإقامة علاقات طبيعية مع كافة الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وعدم الاعتداء، والتعايش السلمى (١) . وقد حدد الحزب مصلحة إسرائيل القومية بأنها الحياد ، وذلك فى الحملات الانتخابية فى عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦١ ، وكان هذا يعنى بالتالى إقامة علاقات ودية مع الدول الاشتراكية .

أما سياسة حزب ماكى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فتبدو شديدة الشبه بسياسة حزب المابام ، وقد طالب الحزب فى عام ١٩٥٥ بمفاوضات مباشره بدون تدخل إمبريالى ، ودون شروط مسبقة . وفى عام ١٩٥٩ ، ثم فى عام ١٩٦١ ، طالب الحزب بالاعتراف بالحقوق القومية العادلة لكلا الشعبين (الإسرائيلى والفلسطينى) على أساس النظرة بأن فلسطين هى الأرض والوطن القومى للعرب واليهود . ومن ثم يطالب بحق اللاجئين العرب فى العودة . وعلى المستوى الثانى لم يرد ذكر أى دولة سوى المانيا الغربية وجمهورية الصين الشعبية ، وكان ذكر الدولة الأولى من زاوية اللوم والنقد ، أما الثانية فبوصفها الممثلة الشرعية لسبعمائة مليون نسمة داخل الأمم المتحدة .

ورغم الانشقاق الذى حدث فى عام ١٩٦٥ ، فإنه لم تكن هناك خلافات حادة فى برامج ومواقف السياسة الخارجية، فقد طالب حزب ماكى بسياسة إسرائيلية خارجية مستقلة غير منحازة تجاه أى كتلة عالمية ضد كتلة أخرى، كما أتخذ حزب الشيوعيين الجدد (راكاح Rakah) نفس الموقف دون ذكر للحياد . وأيد الحزبان قطع العلاقات مع ألمانيا الغربية، بل أنه حتى على المستوى القومى فقد دعا الحزبان إلى بذل الجهود لتحقيق تسوية على أساس الاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لكلا الشعبين ، ورغم ذلك

---

(١) Laqueur, Walter Z., Communism and Nat onal sm in the Middle East. N. Y., Pracger 1656, pp. 73-119.

فقد كان ثمة اختلاف فى النغمة وفى التوقيت وفى الألفاظ نفسها ، فالشيوعيون الجدد (راكاح) أعلنوا «أنه لابد أن تعترف إسرائيل أولا بحق اللاجئين العرب فى الاختيار بين العودة إلى وطنهم أو الحصول على تعويضات» — وذلك فى رأيهم ، هو السبيل إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل ، أما حزب ماكى فلم يطرح مثل هذا المطلب . وفضلا عن ذلك فإن الشيوعيين الجدد كانوا يشيرون بشكل مستمر ، إلى فلسطين ، وللمشكلة الفلسطينية ، أما حزب ماكى فكان يتجنب ذلك (١) .

ولقد تكشفت الخلافات بين حزب المابام وحزب ماكى ، وكافة الأحزاب الأخرى حول قضية اللاجئين العرب فى مناقشة جرت فى الكنيست عام ١٩٦١ ، فقد طرح أحد أعضاء الماباى اقتراحا مؤداه أن الحل الوحيد هو توطين اللاجئين فى الدول العربية ، وكانت نتيجة التصويت ٩٣ صوتا لتأييد الاقتراح ، مقابل ١١ صوتا تعارضه ، وامتناع ١٣ . وقد جاء فى اقتراح لحزب المابام أن إسرائيل سوف تكون على استعداد — فى إطار مفاوضات السلام — لأن تناقش عودة عدد محدد متفق عليه من اللاجئين ، وقد أيد هذا الاقتراح سبعة أصوات وعارضه ستون صوتا . أما اقتراح حزب الماكى الذى يطالب بالاختيار الحر المتاح أمام اللاجئين العرب إما بالعودة أو بالحصول على التعويضات ، فقد قوبل بالرفض من جانب أغلبية أكبر (٢) .

ويعتمد الشيوعيون أكبر الاعتماد على الأقلية العربية ، فقد وجدت فى الحزب الشيوعى ، المتنفس الوحيد الذى تستطيع من خلاله إعلان احتجاجها .

---

(1) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 8, No. 7 (74), Oct. 1965, p. 58, and Vol. 8, No. 8 (75) Nov. - Dec. 1965, pp. 64-5.
The Voice of the People— ويصدر حزب ماكى صحيفة يومية باللغة العبرية
Kol Ha'am. كما يصدر بعض الصحف الأسبوعية أو النصف شهرية باللغات ، العربية ، المجارية ، والرومانية والييدش .

(2) Weekly, New Bullatin Jersualem, 1-7 Nov. 1961, p. 5.

وينال الشيوعيون أكثر من نصف الأصوات التي يحصلون عليها من الأقلية العربية . ومن أسباب قوته في الأوساط العربية ، بالإضافة إلى كونه المتنفس غير الصهيوني الوحيد ، أنه دافع عن حقوق هذه الأقلية وطالب مبكراً بإلغاء الحكم العسكري عليها . كما ويطالب بإعادة جميع الأراضي التي لم يعينها قرار التقسيم إلى إسرائيل. ويطالب الحزب بحقوق متساوية للعرب وعودة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم والآن ، وعارض راكاح فقط الهجرة غير المحدودة إلى إسرائيل وقد طالب الحزب بكتابة دستور يضمن حقوق جميع الأفراد ، وبإلغاء المحاكم والقوانين الدينية في البلاد (١) .

والحزب الشيوعي الإسرائيلي قبل الانشقاق الأخير وبعده حزب ضعيف على وجه الاجمال . ويعود ذلك إلى عدائه الصريح للصهيونية ، ولهذا فإنه بقي على هامش الحياة السياسية . فقد استثنى منذ البداية من الاشتراك في الحكومات الائتلافية ، ولا يسمح لأعضائه في الكنيست ، بالاشتراك في اللجان المهمة به (٢) . وفي عام ١٩٥٥ ؛ أي عندما وصلت قوة الحزب المتحد إلى قمتها ، لم يحصل الحزب إلا على ٥١ر٤٪ من مجموع الأصوات الانتخابية (٣) ويعود ضعفه كذلك بسبب تبنيه الدفاع عن حقوق الأقلية العربية واستثنائه العملي من الحوار الهادف إلى رسم أهداف الدولة ووسائلها . فالأقلية العربية — والتي تشكل مركز ثقله السياسي — مستثنية من الحوار أصلا وكانت ترزح تحت الحكم العسكري . أضف إلى ذلك أن الحزب — بعدائه للمفاهيم الصهيونية — لم يؤسس لنفسه كغيره من الأحزاب لا مزارع جماعية ولا تعاونية وهكذا فلا توجد له جذور عميقة في المجتمع اليهودي (٤) . كما وأنه

(I) Kraines, op. cit., pp. 73–4.

(2) Fein, op., cit., p. 87, and Israel, T., Israel a Profile Profile. London, Pall Mall Press, 1972, p. 109.

(3) Israel, Faits et Chiffres, Jerusalem, Ministre des Affaires Etrangeres, 1969, p. 109.

(4) Kraines, op. cit., p. 74.

لاجذور له لدى الطبقة العاملـــة ، ولم يوافق الهستدروت على اشتراك الشيوعيين فيه إلاعام ١٩٦٩ عندما انتخب عضو واحد من راكاح فى هيئته التنفيذية.وهكذا فقد بقى الحزب على أطراف المجتمع السياسى لايتمتع بنفوذ أو بسمعة جيدة (١) .

ثالثاً : حزب أحدوت هافيداه Ahdut Ha'avodah

يرجع حزب أحدوت هافوداه فىأصوله التاريخية إلى أوروبا الشرقية حيث ابتدأ كحركة اشتراكية صهيونية بعد الحرب العالمية الأولى (٢) . ومن ثم انضم إلى المنظمة العالمية لعمال صهيون، وقدكانوا يمثلون ، فى السنين التى سبقت الانتداب البريطانى على فلسطين ، طابعاً عملياً متطرفاً يدعو إلى الاشتراكية الدولية . وفىعام ١٩٢٩ انضم إلى حركة العامل الفتى لتكوين حزب الماباى ولكنه عاد وانفصل عن هذا الحزب عام ١٩٤٤ لشعوره أن الماباى قد تبنى خطاً اصلاحياً وسطاً ولايحجم عن مساومة الرأسمالية ومهادنتها (٣) . وقد بقيت حركة أحدوت هافودا مستقلة تعتبر نفسها حركة تتوسط الماباى وحركةالحارس الفتى حتى عام ١٩٤٨ ،حين اندمجت مع الأخيرة وحركة العمال الصهاينة اليساريين ،ليشكلوا معاً حزب للابام .

ثم عاد الأحدوت هافودا فانسحب من المابام عام١٩٥٤ مؤكداً صهيونيته ومعاداته للاتحاد السوفيتى ، وقد أوضح مؤتمر أحدوت المنعقد فى مايو ١٩٦١ أن قادة الحزب يسعون إلى تحويل حزبهم إلى نموذج حى من حزب الماباى أوالاتحاد معه فى نهاية الأمر وهذا ما حدث فى سنة ١٩٦٨ . وقد انضم إليهم عام ١٩٦٨ .

وقد عارض الحزب مقترحات المابام والماكى بالنسبة اللاجئين العرب.

---

(١) Ibid.

(٢) مجاعص ، المرجع السابق ، ص ١٦.

(٣) نيكيتينا ، جالينا ، دولة إسرائيل ، خصائص التطور السياسى والاقتصادى ، القاهرة ، دار الهلال : ١٩٧٠ ، ص ٦٢.

والواقع أن حزب أحدوت هافوداه - تجاه هذه القضية وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي - يتسم بالتطرف والتشدد ، أما نظرته العالمية فإنها تتسم رغم ذلك بسمة اشتراكية راسخة وحقيقية .

وهناك جذور متعددة لهذه الصورة الثنائية المزدوجة ، وهذا التشعب المرتبط بذلك في مطالب السياسة الخارجية ، من هذه الجذور أو الأصول التركيب العقائدي لحزب أحدوت هافوداه - ذلك التركيب الذي يجمع بين نفس سمات الماباى والمابام ، أى القومية والاشتراكية ، وإن كان ذلك بنغمة وتركيز مختلفين ، ومن الأصول أو الجذور الأخرى شخصيات زعماء الحزب . وثمة أصل ثالث هو دور الحركة الأصلية المؤسسة في مرحلة النمو فيما قبل قيام الدولة وإبان وقت المستعمرات الزراعية واليشوف yishuv وينعكس هذا كله على السلك الحزبي الواحد المماثل لحزب أحدوت هافوداه بوصفه الكيان السياسي ، وذلك هو البحث الدائم عن الوطن ، فقد كان يغير الولاءات بطريقة مستمرة لانظيرلها . Ha-Kibburz, Ha'me'uhad

وكان حزب أحدوت هافوداه ، طوال تاريخه المتشعب ، يحتفظ بولاء مجموعة متماسكة من الأعضاء . كما كان يحتفظ بقاعدة تنظيمية ، سواء في المستعمرات الجماعية هاكيوتز أو في هاسيوهاد) Ha-Kibbutz, Ha'me'uhad

لكن الخلافات المذهبية مع الماباى لم تكن بالخلافات العنيفة التى لا يمكن تخطيها ، فقد كان كلا الحزبين وريثين لتقاليد وتراث الصهيونية العمالية Labour Zionism وكلاهما ملتزمان ببعث الكومنولث اليهودى ، وكلاهما يكرسان نفسيهما لاستصلاح الأرض وخلق الطبقة العمالية اليهودية ، وكلا الحزبين يتقبلان مبدأ المجتمع الاشتراكى ، ولكن إزاء تحرك حزب الماباى من الأرض (الريف) إلى المدينة ، وبعد أن أصبح حزباً قومياً ، فقد شجبت سمات اشتراكيته التى أصبحت فى المرتبة الثانية(١) . وظلت

(1) Brcoher, Miehael, The Foreign Po'licy of Israel London, Oxford Univ. Press 1972, pp. 169-170.

وظلت . حركة أحادرت هافوداه ، حركة زراعية فى جوهرها .

وقد أصبحت الثغرة العقائدية باهتة شاحبة بمرور الوقت ، أما ما بقى بين الماباى وأحدوت هافوداه ، فكان الشقاق حول نزعة التطرف والتشدد تجاه البريطانيين والعرب على السواء . وهو موقف سيكولوجى نحو الصراع السياسى ، وكان هذا الصراع أول ما كان ، بين «بن جوريون» و «تابنكين» Tabenkin وقد ازداد عمق صراع الشخصيتين ، ثم تداخل هذا الصراع ، مع المنافسة الحزبية فى موضوع قوات الدفاع للمستعمرات الزراعية، إبان حرب ١٩٤٨(١) .

وقد خلقت حركة الكيبوتز — التى تشكل القاعدة الرئيسية التى يعتمد عليها فى مطلع الأربعينات — جيلا جديداً من القادة العسكريين من ابرزهم إيجال آلون Yigal Allon وموشى كارمل Moshe Carmel ، وإسرائيل جاليلى Yisrael Galill ،وذلك بخلاف شخصية إسحاق صاده Yitzhak Sadeh ومنها انبثقت حركة البالماخ التى أصبحت رمزاً للبطولة والمثالية،وحينما أرغمها «بن جوريون» على أن تسرح قواتها فى عام ١٩٤٨ ، أرجع الكثيرون هذا التصرف إلى المنافسة الحزبية والشخصية . وقد أثار هذا التصرف انفعال القادة الشبان فى حزب أحدوت هافوداه ، واتسع الشقاق ، وفوق ذلك كانت هناك ثغرة الجيل أو هوة الجيل بين هؤلاء القادة الشبان المتطرفين فى حزب أحدوت وبين حزب الماباى من «الحرس القدامى Mapainiks, Old Guards » ممن تمسكوا بالسلطة وبالمفاهيم والسياسات فى مواجهة الضغط المتصاعد من شبابه الذين كان من أبرزهم «ديان» .

---

(1) Ibid.

ولقد كانت حركة أحدوت هافوداه، فى جوهرها، قطاعا من حزب الماباى، مع شباب أكثر تطرفا واضيق نزعا وأشد حيوية وديناميكية. ولكنها ظلت حركة حزب عمال صهيونى رغم ذلك كله، وكان الحزب أكثر التزاما بالافكار الاشتراكية من حزب الماباى، وأقل التزاما بهذه أفكار من حزب المابام. وكان أشد تطرفا فى نزعتة القومية من المابام وأكثر تشددا وحيوية من كلا الحزبين. ومن هناك يمكننا تصنيف حزب المابام على أنه حزب اشتراكى، يسارى، والماباى حزب ديمقراطى اشتراكى، وأحدوت هافوداه حزب قومى يسارى، وهذا الموقف المتوسط فى وضع يسار الوسط ضمن مجموعة اتجاهات السياسة الاسرائيلية يتمثل وينعكس، كذلك فى مطالب السياسة الخارجية التى يطرحها حزب أحدوت هافوداة.

كان حزب أحدوت هافوداه خلال الحملتين الانتخابيتين الأوليتين (١٩٤٩، ١٩٥١) جزءا لايتجزأ من حزب الماباى، وكان يشارك فى حركة الهاشومير هاتزائير Ha-shomer Ha-tsa'ir (حرس المزارع الجماعية) نحو الانحياز إلى الكتلة السوفيتية، وعقب قيام دولة إسرائيل لم ينتهج سياسة متشددة نحو الدول العربية. وقد ظهرت هذه النظرة الثنائية خلال انتخابات ١٩٥٥، وهى الانتخابات التى خاضها حزب أحدوت هافوداه، باعتباره حزباً مستقلا قائماً بذاته(١).

وعلى المستويين العالمى والثنائى ظلت سياسة الحزب شديدة الشبه بسياسة حزب المابام، على الرغم مما هو ثابت من أن انفصالهما قد حدث حول مسلك الكتلة السوفيتية، وقد عارض حزب أحدوت هافوداه التحالف مع الولايات المتحدة لعدة أسباب منها أن الولايات المتحدة سوف تكون قادرة على إرغام إسرائيل على المشاركة فى عدوانيتها ضد الاتحاد السوفيتى

---

(١) فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٥ حصل أحدوت هافوداه على ٨ر١٥ ./. من الأصوات، وفى ١٩٥٩ حصل على ٩٩ر٥ ./. وحصل فى عام ١٩٦١ على ٥٧ر٦ ./.، وقد حصل كيبوتز Ha-meuhad على ٥ر١٦ ./. من الأصوات الانتخابية المؤيدة لأحدوت هافوداه.

بينما لا يشكل الاتحاد السوفيتي أى خطر بالنسبة لإسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة لن تساعد إسرائيل حين تدعو الحاجة ، كما أن مثل هذا التحالف سوف يقسم الشعب اليهودى فى جميع أنحاء العالم ، وأن الولايات المتحدة سوف تتدخل وتهدد سيادة إسرائيل على مياه نهر الأردن .

وقد طالب حزب أحدوت هافوداه ، فى عبارات أكثر وضوحاً وأشد وقعاً ، بالعودة إلى سياسة الاستقلال وعدم التطابق أو التماثل ، ومعارضته إعادة تسليح ألمانيا الغربية ، وتأييد التعايش السلمى ، وحظر الأسلحة النووية ، وقبول الصين الشعبية فى الأمم المتحدة ، واستعادة التكامل الإقليمى للصين (أى أن تكون هناك صين واحدة) وكذلك تأييد جهود التحرير الوطنى للشعوب المستعبدة .

أما الانشقاق على حزب المابام ونزعة التطرف التى سبق أن لمسناها فقد كانا من الظواهر الواضحة فى السياسة التى نودى بها بالنسبة للمنطقة وبعد الاعتراف والإقرار بضرورة السلام . هاجم أحدوت هافوداه النهج الذى تسير عليه جماعة حرس المستعمرات الزراعية (الهاشومر هاتزائير) والقائم على المصالحة والتوفيق ، فكان حزب أحدوت هافوداه يرى « أن حدود التاسع والعشرين من نوفمبر التى حددها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ ، وكذلك مفهوم الدولة ثنائية القومية ، من المفاهيم البالية ، ويجب عدم تقديم أى تنازلات إقليمية ، كما يتعين إعادة توطين اللاجئين العرب فى أراضى البلاد العربية غير المستغلة وذلك بالمساعدة الدولية ، وسوف تكون إسرائيل على استعداد للمساعدة فى إطار المفاوضات من أجل سلام دائم ، وأن السلام لن يتحقق إلا من خلال التغيير الاجتماعى فى العالم العربى وتعاظم قوى السلام العالمية وأنه يجب علينا ، فى الوقت نفسه ، أن نكون على استعداد لجولة ثانية ،

ولابد من دعم جيشنا وأمننا ، ولابد أن نسحق حوادث الحدود بالقوة إذا لزم الأمر(١) .

وقد تأكدت هذه المطالب السياسية على المستويين العالمى والثنائى فى الحملات الانتخابية لعامى ١٩٥٩ و ١٩٦١ ، مع استبعاد النقد الصريح للولايات المتحدة . أما على المستوى الإقليمى فلم يطرأ تغيير كبير ، ولو كان ثمة أى تغيير فقد تمثل فى تشديد اللهجة والنغمة . وأن إسرائيل لا يمكن أن تقبل إغلاق قناة السويس . ولابد من الرد الدفاعى أو الردعى(٢) . كما انضم حزب أحدوت هافوداه ، إلى شريكى الائتلاف ، وهما حزب المابام والتقدميين ، فى مطلب السيطرة الحكومية الفعالة على مؤسسة الدفاع وأكثر من ذلك تحديداً أن الحزب كان يصر على ضرورة إحاطة الوزراء كلهم بالقرارات السياسية وبالعمليات فى كافة المجالات ، ولا سيما مجال الدفاع والشئون الخارجية . وقد كانت المفاوضات السرية الخاصة بالأسلحة مع ألمانيا الغربية فى عام ١٩٥٧ / ١٩٥٨ وراء طرح هذا المطلب(٣) ، وبحلول عام ١٩٦٥ كان حزب أحدوت هافوداه ، جزءاً من حركة التحالف (Ma' arkh) Alignment كما أن النفوذ الأقوى لحزب الماباى فى حركة التحالف قد حدد هذه النغمة(٤) .

هذا وتعود أهمية حزب أحدوت هافوداه ، إلى سيطرته على البالماخ

---

(1) The Ahdud Ha'avodah Election brochure of the 1955 election.

(2) New Outlook (Tel Aviv), Vol. 3, No. 2 (24), Nov.-Dec. 1959 pp. 59-60, and Kraines, op. cit., p. 72.

(3) Ahdut Ha'avodah election brochure for the 1961 election

ومتولى ، المرجع السابق ، ص ٩٢

(4) Lamerhav Into the Open تصدر أحدوت هافوداه صحيفة يومية باللغة العبرية كما تصدر صحيفة أخرى أسبوعية بلغة الييدش Volkeblatt ، ودوريات أخرى نصف شهرية بعدة لغات .

قبل قيام الدولة ، وإلى اشتراكيته المتوسطة بين الماباى، والابام ، وإلى ثقله فى الهستدروت ، وقاعدته فى الكيبوتز .

٣ — اليمين القومى (حزب حيروت Herut) :

إن من أسباب ضآلة ما يحرزه الحزب الشيوعى من نجاح ، أن حزب حيروت قد سبقه فى الاستيلاء على معظم ماله من جاذبية بوصفه الحزب المعبر عن احتياجات سكان المدن . وإذا كان الماباى — وحتى انتخابات الكنيست الثانى — كان هو حزب المؤسسة الحاكمة ، فإن حيروت هو حزب المعارضة. وقد ظلت أحزاب أخرى فى موقف المعارضة لفترات طويلة ، ولكن حزب حيروت وحده (باستثناء الحزب الشيوعى) لم يدخل فى أية وزارة ائتلافية حتى يونيه ١٩٦٧ عندما قامت حكومة ائتلافية سميت حكومة الوحدة الوطنية من جميع الأحزاب ما عدا الشيوعيين . ثم دخل مرة ثانية فى الحكومة الائتلافية التى تشكلت عقب الانتخابات للكنيسب السابع عام ١٩٦٩ ، وخرج من الائتلاف الحاكم نتيجة لقبول الحكومة القائمة مبادرة روجرز فى ذلك الوقت .

ومقياس نجاح حزب حيروت يتركز فى مضاعفته للناخبين المؤيدين له بين عامى ١٩٥١ ، ١٩٦١ فانتقل من نسبة ٩٤ر٩٪ من الأصوات إلى نسبة ٧٦ر١٣٪ . وقد كان ثانى أكبر الأحزاب فى إسرائيل بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ (١) ويساوى حزبى المابام والأحدوت هافوداه معاً ، وسيطر على سبعة عشر مقعداً برلمانياً من المائة والعشرين مقعداً . وفى عام ١٩٦٥ انضم إلى جناح يمين الوسط (الأكثر اعتدالا) لحزب الأحرار وقد سمى الائتلاف الجديد بكتلة جاحال ، ونجح فى الحصول على ٢١٪ من الأصوات الانتخابية فى عام ١٩٦٥ أى أكثر من ضعف عدد الأصوات التى حصل عليها بوصفه الحزب الذى يحتل المركز الثالث وفى الانتخابات للكنيست السابع عام ١٩٦٩ لم تتقهقر هذه النسبة إلا قليلا ، كما أنه فى انتخابات الكنيست الثانى عام ١٩٧٣ حازت كتلة

---

(١) النعمانى أحمد السيد : القوى الضاغطة فى السياسة الاسرائيلية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية : القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٨٢ .

ليكود Likud وحيروت أحد أجنحتها الرئيسية على ٣٩ مقعداً(١) برلمانياً .

وقد تأسس حزب حيروت عام ١٩٤٨ ولكن جذوره تمتد إلى ما قبل ذلك بكثير ، ففي عام ١٩٢٥ أسس واحد من أبرز زعماء الصهيونية العالمية وهو «فلاديمير جابوتنسكى Vladimir Jabotinsky الحركة الإصلاحية(٢) .

وكان برنامج الإصلاحيين العام كما تطور يدعو إلى تغيير سياسة الصهيونية القائمة على التصالح مع بريطانيا والنزوع إلى مساعدتها ، وضبط النفس تجاه العرب ، ويؤكد بدلا من ذلك — زيادة الاعتماد على النفس والروح العسكرية ، ومعارضته السلطة البريطانية علانية(٣) . وقد كان ما أثار سخط الإصلاحيين هو إقامة بريطانيا للدولة شرق الأردن التى يعتبرها الصهيونيون فى مخططاتهم جزءاً من دولتهم .

وقد ترك «الإصلاحيون» المنظمة الصهيونية العالمية نهائياً بعد مرور عشرين عاماً على تأسيس حركتهم(*) وبالرغم من أن الحركة الإصلاحية كانت منظمة ذات أهمية إلا أن أعمال المنظمة الصهيونية العالمية الأوضح والأكثر إثارة ومجهودات عناصر اليشوف حجبت جهودها ، فلم تستطع لفت الأنظار إليها قبل عام ١٩٣٠ ، فقد أسس بعض زعمائها البارزين «الأرجون زفاى ليومى» أى المنظمة العسكرية القومية(٤) التى افترض فيها أن تكون أكثر تمثيلا من الهجناه لرأى جابوتنسكى فى العمل العسكرى . فلم

---

(1) Who is Who in Israel, Tel Aviv, 1974, p: 386.

(*) فى سبتمبر ١٩٧٣ انضمت حركة المركز الحر Free Center, قائمة الدولة State List إلى كتلة الجاحال مشكلة كتلة الليكود .

(s) Israel T., op. cit., p. 110.

(3) Hertzberg, Arthur. ed. : The Zionist Idea, [A] Historical and Reader. New York, Herzl Press. 1959, p. 558.

(4) Sykes, C , Cross Roads to Israel. London, Collins Clear-Type Press 19.., p. 260.

يكن جابوتنسكى قانعاً بمظهر الدفاع السلبى الذى ظهرت به الهاجاناه فى أول عهدها، بل كان يدعو اليهود إلى المقاومة الفعالة والحرب السافرة لتحقيق أهدافهم . ويعتقد « مناحم بيجين » زعيم الأرجون اللاحق بأن ظهور رجل مثل دافيد راتزيل، أول قائد للأرجون ، عامل هام من عوامل قيام الأرجون واضطلاعها بتنفيذ دعوة جابوتنسكى . ويصف بيجن دافيد راتزيل بأنه « أعظم عقلية عسكرية فى جيلنا »(١) وسواء أكان هذا الوصف وصفاً دقيقاً للرجل أوكان مجرد إطراء جندى لقائده ، فإن حقيقة الأمر أن الأرجون استطاعت أن تفرض وجودها المستقل عن الهاجاناه وتقوم بأعمالها الإرهابية فى فلسطين .

وقد شرحت الأرجون فى بيان نشرته على الصحافة الأوربية فى شهر أغسطس عام ١٩٣٩ أسباب قيامها فيما يلى(٢) :

١ — إن غزو بلد واستقلال أمة مظلومة لا يتوج أبداً بالنجاح إلا حين تدعمه قوة عسكرية .

٢ — إن حوادث ١٩٢٠ — ٢١ و ١٩٢٩ أثبتت بالتأكيد نية العرب فى استعمال العنف المسلح لمقاومة إنشاء دولة يهودية . وكان موقف اليهود السلبى أمام هذا العنف تشجيعاً للإرهابين العرب .

٣ — لا يمكن لنا أن نعتمد على قوة الانتداب لتقهر العنف العربى. فان الإدارة البريطانية هى ضد الصهيونية وضد اليهودية تماماً . وقد شجعت هذه الإدارة العنف العربى لتبرر نسخ تصريح بلفور والانتداب . وقد بلغت هذه السياسة ذروتها فى كتاب مكدونالد الأبيض مايو ١٩٢٩ .

(1) Begin, M., The Revolt. London, W. H. Allen and Co., Ltd., 1951: p, 40.

(2) Palestine Chief Secretary. A Survey of Plastine. Vols, Jerusalem, Government printer, 1945. pp. 601—602.

٤ - ستكون فلسطين فى حالة الحرب نقطة استراتيجية ذات أهمية بالغة للديموقراطية الغربية . وفى أثناء الحرب سيكون حق اليهود التاريخى والقانونى والعاطفى فى فلسطين أقل احتراماً من جانب بريطانيا . وأنه بالاحتفاظ بقوة مسلحة للدفاع عن فلسطين ، سيكون فى مقدورنا أن نحتل مركزاً يجعل بريطانيا تقبل بإيجاد دولة يهودية .

وقد أحدث نشوب الحرب العالمية الثانية ثغرة فى موقف الأرجون المعادى للبريطانيين ، ولم يواصل هذا النشاط سوى فرع صغير وغير فعال نسبياً من الأرجون (١) وذلك فى يونية ١٩٤٠ ، وأسمت نفسها « لحماى حيروت اسرائيل » أى المحاربون من أجل حرية اسرائيل . وقد عرفت باسم جماعة « شتيرن » نسبة إلى زعماء « ابراهام شتيرن » الذى كان مساعداً لدافيد راتزيل ، قائد الأرجون .

وبعد انتهاء الحرب ، عادت المنظمة إلى استئناف نشاطها ، بل وضاعفته وتحول العالم إلى الاهتمام بمشكلة فلسطين . واكتسبت بعنفها وجرأتها مناصرين جداً وكثيراً من التعاطف من بين اليهود الصهيونيين . وبقيام دولة اسرائيل كانت الأرجون قد أصبحت قوة عسكرية بارزة . ومع أنها كانت أصغر بكثير من الهاجاناه ، إلا أن جنودها كانوا أكثر تنظيما وأفضل تسليحاً . كذلك كان الكثيرون منهم يتخذون موقفاً أكثر تطرفاً فى عداء العرب ، مما كانت هيئات الدولة الرسمية على استعداد لقبوله والتشجيع عليه .

وعقب قيام دولة إسرائيل فرضت حكومة « بن جوريون » تصفية منطقة الارجون . وكان ذلك حدثاً سياسياً أظهر قدرة الحكومة على فرض النظام الداخلى ، ولكنها شكلت أيضاً نقطة تجمع لحزب سياسى جديد ،

---

(١) بسام أبو غزالة ، الجذور الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلى ، بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٦٦ ، ص ٣١.

وقد كان ذلك حزب حيروت(١) ، وقد ظل هذا الحزب مخلصاً لخطة الاصلاحيين السياسية من الناحية الأيديولوجية، محولا اهتمامه عن البريطانيين — بعد أن رحلوا — إلى العرب داخل وخارج اسرائيل . كذلك أصر على إنهاء سلطة الهستدروت والاتجاهات الاشتراكية للحكومة ، وأولوية العناصر العمالية فى سياسة الحكومة ومؤسساتها . وحيث أن حزب الماباى كان له الدور الأول فى بناء سياسة الحكومة فقد شنت معظم هجمات حزب حيروت عليه ، وحيث أن حزب الماباى وبن جوريون على وجة التحديد كانا سبب تحطيم منظمة الأرجون ، فقد كانت تلك الهجمات تتسم بروح انتقامية واضحة . (٢)

ولكن الانتقادات ترد بنفس الطريقة ، فمن وجهة نظر الماباى ، يعتبر حيروت حزباً سياسياً لا يعرف المسئولية ، فقد أظهر ذلك باندفاعه خارج المنظمة الصهيونية ، ثم بتنظيمه للأعمال الارهابية ، ثم بشن حربه الخاصة ، ثم استمراره فى إظهار عدم معرفته للمسئولية فى أسلوب معارضته فى البرلمان ومادتها (٣).

وتنبع معظم تلك المرارة بين الماباى وحيروت من ذلك العداء الشخصى والفكرى بين « مناحم بيجين » (٤) زعيم حزب حيروت منذ تأسيسه كحزب سياسى ، وحتى عام ١٩٦٦ و « دافيد بن جوريون » زعيم حزب الماباى وحتى عام ١٩٦٣ ، فكل منهما يسارع باتهام الآخر أمام العامة والخاصة بشدة غير عادى ، حتى بالمقاييس الاسرائيلية . وقد أدى ترك بن جوريون

---

(١) النعمانى أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص ١٨٤.

(٣،٢) المرجع السابق ، ص ١٨٤.

(٤) مناحم بيجن — يهودى من بولندا — دخل فلسطين بشكل غير شرعى عام ١٩٤٢ من شرق الاردن حيث كان جندياً فى جيش الحلفاء ، وقد انفصل عن وحدته فى شرق الإردن بموافقة الضابط المسئول عنه ، وكان قبل ذلك قد اعتقل فى روسيا ونفى إلى سيبريا . وحين أطلق سراحه اتجه الى فلسطين وفيها التحق بالأرجون وكغيره من أفراد الأرجون كان عضواً فى البيتار « حركة الشباب اليهود » التى كانت مهمتها ، كما وصفها بيجين « تثقيف الجيل الجديد ليعمل فى بناء الدولة اليهودية ، ويحارب ويموت من أجلها » . وكان لبيجين فلسفة فى الحرب فقال : «نحن نحارب، فنحن اذن نكون ؟»

لرئاسة الماباى إلى تنقية الجو ، مما يجعل قبول الأحزاب الأخرى لحزب حيروت كمتحدث مسئول أمراً سهل التحقيق . ومن المحتمل جداً ، أنه ما كان يمكن تكوين جاحال الائتلافى ومجموعة ليكود فيما بعد لو أن « بن جوريون » كان قد احتفظ بسلطته السياسية كاملة ، فقد كان أستاذاً فى دفع حزب حيروت إلى ذلك النوع المعين من الثورات العاطفية الذى يجعل الأحزاب الأخرى تنظر إليه بتشكك (١)

وقد كان لحزب حيروت تصور أو نظرة عالية ، إلا أن اهتمامه كان موجهاً لإسرائيل والشرق الأوسط ، ويتضح ذلك فى عديد من الخطب التى ألقاها بيجين فى الكنيست وغيره ، وفى المقالات المنشورة فى صحيفة الحزب المسماة حيروت ، والبيانات الواردة فى البرامج الانتخابية وتتلخص فيما يلى :

لن دولة إسرائيل الحالية لا تمثل سوى جزء من أرض إسرائيل التاريخية كما هى محددة فى التوراة ، وهى — عموماً — المنطقة الداخلة فى حدود الانتداب أى ضفتا نهر الأردن ، ومن ثم فإن الهدف الأول للسياسة الخارجية لإسرائيل هو إعادة خلق دولة إسرائيل التاريخية ، وذلك بتحرير شرق الأردن ، ولن يقر لإسرائيل قرار حتى تحقق هذا الهدف(٢) .

هذا هو جوهر مفهوم حزب حيروت ، وهذا أيضاً هو جوهر مطلبه السياسى ، ومن ثم فإن عدداً من المضامين قد أصبح عندئذ واضحاً وملموساً :

١ — إن إسرائيل لابد وأن تطالب بشرق الأردن ، وإلا فإنها سوف تضطر إلى الانسحاب من أى أرض أردنية تحتلها فى حروب قادمة كما حدث فى سيناء عام ١٩٥٧ .

---

(١) النعمانى أحمد السيد ، المرجع السابق ، ص ص ١٨٤-١٨٥.

(٢) Brecher, op. cit., p. 173.

٢ — إن إسرائيل يجب ألا تعقد تسوية سلمية رسمية مع الأردن ، حيث أن تلك الأرض غير قابلة للرد ، وأن حزب حيروت ، إذا تولى السلطة ، فإنه سوف يقبل بترتيب مؤقت ، ولكنه لن يقبل بمعاهدة تتضمن التخلي عن الدعوى الإقليمية .

٣ — أن هذه الدعوى تتضمن الأردن (بما فى ذلك . بطبيعة الحال) الضفة الغربية وغزة ، ولكن ذلك لا يتضمن أراض عربية أخرى ، ومن ثم فانه يمكن ترتيب معاهدات سلام مع كافة الدولة العربية الأخرى المعنية . وبالنسبة لوسيلة إنجاز ذلك فقد أشار « يعقوب ميريدور Ya,acov Meridor القائد الثانى لمنظمة الأرجون » والعضو البرلمانى البارز لحزب حيروت » إلى مبدأ المطاردة الساخنة Hot pursuit بمعنى أنهم إذا أرسلوا مغيرين عبر الحدود فاننا سوف نطاردهم داخل أراضيهم ولا نعود » (١)

وفى الحملة الانتخابية للكنيست التاسع عام ١٩٧٧ أعيد كتابة البرنامج السياسى لكتلة ليكود بزعامة مناحم بيجين من جديد ، ولم يتضمن الفقرة التى تنص على عدم تقسيم أرض الضفة الغربية من جديد . وقد ذكر فى الصيغة الجديدة لبرنامج كتلة ليكود : « أن حق الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل هو حق أبدى لا يمكن التنازل عنه وهو يرتبط بالحق فى الأمن والسلام ، وبناء على ذلك فان الضفة الغربية (يهودا والسامرا) لن تسلم لأى سلطـــة أجنبية . . وبين البحر وبين الأردن ستكون السيادة الإسرائيلية فقط

وإن أى مشروع من شأنه التنازل عن أرض الضفة الغربية إنما يقوض من حقنا فى الأرض . ويؤدى إلى إنشاء دولة فلسطينية تهدد المقيمين فى الشرق وتهدد بقاء دولة إسرائيل وتحبط كل فرص السلام . . . »(٢) .

وقد كان حيروت من الأحزاب التى طالبت بدستور مدون وبنظام

---

(١) Ibid.

(٢) كامل أبو جابر ، نظام دولة إسرائيل ، إطار القرار السياسى ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

الانتخاب النسبي والأخذ بنظام المجلسين . ويطالب الحزب بالتشديد فى معاملة العرب داخل إسرائيل وبسياسة عدوانية توسعية فى المنطقة، كما يرفض مبدأ الحياد، ويحمل العداء الصريح الاتحاد السوفيتى بسبب الشيوعية. ويدعو إلى عدم إقامة أية علاقات مع ألمانيا، وإلى التعاون مع الولايات المتحدة وفرنسا(١). وقد حظيت دولة جنوب أفريقيا بالتأييد بالنسبة لسياسة وقضية التفرقة العنصرية، لأنها كانت تقف موقف الود من إسرائيل، وبسبب المصالح اليهودية المحلية هناك(*)

هذا وبرنامج الحرب السياسى يرفض فكرة العمل الرائد التى تربى على أساسها الكثيرون من زعماء الأحزاب الأخرى، وأهم ما فى الأمر أن حزب حيروت يتوجه بندائه إلى المعدمين من سكان المدن وإلى المهاجرين القادمين من الشرق الأوسط وأبنائهم، ساعياً إلى إيجاد وسيلة للتعبير عن قلقهم وضيقهم .

وبهذا لا يظل الحزب مملكة خاصة لقدامى الإصلاحيين من قدامى رجال الأرجون، فإن قوته ترتكز بشدة على المهاجرين، ومن غريب

---

(١) بديعوت أحرونوت فى ١٩٧٧/٢/٢٧، وسبق أن وجدت كافة هذه الموضوعات تعبيراً وتجسيداً لها فى البرامج الانتخابية لحزب حيروت وبدرجة ملموسة من الاتساق والدوام، وقد كان برنامج ١٩٥٩ نموذجيا فى هذا الصدد : وبالنسبة لقضية الصراع العربى الاسرائيلى فإن النزعة التى تتجه إلى الاستيلاء على الاراضى كانت لها الغلبة والسيطرة »، أولا : أن حق الشعب اليهودى فى أرض إسرائيل — بشموله التاريخى — حق أبدى لا يمكن التنازل عنه . ثانياً : أنه يمكن عقد معاهدة سلام، مع بلوغ هذا الحق والحصول عليه، أى إعادة توزيع توحيد أرض إسرائيل حيث سيقيم سكانها — بغض النظر عن الأصل وعن العقيدة أو الطائفة — كمواطنين أحرار متساوين فى الحقوق والواجبات فى الدولة العبرية . ثالثاً : وحتى تتحقق مثل هذه المعاهدة للسلام النهائى ويتم التوقيع عليها فإنه من الميسور تحقيق ظروف مؤقتة للسلام خلال الفترة الانتقالية، أى إنهاء حالة الحرب والحصار المفروض ... الخ » . ورابعاً : « أن إسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق فى الدفاع القومى الذاتى » .

(*) تم ترديد ذلك خلال عام ١٩٦١ .

المصادفات أن خطة حيروت السياسية لم تتطلب سوى القليل من التكيف لكى تجذب هذه المجموعة ، فبتأكيده لموقفه العسكرى تجاه الدول العربية وجد له صدى فى نفوس مهاجرى الشرق الأوسط ممن يرغبون فى الانفصال عن مساقط رؤسهم ، وبتأكيده لعدائه لحزب الماباى وجد له صدى فى نفوس من يشعرون بالحقد لبقائهم فى الهامش فى وطنهم الجديد ، وبميلة نحو الحكم الفردى وجد له صدى فى الكثيرين من المهاجرين ممن لهم ميل سابق للحكم الديكتاتورى(١)

ولا يهم أن برنامج حيروت السياسى يدعو كذلك إلى إنهاء سيطرة الهستدروت الاقتصادية ، وإعادة الاتجاه نحو سياسة اقتصادية حرة ، وهى مواقف يرفضها بسبب مضامينها العملية ، على الأقل معظم مهاجرى الشرق الأوسط فقوة دفع الحزب — كما يرونها — تكمن فى آخر .

كذلك يعتمد حيروت ، فى بعض تأييده ، على الطبقة المتوسطة الأكثر استقراراً من بين سكان المدن ، فبعضهم يؤيدونه بسبب اعتراضهم على دولة الرفاهية ، وبعضهم الآخر بسبب السخط العام على حزب ما باى وقبل اندماج حزب الأحرار مع حزب حيروت ، كان أمام مثل هؤلاء الأشخاص فرصة للاختيار السياسى . إذ أن حيروت يشارك حزب الأحرار يمين إسرائيل السياسى(٢)

٤ — الواقعيون (البراجماتيون) The Pragmatists :

على النقيض من مجموعات النخبة الممتازة المتنافسة ذات الطابع العقائدى ، لم ينحرف الواقعيون العمليون عن أسس السياسة الخارجية لإسرائيل ، فالأحزاب الدينية ، والصهيونيون العموميون ، وحزب رافى ، كانت تشارك كلها

(١) أنظر كتاب The Political Worlds of Jerusalem's People (Mann Arker, Mich., 1962).

(٢) Fein, Leonard J.; op. cit., p. 118.

حزب الماباى فى موقفه العام حيال الشئون الخارجية ، ولعل السبب فى ذلك هو مسلك الماباى باعتباره المقابل الواقعى فى السياسة الإسرائيلية ، ولو أنه كانت هناك أختلافات فى النغمة وفى الاتجاه الدقيق فى برامج السياسة الخارجية لهذه الأحزاب .

أولا : الصهيونيون العموميون General Zionists :

كانت الحركة العمالية الصهيونية من الروافد الأساسية داخل إطار الحركة القومية اليهودية قبل قيام إسرائيل ، وكانت حركة التصحيح Revisionism رافداً آخر من جملة هذه الروافد ، وكانت الحركة الصهيونية العامة — رغم مزاعمها — رافدا ثالثا ، وكان أبرز زعمائها وأكثرهم ذيوعا فى الصيت « حاييم وايزمان Chaim Weizmann، الزعيم شبه الدائم للمنظمة الصهيونية العالمية ، وأول رئيس لدولة إسرائيل ، ولقد كان « الحزب الصهيونى العام General Zionist Party) إلى جانب « حزب التقدميين The Progressives» هو الناقل لذلك التقليد الثالث فى سياسات إسرائيل .

وتبدو أوجه الشبه أكثر مما تبدو أوجه الأختلاف بين « الصهيونيين العموميين » وبين « التقدميين » فى النظرة وفى السياسة ، كلاهما من أحزاب الوسط ، وكلاهما يمثلان الطبقة المتوسطة ويدعمان القطاع الخاص ، وهما يناصران حقوق الفرد وفصل الدولة عن الدين ، ويتعاطفان مع الغرب ومع قيمه ومثله ، ورغم ذلك فهناك اختلافات تتعلق — فى المقام الأول — بالتركيب الإجتماعى ، والإقتصادى ، وقد حالت هـذه الفوارق دون حدوث اتحاد مستمر .

و « الصهيونيون العموميون » من رجال التجارة والصناعة والزراعة ، ومن المقاولين من الطراز التقليدى ، أما « التقدميون » فهم رجال المهن الحرة ، أى رجال القانون والطب والتدريس والصحافة ، مع الأمتياز فى الناحية المالية . وفضلا عن ذلك فان قادة حزب « الصهيونيين العموميين » يتميزون

بخلفيات وأصول عرقية أكثر تفاوتاً وتنوعاً ، ومن ثم فإن الصهيونيين العموميين يمثلون العنصر البرجوازى من الطبقة المتوسطة ، أبتداء من صاحب المحل الصغير إلى موظف الشركة أو المؤسسة ، أما التقدميون فهم أساساً ، اسان حال رجال المهن الحرة .

وقد كان الصهيونيون العموميون يعارضون الهستدروت معارضة شديدة ، وكذلك كانوا يعارضون المشروعات الأخرى غير الخاصة «المشروعات العامة» ، وهذا على الرغم من أنهم فى مطلع الستينات أسسوا حزباً داخل الهستدروت مثلما فعل حزب حيروت ، ولقد رحب التقدميون بمبدأ الاقتصاد المختلط وهم ممثلون تمثيلا مباشراً فى الهستدروت . ومن أهم مبادىء وأهداف حزب التقدميين ، حماية حقوق الفرد ، وقد ألقى الحزب بكل ثقله فى المعركة ضد نظام الحكم الدينى أو الدولة القائمة على نظام الحكم الدينى «الثيوقراطية» Theocracy وكانت هذه المثل والقيم أقل أهمية وخطورة بالنسبة للصهيونيين العموميين وإذا وضع التقدميون فى إطار التراث الانجلو ساكسونى فهم حزب يسارى ليبرالى ينزع إلى الأخذ باتجاه دولة الرعاية والرخاء Welfare State أما « الصهيونيون » فهم صغار المحافظين Conservatives فى إسرائيل .

وازاء المثل والقيم والمصالح الاقتصادية التى يتصف بها الصهيونيون العموميون فانهم الرموز الطبيعية والدعاة الطبيعيون للسياسة الموالية للغرب ، ولقد كانوا من غلاة المؤيدين للتحالف مع الولايات المتحدة فى مطلع الخمسينات ، وكانوا ينادون دائماً بأن إسرائيل جزء من العالم الحر ، أما الصورة العالمية أو التصور العالمى الذى أدى إلى هذا المطلب السياسى فقد صوره — ضمنا — الزعيم الحز . يوسف سفير Yosef Safir فى عام ١٩٦٠ بقوله : إن إسرائيل تنتمى إلى مفهوم الحياة الغربى ، ولا يمكن لاسرائيل أن تنحاز إلى الشرق بسبب الخلافات العميقة فى أسلوب حياتها ، ولأن أكثرية اليهود من الغرب(١).

وكان ثمة مفهوم مرتبط بذلك من وجهة نظره ، ألا وهو المواقف

---

(١) Brecher, op. cit., p. 176

المتناقضة حيال اسرائيل فهو يقول : « لا يمكن لنظام أو حكومة سوفيتية أن تعتبر اسرائيل جزءاً أساسيا وضرورياً من الشرق الأوسط ، وهى ليست ملتزمة ببقاء اسرائيل . وعلى النقيض من ذلك فان أصدقاء الغرب — وحتى غير الأصدقاء ، إذ ليس فى الغرب أعداء — سوف يحسبون دائماً حساب إسرائيل ويأخذونها فى اعتبارهم ، وإن كانوا لن يلتزموا دائماً بالامتثال لرغباتها ، وأن الرأى العام الغربى لمن العوامل المساعدة لإسرائيل ، وليس ثمة رأى عام فى الشرق . وأخيراً فان الروابط الاقتصادية لإسرائيل ما زالت فى أغلبها مع الغرب » . واختتم « يوسف سفير » بقوله « أن كافة هذه العوامل تقتضى الانحياز نحو الغرب(١).

وأثناء المناقشات التى تمخضت عن تشكيل أول مجلس وزراء إسرائيلى فى مارس ١٩٤٩ أبلغ قادة الصهيونيين العموميين «بن جوريون» بأنه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فهم لا يرون الفوارق الأساسية ، وأن وجهة نظرهم هى أن الحكومة يجب ألا تفرق بين القطاعين الخاص والعام الاقتصاديين (٢).

وفى الحملات الانتخابية فى عام ١٩٥١ و ١٩٥٥ طالب الصهيونيين العموميون بإلحاح ، بحلف دفاعى مع الولايات المتحدة . وبحلول عام ١٩٥٩ أصبحت تلك الدعوه أكثر مرونة نحو علاقات ودية مع الشعوب والدول فى كافة أرجاء العالم على أساس المصالح المتبادلة ، وكذلك الدعوة إلى الاهتمام بدعم جيش إسرائيل ، وكذلك استوعب الصهيونيون العموميون دروس حملة سيناء ، أما المطلب الوحيد المجرد فكان هو التكامل الاقتصادى مع السوق الأوربية المشتركة .

وقد حدث تغير مفاجئ وكامل فى الانتخابات الخاصة عام ١٩٦١ ،

(I) Ibid

(2) Ben Gurion, D:, The State of Israel Reborn; No. 52, Birth Pange of Coalition, Davar (Tel Aviv); 24 Dec. 1965.

وكان ذلك، إلى حد كبير، بتأثير من « ناحوم جولدمان Nahum Goldman »
وفى إطار الإتحاد مع التقدميين ، وكان الاتجاه شديد الشبه باتجاه المابام ،
أى أنه لا بد لعلاقات اسرائيل مع الكتل المختلفة ، أن تكون متوازنة تبعاً
لمصالحها القومية ،وحقيقة انتشار الشعب اليهودى فى كافة أرجاء العالم ،
كما كانت هناك إشارة خاصة إلى دعم العلاقات مع الدول الجديدة فى
آسيا وأفريقيا . وفى عام ١٩٦٥ — كما سبق القول — تحول « الصهيونيون»
بالتضامن مع حليفهم حزب حيروت ، نحو المبدأ القائل بأن « إسرائيل جزء
من العالم الحر » مع الاحتفاظ بالتركيز على المصلحة القوميه .

وعلى المستوى الإقليمى ، كانت نظرة « الصهيونيين العموميين »
أقرب ما تكون إلى نظرة حزب المباى ، وهى أن إسرائيل موجودة فى
الشرق الأوسط على أساس من الحق . وأن اللاجئين العرب هم مسئولية
العالم العربى . وفى نفس الوقت لا بد وأن تسعى إسرائيل إلى تسوية سلمية
مع جيرانها . ومن أجل تيسير السبيل إلى الحل دعا برنامج عام ١٩٥٩
إلى وضع ميزانية انتقالية مؤقتة — بصفة احتياطية — لمدفوعات التعويض
للاجئين العرب من أجل استخدامها فى إعادة توطينهم فى الدول العربية ..
ولقد تكرر هذا المطلب فى عام ١٩٦١ ، وذلك إلى جانب الاقتراح المستلهم
من « جولدمان » بتحييد الشرق الأوسط ، وتحقيق نزع السلاح الإقليمى ؛
وفى عام ١٩٦٥ كان هناك إتجاه أكثر تشدداً ، وذلك فى ظل ضغط
حزب حيروت . والقضية الثنائية الوحيدة التى كانت موضع تركيز
الصهيونيين العموميين طيلة سنوات عديدة ؛ هى قضية ألمانيا الغربية ،
حيث وافقوا على اتفاقيات التعويضات والأسلحة ، وكذلك على العلاقات
الدبلوماسية (١).

(1) Brecher, op. cit., pp. 176–177.

ثانياً : التقدميون The progressives :

تكون الحزب التقدمى فى الإطار الليبرالى نتيجة لاندماج جماعة المهاجرين اليهود الألمان، ويهود أوربا الوسطى ، وجماعة من حزب عمالى معتدل . وقد اشترك هذا الحزب فى جميع الحكومات الائتلافية منذ قيام دولة إسرائيل ، وكان عادة يتولى أحد أعضائه وزارة العدل . وفى عام ١٩٦٥ انشق عن هذا الحزب جناحه المعتدل ، فأسس حزب الأحرار المستقلين Independent Liberals الذى بقى دائما كحزب مستقل إلى الآن (١).

وقد كانت قيم الحزب ومبادئه ، هى قيم و مبادئ الغرب الديموقراطى وكان منهجه وموقفه حيال الصراع العربى اليهودى فى مرحلة ما قبل الدولة يتسمان بالتسامح والتصالح والتوفق والتنازلات ، وقد خلق هذا ، بالتالى صورة منتشرة شائعة لمجموعة مناهضة لقيام الدولة ، وإن لم يكن أحد يشك فى ولائه للدولة ، كما أن الاهتمام بهذه الصورة كان له تأثير مستمر على توجيهه السياسى . وقد عقب البروفيسور « باتيل » Paltiel « بقوله : « إن الحزب التقدمى ، منذ البداية ، لم ينحرف مطلقاً عن النهج الذى سلكته حكومة اليوم » (٢).

ولم يختلف البرنامج الانتخابى للحزب لعام ١٩٤٩ عن السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة ، وإن كان البعض من أمثال « روزين Rosen » قد تحفظوا فى مواقفهم إزاء إدماج القدس داخل إسرائيل ، كما دعا البرنامج إلى عدم الانحياز فى الحرب الباردة بين الكتل ، والسعى إلى التفاهم مع العرب ، وقد سمح لأعضاء الحزب فى الكنيست بحرية التصويت حول

---

(١) كمال الغالى ، المرجع السابق ، ص ١٢٠.

(٢) Paltiel, K. Z. ; The Progressive party ; A Study of a Small party in Israel, Jorusalem, The Hebrew Univ., 1904, p. 114.

قضية التعويضات فى عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ ، إلا أن التقدميين كانوا يمثلون شريكاً مخلصاً فى الائتلاف حول الجدل القائم بالنسبة لمبيعات الأسلحة إلى ألمانيا (١٩٥٧ / ١٩٥٨) . وقد خذل التقدميون توسلات « جولدمان» لإحداث تغيير فى السياسة الخارجية فى مناسبتين : عند اقتراحه فى عام ١٩٥٣ بأن تسعى إسرائيل إلى التكامل والإندماج فى منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بأن تعرض – او اقتضى الأمر – الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وكذلك عند دعوته فى عام ١٩٥٧ بتحييد منطقة الشرق الأوسط ، مع تأكيد إسرائيل لعدم الإنحياز .

وقد جاء نداء « جولدمان » الثانى بعد انتهاج موقف أكثر نزوعاً نحو الدفاع وأكثر انحيازاً نحو الغرب فى برنامج التقدميين لانتخابات عام ١٩٥٥ وفى عام ١٩٥٩ أسقطت الدعوة إلى عقد حلف أمن مع الولايات المتحدة ، وأظهرت مرونة كبيرة على المستويين العالمى والإقليمى بما يشابه التغيير فى برنامج الصهيونيين العموميين ، وبدأ الحزبان يقتربان ، الواحد من الآخر . وفى الحملة الانتخابية الخامسة (١٩٦١) – كما سبق أن رأينا – تبنى الحزب الليبرالى المتحد الجديد الإتجاه المتسامح ، الشبيه باتجاه المابام الذى كان يدعو إليه جولدمان ، حيال العرب ، وحيال عدم الإنحياز ، فى صراعات الدول الكبرى .

أما برنامج عام ١٩٦٥ للجناح التقدمى المنشق ، الذى يعرف باسم « الأحرار المستقلين » ، فقد كان شديد الشبه ببرنامج « التحالف Alignment وعلى المستوى العالمى لم يكن هذا الجناح الجديد يؤيد سوى بذل الجهد لتحسين العلاقات مع مختلف الكتل ، وكان التركيز كله على القضايا العربية والإسرائيلية ، وقد نادى الأحرار المستقلون بدعم قوات الأمن ، وباتخاذ مبادرة سياسية من أجل تحقيق السلام على أساس الوضع الراهن ، وانتهاج سياسة خارجية تستهدف توسيع دائرة القوى الدولية المستعدة لمساعدة إسرائيل ، وإبعاد المنطقة عن نطاق الحرب الباردة وعن نطاق منافسة

الدول الكبرى ، والحصول على ضمانات من الدول الكبرى ؛ واتخاذ إجراءات ضد المقاطعة العربية ، كما طالب « الأحرار المستقلون » بتوثيق الصلات السياسية والإقتصادية والثقافية وتبادل المعونة مع الدول النامية ، وبالنضال من أجل ضمان حق الهجرة اليهودية من كافة دول الشتات ، ولا سيما اليهود السوفييت (١).

ثالثا : الأحزاب الدينية Religious Parties

فى خضم الألوان المتداخلة من السياسات الإسرائيلية نجد أن هناك مجموعتين من الأحزاب الدينية : الأولى جماعة مزراحى Mizrahi ، وهى المجموعة الصهيونية الأرثوذكسية (أى المتشددة أو المتزمتة) التى تمثل الطبقة الوسطى ؛ والمقابل العمالى — الأوسع إطاراً — لهذه المجموعة وهو حزب « ها بوعيل هامزراحى Ha-Po'el Ha'mizrahi ثم جماعة متطرفة .

(١) كما هو الحال فى الأحزاب الاسرائيلية الأخرى كانت هناك خلافات حول السياسة الخارجية داخل حزب التقدميين . وقد كانت توجد داخل الحزب جماعتان رئيسيتان :

ا — جماعة الألمان الصهيونيين التقليديين بقيادة « روزين Rosen » الذى أكد أهمية تأثير السياسة الاسرائيلية على الرأى العام العالمى ، والحاجة إلى أصدقاء ، وكذلك قيمة إظهار النوايا الطيبة تجاه العرب .

ب — جماعة العمال الراديكاليين ويمثلها « هارارى Harari » وكان يكرر اتجاهات « بن جوريون » عن الأمن والاستعداد العسكرى . وقد ظهرت الاختلافات جلية فيما يتعلق بمشكلة القدس ، والاستعداد للموافقة على إعادة بعض اللاجئين العرب ، وكذلك فيما يتعلق بمعاملة الأقلية العربية داخل إسرائيل ، لقد كان روزين قريباً من حزب المابام : فى هذا الشأن ، بينما كان هارارى فى اتجاه حزب الماباى وفيما يتعلق بالاستعداد للاتجاه نحو الغرب طلباً للمساعدة ، فقد أخذ روزين بموقف يشابه موقف حزب الصهيونيين العموميين ، هذا وتجدر الاشارة إلى أن هذه المواقف كانت تأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية لحزب التقدميين ، ولم تكن من الأهمية بحيث يضحى من أجلها حزب التقدميين بعدم الاشتراك فى الائتلاف الحكومى.

— Paltiel, K. Z. ; The Progressive Party. A Study of a Small Party in Israel. Jerusalem, the Hebrew Univ. 1964. p. 130.

مناهضة للصهيونية ، وهى أجودات إسرائيل Agudat Yisrael والمقابل العمالى لها «بوعالى أجودات إسرائيل» Pa'alei Agudat Yisrael (Pagy)

وتحتل الأحزاب الدينية مركزا هاما فى مجال السياسة الإسرائيلية يفوق مكاسبها العددية فى الكنيست(١) ولا يغرب عن البال ، أنه كان من أهم أسباب قيام اسرائيل ، كدولة ، فى منتصف القرن العشرين، العامل الدينى وعلى الرغم من أن كثيرا من المواطنين غير متبعين لأحكام الدين ، نجدهم يتأثرون بالمطالب ذات الصبغة الدينية التى تطالب بها هذه الأحزاب(٢) .

وعقائد هذه الأحزاب الدينية بشكل عام ترتكزعلى أساس الدين اليهودى ، فهى تدعو إلى أحياء للبادىء الأخلاقية والسياسية والاجتماعية عن تعاليم التوراة ، كما وأنها تدعو إلى قيام اقتصاد وطنى قائم على أساس العدل وللساواة بين المواطنين والطبقات ، فبعضها قريب فى عقيدته الاقتصادية إلى الماباى ، وبعضها محافظ إلى أقصى الحدود . أما حزبا «هابوعيل هامزراحى» و(بوعالى أجودات إسرائيل) فلهما صبغة عمالية . ولعل تقارب هذه الأحزاب من بعضها البعض وارتكازها على أساس دينى واحد كان السبب فى تجمعاتها فى كتل لفترة والعودة إلى الانشقاق ثم التجمع من جديد .

وفى أول حملة انتخابية عام ١٩٤٩ تكتلت جميع هذه الأحزاب فى كتلة واحدة سميت الجبهة الدينية المتحدة ، وحصلت على ستة عشر مقعداً Religious Bloc ولم يدم هذا الاندماج طويلا إذ عادت هذه الفئات فانفصلت عن بعضها البعض فى الانتخابات الثانية لعام ١٩٥١ وحصلت مجتمعة على خمسة عشر مقعداً ، ثمانية منها حصل عليها «هابوعيل هامزراحى»

---

(١) صبرى جريس ، الحريات الديمقراطية فى إسرائيل، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١ ص ٢٤.

(٢) عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦

بمفرده . وقد نزلت «أجودات إسرائيل» و«بوعالى أجودات إسرائيل»هذه الانتخابات باسم جبهة التوراة المتحدة، واستمر هذا الاندماج حتى انتخابات ١٩٦١ عندما عاد الحزبان فانفصلا عن بعضهما مرة ثانية . وقد تقبل الحزبان دولة إسرائيل ، برغم غياب التدخل السماوى المقدس ، وقد شارك حزب الباجى Pagy فى الحكومة منذ عام ١٩٦٠ . أما حزبا (مزراحى)و(هابوعيل هامزراحي)فقد عادت للاتحاد مرة ثانية فى الانتخابات للكنيست الثالث عام ١٩٥٩ . تحت اسم الحزب الدينى القومى National Religious Party (NRP) وهو عضو دائم فى الحكومات الائتلافية الإسرائيلية(١) .

ولم يظهر الحزب الدينى القومى أو مجموعات الأجودات أى اهتمام بالسياسة الخارجية ، وكان سبب وجودهما وظهورهما كما سبق وأشرنا هو التوراة أو القانون (الناموس) ، وهدفهما هو خلق المجتمع الثيوقراطى (القائم على الحكيم الدينى) ، ومن ثم فإن دعم وتوثيق الروابط مع يهود الشتات أمر هام ، ومن المطالب الملحة غرس القيم الدينية فى مسلك العلاقات الخارجية لإسرائيل ، وغرس هذه القيم كذلك فى عمل السلك الدبلوماسى ، بيد أن بؤرة الاهتمام ظلت ، رغم ذلك ، شديدة الضيق والانحصار ، وهى دائرة الصراع العربى الإسرائيلى واليهود ؛ وعلى المستوى العالمى ، سارت هذه الأحزاب مقتفية أثر حزب الماباى ، ونادرا ماتدخل قضية ،ذات طابع ثنائى، دائرة المناقشة من جانب الأحزاب الدينية ، وثمة بعض الحالات المختارة التى تدل على عدم اكتراثها بالسياسة الخارجية .

فالبرنامج الانتخابى للحزب الدينى القومى لعام ١٩٥٥ كان موجزاً

---

(١) كامل أبو جابر ، نظام دولة إسرائيل ، إطار القرار السياسى ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ ، ص ١٩٠ وانظر أيضاً

Brecher, op. cit., p. 179.

وغامضا ، وقد بدأ هكذا : « فى هذا العالم نجـد أن حساب الخسارة والمكسب، أكثر أهمية من الاستقامة الأخلاقية أوالسياسية للشعب ، ومن ثم فلا بد لشعبنا ، أن يناضل وحده من أجل وجودة ،كما طالبت الأحزاب الدينية كذلك باستمرارالجهود لتحقيق الدعم والتأييد فى الأمم المتحدة ، وبحث أية خطة سلام معقولة ، ودعم جيش إسرائيل (زاحال) .

وكذلك كان برنامج الحزب الدينى القومى فى انتخابات عام ١٩٥٩ مماثلا لبرنامج حزب الماباى ، مع التركيز على المنطقة ، أى النضال من أجل السلام ، على أساس الاعتراف بسيادة إسرائيل ، وكذلك السعى من أجل التأييد الخارجى ، كما كان هناك التزام بمحاولة كسر الاحتكار لحزبى لوزارة الخارجية ، كما حدث فى حالات سابقة ، وكذلك الدعوة من أجل توثيق الروابط مع الأمة اليهودية فى الشتات ، كما حددت أحزاب أجودات إسرائيل Agudat Yisrael مطالبها فى زيادة الهجرة والإعراب عن إستعدادها للسلام العام والاستقرار الحقيقى فى الشرق الأوسط (١) .

وفى الحملة الانتخابية السادسة ١٩٦٥ أعاد الحزب الدينى القومى نفس الموضوعات الواردة فى برنامج عام ١٩٥٩ ، كما طالب حزب « أجودات إسرائيل » بالسعى نحو السلام وإقامة العلاقات الودية مع كافة الشعوب ، وأن تكون شعائر الصلوات من الأعمدة الرئيسية لجيش إسرائيل ، مع ضرورة تأكيد سيطرته الروحية ، كما أضاف الحزب أنه يجب ألا يكون للجدل السياسى محل فى الجيش(٢) .

وكان لحزب « الباجى Pagy » نطاق أوسع قليلا ، وقد أيد الحزب حل مشكلة اللاجئين العرب بالتعويض والتوطين خارج إسرائيل ، وكذلك ألا يتم

---

(1) NRP election brochure for the 1959 election.

(2) The Agudat Yisrael election brochure for the 1959 election.

جمع شمل العائلات بعد ذلك إلا على أساس مفاوضات السلام ، كما أعرب عن الاهتمام الأولى بقضية يهود الشتات ، ومعارضة توسيع إطار العلاقات مع ألمانيا وقد انتهجت الأحزاب الدينية عموماً خطاًمتشدداحيال الطريق إلى السلام كما يتضح من افتتاحيات صحيفتي « ها مودياع Ha-modi'a (حزب أجودات إسرائيل) و « شيعاريم She'arim (حزب بو عالى أجودات إسرائيل) ، وإلى مدى أقل بعض الشيء فى صحيفة « هاتسوفيه Ha-tzofeh (الحزب الدينى القومى) . ويكفى مثال واحد لكى يوحى بأن القوة هى الغاية الوحيدة فى ذاتها ؛ وهو مبدأ يزهو به أى ممارس للسياسة الواقعية العملية Real Politic. لقد أعلنت صحيفة هامودياع — فى معرض التعقيب على « مؤتمر الرحفوت Conference Rehovoth » للعلوم والتنمية فى الدول الحديثة ، المنعقد فى أغسطس ١٩٦٥ الآتى :

« إن العالم فى أيامنا هذه ، فى الشرق والغرب على السواء ، ربما يقوم — أكثر مما كان يقوم فى أى وقت مضى — على معايير القوة المادية ، وعلى وضع السلطة والمقدرة على المناورة بين الكتل المتنافسة ، وأن أى اعتبار آخر — حتى لوكان أكثر الاعتبارات والعوامل معقولية وعدالة وحقاً وصدقاً — ليس له قيمة أو وزن فى العلاقات بين الدول(١) . . .

رابعاً — حزب رافى Rafi :

وآخر مجموعة الأحزاب الواقعية العملية (البراجماتية) وأقصرها عمراً ذلك الحزب الذى أوصى « بن جوريون » بانشقاقه على حزب الماباى فى عام ١٩٦٥ ، وهو حزب « رافى ريشمات بوعالى اسرائيل » Rafi, Reshimat Po'alei Yisrael (أى قائمة عمال إسرائيل) Isrel Workers List وهناك عدة أسباب دعت « بن جوريون » إلى إعلان قيام الحزب الجديد

(I) Ha-modi'a, 11 Aug. 1965.

بعضها شخصية والآخر منها عامة . ومن الأسباب الأولى عدم الوفاق بين شخصيتى « بن جوريون » و « ليفى أشكول » ، رئيس الوزراء آنذاك : «فبن جوريون » ، على الرغم من سنه المتقدمة ، شعلة من الديناميكية ، بينما يمثل أشكول الكفاءة المملة(١) ولكن الأهم من ذلك غضب « بن جوريون » على قيادة الماباى لعدم تبنيها لوجهة نظره فيما يتعلق بفضيحة « لافون » والذى كان «بن جوريون » ضالعاً فيها(٢) . ومن الأسباب العامة أن «بن جوريون » لم يكن راضياً عن الوحدة المزمع إقامتها فى حينها بين «الماباى » وأحدوت هافوداه على الرغم من أنه كان فى حياته السياسية ، من دعاة الوحدة العمالية. والسبب فى ذلك أن قيادة أحدوت هافوداه كان معظمها شباباً وديناميكية ؛ واتحادها مع الماباى يعنى اقتطاع جزء كبير من المراكز القيادية لها ، مما سيؤدى إلى إبعاد العناصر الشابة فى الماباى والتى كانت تتطلع إلى استلام المراكز القيادية .

وقد كان هناك صراع حاد بين « بن جوريون » والقيادات المسنة فى الحزب(٣) . ولكى نرضى الأحدوت هافوداه بالاندماج مع الماباى فقد وعد الأخير بأن يتخلى عن مطلبه القديم لتحديث وإصلاح قانون الانتخاب والذى سيؤدى إلى زوال عدد من الأحزاب الصغيرة ، وقد كان بن جوريون من دعاة هذا الإصلاح .

وبعد ذلك بثلاث سنوات، عاد حزب رافى إلى الاتحاد مع حزبى الماباى وأحدوت هافوداه لتكون كلها « حزب العمال الإسرائيلى Israel Labour Party ومن ثم فقد كان يعمل بمثابة النخبة المنافسة فى انتخاب واحد فقط ، وحتى فى ذلك الوقت لم يكن حزب رافى يطرح برنامجاً بديلا للسياسة الخارجية ، ويرجع ذلك إلى أن تصور « بن جوريون » ونظرته هما النظرة والتصور فى تشكيل سياسة المــاباى ، أى سياسة الحكومة ، من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٣ . وقد كان « دايان » عضواً بارزاً فى النخبة

(I) Fein; op. cit. p. 162.

(2) كمال المنوفى ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٣-١٤٩

(3) Fein: op. cit., p. 101.

القائمة على السياسة الخارجية طيلة عشر سنوات ، كما أن « بيريز » — الزعيم الثالث فى حزب رافى — كان عضواً متصدراً لنفس المدة تقريباً فى هذه المجموعة ، وفى النهاية لم تعد السياسة الخارجية سبباً فى الانشقاق .

إن من سمات السياسة الخارجية لحزب رافى ، هامشيتها فى البرنامج العام للحزب ، فقد تحدث « بيريز » — على سبيل المثال — عن سبع نقاط انتخابية أساسية أمام مؤتمر صحفى ، ولم تكن بينها نقطة واحدة تتصل ، ولو من بعيد ، بالسياسة الخارجية(١) . وسمة أخرى من سمات السياسة الخارجية للحزب هى إيجازها وغموضها ، والواقع أنه لم تكن هناك مجموعة متكاملة من النصوص فى هذا الصدد . وعلى المستوى العالمى ، كان الحزب ينادى بالصداقة مع كل شعوب العالم ، حتى مع الألمان . وبالنسبة للشرق الأوسط ، أن تسعى الدولة للسلام مع جيرانها ، إلا أن الأهم من ذلك أن تبذل الجهود للمحافظة على استقلالها فى الأمور التى تتعلق بالأمن ، ومن أجل هذه الغاية طالب حزب رافى بألا تقبل إسرائيل أية صورة من صور التفتيش الدولى الذى لا تخضع له دول أخرى فى العالم ، كما نادى بالعمل المشترك بين إسرائيل ويهود الشتات من أجل طرح مطلب السماح ليهود الاتحاد السوفيتى بالهجرة ، كما عرفت المعونة للدول النامية ، بأنها من المهام الرئيسية التى تقع على عاتق إسرائيل ، أى أنها مسئولية أخلاقية واجتماعية(٢) . وقد كان برنامج هـذا الحزب يركز أولا على العمل أكثر مما يركز على العقيدة أو الأيديولوجية ، بخلاف الحزب الذى انشق عنه ، لكنه — على أى حال — حزب لا يعترض عليه حزب الماباى .

وتكشف مقارنة برنامج السياسة الخارجية والدفاعية فى الحملة الانتخابية

---

(١) السبع نقاط هى : (١) تطوير النظام الانتخابى (٢) دفع التنمية الاقتصادية (٣) الثورة الادارية والقضاء على البيروقراطية (٤) التأمين الصحى (٥) خطة علمية طموحة (٦) التعليم المجانى من سن ٣ إلى ١٦ سنة (٧) العناية بالتربية الرياضية والمحافظة على البيئة . انظر :
Jerusalem Post, 13 Oct. 1965.

(٢) New Outlook (Tel Aviv), Vol, 8, No, 7 (74), Oct, 1965 p, 57,

لعام ١٩٦٥ عن أن الثغرة بين مجموعات الصفوة الممتازة التى تتولى السلطة والمجموعات التى تنافسها على السلطة ليست ، بالثغرة الكبيرة . وعلى المستوى العالمى ، لم يكن هناك سوى حزب جاحال Gahal الذى يدعو إلى الانحيا الصريح للغرب ، أما بقية الأحزاب فقد كانت تؤيد دعوة التحالف Alignment بالصداقة مع كافة الشعوب ، وإن كان حزب المابام قد حدد الاتحاد السوفيتى بالذات فى هذا السياق .

وقد أكد حزب رافى على الاعتماد على النفس ، كما نادت كافة الأحزاب بالسلام مع جيران إسرائيل من العرب ، مع درجات متفاوتة من التركيز والاهتمام . ولم ينشق سوى حزب المابام على النظرة السائدة بأن يتوطن كافة اللاجئين العرب فى الأراضى العربية مع تعويض مناسب ، أما النظرة الأخرى المخالفة فقد كانت ضرورة إعادة توطين عدد غير محدود فى إسرائيل وقد كان هناك إجماع حول ضرورة وجود جيش قوى Tzahal ، ولكن كان هناك خلاف حول عدة أمور متصلة بذلك ، فالتحالف والحزب الدينى القومى كانا يناديان بالرقابة الوزارية على المؤسسة العسكرية ، مع إلحاح أحزاب جاحال والمابام والأحرار المستقلين على الرقابة البرلمانية ، وطالب الحزب الدينى القومى بإلغاء الخدمة العسكرية للفتيات ، وعارض حزب المابام وجود الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، ودعا الأحرار المستقلون إلى إبعاد الجيش والعسكريين عامة عن السياسة . وقد رفض حزب جاحال كافة الصلات مع ألمانيا ، بينما عارض المابام أى توسيع لنطاق العلاقات معها.[1]

ولم تكن كلها مجرد فوارق طفيفة ، بيد أن الاتصال والتلاقى الدائمين قد فرضا الانضباط ، وضيقا من حدود الخلافات من ناحية السياسة الخارجية التى توجهها المصلحة القومية ، ولم تظهر على السطح الشقاقات والاختلافات الجذرية فى المفاهيم ، وفى مطالب السياسة الخارجية — تلك الأساس لها فى تحليل القضايا التى تطرحها وتدعو إليها الأحزاب اللهم إلا فى السنوات التى أعقبت حرب ١٩٦٧ . وذلك عندما وجدت إسرائيل نفسها عند مفترق طرق القرار السياسى ، فيما يتعلق بعلاقاتها بالدول العربية .

الفصل الثامن

التجمعات اليهودية فى العالم

وأثرها على المجتمع الإسرائيلى(*)

ينتشر اليهود فى عديد من بلدان العالم، ورغما عن قلتهم، إلا أنهم يشعرون بانتماء دينى واحد ويقومون بنفس الطقوس الدينية . ويقدر عدد يهود العالم فى بداية القرن العشرين، بحوالى خمسة ملايين يهودى فى روسيا القيصرية ، وقرابة المليونين فى إمبراطورية المجر والنمسا — والتى كانت تشمل أيضاً تشيكوسلوفاكيا — وكانت بقية التجمعات اليهودية الكبرى تتركز فى ألمانيا وبريطانيا وأمريكا وغيرها من بلدان العالم المختلفة .

وبعد الحرب العالمية الثانية تغير هذا التوزيع الجغرافى ،وذلك لاتجاه الهجرة اليهودية إلى الدول العربية وفلسطين نتيجة لما لاقوه من إضطهاد فى تلك الدول .

يقدر عدد اليهود فى العالم حسب تعداد ١٩٧٣ بحوالى ٦٠٠ر٧١٨ر١٥ يهودياً إلى ٤ فى الألف من سكان العالم .

إن أهم مراكز التجمعات اليهودية فى العالم — وذلك حسب الكثافة للعددية — هى ما يلى :

١ — الولايات المتحدة الأمريكية :

بها حوالى ٠٠٠ر١١٥ر٦ أى ٤٢ ٪ من يهود العالم ويعتبر ذلك أكبر

(*) كتب هذا الفصل دكتور عبد الهادى الجوهرى .

تجمع يهودى فى العالم وهذا التجمع يكون ٢ر٩٢ ٪ من مجموع سكان الولايات المتحدة .

٢ — فلسطين المحتلة (إسرائيل) :

وبها ٢ر٧٦٣ر٠٠٠ أى ١٧ ٪ من يهود العالم .

٣ — الاتحاد السوفيتى :

وفيه ٢ر٦٤٨ر٠٠٠ أى ١٦ ٪ من يهود العالم .

٤ — باقى يهود العالم حوالى ٤ر١٩٢ر٦٠٠ موزعون على باقى الدول كالآتى :

× دول غرب أوربا وبها : ١ر١٠٥ر٥٠٠ يهودى تقريباً .

× دول أمريكا اللاتينية وبها : ٧٤٨ر٩٥٠ يهودى تقريباً .

× الدول الإفريقية : ٢ مليون تقريباً .

× الدول الاسيوية : ١٨٨ الف يهودى .

× الدول العربية : ٥١ الف يهودى .

(أنظر بيان بيهود العالم فى الملاحق)

ومن هذا يتضح أن الأقليات اليهودية هى أقليات صغيرة متناثرة فى أنحاء العالم . فأكثر تجمع يهودى فى العالم يعد كما ذكر سالفاً فى الولايات المتحدة ويمثل ٢ر٩٢ ٪ من سكانها .

— يتمتع اليهود نسبياً بمستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل من غالبية سكان الدول التى ينتمون إليها .

— إن أهم ما يميز مظاهر النشاط الصهيونى فى دول العالم التى بها تجمعات يهودية متمتعة بالحرية ديناً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، لتكون ذات تأثير فعال فى الدول التى يعيشون فيها وعلى دولة إسرائيل عوامل عدة منها :

أولا : العامل البشرى :

(أ) العامل البشرى من أهم العوامل أثراً وتأثيراً بالنسبة لاسرائيل وهو عامل حيوى ومصيرى بالنسبة لها حيث يمثل المركز الثانى من حيث الأهمية بعد عامل الأمن . ويرى بن جوريون نفسه أن العامل البشرى « له أهمية فائقة لضمان سلامتنا » وتعتبر جولدا مائير رئيسة الوزراء الاسرائيلية السابقة خير من صور أهمية هذا العامل لاسرائيل حين تساءلت « كيف تكون لنا دولة من دون الهجرة » .

(ب) إن إسرائيل هى الدولة الوحيدة التى اعتمدت فى خلق كيانها منذ البداية على العنصر البشرى الذى يتمثل فى الهجرة والتى من أبرز خصائصها :

— أن معظم الهجرات التى عرفها التاريخ كانت تخرج من نبع واحد وإلى جهات متفرقة ، بينما الهجرة الإسرائيلية تخرج من أماكن متفرقة إلى مصب واحد هو أرض فلسطين .

— إنتظام الهجرات التقليدية المعروفة فى مواسم معينة ، وعدم انتظام الهجرات إلى إسرائيل .

— إرتباط هدف الهجرات التقليدية أصلا بالرزق والسعى وراءه بينما يختلف الهدف فى الهجرة اليهودية إذ يتمثل فى إنشاء دولة .

— أن الهجرات التقليدية لم يكن وراءها تنظيمات تخطط لها وتتابع تنفيذ ذلك مثل ماهو موجود فى الهجرة اليهودية . .

— كانت الهجرات التقليدية تذهب إلى مجتمع متجانس العادات والتقاليد وله أسس ركائز ثابتة ، ولكن الهجرات إلى إسرائيل تمت إلى معسكرات إستقبال وإلى مجتمع لم يأخذ شكل الثبات والاستقرار ولم تتوفر فيه عوامل الأمن وكان لذلك أثر على خطط إسرائيل و تفاعل الوافدين .

— الهجرة التقليدية كانت تتم إختياراً منذ البداية إلى النهاية ولم تكن تقع

تحت أى موثرات من أى نوع بينما الهجرة إلى إسرائيل كانت تخضع لعديد من الموثرات أبرزها عدم الحرية فى إختيار مكان الاقامة مثلا أو مزاولة الأنشطة المختلفة .

(جـ) أن بواعث الإهتمام الصهيونى بالعنصر البشرى راجع إلى ماله من صلة وثيقة أصلا باسرائيل الدولة ، حيث كانت له آثار أساسية فى خلقها واستمرارها بعد خوض أربعة حروب متتالية فى إمدادها بالمهاجرين حرباً بعد الأخرى . والدليل على ذلك أن عدد سكان فلسطين فى عام ١٩٤٧ ، كان ٦٧٣ر٩٣٣ر١ وفقاً لآخر نشرة أصدرتها حكومة الإنتداب ، منهم ٢٣٩ر٦١٤ يهودياً أى مايعادل ٣١٪ من مجموع السكان ، وقد تزايد عدد اليهود بعد ذلك نتيجة لتدفق العنصر البشرى ، والزيادة الطبيعية ؛ فبلغ عدد السكان عام ١٩٦٧ ، ٠٠٠ر٦٥٧ر٢ منهم ٨٨٪ من اليهودى أى ٠٠٠ر٣٤٠ر٢ ، ١٢٪ أقليات أى ١٠٠ر٣١٦٠

(د) كيف تسيطر الصهيونية وإسرائيل على يهود العالم :

(١) إستطاع الزعماء الصهيونيون ربط يهود العالم باسرائيل برباط سياسى تعدى مدلول الرباط الدينى ، فأطلقوا على يهود العالم ويهود إسرائيل معا إسم «الشعب اليهودى» فاسرائيل ترى وفقاً لهذا المفهوم أن تمد سيادتها خارج نطاقها الاقليمى ، لتمثل جميع يهود العالم بأعتبار أنها تمثل الوطن القومى «للشعب اليهودى» .

وتفرض إسرائيل سيطرتها على اليهود - من غير رعاياها - وذلك عن طريق عزلهم عن التجمعات الدولية التى يعيشون فيها بحجة أن هذا الوجود موقت ويجب إستخدامه كجسر للعبور لأرض إسرائيل ، وتستخدم فى ذلك الربط المنظمة الصهيونية العالمية .

(٣) تجلى ذلك المفهوم فى ميثاق المنظمة ذاتها - والذى عقد بينها وبين حكومة إسرائيل فى ١٩٥٤/٧/٢٦ والذى وضع فيه مهام هذه المنظمة فيمايلى :

(أ) تنظيم هجرة اليهود ونقلهم وممتلكاتهم إلى إسرائيل .

(ب) العمل على تشجيع هجرة الشباب اليهودى إليها .

(ج) تطوير الاستيطان الزراعى فى إسرائيل .

(د) المساعدة فى المشاريع الثقافية ومؤسسات التعليم .

وهذا يعنى أن نشاط هذه المنظمة الصهيونية يعتبر تابعاً لدولة أجنبية هى إسرائيل ويمارس على أرض الدولة التى بها هؤلاء اليهود .

(٤) وتستخدم المنظمة الصهيونية فى ربط اليهود بها الوسائل التالية :

- توجيه دعوات لكبار المسئولين اليهود لزيارة إسرائيل .

- زيارات المسئولين الإسرائيليين للخارج لشرح كافة المشكلات المتعلقة بهم .

- عقد مؤتمرات داخل إسرائيل .

- العمل على توجيه هذه التجمعات اليهودية لما فيه مصلحة إسرائيل .

(هـ) يسهم العامل البشرى بتزويد إسرائيل بالخبرات الفنية والتسويقية والعسكرية وذلك بحكم انتشار اليهود فى جميع أنحاء العالم ولما لهم من صلات تجارية واقتصادية واسعة فى الدول الكبرى .

(و) إن العنصر البشرى خارج إسرائيل يعتبر إحتياطياً لها ، يتم إستدعاؤه فى حالات الحروب ، والدليل على ذلك زيادة عدد المهاجرين إلى إسرائيل بعد أى حرب كما هو واضح فى إحصائياتهم فمثلاً بعد حرب ١٩٤٨ وصل إلى إسرائيل ٥٧٨ر ٢٣٩ مهاجر فى عام ١٩٤٩ ، وبعد حرب ١٩٥٦ وصلها ٥٩٠ر٧٢ يهودى بينما كان عدد المهاجرين إليها عام ١٩٥٣ ، ٣٢٦ر١١ يهودى وفى عام ١٩٦٨ وصلها حوالى ٠٠٠ر٣١ يهودى بينما كان عدد المهاجرين إلى إسرائيل فى عام ١٩٦٦ ، ١٨ ألفاً تقريباً .

(ز) يؤكد هليل إشكنازى - المدير العام لوزارة الاستيعاب الاسرائيلية أهمية العنصر البشرى اليهودى بقوله : « إنه يجب تأمين سبعين ألف مهاجر سنوياً

سنوياً إلى إسرائيل ، للحفاظ على نسبة الـ ٨٥ ٪ من اليهود فيها في مقابل ١٥ ٪ من العرب » .

(ح) إن إنشاء مجتمع يهودي في العالم ، كان في حد ذاته من أهم أدوار الحركة الصهيونية التي قدمت خدمات كثيرة بواسطة التجمعات والجمعيات والوكالات ، حيث كان هدفها الأساسي أنها مسئولة عن جمع المساعدات الاقتصادية والخدمات الإجتماعية والصحية والثقافية والمهنية .

ثانياً : العامل السياسي :

تعتبر التجمعات اليهودية — في معظم البلدان التي يتواجدون فيها — إحدى جماعات الضغط السياسية الرئيسية ، بالرغم من ضآلة نسبهم ، ويرجع ذلك التأثير إلى تركزهم في المدن الكبرى والتي تتمتع بنسب كبيرة في الأصوات وذلك في الانتخابات ويعتمدون في التأثير على القرارات التي تمس مصالحهم اليهودية أو لاسرائيل بعده أساليب منها :

(أ) التمويل : إن أهم مصدر لتمويل الحملات الإنتخابية على أي مستوى ، تقوم بتمويله المؤسسات اليهودية أو العائلات المعروفة مثل برونجمان وشيف في أمريكا وروتشيلد في فرنسا . ففي الولايات المتحدة مثلاً يمارس اليهود ضغوطاً سياسية في الحملات الانتخابية ؛ رئاسة الجمهورية ، الانتخابات العادية للمجالس النيابية وغيرها حيث يمثل اليهود في ولايتي نيويورك وكاليفورنيا مثلا نصف القاعدة الانتخابية ، وبالتالي فأي مرشح محتاج لأصواتهم لذا دائماً تلاحظ في برمج المرشحين وعودا وضمانات لليهود وإسرائيل .

(ب) التركيز اليهودي في المدن : يلاحظ أن اليهود يتجمعون في مراكز النشاط السياسي والفكري والاقتصادي بغرض تشكيل الأغلبية العددية من بينهم وذلك للتأثير على الاقتصاد والفكر والاعلام لهذه المدن الكبرى لما لها من ثقل سياسي في حياة الدولة .

(ج) الاتصالات الشخصية : يتميز اليهودى باتصافه دائماً بالقرب من رجال السلطة سواء خوفاً أم طمعاً للاستفادة فى مجالات التجارة والنقد ،ويتم ذلك بالاتصالات الشخصية لغالبية المراكز القيادية وذلك عن طريق دعواتهم واقامة الحفلات الخاصة لهم .

(د) الرشوة : إعتاد اليهود على الرشوة ، كما أنهم يعملون على توريط المسئولين بمنحهم رشاوى واستغلال مناصبهم لصالح الصهيونية .

(هـ) من خصائص العقيدة الصهيونية ، توجيه اليهودى ليكون متميزاً فى أهم المجالات — طب ، إعلام ، محاماه — ولذلك فإنهم يستخدمون علومهم من خلال وسائل الإعلام اليهودية وتعبئته من أجل تأييد قرار سياسى معين يخدم شئونهم ويحقق المصالح والأغراض الصهيونية العليا .

— كما أنهم يستغلون أعمال الشغب والعنف فى الدول الموجودين بها كوسيلة للتأثير على القرارات والقيادات السياسية لمصالحهم .

ثالثاً : العامل الاقتصادى :

يعد المجال الاقتصادى وخاصة قطاعى النقد والتجارة من أخصب المجالات للشعب اليهودى الذى يتميز بحبه للمال سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة مثل الربا وتجارة رؤوس الأموال ، كما أن قرارات المؤتمر الصهيونى العالمى الأول تضمنت دعوة اليهود ، لخلق أزمات اقتصادية ، لاخضاع الشعوب لرؤوس أموالهم ، كما أن اليهود يميلون إلى العمل فى مهن حرة — كتجارة الذهب والماس ، المحاماة ، الطب ، أعمال البنوك ، السمسرة .

يعمل اليهود دائماً على إمتلاك البنوك ، والسيطرة على المؤسسات المالية المختلفة التى تمول المشروعات الرئيسية الاقتصادية ، والتجارية ، لتتحكم فى علاقات تلك البلدان اقتصاديا وتجارياً ولتوجهها لمصلحة دولة إسرائيل .

وكما قلنا أن الاقتصاد يلعب دوراً بارزاً وهاما فى حياة إسرائيل ، لذا تجدر

الاشارة إلى خصائص هذا الاقتصاد :

× إن الاقتصاد الإسرائيلى فى مجموعه — و منذ قيام الدولة كان و لا يزال — اقتصادا مصطنعاً وغير طبيعى ، وذلك لانه إقتصاد واقع تحت تأثيرات كثيرة منها :

× أن الاقتصاد الإسرائيلى يعتمد على الهبات والقروض والمساعدات الأجنبية والنفوذ الصهيونى العالمى ، الأمر الذى يجعله اقتصادا مجافيا لمعظم القواعد والقوانين الاقتصادية المعروفة .

× وتشير الأرقام التالية موضحة ذلك فقد وصل إلى إسرائيل رؤوس أموال أجنبية فاقت الحد فمثلا وصلها حتى عام ١٩٦٨

— ٢٠ مليار دولار من يهود المهجر وأهمهم يهود أمريكا .

— ٨٠٠ مليون دولار كل عام تعويضات ألمانية

— ٩٠٠ مليون دولار فى المتوسط كل عام حصيلة بيع سندات ،

— بجانب القروض من البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

(جورنال دى جنيف)

× أن الاقتصاد الاسرائيلى — فى مجمله وهيكله — معبأ ومستمر لخدمة الأغراض العسكرية والسياسية ، وقد وصف بن جوريون ذلك بقوله « إن معركة إسرائيل معركة مثلثة : اقتصادية ، سياسية وعسكرية » .

× أن كون هذا الاقتصاد نما نمواً شاذاً فهو عرضة للتغيير فى أحجامه وأرقامه .

× أن هذا الاقتصاد معزول اقتصادياً فى المنطقة العربية — المقاطعة العربية .

× إن خلق دولة إسرائيل كان خلاصة جهود ٥٠ عاماً للمنظمة الصهيونية العالمية .

فى خلق ورعاية الاقتصاد الإسرائيلى فى فلسطين ، ومن أهم آثار الوكالة اليهودية أنها أوجدت إطاراً عقائدياً وسياسياً وعسكرياً كان من شأنه إبعاد الظروف الملائمة للاقتصاد الصهيونى ليساهم فى المعركة الصهيونية .

× أن رأس المال المستورد لإسرائيل - والأموال التى يقدمها يهود العالم لها بدون مقابل - تخفف من أعبائها المالية وتمكنها من تنفيذ مخططات الهجرة والاستيطان مع الحفاظ على قوتها العسكرية التى تفوق إمكاناتها الذاتية .

× أن رأس المال الأحتكارى الصهيونى يلعب دوراً هاماً فى المجال الصناعى والاقتصادى فى إسرائيل ، حيث تنظر إسرائيل لمسألة الحفاظ على كيانها الاقتصادى على أنها مسئولية مشتركة بين التجمعات اليهودية فى العالم وبينها .

وهناك العديد من المؤسسات العالمية تدار برأس مال يهودى وتقدم معونات ومساعدات لإسرائيل وتلعب أهم الأدوار فى تطوير الطاقة الحربية لإسرائيل .

ففى أميركا : تقدم شركات البترول الأمريكية الاحتكارية مبالغ ضخمة لمساعدة إسرائيل، وعلى رأسها شركة روكفلر ستاندرأويل، كما أن معظم الشركات البترولية يشرف عليها رأس المال اليهودى الصهيونى .

فى بريطانيا : تشرف الصهيونية الدولية على بنك روتشيلد وعلى أكبر مصانع عسكرية فى غرب أوربا .

فى فرنسا : يشرف اليهود على أكبر مصانع الطائرات الميراج .

× يستخدم عملاء الصهيونية، والاحتكارات، ضغوطاً قوية على حكوماتهم لمصلحة إسرائيل، لمساعدتها فى مواجهة الدول العربية.

× ومما لاشك فيه أن ما يقدمه يهود العالم من تبرعات لإسرائيل – طوعاً أو كراهية منذ نشأتها – أسهم بشكل فعـــال فى دعم إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً، وهذه التبرعات ذاتها تمثل مصادر قوة أساسية لها، بل أصبحت بمثابة ضرائب يدفعها اليهود فى مختلف دول العالم للمؤسسات الصهيونية والتى تتولى تحويل جزء كبير منها لإسرائيل.

رابعاً : عامل التوجيه الفكرى والإعلام :

– استطاعت الصهيونية العالمية، السيطرة على الصحافة وجميع وسائل الإعلام الأخرى من إذاعة وتليفزيون، ودو نشر وعرض، ومكتبات عامة، ودور الطباعة ومصادر الإعـــلان، وذلك تنفيذاً لتوجيهات حكماء صهيون، والتى دعت اليهود إلى السيطرة على المجال الفكرى فى دول العالم.

– ولاشك أن أجهزة الإعلام المختلفة منذ أقدم العصور، تلعب دوراً هاماً فى تشكيل سلوك المجتمعات مع مختلف مستوياتها – محلياً وقومياً وعالمياً، وأصبحت نظرية الرأى العام جزءاً لا يتجزأ من العمل السياسى.

– ولقد استطاعت الصهيونية العالمية أن تقوم بدور بارز وملموس من خلال المراكز الثقافية اليهودية التى لا حصر لها، والتى أسست وتمول عن طريق الصهيونية العالمية فى تصوير اليهود المضطهدين وإثارة العطف العام نحوهم، لخدمة أغراضها وأهدافها التوسعية الاستيطانية.

– إن اليهود ينظرون للصحافة وأجهزة الرأى العام على أنها تحتل المركز الثانى بعد الذهب والمال، لأنها سلاح فعال فى تحقيق أغراضها.

— إن الصحافة اليومية السياسية — فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية — واقعة إلى حد كبير تحت سيطرة اليهود والصهيونية. وإذا حاول كاتب أو أديب ما، أن يجازف ويسعى للوقوف فى طريق اليهود للاستيلاء على القوى السياسية فسرعان ما يتعرض لهجوم أثر هجوم من قبل الصحف لامتلاكهم وسيطرتهم عليها.

نفى بريطانيا

— سيطر اليهود على الصحافة البريطانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، واستطاعوا بما لديهم من أموال بسط نفوذهم على جريدة التايمز اللندنية عام ١٧٨٨، ومنذ إنشائها وحتى يومنا هذا لم يخل تاريخ هذه الجريدة من وجود رئيس تحرير يهودى أو محرر للشئون السياسية أو الداخلية.

وحينما آلت ملكية التايمز إلى شركة فى عام ١٩٠٨، كان أبرز أعضاء تلك الشركة من اليهود.

— كما أنشأوا جريدة الديلى تلغراف، ومنذ نشأتها وهى فى خدمة الصهيونية العالمية.

— كما سيطر اليهود على العديد من الصحف، الديلى أكسبريس، الديلى ميل الديلى هيرالد وغيرها حتى وصل عدد الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية والتى تحمل أسماء يهودية تزيد عن ثمانين صحيفة ومجلة.

— واستطاعوا عن هذا الطريق وصول عدد كبير منهم إلى مجلس العموم واللوردات والمجالس البلدية وغيرها.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية:

— استطاع اليهود بأموالهم وعلمائهم ومفكريهم المنتشرين فيها، أن يسيطروا على وسائل الإعلام بها، بل وتحكموا فيها، وقد ذكر ليلينتال مؤكدا ذلك بقوله: إن سيطرة القومية اليهودية على الصحافة الأمريكية

هى سيطرة كاملة ، إن المجلات والصحف ونشرات الأخبار والمقالات تعطى الأولوية للآراء الصهيونية » :

ـ يمتلك اليهود فى أمريكا حوالى ٢٨٠ صحيفة يومية ومجلة أسبوعية وشهرية ودورية ، تقوم بتمويلها المنظمات الصهيونية وبعض العائلات اليهودية الثرية .

وفى الإذاعة والتليفزيون

ـ استطاع اليهود فى أمريكا إخضاع الإذاعة والتليفزيون لرؤوس أموالهم وللإدارة اليهودية (سى بى أس ، أى بى إس أن بى إس) وهذه الشركات كلها توثر على الرأى العام من خلال تبعيتها العالمية ، مستغلة كافة الأساليب الدعائية فى ذلك

الأعمال الأدبية :

ـ يسيطر اليهود على حركة الفكر والثقافة فى الدول الغربية سيطرة شبة كاملة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا مع العلم أن كثيرين من الأساتذة ينتمون إلى الطائفة اليهودية ، وهو ما يساعد على التأثير على الشباب وتهيئته لتقبل وجهات النظر الصهيونية .

دور الطباعة والنشر

× يمتلك اليهود أكبر دور للطباعة والنشر فى الولايات المتحدة وغيرها من دول غرب أوربا :

وكلات الأنباء

× يسيطر اليهود سيطرة كاملة على شركات الإذاعة والتليفزيون ه

خامسا : عامل الثقافة :

ـ تأتى كل من العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالى ، فى طليعة الوسائل التى تحرص عليها الصهيونية ، ولقد استخدمتها وسخرتها لتنفيذ برامجها الاستيطانية فى فلسطين .»

– إنفردت إسرائيل – دون بلاد العالم الثالث – فى إقامة علاقات طيبة ووثيقة مع الأسرة العلمية الدولية سواء أكان ذلك بفضل المؤسسات التى تمتلكها فى الداخل، أم بالطموح والمهارات التنظيمية القادرة على الإفادة من مواردها ،عن طريق الصهيونية العالمية .

– كما استطاعت إسرائيل أن تعرف أهمية التعليم العالى والدور الذى يلعبه فى الحفاظ على الدولة الحديثة لذلك فانها تسعى جاهدة لتعليم أبنائها فى أحدث المعاهد ، كما أنها تعمل فى الوقت ذاته على اجتذاب العلماء المثقفين إليها .

– تهويد البرامج الثقافية ليهود العالم

× إن الإندماج الثقافى ليهود العالم يشكل – من وجهة نظر إسرائيل والصهيونية العالمية – خطراً كبيراً ،وترى أنه مالم يتغير تكوين الحياة اليهودية ستصبح يهودية جزء كبير من الأجيال اليهودية القادمة مشكوكاً فيها .

لذا تقوم اسرائيل وفق هذا التصور – لخطورته – الاندماج الثقافى ليهود العالم بالتدخل فى شئونهم الثقافية والتعليمية بفرض برامج ذات طابع صهيونى ؛وتستعين فى ذلك بمدرسين اسرائيليين للعمل فى المدارس اليهودية فى الخارج ، وتقدم منحا دراسية للطلاب اليهود فى الخارج ،للدراسة فى المعاهد والكليات الإسرائيلية بقصد تشجيعهم على الهجرة والاستيطان الدائم فيها .

× وقد أنشأت لهذا الغرض مراكز تعليم اليهود، مثل المركز التابع للجامعة العبرية بالقدس لإعداد المعلمين الاسرائيليين للقيام بأعمال التربية والتعليم اليهودى خارج إسرائيل .

× كذلك تقوم بإرسال حاخامات اسرائيليين يعملون فى المعابد اليهودية لزيادة ربط يهود العالم بإسرائيل .

تعداد يهود العالم وتوزيعهم
عـــام ١٩٧٣ م

الدولة	عدد اليهود	عدد السكان
الكتلة الغربية		
الولايات المتحدة	٦ر١١٥ر٠٠٠	٢٠٧ر١٠٠ر٠٠٠
كندا	٣٠٠ر٠٠٠	٢١ر٧٩٠ر٠٠٠
بريطانيا وشمال ايرلندا	٤٥٠ر٠٠٠	٥٥ر٥٧٠ر٠٠٠
فرنسا	٥٥٠ر٠٠٠	٥١ر٢٦٠ر٠٠٠
إيطاليا	٣٥ر٠٠٠	٥٤ر٠٨٠ر٠٠٠
اليونان	٤ر٨٨٠	٨ر٩٦٠ر٠٠٠
قبرص	٢٥	٦٤٠ر٠٠٠
سويسرا	٢٠و٠٠٠	٦ر٣١٠ر٠٠٠
النمسا	١١ر٨٠٠	٧ر٤٤٠ر٠٠٠
بلجيكا	٤٠ر٠٠٠	٩ر٧٣٠ر٠٠٠
لوكسمبرج	١ر٢٠٠	٢٣٠ر٠٠٠
هولندا	٣٠ر٠٠٠	١٣ر١٩٠ر٠٠٠
أسبانيا	٩ر٥٠٠	٣٤ر١٣٠ر٠٠٠
ألمانيا الغربية	٣٢ر٥٤٧	٦١ر٢٩٠ر٠٠٠
السويد	١٥ر٠٠٠	٨ر١١٠ر٠٠٠
الدانمارك	٧ر٠٠٠	٤ر٩٧٠ر٠٠٠
النرويج	٩٥٠	٣ر٩١٠ر٠٠٠
فنلندا	١ر٣٠٠	٤ر٦٨٠ر٠٠٠
الكتلة الشرقية		
الاتحاد السوفيتى	٢ر٦٤٨ر٠٠٠	٢٤٥ر٠٧٠ر٠٠٠
رومانيا	٩٠ر٠٠٠	٢٠ر٤٧٠ر٠٠٠

تابع تعداد يهود العالم وتوزيعهم

الدولة	عدد اليهود	عدد السكان
بولندا	٨٫٠٠٠	٣٢٫٧٥٠٫٠٠٠
المجر	٩٠٫٠٠٠	١٠٫٣٦٠٫٠٠٠
تشيكوسلوفاكيا	٨٫٠٠٠	١٤٫٥٠٠٫٠٠٠
بلغاريا	٧٫٠٠٠	٨٫٥٤٠٫٠٠٠
يوغوسلافيا	٧٫٥٠٠	٢٠٫٥٥٠٫٠٠٠
المانيا الشرقية	٨٠٠	١٧٫٠٤٠٫٠٠٠
الدول الآسيوية		
الصين	٣٠	٧٠٠٫٧٨٠٫٠٠٠
اليابان	١٫٠٠٠	١٠٤٫٦٦٠٫٠٠٠
الهند	١٩٫٠٠٠	٥٥٠٫٣٧٦٫٠٠٠
افغانستان	٢٠٠	١٧٫٤٨٠٫٠٠٠
باكستان	٢٥٠	١١٦٫٦٠٠٫٠٠٠
الفلبين	٥٠٠	٣٧٫٩٦٠٫٠٠٠
سنغافورة	٤٠٠	٢٫١١٠٫٠٠٠
بورما	٢٠٠	٢٧٫٥٨٤٫٠٠٠
اندونيسيا	١٠٠	١٢٤٫٨٩٠٫٠٠٠
تايلاند	٦٠	٣٥٫٣٤٠٫٠٠٠
إيران	٨٥٫٠٠٠	٢٩٫٧٨٠٫٠٠٠
تركيا	٢٦٫٠٠٠	٣٦٫١٦٠٫٠٠٠
استراليا	٧٢٫٠٠٠	١٢٫٧٣٠٫٠٠٠
نيوزيلاندا	٤٫٥٠٠	—
اسرائيل	٢٫٧٦٢٫٠٠٠	٢٫٨٥٠٫٠٠٠
الدول الإفريقية		
جنوب أفريقيا	١١٧٫٩٠٠	٢٢٫٠٩٠٫٠٠٠

(تابع) تعداد يهود العالم وتوزيعهم

عام ١٩٧٣ م

الدولة	عدد اليهود	عدد السكان
أثيوبيا	١٢و٠٠٠	٢٥ر٢٥٠ر٠٠٠
روديسيا	٥و٢٠٠	٤ر٥٣٠ر٠٠٠
كينيا	٧٠٠	١١ر٦٩٠ر٠٠٠
زامبيا	٤٠٠	٤و٢٨٠ر٠٠٠
السودان	٥٠	١٦ر٠٩٠ر٠٠٠
زائير	١٠٠٠	٢٢ر٤٨٠ر٠٠٠
الدول العربية :		
جمهورية مصر العربية	٧٠٠	٣٤ر١٢٠ر٠٠٠
المغرب	١١٩و٣١	١٥ر٢٣٠ر٠٠٠
الجزائر	١٠٠٠	١٤ر٧٧٠ر٠٠٠
تونس	١٢و٠٠٠	٥ر١٤٠ر٠٠٠
ليبيا	٤٠	٢ر٠١٠ر٠٠٠
سوريا	٤و٠٠٠	٦ر٤٥٠ر٠٠٠
العراق	٥٠٠	٩ر٧٥٠ر٠٠٠
لبنان	٢و٠٠٠	٢و٨٧٠ر٠٠٠
اليمن	٥٠٠	٥و٩٠٠و٠٠٠
الدول اللاتينية :		
الأرجنتين	٥٥٠و٠٠٠	٢٣و٥٥٠و٠٠٠
البرازيل	١٣٠و٠٠٠	٩٥ر٤١٠ر٠٠٠
أورجواى	٥٠و٠٠٠	٢ر٩٢٠ر٠٠٠
فنزويلا	١٥و٠٠٠	١٠ر٤٠٠ر٠٠٠
المكسيك	٤٠و٠٠٠	٥٠ر٨٣٠ر٠٠٠

(تابع) تعداد يهود العالم وتوزيعهم

عام ١٩٧٣ م

الدولة	عدد اليهود	عدد السكان
بيرو	٥و٣٠٠	١٤ر٠١٠ر٠٠٠
بنما	٢و٠٠٠	١ر٤٨٠ر٠٠٠
بارجواى	١و٢٠٠	٢ر٣٩٠و٠٠٠
بورتوريكو	٢و٠٠٠	٢و٧٦٠و٠٠٠
كولومبيا	١٠و٠٠٠	٢١و٧٧٠و٠٠٠

بيـــــــان

الهجرة اليهودية التى طرأت بعد قرار التقسيم

عام	١٩٤٨	١٠١ر٨٢٨
	١٩٤٩	٢٣٩ر٥٧٨
	١٩٥٠	١٧٠ر٢١٣
	١٩٥١	١٧٥ر١٢٩
	١٩٥٢	٢٤ر٣٦٩
	١٩٥٣	١١ر٣٢٦
	١٩٥٤	١٨ر٣٧٠
	١٩٥٥	٣٧ر٤٧٨
	١٩٥٦	٥٦ر٢٣٤
	١٩٥٧	٧٢ر٥٩١
	١٩٥٨	٢٧ر٢٥٦
	١٩٥٩	٢٣ر٩٥٣
	١٩٦٠	٢٤ر٦٦٦
	١٩٦١	٤٧ر٧١٧
	١٩٦٢	٦١ر٤٥٥
	١٩٦٣	٦٦ر٤٦٥
	١٩٦٤	٥٦ر٨٤٦
	١٩٦٥	٣٣ر٠٩٨
	١٩٦٦	١٨ر٥١٠
	١٩٦٧	١٨ر٤٤٩

(تابع) بيـــان

الهجرة اليهودية التى طرأت بعد قرار التقسيم

١٩٦٨	٣١ر٠٧١
١٩٦٩	٤٠ر٤٦٠
١٩٧٠	٤٢ر٠٤١
١٩٧١	٤١ر٩٣٠
١٩٧٢	٥٥ر٨٥٦
١٩٧٣	٥٤ر٨٨٦
١٩٧٤	٣١ر٩٧٩
١٩٧٥	١٩ر٧٥٦

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١ — الكيلانى ، هيثم — المذهب العسكرى الاسرائيلى — سلسة كتب فلسطينية رقم ١٩ — مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٩

٢ — الحلو، أنجلينا — عوامل تكوين إسرائيل السياسية و العسكرية و الاقتصادية دراسات فلسطينية رقم ١٦ ، مركز الابحاث ، بيروت أغسطس ١٩٦٧ .

٣ — حجاج ، أحمد — سكان إسرائيل « تحليل وتنبوءات » — دراسات فلسطينية رقم ٢٧ — مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٨

٤ — صبرى عبد الله ، دكتور إسماعيل — فى مواجهة إسرائيل ، سلسلة إقرأ ، العدد ٣١٩ القاهرة ، يوليو ، ١٩٦٩ .

٥ — عبد العزيز ، مصطفى — إسرائيل ويهود العالم — دراسات فلسطنية رقم ٥٩ ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٦ — » » » — الاقلية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية بيروت ، أبريل ١٩٦٨ .

٧ — هاشم ، عقيل — إسرائيل فى أوربا الغربية — دراسات فلسطينية رقم ٢٣ — مركز الابحاث ، بيروت ، نوفمبر ١٩٦٧ .

٨ — وزارة الدفاع الوطنى بالجمهورية اللبنانية — القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى — الجيش اللبنانى ، الأركان العامة — سلسة الدراسات رقم ٣٤ ، بيروت ١٩٧٣ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1 - ABBAS ALY, Role of Jows In the Arab Israell Conflict, Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy in Palitical Science, Aligarh Muslim University, India, May, 1975.

2 - Baohi, R., Immigration into Israel, London, New York, 1956.

3 - American Jewish Year Book, 1974-75 Volume 75.

4 - The Israel Year Book, 1975.

5 - Jewish Agency, Immigration and the problem of the Middie East Class in Israel. Jerusalem, 1960.

6 - SIKES, CHRISTOPHER, Gross Roads To Israel, Londn,o 1965.

الفصل التاسع

النظام الديمقراطي *

يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة النظام الديمقراطي ، ذلك لأنه نظام يهتم بإشراك الناس في الحكم بهدف تحقيق الصالح العام .

والديمقراطية Democracy كلمة مكونة من لفظين يونانيين ، الأولى (Demos) ومعناها شعب ، و (Kratos) ، ومعناها سلطة أو حكم وعلى هذا فان الديمقراطية تعني حكم الشعب ، أو شكل الحكم الذي تكون فيه السلطة شعبية أو لصالح مجموع الشعب .

والديمقراطية مذهب فلسفي سياسي واجتماعي ، كما أنها نظام من نظم الحكم . وهي مذهب فلسفي نادى به الفلاسفة منذ عهد سقراط ، وأفلاطون وأرسطو ، وهي نظام للحكم بذلت المحاولات لتطبيقه قديماً في روما . وأثينا ، وغيرها من دويلات بلاد اليونان القديمة(١) .

تطور النظام الديمقراطي

يذهب الأستاذ العقاد إلى أن النظام الديمقراطي بدأ في اسبرطة من بلاد اليونان ، ولم يبدأ في أثينا في موطن الفلاسفة وأصحاب الدراسات الفكرية وتقرير هذه الحقيقة مهم جداً للعلم بطبيعة النظام الديمقراطي الذي نشأ في

* كتب هذا الفصل الدكتور ابراهيم أبو النار

(١) عبد الفتاح حسنين العدوى ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، الألف كتاب ٥٣٢ ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٤ وانظر أيضاً

Shumpeter, J. A., Socialism and democracy, 1934, pp. 284 FF.

ذلك الزمن ، فهو نظام عملى قائم على ضرورات الواقع ، وليس بالنظام الفكرى القائم على توضيح المبادئ وتمحيص الآراء(١) .

وقد تميزت الديمقراطية اليونانية بخاصيتين أساسيتين ، الأولى أنها كانت ديمقراطية مباشرة ، أى أن الشعب كان يشترك اشتراكاً مباشراً فى حكم نفسه عن طريق الجمعية assembly والاشتراك المباشر يعنى أنه لم يكن هناك نواب منتخبون ، بل كان حق الدخول إلى الجمعية والمشاركة فى المناقشات مسموحاً به لجميع أفراد الشعب المستوفين لمباشرة الحقوق السياسية. والثانية هى أن هذه الديمقراطية اليونانية لم تكن تعرف الحرية بمعناها الحديث ؛ فلم تكفل له حرية العبادة مثلا وإنما كان عليه أن يدين بدين الدولة ؛ وكان عليه أن يمتثل لقوانين الدولة ، مهما كان فيها من ظلم وجور بحقوقه وحرياته الشخصية : ومعنى ذلك أنه لم يكن مسموحاً للشعب ممارسة سلطة إصدار القوانين التى كان يمكن أن تحقق لأفراده حرياتهم الشخصية ؛ ويرجع الفقيه دوجى Duguit هذا إلى أن تعريف الحرية عند قدماء اليونان كان مشتقاً من المساواة ، أى المساواة أمام قوانين الدولة بغض النظر عما إذا كانت القاعدة التى قامت عليها هذه القوانين استبدادية لا تضع فى حسبانها مبادئ الأخلاق أو العدالة(٢) ؛

ولعل هذا ما حدا بالأستاذ عباس العقاد أن يقول بأن تجارب الحكومات — التى سميت باسم الحكومات الديمقراطية فى بلاد اليونان والرومان — تدعونا للقول بأن الحكومة التى يتولاها الشعب بنفسه ، لم توجد أبداً ولا يمكن أن توجد ، ولو كان الشعب قليل العدد كما كان ذلك فى المدن اليونانية ؛ إلا أنه من الجائز اعتبار هذه التسمية تسمية سلبية يقصد بها أن الحكم الديمقراطى غير حكم الفرد المطلق ، وغير حكم الأشراف ، أو الكهان أو حكم

(١) عباس محمود العقاد ، الديمقراطية فى الإسلام ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٤

(٢) عبد الفتاح حسنين العدوى ، الديمقراطية وفكرة الدولة : المرجع السابق ، ص ١٥

القادة العسكريين . وتأسيساً على ذلك فانه لا يصح أن يقال بأن الديمقراطية هى حكم الشعب ، أى أن يتولى الشعب بنفسه شئون حكومته(١) .

ويذهب البعض إلى التساؤل عن مدى وجود الأحزاب السياسية فى المدن اليونانية تحت ظل هذه الديمقراطية التى نتحدث عنها . ويقول الدكتور طارق الهاشمى إن المدن اليونانية كانت مقسمة إلى طبقات : طبقة أرستقراطية وطبقة فقيرة ، أو كما أشار الفيلسوف « أرسطو » إلى ذلك حين وصف الوضع الاجتماعى فى اليونان بأنها تتكون من مدينتين : مدينة الفقراء ومدينة الأغنياء — ليس ذلك فحسب ، بل إن « أرسطو » أرجع أسباب الثورة إلى الفقر حين قال : إن الفاقة هى أم الثورة ، كذلك « اللامساواة » بالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن المساواة ، تعتبر مصدراً دائماً للتغيير(٢) » .

فضلا عن ذلك ، فإن التاريخ اليونانى يشير إلى الكيفية التى أصاب بها الجزع الطبقات الأرستقراطية ، لشدة تأثير سقراط على الشباب فى ذلك الحين ؛ وقد حدا هذا بالشاعر « أرستوفان » الذى كان لسان الأحزاب الأرستقراطية المحافظة ، إلى أن يسخر من سقراط ويهزأ به فى قصصه وتمثيلياته . وهذا يعنى أنه كانت هناك أحزاب ديمقراطية ، وأخرى أرستقراطية ، وبطبيعة الحال فلم تكن الأحزاب فى اليونان تتمتع بنفس التنظيم الحزبى السائد فى العصر الحديث ، ولكن كانت هناك « كتل » من الرأى تمثل مصالح معينة منها طبقات الشعب وأخرى طبقة النبلاء والأغنياء فى المدن اليونانية (٣) .

---

(١) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ١٢ ، ١٣

(٢) د. طارق الهاشمى ، الأحزاب السياسية ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ص ١٧ وانظر :

Aristotle — La Politique — Editions Gonthier 1964, p. 178.

(٣) د. طارق الهاشمى ؛ المرجع السابق ؛ ويراجع كذلك كتاب : الديمقراطية الأثينية ، تأليف أ . هـ . م جونز وترجمة د . عبد المحسن الخشاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، الفصل الأول .

فالديمقراطية فى اليونان القديمة كانت تهدف إلى الإجراءات والتدابير السياسية التى يستفاد بها من جهود العامة فى أوقات الحرب بصفة خاصة ، ولم تكن هذه الديمقراطية مذهباً قائماً على الحقوق الإنسانية ، ولكنه على أية حال إجراء مفيد ، وتدبير ضرورى لاستقرار الأمن فى الدولة . وعلى هذا الأساس ذهب المؤرخ اليونانى العظيم « هيرودوت » إلى القول بأنه لم يكن هناك فضـــل للأثينيين على من جاورهم فى الشجاعة أيام خضوعهم للطغاة ، بل أنهم وضوا بالهزيمة حين كانوا مقهورين ، يعملون للسيد المسلط عليهم ، فلما ملكوا زمامهم ، حرص كل منهم على أن يبذل ما فى وسعه لنفسه(١) .

أما الرومان فلم يهتموا كثيراً بالشعب لأنه فى نظرهم يمثل الطبقة الدنيا ، ولقد أدت هذه النظرة إلى قيام صراع فى الحركات التى قام بها الدهماء ضد الطبقة الحاكمة من النبلاء . فضلا عن أن الرومان كانوا شديدى الاهتمام بكل ما هو رومانى فقط ، وكانت نظرتهم للآخرين نظرة إستعلاء وازدراء. وعندما قام الرومان بغزو أثينا قبل القرن الثانى للميلاد، ساعدوا على خسوف شمس الديمقراطية فى اليونان نظراً لأن حكمهم كان إرستقراطيا .

وقد تمكن شعب روما من الحصول على بعض الضمانات التى تساعده فى مراجعة الحاكم ، وأصبحت موافقة وكلاء الشعب على الأحكام الكبرى ضرورية فى بعض التعديلات التى أدخلت على الشريعة الرومانية بعد ثورة الشعب أكثر من مرة ، ولكنها كانت كلها ضمانات سلبية للمنع والوقاية وليست للعمل والتوجيه . وقد أشار « شيشرون » إلى المساواة الطبيعية بين الناس فى كتابه « القوانين » وقال « إننا مولودون للعدل وإن الحق مستمد من الطبيعة لا من أفكار الناس » ؛ ومهما نطلق على الإنسان الواحد تعريفاً

---

(١) عباس محمود العقاد، المرجع السابق ، ص ١٧ .

معيناً له فهو منطبق على جميع البشر ، وهذا تأكيد على أنه لافرق فى النوع بين إنسان وإنسان (١) .

الديمقراطية والأديان :

لم تهمل الأديان أمر الديمقراطية حيث جاء فى التوراة « صل لربك من أجل خدمك حتى لانموت ، لأننا قد أضفنا إلى خطايانا خطيئة أخرى وهى طلب ملك لنا » .

وجاء فى الأنجيل : « إن كبراء الأمم يحكمونها ويتحكمون فيها فيجب ألا يوجد ذلك بينكم » . وقد قال القديس بولس « الله مصدر كل سلطة » Ommis potestas a deo، وقد أضاف رجال الدين فى شرحهم لهذه الجملة «وذلك عن طريق الشعب »أما القديس توماس فقد ذهب إلى أن السلطة التى هى من حق الله يمتلكها الشعب » .

وقد جاء فى القرآن الكريم قول الله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » ، « وشاورهم فى الأمر » . كذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

« كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته ، « كلكم لآدم ، وآدم من تراب » : ليس لعربى على أعجمى ولالقرشى على حبشى فضل إلا بالتقوى » .

وقد وضحت التسوية بين الناس فى الدعوة من قوله تعالى :

« وما أرسلناك إلا كافة للناس » ، فالإسلام ليس دعوة مقصورة على جنس من الأجناس ، ولاعصبة من العصب ، ولكنه كان يدعو للمساواة بين الناس .

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم مثالا رائعاً للديمقراطية يشاور صحابته فيما ينوى القيام به، ويسألهم الرأى فى كل الأمور التى تعرض له ، حتى قال أبو هريرة : « مارأيت أحداً قط أكثر مشـــاورة لأصحابه من الرسول

(١) المرجع السابق ، ص ، ١٩ .

ص) . وكان الخلفاء الراشدون (رضى الله عنهم) أمثلة صادقة فى الديمقراطية :
فحين مات الرسول (ص) لم يترك وصية يحدد فيها من يخلفه ، حتى كان
« إجتماع السقيفة » حيث قام خلاف على من يخلف الرسول . المهاجرون
أم الأنصار ، وانتهى الاجتماع بعد خلاف شديد ، وتم مبايعة أبى
بكر الصديق حيث قال كلمته المشهورة بعد المبايعة :

« أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينونى
وإن أسأت فقومونى . الصدق أمانه ، والكذب خيانة . والضعيف فيكم
قوى عندى حتى آخذ له حقه ، والقوى ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه
ان شاء الله . »

وعندما تولى عمربن الخطاب الخلافة قال « ألا من رأى منكم فى
عوجاجا فليقومة » . وكان عمر رضى الله عنه يستدعى إليه من يزجرونه
ويذكرونه ويقول على الملأ . « رحم الله إمرأ أهدى إلينا عيوبنا »

ويعلق الأستاذ العقاد على الديمقراطية التى سادت فى عهد الاسلام
ويعجب بها أشد الأعجاب ويقول إن « المجتمع الذى يؤمر كل فرد فيه
بهداية والاستماع لمن يهديه ، غنى بالديمقراطية الاجتماعية عن نظام من نظم
الديمقراطية السياسية ، لأن الأمة كلها فى ذلك المجتمع حاكمة ومحكومة ،
وآمرة ومأمورة ، وناهية منهية ، فلا محل فيها لطغيان أو استئثار » (١) .

*****

والديمراطية وإن كانت فكرة قديمة ، كما سبق القول ، إلا أن تطبيقها
يعتبر موضوعاً حديثاً ، ذلك لأن النظام الديمقراطى الذى يهدف إلى إشراك
أكبر عدد ممكن فى الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر ، لم يطبق عملياً
إلا بعد الثورة الفرنسية ، ولم ينتشر إلا بعد الحرب العظمى . ولعل الفضل فى

---

(١) عباس محمود العقاد ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

تطبيق المبدأ الديمقراطى عمليا يرجع إلى كتابات الفلاسفة وبصفة خاصة الفلاسفة الفرنسيين الذين اتخذوا من المبدأ الديمقراطى وسيلة لمهاجمة النظم الملكية الاستبدادية . فملوك فرنسا كانوا يعتمدون على النظريات الدينية لتدعيم سلطانهم المطلق، فهم مسئولون أمام الخالق عز وجل وحده ، وعلى الشعب، واجب الطاعة والرضى، مهما كان فى أعمالهم من شذوذ أو مجافاة لروح العدالة . على هذا الأساس لم يكن هنا بديل من أن يلجأ الكتاب والفلاسفة إلى فكرة الديمقراطية يطلبون المساعدة للحد من طغيان الملوك، وكان الهدف من وراء ذلك ليس هو عزل الملوك والأباطرة وإنما الحد من سلطانهم .

ويعتبر فيليب بو Philip Pot أول مثل فى فرنسا يستخدم هذه النظرية ، حيث قرر ، أمام جمعية الهيئات العمومية فى عهد شارل الثامن سنة ١٤٨٤ : « بأن الشعب هو صاحب السلطة والذى يهبها للملك ، وعلى ذلك فطالما أن الملك قاصر ، فإن الشعب — ممثلا فى الجمعيات العمومية لا الأمراء — هو صاحب الحق فى تنظيم الوصاية » (١)

وتتضح لنا من ذلك أن المبدأ الديمقراطى كان فى ذلك الحين نظرية فلسفية ، هدفها محاربة الاستبداد . وفى أواخر القرن السادس عشر أرجع الكتاب والفلاسفة المبدأ الديمقراطى إلى فكرة التعاقد ، وهى أن الشعب وهو صاحب السيادة والسلطان، قد تنازل عن هذا السلطان للملك بشروط معينة ، فاذا حدث وأخل الملك بهذه الشروط فسخ العقد وأعادت سلطة الملك بلا أساس قانونى ، ويعتبر ظالماً وينبغى مقاومته والتخلص منه (٢) .

ونخلص مما تقدم إلى أن الديمقراطية حتى القرن السابع عشر كان أساسها ثلاثة مبادئ أساسية تتلخص فى أن الشعب هو صاحب السيادة ، وأنه عهد بسلطته إلى الملك ، وأن الملك إذا خرج عن حدود سلطته واعتدى على حقوق الشعب فإنه من الواجب استرداد السلطة منه .

---

(١)،(٢) د. السيد صبرى ، مبادىء القانون الدستورى ، مكتبة عبد الله وهبة ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ص ٥٠ — ٥١ .

وينبغى أن نشير إلى أنه نتيجة لظلم لويس الرابع عشر والخامس عشر ، زاد المبدأ الديمقراطى قوة ، وأخذت فكرة سيادة الشعب تنتشر ، وصارت الديمقراطية مبدأ سياسياً فضلا عن أنه قد ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر فكرة عدم قابلية التنازل عن السيادة ،على أساس أنها تلتصق بالشعب ،ومن هنا فقد ظهرت فكرة الديمقراطية فى وضع جديد ، وأيد جان جاك روسو Rousseau هذا الاتجاه، ووضع نظريته فى العقد الاجتماعى ،التى أصبحت إنجيل الثورة الفرنسية :

وتقوم نظرية العقد الاجتماعى Social Contract على فرضين :

١ — أن هناك حالة طبيعية سابقة على وجود الجماعة المتمدينة لم يكن الفرد فيها خاضعاً لأى سلطان ، بل كان متمتعاً بحرية كاملة .

٢—عقد إجتماعى صريح أو ضمنى أنهى به الأفراد حالتهم السابقة رغبة منهم فى الخروج منها لتكوين أمة ، وأقاموا بإتفاقهم الإجتماعى سلطة الأفراد وهى سلطة الفرد المشترك ، أو بعبارة أخرى هى سلطة الأمة . وعلى هذا الأساس فإن العقد الاجتماعى لم ينشئ السلطة فقط بل أنشأ الأمة أيضاً .

وقد ظلت الديمقراطية إلى عهد روسو ،أى إلى القرن الثامن عشر ،نظرية فلسفية فقط تهدف إلى الحد من سيطرة الملوك،إلى أن قامت الثورة الفرنسية وتم إعلان حقوق الأنسان فى ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ ، ونصت المادة الثالثة منه على مبدأ سيادة الأمة فقررت أن السيادة كلها مركزة فى الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم ، إنما يستمد سلطته من الأمة. كما نصت المادة السادسة من الاعلان على أن « القانون هو التعبير عن إرادة الأمة » .

".. La Loi est l'expression de la Volonté generale..".

وانطلاقاً من هذا يتضح لنا أن إعلان حقوق الإنسان جعل الديمقراطية مبدأ قانونياً جديداً تقوم عليه أسس الحكم فى الدول ، وبذلك تحول المبدأ النظرى الفلسفى إلى المجال العلمى التطبيقى وأصبح قاعدة قانونية عامة ،

وقد أخذ هذا المبدأ فى الانتشار بسرعة ،وأدى إلى إنهيار النظام الملكى المطلق ، وإنتشار مبدأ السيادة الشعبية فى معظم الدساتير الحديثة ، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى (١).

وقد أخذ المبدأ الديمقراطى ينتشر من فرنسا إلى دساتير الدول الأخرى ، حتى أصبح قاعدة عامة فى كل الدساتير فى الدول الديمقراطية الحديثة ،وقد نص دستور سنة ١٩٢٣ المصرى على هذا المبدأ فى المادة (٢٣) بقوله : « الأمة مصدر السلطات واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » وقد أعلنت المادة الثانية من الدستور الصادر سنة ١٩٥٦ فى مصر بأن « السيادة للأمة وتكون ممارستها على الوجه المبين فى هذا الدستور » ولم يغفل الدستور المصرى الحالى الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ هذا المبدأ ، فقد أشارت المادة الثالثة إلى أن « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور » .

ويجب ألا ننسى أن الدستور الفرنسى الذى تم وضعه فى سنة ١٩٤٦ جاء فى مادته الثالثة « أن السيادة القومية هى حق للشعب الفرنسى ، ولا يجوز لأى قطاع من قطاعات الشعب ، أو أى فرد منه ، أن يدعى لنفسه الحق فى ممارستها » .

كما جاء فى « إعلان الاستقلال » الأمريكى أن كل الحكومات تستمد « سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين » (٢) .

---

(١) للاستزادة فى إعلان حقوق الإنسان يمكن الرجوع إلى :
Collins, Henry; Rights of Man, Penguin books, London, 1969, pp. 132–4.

(٢) Carr, R. K. and others American democracy, Holt, Rinehart and Winston Inc., New York, U.S.A., 1970, pp.1–12.

خصائص الديمقراطية :

تتميز الديمقراطية التى أشار إليها الفلاسفة منذ أقدم العصور ، واعتنقتها الثورة الفرنسية ووضعتها موضع التنفيذ ، بأنها الديمقراطية الكلاسيكية ، أى التقليدية . ومن الخصائص البارزة للديمقراطية التقليدية أن الشعب هو صاحب السيادة ، وهو يمارسها إما بنفسه وهذه هى الديمقراطية للمباشرة ، وإما عن طريق نواب عنه ، وهذه هى الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية .

وحقيقة الأمر أن الديمقراطية المباشرة لاتطبق الآن بصورة واسعة ، ذلك لأن غالبية الدول الحديثة تتميز بكثرة سكانها مما يصعب معه ، بل ويستحيل أن يدير الشعب شئونه بنفسه ، ويكتفى بانتخاب نواب عنه يمارسون الحكم وعلى هذا فإن الديمقراطية الموجودة فى غالبية الدول تعتبر ديمقراطية نيابية يقتصر دور الشعب فيها على المشاركة فى انتخاب النواب الذين يمثلونه ويحكمون بالنيابة عنه .

ومن هذا يتضح لنا أن الذين يشتركون فى الحكم وفى إقرار القوانين والمعاهدات وأهم مظاهر الحكم فى الدولة يعتبرون قلة قليلة ينتخبهم أفراد المجتمع .وهذا يؤيد قول الرئيس «مازاريك» رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الأسبق ، بأن الأقلية هى التى تحكم فى الواقع سواء أكان النظام ديمقراطياً أم اتوقراطياً .

ولهذا فإن الاعتقاد يسود بأن مدلول السيادة الشعبية فى الوقت الحاضر ، إنما يتحقق عن طريق وسيلة قوية التأثير وهى الرأى العام ، الذى يعتبر قوة مؤثرة وفعالة لايمكن التقليل من أهميتها . ولا شك أن الرقابة التى يباشرها الرأى العام (*) Public Opinion على الحكام فى الوقت الحاضر تعتبر هى المظهر الأساسى لإشتراك الشعب فى الحكم .

(*) سوف نعالج موضوع الرأى العام بصورة تفصيلية فى مجال آخر .

فرقابة الرأى العام هى التى توجه الحكام إلى الحكم وفوق رغبات الناس هذه الرقابة تعتبر هى الخاصية الأساسية للديمقراطية التى تميزها عن أشكال الحكومات الأخرى .

وإلى جانب ماسلف فان هناك بعض الخصائص الأخرى التى تميز الديمقراطية نحاول أن نعرض لها بصورة مبسطة فيما يلى :

١ — احترام الحقوق والحريات :

تسعى الديمقراطية إلى احترام الحقوق والحريات ، وهذه الحريات التى تعمل الديمقراطية على تحقيقها ، قد تطورت منذ القرن الثامن عشر ، فقد كانت هذه الحريات ذات صبغة فردية حتى منتصف القرن التاسع عشر . ويعتبر إعلان حقوق الإنسان أحسن دليل على ذلك ، إذ وضع هذا الإعلان الفرد مع حقوقه الطبيعية أساساً لكل تنظيم اجتماعى . فالفرد له مطلق الحرية فى حدود ماتتطلبه مصلحة الجماعة . ومن أجل ذلك فان الحكومة الديمقراطية التى قامت على مبادئ الثورة الفرنسية إلتزمت باحترام حرية الفرد ، تلك الحرية التى كانت مقيدة بالقانون الذى وضعته الهيئة المسئولة عن ذلك والذى يسعى لتحقيق الصالح العام للجماعة .

٢ — تحقيق المساواة بين الأفراد

والمقصود بالمساواة فى هذا المجال الذى تسعى الديمقراطية إلى تحقيقه ، هو المساواة أمام القانون ، أى أن يكون القانون واحداً بالنسبة لجميع أفراد الشعب ، بحيث لايكون هناك تمييز بين فرد أو طبقة لأى سبب من الأسباب .

٣ — تحقيق الحرية السياسية .

تهدف الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية Political Liberity ، ذلك لأن المبدأ الديمقراطى إنما نشأ فى ظل إستبداد الملوك وطغيانهم . فكان هدف الشعوب ، حينئذ ، هو محاولة التخلص من هذا الاستبداد عن طريق تحقيق

الحرية والمساواة السياسية ، فضلاً عن أن الصناعة لم تكن قد تقدمت وازدهرت بعد .

وفى الوقت الحاضر ، تقدمت الصناعة وتطورت الحياة الاجتماعية ، وتبع ذلك ظهور الديمقراطية الاجتماعية Social democracy التى تستهدف تحقيق المساواة الاجتماعية . ولا شك أن هناك اختلافاً بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، حيث يقصد بالديمقراطية السياسية « أن كل شيء بالشعب » أما الثانية فيقصد بها « أن كل شيء للشعب » ويجب ألا يفوتنا فى هذا المقام أن نقول بأن الديمقراطية الاجتماعية لا يمكن أن تغنى عن الديمقراطية السياسية بأى حال من الأحوال ، ويرجع ذلك إلى أن ما يحصل عليه الشعب فى الحالة الأولى من الإصلاح يعتبر منحة من الحاكم ، بينما فى الحالة الثانية يحصل الشعب بنفسه على ما يريد من الإصلاحات (١) .

ومن الحقائق الثابتة أن معظم الدول التى تأخذ بالديمقراطية ، بدأت تدخل فى بلادها كثير من عناصر ومظاهر الديمقراطية الاجتماعية عن طريق إصدار التشريعات التى تهدف إلى إصلاح وتحسين أحوال العمال ، ورفع مستوى معيشتهم ، وكذلك العمل على إزالة الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الطبقات . وقد أخذ بهذا الاتجاه الدستور الفرنسى الصادر سنة ١٩٤٦ ، فقد ضمن مقدمته كثيراً من هذه المبادئ والأحكام . وقد خصص الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧١ الباب الثانى منه لتقرير كثير من هذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية واختار لذلك عنوان « المقومات الأساسية للمجتمع » .

٤ — الديمقراطية مذهب فردى :

تعتبر الديمقراطية الفردية من مبادئ الثورة الفرنسية ، وهذا يبدو واضحاً فى إعلان حقوق الإنسان الذى صدر سنة ١٧٨٩ ، فقد كان الفرد وحقوقه

---

(١) د . السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ + د . محمود محمد حافظ ، الوجيز فى النظم السياسية والقانون الدستورى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ : ص ٩٣ — ٩٨ .

مجال اهتمام هذه الوثيقة وليست الدولة : وهذا يعنى أن الديمقراطية تشرك الأفراد فى الحكم بصفتهم أفراداً وبغض النظر عن وظائفهم أو عضويتهم فى أية جماعة من الجماعات ، ويؤدى المبدأ الفردى إلى(١) :

(أ) يجب ألا يكون هناك وسيط بين الدولة صاحبة السيادة ، وبين الأفراد ، وألا تتقدم المصالح الخاصة على الصالح العام ، وهذا ما قضت عليه الثورة الفرنسية ، فلم يعد هناك امتيازات للأشراف ورجال الدين .

(ب) أن يشترك كل فرد فى الشئون السياسية العامة كإنسان ، أى كفرد بغض النظر عن أى اعتبار آخر كالجماعة أو الطبقة التى ينتسب إليها ، فالحقوق السياسية التى يتمتع بها الفرد فى الديمقراطية تكون باعتباره إنساناً فقط .

٥ — الديمقراطية هى حكومة الأحزاب :

يذهب بعض المفسرين إلى أن الديمقراطية ، لا يمكن أن تتحقق بغير الأحزاب(٢) : (وبصفة خاصة الديمقراطية النيابية) ، إذ كيف يتسنى التعرف على الأغلبية واتجاهاتها إذا لم يكن للأحزاب وجود .

وحقيقة الأمر ، أن النظام الحزبى ، لا يمكن أن يؤتى أكله أو يحقق المقصود من وجوده فى الدول التى لم يكتمل فيها نمو الوعى القومى السياسى بعد . ذلك لأن الجهل يجعل من السهل على القادة الحزبيين أن يتلاعبوا بثقة الجماهير من خلال الخطب الرنانة والوعود البراقة . وعلى هذا تفقد الأحزاب السياسية ركنا أساسياً وهاماً من الأركان التى ترتكز عليها وهو رقابة الرأى العام على الأعمال التى تضطلع بها .

---

(١) عالج كل من « بن » و « بيترز » موضوع إرادة الشعب بأنها تتكون من مجموعة الإرادات الفردية التى لا تتحقق نتيجة التشابه فى المصالح المختلفة ، ولكنها تأتى نتيجة اصطناع وسيلة توزنها بغض الإرادات ضد بعضها الآخر ، أى أن كل إرادة فردية لها وزنها وتقديرها الخاص بها يراجع ذلك فى :

Benn, S. I. and Peters, R. S.; Social Principles and the Democratic state, London, 1961, P. 346.

(٢) سوف تعالج الأحزاب السياسية فى مجال آخر .

صور الديمقراطية :

نحاول فى هذا المجال أن نعرض لصور الديمقراطية وأشكالها التى تكون عليها فى عملية التطبيق . وتقسم الديمقراطية إلى ثلاثة أقسام :

١ — الديمقراطية المباشرة .

٢ — الديمقراطية النيابية .

٣ — الديمقراطية شبه المباشرة .

١ — الديمقراطية المباشرة :

وتعتبر الديمقراطية المباشرة direct democracy أقرب النظم السياسية إلى الديمقراطية الصحيحة . وعلى الرغم من أن هذا النظام هو أقدم النظم الديمقراطية ، فقد كان منتشراً فى اليونان ، إلا أنه لم يعد له وجود اليوم إلا فى بعض المقاطعات الصغيرة . ويرجع عدم انتشار هذا النظام — كما سبق القول — إلى اتساع الدول الحديثة ، وزيادة عدد السكان مما يصعب معه إدارة الشعب شئونه بنفسه .

وقد كان « جان جاك روسو » من أكبر أنصار هذا النظام المباشر فهو فى نظره النظام الأمثل لأنه الدليل على وجود مبدأ سيادة الأمة . ولا يعترف « روسو » بالنظام النيابى لأنه يرى أن الأخذ به يدل على ضعف الروح الوطنية .

وفى الديمقراطية المباشرة يتولى الشعب بنفسه ممارسة السيادة كاملة ، فيجتمع أفراد الشعب والذين لهم حق ممارسة الحقوق السياسية فى هيئة جمعية شعبية ، ويقررون القوانين بأنفسهم ، ونفس الوقت يعينون الموظفين القائمين بالسلطة التنفيذية والقضائية للنظر فى فض المنازعات بين الأفراد . ويتضح لنا أن الجمعية الشعبية هى التى تتولى السلطة التشريعية بنفسها :

وعلى الرغم من أن الحكومة الديمقراطية المباشرة تعتبر أقرب النظم إلى الديمقراطية الصحيحة، إلا أنه من الصعب تحقيقها، فى الواقع العملى، نظراً لاتساع الدول، وكثرة عدد السكان، وأصبح على الدول أن تقوم بواجبات كثيرة ومعقدة لا يستطيع الشعب أن يدلى برأيه فيها بصورة مباشرة .

٢ ـ الديمقراطية النيابية Reprsentative Demôcracy

تتمثل الديمقراطية النيابية فى أن يقوم الشعب بانتخابات عدد محدد من أفراد الشعب يطلق عليهم « نواب » ليمارسوا السيادة ويتولوا الحكم بالنيابة عنه .

وقد نشأ النظام النيابى فى انجلترا نتيجة تطور تاريخى، ككل النظم الانجليزية التى نشأت، مع الزمن ، وأخذت فى التطور حتى أصبحت تقاليد راسخة ، لذلك فقد نشأ هناك مجلس اللوردات ومجلس العموم .

ويلاحظ أن الأساس الأول الذى يرتكز عليه النظام، هو وجود برلمان منتخب كله أو معظمه بواسطة الشعب لمدة معينة ، ويكون من مجلس أو مجلسين ، ويتولى البرلمان أو المجلس القيام بوظائف ثلاث : الوظيفة التشريعية ، والموافقة على الميزانية ، ومراقبة السلطة التنفيذية .

وإلى جانب ذلك فإنه من أسس النظام النيابى الآن أن النائب لا يمثل دائرته وحدها ، بل يمثل الأمة كلها ، وهذه القاعدة موجودة فى معظم الدساتير الحديثة ، وقد نص عليها الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٢٣ (م ٩١) وتنص على أن « عضو البرلمان عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه ، توكيله بأمر على سبيل الالزام » .

فضلا عن ذلك فإن النظام النيابى يقوم على استقلال البرلمان قانوناً خلال مدة نيابته عن مجموع الناخبين ، فالبرلمان بعد

الانتخاب يصبح هو صاحب السلطة القانونية ، ولايستطيع الشعب أن يتدخل فى أعماله . وعلى هـــذا فإن الشعب تنتهى مهمته الدستورية ، وتنتهى مظهر إشتراكه فى الحكم بمجرد إنتهاء عملية الانتخاب ، وبعدها يصبح البرلمان هو صاحب السلطة والمباشر لها بالاشتراك مع السلطة التنفيذية .

ومن أجل ذلك نرى أن « روسو » ينتقد النظام النيابى انتقاداً مراً ، وفضل الديمقراطية المباشرة عليه ، وقد علق على النظام النيابى الإنجليزى بقوله « يعتقد الشعب الإنجليزى أنه حر ، ولكن هذا محض وهم ، إذ أنه ليس حراً إلا فى فترة إنتخاب أعضاء البرلمان ، فإذا ماتمت عملية الانتخاب عاد الشعب عبداً لاسلطة له ».

ومن هذا يتضح أنه فى النظام النيابى ، لا يباشر الشعب فيه أى سلطة قانونية بعد إنتهاء الانتخابات ، بل تنحصر السيادة القانونية فى البرلمان وحده أو مع الحكومة وفقاً لما ينص عليه دستور الدولة .

٣ — الديمقراطية شبه المباشرة

نعتبر الديمقراطية شبه المباشرة Semi-direct democracy نظاماً وسطاً بين الديمقراطية المباشرة التى يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه دون وسيط ، والديمقراطية النيابية التى تقتصر مهمة الشعب فيها على إختيار نواب يمارسون وظائف السلطة باسمه ونيابة عنه . ففى الديمقراطية شبه المباشرة لايكتفى الشعب بانتخاب مجلس نيابى ، بل يشارك هذا المجلس فى مباشرة مظاهر الحكم ، وبصفة خاصة ، الوظيفه التشريعية ، وكذلك يراقب هذا المجلس ، فيكون له فى بعض الأحوال ، حق حله قبل إنتهاء مدته ، ويراقب أعضاءه فيكون للناخبين حق إعادة الانتخاب فى إحدى الدوائر الانتخابية ، وهكذا . وعلى هذا يعتبر الناخبون فى هذا النظام سلطة رابعة إلى جانب السلطات الثلاث الموجودة .

وقد عرفت الديمقراطية شبه المباشرة وطبقت منذ زمن طويل فى دستور الاتحاد السويسرى ودساتير المقاطعات السويسرية ، وقد أخذت بها كثير من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد إنتشر بعد الحرب العالمية الأولى بصورة واسعة(١) .

ويتطلب هذا النظام ، لكى يحقق النجاح ، مستوى عالياً من الثقافة والمدنية ؛ حتى يصبح الشعب أهلا للمشاركة فى شئون الحكم والمساهمة مع أعضاء البرلمان فى مباشرة مظاهر السلطة ، فضلا عن ذلك فإنه يتطلب الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم ، وتنظيم مباشرتها وضمان وجودها فى دستور الدولة .

* * * * * * * * * *

تقويم الديمقراطية :

إنقسم الكتاب بالنسبة إلى النظام الديمقراطى بين معارض ومؤيد، ونحاول فى هذه السطور الاشارة إلى وجهات النظر السلبية والإيجابية فى هذا الصدد .

الانتقادات التى وجهت للديمقراطية

وجهت إلى نظام الحكم الديمقراطى بعض الانتقادات يمكن حصرها فيما يلى :

١ — أن نظام الحكم الديمقراطى ؛ وإن كان فى ظاهره يمثل حكم الشعب بواسطة الشعب أو أغلبيته ، إلا أنه فى الواقع يمثل حكم الأقلية، فالديمقراطية البرلمانية تحولت إلى ديمقراطية نيابية . وعلى هذا فإن الأقلية

---

(١) د. محمود حافظ، الوجيز فى النظم السياسية والقانون الدستورى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٠ — ١٥٢

هى التى تحكم و تسيطر وتصدر القرارات ، فسيادة الشعب تعتبر ضرباً من الوهم والخيال .

٢ — إذا كان هناك إقتناع كامل بأن الديمقراطية تجعل الحكم بيد أغلبية الشعب ،فإنها بذلك تفضل الكم على الكيف ولاتقيم وزناً للكفاءات ، فالشعب لايملك المؤهلات الملائمه التى تمكنة من الحكم . ومن أجل ذلك ذهب البعض إلى القول بأن الديمقراطية تعنى حكم الجهلاء والأغبياء .

٣ — أن الديمقراطية تقــوم بتوزيع السلطات على هيئات متعددة ، وهذا يؤدى إلى توزيع المسئولية وعدم تحديد المسئول فعلا عن شئون البلاد ، فالنائب ينسب المسئولية للبرلمان بأكملة ، بينما يلقى الوزير بالمسئولية على الوزارة كلها .

٤ — أن الديمقراطية لاتهتم بالتخصص ، إذ يكفى لتولى الوزراء مناصبهم أن يكونوا على قدر معين من الذكاء والثقافة وحسن التصرف ، ولكن لايشترط فيهم التخصص الفنى المناسب لكل وزارة ،وهذا يؤدى إلى إضعاف رقابة الرؤساء على المرءوسين .

٥ — أن الديمقراطية تؤدى إلى وجود الأحزاب وتعددها ، وبالتالى إلى إنقسامها وكثرة المشاحنات بينها ، وهذا يؤدى إلى تفتيت وحده الأمة وضياع وقتها فى مهاترات ومناقشات لاجدوى منها .

٦ — على الرغم من أنه يقال أن الديمقراطية تحقق حريات الشعب ، إلا أنها فى الواقع العملى تؤدى إلى إستبداد المجالس النيابية وطغيانها . فهى بذلك تعمل على إحلال استبداد البرلمان محل استبداد الملوك . ولاشك أن استبداد البرلمان يعتبر أخطر بكثير من استبداد الملوك . إلا أن هذ الاستبداد تحيط به هالة من السعادة الشعبية ، ولذلك فإن الفقيه « دو جى » Diguit نصح بضرورة وضع قيود وضمانات كبيرة ضد استبداد البرلمان ، أكثر من تلك الضمانات التى تتخذ ضد الملوك وسلطتهم المطلقة .

٧ — لايمكن للديمقراطية أن تنجح كنظام للحكم أوقات الأزمات التى تمر بالأمة ، ذلك لأن الأزمات والشدائد تتطلب أن يتولى أمر الأمة فيها حاكم أوسلطة تنفيذية قوية تستطيع توجية دفة الأمور بالقوة .

هذا جانب من بعض الانتقادات التى وجهت للنظام الديمقراطى ، إلا أن هناك فريقاً من العلماء قاموا بالرد عليها تدعيما لموقفهم المؤيد للديمقراطية وساقوا فى هذا المجال عدداً من الحجج نشير فيمايلى إلى أهمها : (١)

١ — أن الديمقراطية لاتمثل حكم الأقلية كما يقول المعارضون ، وذلك لوجود رقابة الرأى العا الذى يعتبر السلاح المؤثر من جانب الشعب ، والذى يستطيع من خلاله أن يوجه الحكام إلى السياسة المرغوبة . فالرأى العام هو مظهر إشتراك جميع أفراد الشعب فى الحكم سواء الأغلبية أو الأقلية . فضلا عن ذلك فإن الديمقراطية تعمل على إشراك أكبر عدد ممكن من الشعب فى الإنتخابات عن طريق الاقتراع العام .

٢ — أما بالنسبة لموضوع تفضيل الديمقراطية للكم على الكيف ، وتركها لأمور الدولة فى يد الجهلاء . فإن هذا القصور لايجب إلصاقة بالنظام نفسة ، ولكن السبب فيه هو تأخر الشعوب وعدم وعيها ، ومن ثم فإنه يمكن تدارك هذا النقص من خلال نشر الثقافة والتعليم فى المجتمع ، هذا فضلا عن أن النظام الديمقراطى — بأخذه بهذا الاتجاه - يعتبر مدرسة يمارس من خلالها الحكم ، ويتعلم كيف يدير شئونة بصورة عملية .

٣ — أما مسألة عدم التخصص فيمكن الخلاص منها عن طريق وضع مواصفات معينة لمن يتولى أعمالا فنيه . ويلاحظ أن النظم الديمقراطية تحاول من جانبها تعويض هذا النقص الفنى للنواب عن طريق تشكيل اللجان البرلمانية وإنشاء مجالس فنية متخصصة لبحث الأمور الفنية والإقتصادية .

---

(١) د . محمود محمد حافظ ؛ المرجع السابق ؛ ص ص ، ١١١ — ١١٢ وكذلك عبد الفتاح حسنين العدوى ؛ المرجع السابق ، ص ص ، ٣٢ — ٣٤ .

أما الامر الخاص بعدم تخصص الوزراء فان هذا الأمر لايعني شيئا، فوظيفة الوزير تعتبر مهمة سياسية فقط ،حيث يقوم بالاشراف على وزارتة وتوجيه سياستها العامة وفقا للخطط الموضوعة، أما الأعمال الفنية المتخصصة فيتولى أمرها وكلاء الوزارات الدائمون وهم متخصصون وقادرون على توجية دفة العمل الفنى .

٤ — والنقد الموجه إلى توزيع المسئولية ليس فى محلة ، ذلك لأن تركيز السلطة فى أيد محدودة يساعد على الاستبداد .

٥ — إذا كانت الديمقراطية تنتقد لأنها تستلزم وجود الأحزاب وتعددها مما يؤدى إلى إنقسام الامة ، كما يقولون ، فإن الاجابة على ذلك تتلخص فى أن رقى الشعوب وتقدمها ، ونمو الشعور بالمسئولية كفيل بأن يخفف من مساوئ النظام الحزبى ، فالأحزاب لها فوائد كثيرة لايمكن التقليل من أهميتها ، فضلا عن آن إختلاف وجهات النظر ، وتنافس ، الأحزاب فيمابينها تنافساً حراً شريفاً ، يحقق فى نهاية الأمر صالح الشعب كلة .

٦ — أما الانتقاد الخاص بأن الديمقراطية تؤدى إلى إستبداد البرلمان تحت ستار السيادة الشعبية ، فإنه من الممكن التخلص من ذلك عن طريق تحقيق التوازن بين السلطات حتى لاتطغى إحداها على الأخرى . فالديمقراطية إنظام يتميز بالمرونة والقدرة على التشكل وفقا لظروف كل دولة على حدة ، فمثلا فى البلاد التى يطغى فيها البرلمان ويقوى نفوذه ، يمكن تقوية السلطة التنفيذية فيها للحد من إستبداد البرلمان وطغيانه . فضلا عن أن الرأى العام — يقف حائلا أمام استبداد البرلمان ، ويوجهه الوجهة السليمة التى تتفق مع تحقيق رغباتة واهتماماته كلها .

٧ — أما عن عدم صلاحية الديمقراطية للحكم فى الأوقات العصيبة، فهذا يتنافى مع مايتصف به النظام الديمقراطى من مرونة ومقدرة للتكيف والتآلف مع الظروف التى يتعامل معها . ففى أوقات الازمات تستخدم الشدة ، أوقد تتخذ شكلا شبة دكتاتورى لفترات مؤقتة تنتهى بزوال

الظروف العصية. وعلى هذا يمكن للديمقراطية أن تحقق نجاحاً منقطع النظير في مواجهة الظروف العصيبة ، و هذا ماحدث فعلا في الحربين العالميتين .

فضلا عن هذه الحجج التي ساقها أنصار الديمقراطية ليصدوا بها معاول النقد والهدم ، فانهم ذهبوا إلى القول بأنة مهما كانت الظروف فإن لكل نظام عيوباً ، والديمقراطية كنظام من صنع البشر، لاتخلو هي الأخرى من العيوب ، ولكنها على كل حال تعد خيراً من النظم الأخرى التي تناصبها العداء . فالديمقراطية أقل نظم الحكم عيوباً إلى جانب أنها أصبحت أمراً ضرورياً ، ونظاما حتميا لا مفر منه في العصر الحديث ، في ظل تقدم الشعوب ورقيها . لذلك فإنه ينبغي العمل بقدر المستطاع على التخلص من العيوب التي تلحق بالديمقراطية لتتمكن من تحقيق أهدافها بصورة قوية وفعالة .

* * * *

الفصل العاشر

تطور النظام السياسي فى جمهوريه مصر العربية *

أولا : النظام السياسى فى مصر القديمة

سادت السلطة التقليدية فى المجتمعات القديمة ، حيث كانت هذه السلطة تتركز فى حكم رب الأسرة أو رئيس القبيلة بحيث كان هناك من يخلف هؤلاء فى سلطتهم بعد مماتهم ، وعلى ذلك فقد كانت السلطة تقليدية وراثية. وقد سادت هذه السلطة بطبيعة الحال فى مصر القديمة ، نظراً لأن مصر كانت بلداً زراعياً ، والزراعة بطبيعتها تتميز بالاستقرار فى الأرض ، ويعتبر هذا الاستقرار مظهراً أساسياً من مظاهر السلطة الأبوية . Parental Authority. والسلطة الأبوية لا ترتكز على القوة المادية ، بل تستمد دعائمها من الخضوع للأسرة ويعتبر هذا الخضوع ذا طبيعة أخلاقية ، وتتميز هذه السلطة بأهميتها البارزة ، لأنها تعتبر الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنظيم الاجتماعى Social Organization ، فضلا عن ذلك ، فإنها تعتبر الركيزة الأساسية فى التشريع وسن القوانين ، فقد كان رب الأسرة هو الحاكم والقاضى ، وهو أساس الدين والعرف والتقاليد (١).

ونظراً للزيادة السكانية فى مصر القديمة ، وتعقد الحياة بصورة كبيرة ، فقد انتقلت السلطة الأبوية إلى نطاق مجالس آباء الأسرة ، ورؤساء العشائر

(*) كتب هذا الفصل الدكتور إبراهيم ابو الغار

(١) د. مصطفى الخشاب ، النظريات والمذاهب السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ ؛ ص ٧ ، ويراجع كذلك د. أحمد سويلم العمرى ؛ أصول النظم السياسية المقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٩١ - ٢٩٥ .

لتصبح أوسع نطاقاً وأكثر قدرة على إدارة أمور الرعايا . وقد تبع ذلك نشأة القرى والمدن ، وظهور التنظيم السياسى والإدارى المصرى ، الذى حل محل النظام القبلى الذى كان يقوم على علاقات القرابة والدم . والنظام الإدارى administrative order كان يرتكز على وحدة المصالح والأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصورها المختلفة .

وقد تميز حكام القرى والمدن والمقاطعات فى مصر القديمة ، بالقوة والنفوذ فى مجال الإدارة والحكم . ويرجع تاريخ هذه الإمارات الصغيرة والمدن الكثيرة المستقلة التى نشأت فيها المملكة المصرية ، إلى زمن بعيد . وكان ملوك مصر قبل الملك « نارمر » يسمون أتباع « حوريس » . وقد عمل كل منهم على جمع شمل العشائر والأحلاف المتقاربه وقيادتها . وعلى ذلك صارت دويلة لها قانونها الخاص ومعبودها المحلى . ومع مرور الزمن إندمجت هذه الدويلات فى إقليمين إثنين هما : الإقليم الشمالى ويشمل مصر السفلى ، والإقليم الجنوبى ويشمل مصر العليا .

وقد سعى الفراعنة للسيطرة بإحكام على الإقليمين ، وقد أخضع فرعون لسلطته الإقليمين السالف ذكرهما وأصبح يولى الحكام أو الولاة باسمه ليحكموا لحسابه حيث يجمعون الضرائب ويحشدون الجيوش وينشئون الطرق . وعلى هذا كان فرعون هو الرئيس الأعلى للدولة ، وظل الله فى الأرض ، وينوب عنه هؤلاء الحكام فى إدارة الأقاليم . وكان هؤلاء الحكام ، فى غالب الأمر من الأسرة المالكة ، ويمارسون الحكم فعلا بإسم فرعون صاحب الأرض ، ويلتزمون نحوه بواجبات وإلتزامات ماليــة وعسكرية ، وسياسية . وكان فرعون يمنح المحاربين المنتصرين فى الحروب الإقطاعيات حتى يطمئنوا على مستقبلهم ويظلوا مدينين لأرض الوطن الذى يضحون من أجله .

وقد كان إنتقال أداة الحكم من فرعون إلى حكام المقاطعات عملا أساسياً ساعد فى تثبيت دعائم الحضارة المصرية وتنميتها . وعلى هذ يتضح

لنا أن إدارة الحكم أيام الفراعنة كانت موزعة بين فرعون والوزير وحاكم الإقليم وحاكم المقاطعة ومحافظ المدينة ومجالس الأعيان .

ولقد أصبحت مصر ملكية نتيجة لضم الدويلات العديدة بعضها إلى بعض ، وأصبح فرعون مفوضاً عن حكام هذه الدويلات ، وآلت إليه جميع السلطات الدينية والدنيوية ، ولا يحد من نفوذه إلا القانون . وكان هو الذى يعين وزراءه الذين يعتبرون نواباً له .

وقد عرف قدماء المصريين النظم الدستورية فى أدق معانيها ، فقد عرفوا نظام الوزراء إذ كان للدولة مجلس يسمى « مجلس الدولة » ، ويتكون من وزير أكبر ، ووزراء لمختلف شئون الدولة يعينهم الملك بمراسيم محددة وكانوا يعرفون نظام المسئولية الوزارية . وكان الوزير الأكبر مسئولا أمام الملك لأنه صاحب السيادة العليا فى الدولة ، وليس أمام هيئة نيابية أو مجلس شعبى ، وذلك لأن الحكومة كانت أداة مطيعة للملك . فضلا عن ذلك فقد عرف المصريون كذلك نظام اللامركزية فى إدارة شئون البلاد . وكانت لهم مجالس سياسية يجتمع فيها حكام الأقاليم لرسم السياسة العليا ، وعرفوا كذلك نظم التفتيش والمراقبة ، إذ كان المفتشون يذهبون للتفتيش فى الأقاليم للوقوف على أحوال الناس والتحقيق فى تظلماتهم ، وتحقيق مطالبهم . وقد عرفوا كذلك نظام الندوات والمجالس الشعبية ، فقد كانوا يجتمعون لمناقشة مطالبهم فى شئون الزراعة والسياسة . وفى الحقيقة فإن هذه المجالس الشعبية كانت هى النواة الأولى للمجالس النيابية بمعناها الصحيح.(١)

ثانياً : النظام السياسى فى عهد الأسرة المالكة

وقد تعاقبت الحياة السياسية على مصر إلى أن جاءت أسرة محمد على ،

(١) د. مصطفى الخشاب : النظريات والمذاهب السياسية ، المرجع السابق ص ٢٨٨.

تلك الأسرة التى حكمت مصر نحو مائة وخمسين عاماً (١٨٠٥ — ١٩٥٢).
وعلى الرغم من أن نظام الحكم أيام محمد على كان مطلقاً ، فقد سار هذا الحاكم فى إدارة شئون البلاد على نمط « المستبد العادل » حتى قال عنه كاوت بك « إنه أول عثمانى استطاع إدراك الأفكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والإدارة » وعلى الرغم من أن سلطته كانت مطلقة إلا أنه أحكم التدابير من خلال ابتعاده عن الحكم الاستبدادى . فقد شكل لنفسه مجلساً خاصاً إعتاد المداولة فيه مع أعضائه فى جميع الأعمال المرتبطة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها . وقد شكل — لكل فرع من فروع الإدارة — مجلساً يضم مجموعة من الاخصائيين . وعلى هذا كان هناك مجلس للحرب ، ومجلس للبحرية ، ومجلس للزراعة ، وآخر التعليم .. إلخ . فضلا عن ذلك فقد كان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعاً يسمى مجلس الحكومة وكان يختص بالنظر فى جميع أقسام الحكومة . ومهما قيل بشأن هذه المجالس : وبصفة خاصة المجالس الذى كان يساعد محمد على فى الحكم ، فإنه لم يكن لهذه المجالس سوى رأى استشارى فقط وقد كان الوإلى مسئولا شخصياً أمام الباب العالى .

وقد استمر نظام الحكم المطلق بعد أيام محمد على ، فظل فى أيام عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) الذى كان حاكماً مستبداً ، ولكنه كان على عكس محمد على فى انه كان عدواً لكل طرق الإصلاح ووسائله ، وقد استمر الحكم المطلق أيام سعيد باشا (١٨٥٤ — ١٨٦٩) الذى سار على منهج محمد على فكان مستبداً عادلا .

وبعد ذلك جاء حكم الخديوى إسماعيل ، فظل نظام الحكم المطلق قائماً ، ولكن هذا النظام لم يستمر نظراً لأن الحركة الدستورية قد بدأت فى الظهور ، وقد ساعد على ظهور هذه الحركة ونموها الظروف التى مرت بها

البلاد فى الفترة التى حكم فيها الخديو إسماعيل البلاد ، وإتصال مصر بصورة كبيرة بالحضارة الأوروبية(١) .

وفى هذا العهد ساد الظلم ولم تتحقق أركان العدالة فى أمور كثيرة منها التجنيد والضرائب . فضلا عن ذلك فلم يكن هناك تنظيم قضائى كما أن الحريات الفردية لم تحترم .

وقد أنشىء مجلس للنواب عام ١٨٦٦ وكان يتكون من ٧٥ عضـــواً منتخبين من جميع المديريات . إلا أنه لم يكن لهذا المجلس أى وظيفة اللهم إلا إبداء الرأى فيما يعرضه عليه الخديوى ، وكان رأيه فى هذا الصدد إستشارياً ، هذا إلى جانب أن الخديوى نفسه لم يكن يعرض على المجلس إلا المسائل الإدارية العملية مثل أمور الرى وتطهير الترع وربط الضرائب . ويتضح من ذلك أن الأمور الأساسية الهامة لم تكن من الموضوعات التى تعرض على أعضاء هذا المجلس نظراً لأن الخديوى كان يتحكم فى كافة المسائل السياسية بصورة مطلقة . ونظراً للديون التى أغرق بها الخديوى مصر ، حكمت البلاد بواسطة وزارة مسئولة ، وتم تعيين مراقبين إنجليز وفرنسيين لضمان سداد الديون . ونتيجة لذلك ظهر إهتمام الرأى العام بالأمور السياسية ، وبدأت الصحف فى الظهور ونما هذا الاتجاه وأدى إلى ظهور الحركة الدستورية الوطنية .

بيد أن هذه الحركة الدستورية تم القضاء عليها عندما تولى الخديوى توفيق الحكم ، وكان الخديوى توفيق مستسلماً لدولتى إنجلترا وفرنسا ، إلى جانب أنه كان يميل إلى تركيز السلطة فى يديه .

وأمام هذا الاستبداد والحكم المطلق ظهرت موجة الرأى العام تعبر عن استيائها لهذا الحكم وأخذ جمال الدين الأفغانى وتلميذه الشيخ محمد عبده

---

(١) د . السيد صبرى ، مبادىء القانون الدستورى ، مكتبة عبد الله وهبة ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ص — ٢٦٧ — ٢٦٨ . وكذلك د . أحمد سويلم العمرى ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٩٢ ، ٢٩٣

ينشر ان الدعوة ضد التدخل الأجنبي ، مما جعل الخديوى ينفى جمال الدين الأفغانى خارج البلاد ويعزل محمد عبده من وظيفته فى دار العلوم .

وفى تلك الأثناء ظهر « الحزب الوطنى » ، وكان يتكون من مجموعة من كبار رجال الدولة من بينهم شريف باشا وعمر لطفى وسلطان باشا وغيرهم . وقد كان الدافع الأساسى لإنشاء هذا الحزب هو مقاومة نظام الحكم المطلق . وقد جاء فى بيان هذا الحزب «أنه يريد إنقاذ مصر من الهوة السحيقة التى تردت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد ، وأن الحكومة الحالية لا تمت إلى مصر بنسب حقيقى ، لأن الدولة هى التى أنشأتها ، ولا دخل للأمة فيها ، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتخلص من ديونها بشرط أن تتركها الدول حرة فى تنفيذ الإصلاحات العاجلة » .

وقد تكونت جمعية سرية فى عهد إسماعيل من مجموعة من المصريين هدفها الدفاع عن حقوق المواطنين ، وعندما عاد الجيش من حرب الحبشة انضم إلى هذه الجمعية ضابط مصرى وطنى هو أحمد عرابى .

وقد كافح عرابى هو وزملاؤه كثيراً من أجل المطالبة بحقوق المصريين وحرياتهم ، وإيجاد حكومة دستورية فى البلاد . إلا أن الحكومة كانت له بالمرصاد ، وصارت تماطله فى تحقيـــق مطالبه مما إضطره للقيام بمظاهرة عسكرية تؤكد المطالب التى سبق إعلانها وتشكيل مجلس للنواب وزيادة الجيش . وقد وجد الخديوى نفسه مضطراً للنزول على رغبة عرابى ، فأقال الوزارة ، وتشكلت وزارة جديدة برياسة محمد شريف باشا .

ولقد كان من المحدد أن تصدر لائحة جديدة يتم على أساسها الانتخابات ، ولكن الخديوى تحت التأثير الأجنبى دعا المجلس إلى الانعقاد وفقاً للائحة الخديوى إسماعيل القديمة (١٨٦٦) ، على أن يعد شريف باشا قانونه الأساسى الجديد ومن المستعجب أن الدول والمراقبين عارضا بشدة فى توسيع إختصاصات مجلس النواب ، وفى الاستجابة لطلبات الحزب العسكرى الخاصة بتدعيم

الجيش وتقويته ، وقد إستجاب شريف باشا لما طالبت به الدول . وقد تمت الانتخابات واجتمع مجلس النواب ، وقدم شريف باشا للمجلس اللائحة التأسيسية الجديدة .

وعلى الرغم من كل هذا فقد سعت حكومتا إنجلترا وفرنسا بكل جهدهما إلى محاولة السيطرة على الحركات الوطنية الداخلية ، ومنع كل ما من شأنه إحداث إضطرابات داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم في مصر . وقد أدى هذا الموقف الأجنبي إلى تضامن الحزب الوطني والحزب العسكري ومجلس النواب ، والوقوف معاً صفاً واحداً ضد سياسة الدولتين (١).

وقد أدى هذا الموقف المضطرب إلى صدور اللائحة الأساسية لمجلس النواب في ٨ فبراير عام ١٨٨٢ ، وكانت تتضمن بعض المبادئ الأساسية أهمها : ١ — يتم إنتخاب النواب لمدة خمس سنوات . ٢ — النواب أحرار في آرائهم ويتمتعون بالحصانة البرلمانية ٣ — كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته فقط . ٤ — تفتتح الدورة بخطبة يقرؤها الخديوي أو رئيس الوزارة بالنيابة عنه ، وتتضمن توضيح المسائل الهامة التي تعرض على المجلس أثناء إنعقاد جلساته ، وتنتهي الجلسة بعد هذه الخطبة ٥ — ينتخب المجلس لجنة للرد على خطبة الخديوي ٦ — للوزراء الحق في الحضور للمجلس وإبداء وجهات نظرهم فيه ولهم أن ينيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين . ٧ — وللمجلس الحق في سؤال الوزراء واستجوابهم ٨ — للحكومة حق اقتراح القوانين ولكنها لا تصبح سارية إلا إذا أقرها المجلس وصدق عليها الخديوي . ٩ — للحكومة الحق في إصدار مراسيم لها

---

(١) د. طعيمة الجرف ، ثورة ٢٣ يوليو ، ومبادىء النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ ، ص ص ١٨٦ ، ١٨٧ ، وكذلك د . السيد صبري مبادىء القانون الدستوري ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥

قوة القانون إذا طرأت أحوال ضرورية أثناء غيبة البرلمان ، ويجب عرضها عليه عند إجتماعه .

وقد صدر قانون الانتخاب الجديد فى مارس ١٨٨٢ وهو ينص على مبدأ الإقتراع العام لكل مصرى يبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً ويدفع للحكومة ضريبة قدرها خمسة جنيهات فى السنة ويعفى منها العلماء ورجال الدين والمدرسون والضباط والصيادلة والأطباء والمهندسون .

ويمكننا القول فى هذا الصدد ، أن دستور عام ١٨٨٢ يعتبر دستوراً صادراً عن طريق جمعية وطنية لأن مجلس نواب عام ١٨٨١ المنتخب من الشعب هو الذى أملى هذا الدستور على النحو الذى رآه . والفضل فى ذلك يرجع إلى النهضة الفكرية التى قادت إلى الشعور بالعزة القومية والتى سعى أحمد عرابى للدفاع عنها بقوة السلاح .

إلا أن الموقف لم ينته عند هذا الحد ، فقد سعت السياسة الاستعمارية إلى أسلوب الفتن لإثارة الذعر فى نفوس القوات العسكرية الوطنية ، وإحداث فتنة سياسية للإيقاع بين الخديوى والعرابيين. وعلى هذا فقد حدثت مؤامرة الضباط الشراكسة على الزعيم أحمد عرابى مما أدى إلى خلق أزمة بين الوزارة والخديوى . فقد علم عرابى فى أبريل سنة ١٨٨٢ أن بعض الشراكسة يقومون بعمل مؤامرة لقتلة ، فحول المتآمرين على مجلس عسكرى لمحاكمتهم وأصدر عليهم أحكاماً مختلفة ، بيد أن الخديوى لم يوافق على التصديق عليها وكان يحركه فى هذا الرفض قنصلا إنجلترا وفرنسا .

وقد كان لهذا الحادث الخطير ، أثر سيء على نفوس العرابيين مما دفعهم إلى تهديد الخديوى بالطرد من الحكم . وفى غضون ذلك اضطر الخديوى إلى الالتجاء لطلب الحماية الأجنبية . ولقاء ذلك قامت إنجلترا وفرنسا بإرسال أساطيلهما إلى الأسكندرية وطلبتا إسقاط

الوزارة ونفى عرابى . وقد تطورت الأحداث تطوراً سريعاً حتى إحتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ضماناً لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية وتأييدا لسلطة الخديوى ضد الشعب المصرى.

وقد أدى الاحتلال إلى إلغاء دستور ١٨٨٢ ، وظهور نظام نيابى ناقص فى مايو ١٨٨٣ . وإلى جانب هذا النظام النيابى الضعيف إبتدأ مندوب إنجلترا فى مصر اللورد كرومر فى جمع السلطة فى يده ، وبذلك ألغيت الرقابة الثنائية ، وبدأ اللورد يعين مستشارين إنجليز للوزارات المصرية المختلفة ومن دواعى الأسف أن هذا الشىء قد تم بناء على طلب وزارة شريف باشا .

ولقد ظل هذا النظام النيابى قائما فى مصر ، واستمر معه الاحتلال رغم الوعود المتكررة من إنجلترا بالجلاء حتى سنه ١٨٩٢ عند ماتولى عباس الثانى العرش بعد وفاة الخديوى توفيق .

فقد مر بعض الوقت على روح الاستسلام التى برزت فى هذه الحقبة حتى ظهر مصطفى كامل الذى تميز بالثورة ، ولقد كانت مبادئه ترتكز على المطالبة بجلاء الانجليز وإقامة حياة دستورية سليمة . وقد سعى بكل جهده لنشر دعاية واسعة لبلاده فى عواصم أوروبا ، فأوضح للرأى العام الأوروبى عدالة المطالب المصرية(١) .

وفى الحقيقة ، فإن مصطفى كامل بروحة الشابة والوطنية كان قد فكر منذ سنة ١٩٠٠ فى تنظيم الحزب الوطنى على نهج الأحزاب السياسية الحديثة المعروفة فى أوروبا ، وكان دافعه الأساسى فى ذلك هو تنظيم العمل الوطنى ، وخلق روح جديدة لمعارضة سياسة الاحتلال .

---

(١) للوقوف على قصة مصطفى كامل بصورة موسعة يرجع إلى عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية القاهرة مطبعة الشرق ١٩٣٩ .

إلا أن فكرة تأسيس الحزب الوطنى فى صورته المنظمة لم تتحقق بصورة واقعية إلا فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، حين خطب فى الأسكندرية داعيا الأمة كلها إلى الانضمام إلى الحزب الذى اتخذ الجلاء مبدأ أساسيا له ، وقد عرف بسبب ذلك باسم حزب الجلاء .

وعلى الرغم من ذلك فقد حدث سنة ١٩٠٤ حدث جلل أدى إلى إصابة مصطفى كامل بضربه قاضية ، ويبلور هذا الحدث فى « الاتفاق الودى » الذى تم فيه توقيع فرنسا مع انجلترا هذا الاتفاق على أساس أن تتنازل فيه فرنسا عن وادى النيل لإنجلترا ، وفى مقابل ذلك تتنازل إنجلترا لها عن الشمال الأفريقى(١) وقد اطلق هذا الاتفاق يد بريطانيا فى مصر وأطلق يد فرنسا فى المغرب(٢) .

وانطلاقاً من ذلك فقد ازداد نشاط مصطفى كامل وأخذ يعمل بكل جهوده فى تلقين الشعب المصرى أصول الوطنية الصحيحة وكراهية الاحتلال عن طريق الصحافة . ولذلك فقد أصدر جريدة اللواء ، فضلا عن أنه كان يمارس نشاطه فى الخطب السياسية التى كان يلقيها فى الاجتماعات العديدة ، إلى جانب إنشائه للحزب الوطنى للمطالبة بالجلاء كما سبق القول. وقد جاءت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ لكى تزيد اشتعال النار فى قلوب المصريين ، وقد أدت هذه الحادثة إلى نتائج على قدر كبير من الأهمية فى تاريخ النضال الوطنى المصرى . فقد كانت الحادثة بمثابة ناقوس الخطر الذى أيقظ الشعب المصرى على حقيقة مقاصد الاحتلال الإنجليزى ، وأنه لا يرضى من المصريين إلا الاستسلام والخضوع ، فإذا ماثاروا يوماً طلباً للحياة والحرية كان جزاؤهم

---

(١) د . طعيمة الجرف المرجع السابق ص١٩٢

(٢) د. جلال يحيى ، أصول ثورة ٢٣ يوليو ، الدار القومية للطباعة والنشر الأسكندرية ١٩٦٤ ص ٧٧ ويراجع كذلك د. محمود نجيب أبو الليل ، الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى ، القاهرة ، مطبعة التحرير ١٩٥٣ .

التعذيب والتلمير مثلماحدث فى دنشواى . فضلا عن ذلك فقد كانت هذه الحادثة نقطة بداية حاسمة فى القضية الوطنية . فقد أدت إلى اهتمام الصحف والأوساط الأوروبية بالمسألة المصرية . مما أدى إلى تكوين رأى عام دولى قوى يساند حركة التحرر والاستقلال فى مصر .

ونتيجة لذلك إستقال «اللورد كرومر» وتم تعيين السير «إلدونجورست» الذى سعى إلى تطبيق سياسة أكثر ليونة (١) مع المصريين كما حاول إجراء بعض الاصلاحات فى نظم الحكم والإدارة ، فعدل نظام مجالس المديريات بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ الذى اعترف لهذه المجالس بالشخصية المعنوية مع تخويلها بعض الرقابة على المديرين (٢) .

إلا أن عبء الكفاح عن قضية البلاد كان أقوى من أن تتحمله كتفا رجل واحد ، لذلك فقد ساءت حالة مصطفى كامل الصحية وفارق الحياة وهو فى ريعان شبابه ، وانتقلت قيادة الحركة الوطنيةو الإشراف على كفاح الحزب الوطنى إلى زميل الكفاح محمد فريد .

وكان من الطبيعى أن يقوم محمد فريد بدوره كاملا للمطالبة بإعطاء دستور للبلاد تمشياً مع الحالة التى سادت الامبراطورية العثمانية والتى كان من مصلحة الحركة الوطنية المصرية أن تسايرها فى كفاحها ضد قوات الاحتلال . وقد أخذت حركة الحزب الوطنى شكلا جماعياً فى مطالبتها بالدستور ، وكان هذا سبباً للخلاف الشديد الذى نشأ بين الحزب الوطنى وبين عباس الثـــانى (٣) .

---

(١) د . جلال يحيى. المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٢) د . طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ ، ويراجع فى نفس الاتجاه د . السيد صبرى ، القانون الدستورى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٣) للمزيد عن محمد فريد ونضاله الوطنى فى سبيل مصر يرجع إلى : عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، رمز الاخلاص التضحية ، تاريخ مصر القومى من ١٩٠٨ — ١٩١٩ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٤١ .

وقد ظل محمد فريد يناضل ويجاهد ، وقد أخذت إنجلترا تضطهده بصورة قاسية وأمعنت فى ذلك كثيراً حتى غادر مصر فى عام ١٩١٢ إلى أوروبا ، ومن هناك تابع نشاطه وجهاده ضد الاحتلال حتى توفى سنة ١٩١٩ (١) .

وقد انتهزت انجلترا فرصة إعلان الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ فأعلنت حمايتها على مصر وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمى منذ إحتلالها لمصر سنة ١٨٨٢ . وقد ترتب على هذه الحماية أن استقرت جميع السلطات فى مصر — إبان الحرب — فى يد المندوب السامى البريطانى الذى كان يمثل همزة الوصل بين مصر والدول الأجنبية .

وقد توفى السلطان حسين سنة ١٩١٧ وجاء من بعده السلطان أحمد فؤاد. وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى بعقد الهدنة بين تركيا وبريطانيا وحلفائها يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ ، ثم بين ألمانيا والحلفاء فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ هبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ تطالب بالاستقلال التام وبجلاء جيش الاحتلال البريطانى تمشياً مع مبدأ الرئيس الأمريكى « ولسن » فى حق الأمم والشعوب فى تقرير مصيرها .

ويتجه بعض المؤرخين إلى أن ثورة سنة ١٩١٩ لم تكن ثورة دينية ولا ثورة اجتماعية ، ولكنها كانت ثورة سياسية بكل معنى الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضاً(٣) .

---

(١) د . السيد صبرى ، القانون الدستورى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٣ ، ويراجع كذلك د . جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٢) د . طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ إلى ١٩٢١ الجزء الأول ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٦ ، ص ٣٩ وكذلك عبد العظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ١٢٩ — ١٥٤ .

ولكن إذا كانت ثورة ١٩١٩ سياسية فى بعض أسبابها وأهدافها ، إلا أنها كانت كذلك ثورة اجتماعية ، فى البعض الآخر من أسبابها وأهدافها ، إلا أن الذى حدث هو أن هذه الثورة — نظراً لطبيعة قيادتها الثورية فى ذلك الوقت — قد انقلبت على كل أهدافها الاجتماعية وعلى جوهر أهدافها السياسية كذلك . فقد أغفلت القيادات الثورية لثورة ١٩١٩ اغفالاً كبيراً متطلبات التغيير الاجتماعى . وعلى الرغم من أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحاً فى مفهومه الاجتماعى ، إلا أن قيادة الثوره لم تتنبه لذلك بوعى وإدراك(١).

ومن جهة أخرى ، فإن ثورة سنة ١٩١٩ قد انقلبت على جوهر أهدافها السياسية فوافقت قيادتها على استقلال مبتور حيث كان هذا الاستقلال مقيداً بالتحفظات الأربعة المشهورة من حيث بقاء الأمر فى يد جيش الاحتلال الانجليزى ، وكان الدافع إلى ذلك أن القيادات الثورية سنة ١٩١٩ لم تستطع أن توفق بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه بها الاستعمار ثورات الشعوب فى ذلك الوقت .

وهكذا انتهت الثورة بإعلان استقلال لامضمون له ، وبحرية صريحة تحت قسوة الاحتلال ، فقد انتهت الأحداث بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلنت فيه إنجلترا نهاية نظام الحماية واستقلال مصر ، إلا أن هذا الاستقلال — كما سبق القول — كان استقلالا إسمياً وداخلياً وبشروط معينة. ومع الاستقلال كان على المصريين أن يبدأوا حياتهم الدستورية ، ومع الدستور بدأت المعارك والمنافسات والانقسام بين نواب الأمة والحكام ، كل ذلك وبريطانيا باقية فى البلاد .

ولكن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن وثيقة للاستقلال معترفاً بها ، لذلك — وإزاء الأصوات المرتفعة التى كانت تنادى بالدستور — فإن القصر لم يجد بداً

---

(١) د . طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

من المماطلة وتم إصدار دستور ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣(١) .

ولا شك أنه بصدور دستور سنة ١٩٢٣ انتقلت مصر من وجهة نظر نظام الحكم فيها إلى مرحلة جديدة تقوم على قاعدة النظام الدستورى الذى يعتبر أساس الدولة القانونية مع توزيع السلطات العامة بين الملك والوزارة والبرلمان ، وعلى هذا الأساس انتهت فى مصر فكرة الحكومة الشخصية كما زال منها عهد الحكم الفردى المطلق الذى ساد فيها حتى بداية القرن العشرين ولكن الوصول لهذه الحقيقة ينبغى ألا ينسينا أن هناك حقيقة لاتنكر ، وهذه الحقيقة تتصل بمدى انحراف الملكية المصرية عن الدستور وعن الديمقراطية ، مما أدى إلى العودة بالنظام السياسى فى مصر إلى عهود الحكومات الفردية غير الدستورية (٢) .

وقد تم إجراء الانتخابات على أساس هذا الدستور فى ٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، وتم فوز حزب الوفد بأغلبية ساحقة . ولذلك فقد دعى سعد زغلول لتأليف الوزارة وفقاً للقواعد الدستورية . وقد ألف الوزارة دون اعتراف منه بتصريح ٢٨ فبراير ، وعلى ذلك فقد عاد نواب البلاد المنتخبون يتولون زمام الحكم لاول مرة بعد استقالة وزارة محمود سامى البارودى .

وظل سعد زغلول يناضل من أجل قضية بلاده أودخل فى حلبة المفاوضات مع إنجلترا ، إلا أنه لم يحقق نجاحاً يمكنه من تحقيق الكسب الكامل لقضية بلاده حتى توفى سنة ١٩٢٧ . وقد رأس الوفد بعد ذلك مصطفى النحاس ، وتعرضت الحياة النيابية للتوقف لمدة ثلاث سنوات فى عهد محمد محمود رئيس الوزراء ، الذى حاول تسوية الأمور المعلقة بين مصر وإنجلترا فتوصل إلى مشروع إتفاق « محمد محمود ـ هندرسون » ، وقد اشترطت الحكومة الإنجليزية إقراره بواسطة الشعب المصرى ، فسقطت وزارته . ثم

---

(١) د. جلال يحيى ، المرجع السابق، ص ١٣١ ، وكذلك عبد العظيم رمضان المرجع السابق .

(٢) د . طعيمة الجرف ، المرجع السابق، ص ٢٠٠–٢٠١

أجريت الانتخابات ، ففاز الوفد وتشكلت الوزارة فيه برئاسة « مصطفى النحاس » ، إلا أن هذه الوزارة الوفدية تركت الحكم عندما فشلت فى المفاوضات الإنجليزية المصرية ١٩٣٠ ، ثم جاءت وزارة أخرى برئاسة إسماعيل صدقى الذى ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وأصدر دستوراً جديداً ١٩٣٠ ظل مستمراً حتى ١٩٣٥ .

وفى الحقيقة فإن كل هذه الاضطرابات الدستورية لم يكن سببها اختلافات داخلية حقيقية ، وإنما كانت نتيجة تدخل إنجلترا فى الحياة السياسية المصرية ، سعياً وراء إضعاف الروح الوطنية القومية ، وبصفة خاصة ، بعد وفاة سعد زغلول . وكان الهدف الأكبر من ذلك هو ان تقبل البلاد تسوية المسائل المعلقة بشكل يرضى إنجلترا . بيد أن الوفد المصرى ظل يناضل بروح وطنية عالية من أجل كسب قضيته التى يسعى ويجاهد من أجلها بشرف وأمانة .

ولكن على الرغم من ذلك ظهرت بعض الفئات المنحرفة التى بدأت فى الانضمام للأحزاب ، وعلى الرغم من أن هذه الفئات المنحرفة كانت من المثقفين وكان فى إمكانها أن تكون حارسة للآمال الحقيقية لثورة الشعب ، إلا أن الإجراءات كانت أقوى من مقاومتهم . كذلك استطاع الانحراف الذى استشرى أن يفتح الباب لفئة من الرأسماليين كان كل اهتمامها المصلحة الخاصة دون وضع فى الاعتبار لمصلحة الوطن وتقدمه(١) .

ولقد انتهى الأمر بهذه الأحزاب جميعها إلى الدرجة التى دفعتها للارتماء فى أحضان القصر تارة ، وفى أحضان الاستعمار تارة أخرى ، وليس ببعيد أن تلتقى مصالح الاستعمار والقصر فى اتجاه واحد ، على الرغم من الخلافات البسيطة بينهما فى بعض الظروف ، إلا أن هناك حقيقة واحدة

(١) د طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢، ٢٠٣ .

كانت تجمعهما وهي أن كليهما كان يقف في الاتجاه الذي لا يتفق مع مصالح الشعب .

وقد ظل الشعب يناضل بروحه الثورية حتى قبل قيام الحرب العالمية الثانية. وقد قامت الحرب في سبتمبر ١٩٣٩ ، فطلبت الحكومة إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، التي تم فيها تسوية بعض الأمور وأعلن فيها انتهاء الاحتلال . وقد ألف الوفد الوزارة أثناء الحرب ، وأجريت انتخابات جديدة في ظل الأحكام العرفية والرقابة ، وقد أخذت حكومة الوفد تسيطر على البلاد وتستجيب لمطالب الإنجليز (١) .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ظهرت تغييرات بالغة الأهمية في العالم أجمع وظهرت حركات التحرر الوطني في الدول المستعمرة . والتابعة في كفاحها ضد الاستعمار ، وقد حدث ذلك في مصر وسوريا ولبنان والهند والصين وكوريا وفيتنام وبورما والملايو .

وقد أخذ الشعب المصري مع بقية ، هذه الشعوب ، يتطلع إلى الحرية ، ويتمسك بماذهب إليه الرئيس « روزفلت » رئيس الولايات المتحدة ، في تصريحه عن الحريات الأربع . في الرأي ، وفي العقيدة ، وفي التحرر من البؤس والفقر ، وفي التحرر من الخوف .

ومع ظهور ميثاق الأمم المتحدة في يونيو ١٩٤٥ — الذي قام على أساس إحترام إستقلال الدول ، وسلامة أراضيها ، وإقرار المساواة في السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة ، والمساواة في الحقوق بين جميع الأمم والشعوب ، والإعتراف بحقها جميعاً في تقرير المصير — زاد الأمل لدى الشعب المصري في إمكانية تحقيق مايسعى ويناضل من أجله وهو تحقيق الإستقلال للبلاد والتخلص من القيود

---

(١) د. طعيمة الجرف ، المرجع السابق ، ص٢٠٢، ٢٠٣

(٢) د. جلال يحيى ، المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٣) — طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٧.

التى فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦.. وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء المصرى فى سبتمبر ١٩٤٥ مفاوضة الدولة الحليفة على الأسس التى يمكن أن يتم الجلاء بمقتضاها ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على مبدأ المفاوضة . ولكن إتضح خلال هذه المفاوضات سوء نية إنجلترا من حيث أنها مازالت تنظر إلى مصر على أنها قاعدة حربية لها فى المنطقة ، و لذلك فقد أصرت على ضرورة بقاء بعض جنودها فى جزء كبير من الدلتا وقناة السويس . وكذلك أصرت على فرض وصاية أبدية على حرية مصر وعلاقتها الدولية ، حيث طالبت بأن يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم عقد أى محالفة ما أو الدخول فى أى حلف قائم تكون أغراضه مخالفة لمصالح أحدهما .

وعلى هذا فلم يكن المشروع الذى إنتهت إليه محادثات (صدقى — بيفن) سابق الذكر يختلف فى كثير أو قليل عن معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولذلك فقد رفض سبعة أعضاء من الوفد هذه الإتفاقية . الملك إستقال إسماعيل صدقى فى ديسمبر ١٩٤٦ . وجاء من بعده النقراشى وحاول جاهداً أن يثنى إنجلترا عن موقفها لكن دون جدوى .

وإزاء هذا الإصرار و التحدى من جانب إنجلترا إتجهت الحكومة المصرية إتجاهاً جديداً فى العمل ، اذ قرر مجلس الوزراء فى يناير ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، وبالفعل تقدم سفيرنا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ يوليو ١٩٤٧ بمذكرة إلى مجلس الأمن يوضح فيها موقف إنجلترا من إحتلال مصر رغم أن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة و هو يعتبر خرقاً للمبدأ الأساسى فى المساواة فى السيادة . وقد طالبت الحكومة المصرية بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان كلية ، وكذلك إنهاء النظام الإدارى السارى فى السودان .

ومن سوء الحظ ، وقف مجلس الأمن من القضية المصرية موقفاً سلبياً دون

وضع حد فاصل لهذه المشكلة مما أدى إلى عودة الوفد المصرى دون التوصل لأى نتيجة .

وقد مرت أحداث خطيرة فى مصر وفى المنطقة العربية كلها بعد ذلك ، لسبب مأساة فلسطين والخيانة التى أدت إلى الهزيمة المنكرة للجيوش العربية فى فلسطين سنة ١٩٤٨ . وكان نتيجة لذلك أن انعدمت ثقة الشعب فى حكوماته وأحزابه وبرلماناته مما أدى إلى إنفصال القاعدة الشعبية عن الجهاز السياسى الرسمى ، وهذا يعتبر خطراً داهماً لاحدله . إذ أدى إلى ظهور الفراغ السياسى الذى عاش فيه الشعب المصرى ، مما ساعد فى ظهور دعايات مغرضة ومسمومة إستغلت فقدان الثقة بالنظام السياسى والاجتماعى القائم .

ونتيجة لذلك ظهرت فئة من الناس ، إستغلت الظروف القائمة ، وعملت على إثارة الفتن الطائفية ، وفى هذا الجو غير الصحى — الذى إنقسم فيه الشعب على نفسه وافتقد القيادة الوطنية المخلصة — أخذ الجهاز الحاكم فى مصر يستخدم أساليب الضغط والإرهاب والتجسس خوفاً من ثورة الشعب .

ومن الحقائق الثابتة أنه متى حدث هناك انفصال بين الواقع الاجتماعى النظام الرسمى الحاكم ، ومتى ظهر صراع واضح بين الحاكم والشعب وكان ذلك مؤذناً باقتراب ساعة الخطر والانفجار .

وقد شهدت البلاد عمليات سخط وغضب ترجمت عنها عمليات القتل والإرهاب التى شهدها عهد حكومة عبد الهادى التى أقيلت لتترك المجال أمام وزارة ائتلافية برئاسة حسين سرى فى ٢٦ يوليو ١٩٤٩ .

وعلى الرغم من إلغاء مصر لمعاهدتها مع بريطانيا فى أكتوبر سنة ١٩٥١ إلا أن ذلك لم يؤثر على القوى الموجودة فى الميدان إلا من ناحية

(١) د . طعيمه الجرف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ وكذلك د . جلال يحيى ص ص ٢٠١ ، ٢٠٢

رفع الروح المعنوية للمصريين وشعورهم بأن الحكومة قد وافقت أخيراً على أن تعلن الرأى الذى صمموا على ضرورة تحقيقه منذ سنوات كثيرة — ولقد كان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بداية الكفاح ضد بريطانيا فى منطقة القنال ، فبدأ العمال المصريون بالانسحاب من المعسكرات وأضرب المتعهدون والموردون . وتكونت كتائب من الفدائيين تعمل فى منطقة القناة ، ووقعت المعارك فى الاسماعيلية وبور سعيد مما اضطر القوات البريطانية إلى عزل منطقة السويس وإخضاعها لحكم بريطانى . وزادت الاضطرابات فى البلاد ، وأصبح القصر مهدداً بالسقوط فى أى لحظة . ثم تطورت الأحداث بصورة خطيرة حتى كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، ودلت المؤشرات على اقتراب حلول الانفجار فى البلاد .

وقد حتمت الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية على مصر ؛ فى يوليو ١٩٥٢ ، أن تغير قيادتها ، وتغير القائمين على شئون الحكم فيها وكان هذا التغيير فى القيادة إيذاناً لتغيرات كثيرة تتصل بالبناء الاقتصادى والاجتماعى للبلاد وتتصل ببنائها السياسى وقوتها العسكرية . لقد كان هذا التغيير يعنى الثورة على الأوضاع السابقة الفاسدة وقد إضطر الثوار ، نتيجة للاوضاع الداخلية والعوامل الخارجية ، أن تسير الثورة فى تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها على خطوات تدريجية ، مستفيدة فى ذلك من الأخطاء التى اعترضت طريق الحركة الوطنية فى مصر ، منذ مجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد سنة ١٧٩٨ ؛ وفى عصر محمد على ، والأخطاء التى إعترضت طريق ثورة أحمد عرابى ، فحركة الحزب الوطنى وثورة سنة ١٩١٩ . وهذه السياسة التدريجية كانت تهدف إلى الوصول إلى تحقيق أمانيها تدريجيا من خلال تفادى الأخطار الخارجية .(١)

(١) د. جلال يحيى ؛ المرجع السابق ، ص ص ٢٠٤ ، ٢٠٥.

ثالثاً : النظام السياسى فى مصر بعد الثورة

ولقد بدأ التفكير فى الثورة فى رأس عدد من الضباط الأحرار الموجودين بين صفوف الجيش، وبدأت هذه الآراء تظهر نظر لتجاوب هؤلاء الضباط مع الشعب فى الكفاح والأهداف . وقد بدأوا فى تأسيس هيئة لهم فى أواخر سنة ١٩٤٩ سميت بالهيئة التأسيسية للضباط الأحرار تحولت فيما بعد إلى مجلس قيادة الثورة، وكان أعضاؤها يمتازون بعمق عقيدتهم وشدة إيمانهم ، فضلا عن الشجاعة والإقدام . هذا ولم يكن لأحد منهم أى أنتماء حزبى سياسى يعوقه عن مباشرة تحقيق آماله وطموح شعبة .(١)

وقد أعلنت الثورة ستة مبادىء أساسية ترتكز عليها هى : القضاء على الاستعمار وأعوانه ؛ والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على الإحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ،وإقامة عدالة إجتماعية ،وإقامة جيش وطنى قوى ؛ وإقامة ديمقراطية سليمة .

ثم أعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ وانتهى بذلك حكم أسرة محمد على التى تولت العرش لفترة تقرب من قرن ونصف قرن وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية ، وظلت للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية وإختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد .

وقد تم جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٣ يونيو ١٩٥٦ حين رحلت عن مصر آخر قوة بريطانية عن مبنى البحرية فى بورسعيد .

---

(٢) المرجع السابق .

وقد حدد بيان القائد العام للقوات المسلحة فى ١٠ديسمبر سنة١٩٥٢ نظام الحكم فى مصر ، بعد سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وإلى حين وضع الدستور الجديد ، فى قاعدة اساسيه هى تركيز جميع السلطات خلال فترة الانتقال فى يد حكومة الثورة . وهذا ماتطلبته الظروف التى قامت فيها ثورة ٢٣ يوليو حتى تستتب الأمور فى البلا وتتجلى المعالم واضحة . وقد صدر فى ١٣ يناير سنة١٩٥٣مرسوم يقضى بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور يتفق مع أهداف الثورة .

وقد صدر الدستور المؤقت فى مارس سنة ١٩٦٤، وحدد نظام الحكم فى مصر على أساس أنها جمهورية رئيسها هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته كما هو مبين فى الدستور وقد أخذ الدستور المؤقت بمبدأ الفصل بين السلطات — كقاعدة عامة — مع إقرار نوع من الرقابة المتبادلة بينها ، وهو فى ذلك يتفق إلى حد كبير مع النظام البرلمانى التقليدى(١).

ويقوم النظام الجمهورى على أساس إنتخاب رئيس الدولة على عكس النظام الملكى الذى يقوم على أساس الوراثة ، أى أن الحاكم (الملك)يرث الملك عن آبائه وأجداده وفقا لنظام وراثة العرش فى الدولة وقد اتضح لنا ذلك من خلال حكم أسرة محمد على لمصر حتى عزل الملك فاروق فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فضلا عن ذلك فإن النظام الجمهورى يهتم بتحديد مدة زمنية لتولى المنصب فلا يجوز أن يتولى الحكام مناصبهم لمدى الحياة(٢) .

ولقد قام المبدأ الأول فى التنظيم السياسى فى جمهورية مصر العربية على رفض حكم الطبقة الواحدة ، وعلى هذا فإنه يرفض مبدأ سيادة

---

(١) د. طعيمة الجرف ،المرجع السابق ، ص ٣٣١ .

(٢) د. محمد كامل ليلة ،القانون الدستورى، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧١ص٥٢٣

طبقة البروليتاريا ، ذلك لأن الديمقراطية السياسية لايمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وعلى هذا فإن الديمقراطية تعتبر هى سلطة الشعب ، وهذا ما قال به ميثاق العمل الصادر فى ماوس ١٩٦٤.

وانطلاقاً من هذا يتضح لنا أن نظام الحكم فى جمهورية مصر العربية يقوم على أساس ديمقراطى اشتراكى ، ويقوم أيضاًعلىنظام تعاون السلطات كما هو الحال فىالنظام البرلمانى ، فهو يقيم كيان الحكومة على أساس التمييز بين وظائف الدولة الثلاث وإسناد كل وظيفة فيها إلى هيئةتختص بها . ولكن دون أن تنفرد بها دون غيرها(١) .

وفى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر الدستور الدائم فى جمهورية مصر العربية ، وقد قام هذا الدستور علىفلسفةسياسية لدولة ديمقراطية إشتراكية ، ترتكز على حكم ذاتى يقوم على دعامتين :

١ — مبدأ جماعية القيادة .

٢ — مبدأ مسئولية القيادات أمام قواعدها الشعبية .

وقد نصت المادة الأولى من الدستورالدائمعلى أن جمهورية مصرالعربية دولة نظامها ديمقراطى اشتراكى تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وأن السيادة للشعب وهو مصدر السلطات .

وعلى هذا يستند الدستور فى البناء الاشتراكى على قوى الشعب العاملة ، وهذا يقصد به أن البناء الاشتراكى يتطلب القضاء على القوى الرجعية التى لاتتفق مصالحها مع مصالح مجموع الشعب نظراً لأنها تحتكر ثروته ،

---

(١) د. محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة ،المكتب المصرى الحديث للطباعة و النشر الأسكندرية ؛ ١٩٦٩ ، ص ٣٥٤ .

وعلى ذلك يتم حل قضية الصراع بين الطبقات بتذويب الفوارق بينها ، ولا يتسنى تحقيق ذلك إلا بشكل سلمى (١).

ومن أجل ذلك فانه ، فى جميع التنظيمات السياسية والشعبية ، كان للعمال والفلاحين نصف المقاعد لأنهم يكونون أكثر من نصف الأمة ؛ وقد ظلت هذه الفئة ردحاً طويلا من الزمان لاتشارك فى الحيـــاة السياسية ، وهذا يتعارض تعارضاً كلياً مع أهم المبادئ الاشتراكية . وقد نص الميثاق على ذلك بقولة : « إن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابدلها أن تمثل » بحق وبعدل القوى المكونة ،للأغلبية وهى القوى التى طال إستغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة ، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . إن ذلك — فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية — ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى النابعة من مصادرها الطبيعة الأصلية».

إن مبدأ سيادة الشعب يتصور السيادة مجزأة على الأفراد المكونين للشعب حالياً فيملك كل منهم جزءاً من السيادة . وكما يقول جان جاك روسو J. Rousseau ، فإن الشعب الذى يتكون من عشرة آلاف نسمة يملك كل فرد فيه جزءاً من عشرة آلاف من السيادة ، وهذا المبدأ يجد أصوله الأولى فى كتابات هذا المفكر السويسرى (٢). حيث أنه يتصور السلطة العامة فى نظريته عن العقد الاجتماعى ، والتى تولدت عن هذا العقد ، على أنها نتاج للإرادات الفردية ، وبالتـــالى فان السيادة التى تعبر عنها هذه السلطة تستقر فى كل فرد من أفراد الشعب .

وترتكز سيادة الشعب — كحقيقة إجتماعية — على مبدأ الاقتراع العام،

---

(١) د مصطفى أبو زيد فهمى ، فى الحرية والاشتراكية والوحدة ؛ دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، ص ٣٠٧

(٢) د. محمد إبو على وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع القانونى والسياسى ، دار مصر ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٣٧٢ .

والتوسيع فيه إلى أبعد الحدود، وتحرير الطبقة الكادحة من تأثير القوى الضاغطة حتى تستطيع المشاركة فى مهام السيادة فى حرية ويسر .

وبطبيعة الحال لم يظهر ذلك فى العهد الملكى فى مصر ؛ ذلك لأن الذى كان يسيطر على السلطة هو الاستعمار ، ورأس المال المستغل ، والاقطاع ؛ وكانوا يباعدون بصفه مستمرة بين الشعب الحقيقى والسلطة .

الدستور وتنظيم السلطات العامة :

نص الدستور الدائم على سلطات ثلاث هى : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، ونوجز فيمايلى هذه السلطات الثلاث(١)

أولا : السلطة التشريعية

ويتولى هذه السلطة مجلس واحد ، هو مجلس الشعب ، وقد نص الدستور الدائم على السلطة التشريعية (مجلس الشعب) ، ويتولى المجلس سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة التنميه الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدوله . فضلا عن ذلك فان المجلس يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كلة على النحو الذى يبينة الدستور.
ويتم تشكيل المجلس عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام . ولايقل عدد أعضائة عن ثلاثمائة وخمسين عضوا ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين . وتكون قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين .

ولقد أباحت المادة (١٠٨) لرئيس الجمهورية فى حالات الضرورة — وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى الأعضاء — أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، وينبغى أن يكون التفويض لمدة محددة ، وتبين فية القرارات ؛ والأسس التى تقوم عليها ، وينبغى أن تعرض هذا القرارات

(١) يراجع فى هذا المجال د. سليمان محمد الطماوى ؛ الوجيز فى القانون الادارى؛ دراسة مقارنة ، القاهره ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٠٩ — ١١٣ .

على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد إنتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض أوعرضت ولم يوافق المجلس عليها ، أفتقدت ما كانت تتمتع به من قوة القانون .

ومن حق رئيس الجمهورية ، وكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق إقتراح القوانين ، ويحول كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصة وتقديم تقرير تفصيلى عنه :ولرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها .

وقد حددت المادة ٨٦ بصفة عامة سلطات مجلس الشعب فذكرت : (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما تمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ...) ويحيط الدستور العضو بالحصانة اللازمة لأداء مهمتة ولمكانتة المرموقة كممثل للشعب فتقول المادة ٩٩ لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمه إتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا باذن سابق من المجلس ، وفى غير دور إنعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس ، ويخطر المجلس عند أول إنعقاد له بما اتخذ من إجراء

فضلا عن ذلك فإن المجلس يتمتع بسلطات واسعة ونوجزها فيمايلى :

١ — لايجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة فى فترة مقبلة إلا بموافقة المجلس .

٢ — الوزراء مسئولون أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة ، ومن حق كل عضو من أعضاء المجلس توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم فى أى موضوع يدخل فى إختصاصاتهم ، وعلى هؤلاء الذين توجه إليهم الأسئلة الإجابة عليها .

٣ — من حق الأعضاء أيضا توجيه إستجوابات إلى السابق ذكرهم من المسئولين لمحاسبتهم فى الشئون التى تدخل فى نطاقهم . ويكون للمجلس الحق

فى سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أوأحد الوزراء أونوابهم . ولايجوز عرض طلب سحب الثقة إلابعد استجواب وبناء على إقتراح عشرة أعضاء المجلس . ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس ، وفى هذه الحالة يجب إعتزال من سحبت منه الثقة من منصبه .

٤ — للمجلس الحق فى تشكيل لجنة خاصة أوتكليف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو للمؤسسات العامة ، أوأى جهاز إدارى أوأى مشروع من المشروعات العامة وذلك من أجل تقصى الحقائق وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية والإدارية أوالاقتصادية ، أوإجراء التحقيقات اللازمة فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة ٥

وبذلك يتضح لنا أهمية الدور القيادى الذى يقوم به مجلس الشعب من إشراف ورقابة على الأجهزة التنفيذية فى الدولة ، فهو بذلك يقوم بمسئولية التشريع والرقابة ، وتقوم الحكومة بمسئولية التنفيذ(١) ٥

ثانياً : السلطة التنفيذية :

تحت عنوان نظام الحكم ، نص الدستور على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيـــد سيادة الشعب واحترام الدستور وسيادة القانون ، وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويتم ترشيح رئيس الجمهورية عن طريق مجلس الشعب حيث يعرض للاستفتاء العام على الشعب (٢).

ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، الذى يشترك مع مجلس

---

(١) د . محمد أبو على وآخرون ؛ المرجع السابق ، ص ٣٧٥ وكذلك د . أحمد سويلم العمرى ، أصول النظم السياسية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ القاهره ، ١٩٧٦ ؛ ص ٣٢٠ .

(٢) الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية (الباب الخامس) الفصل الأول ، (ماده٧٣)

الوزراء فى رسم السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها وفقاً لما يوضحه الدستور (١).

وحتى يكتمل الجهاز التنفيذى يعين رئيس الجمهورية نائباً أو أكثر ويحدد اختصاصاتهم ، وله الحق فى إعفائهم من مناصبهم ، كما له نفس الحق فى تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم .

والحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة .(٢)

ويمارس مجلس الوزراء الإختصاصات التالية :

١ — الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية .

٢ — توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والمؤسسات العامة .

٣ — إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

٤ — إعداد مشروعات القوانين والقرارات ومشروع الموازنة العامة للدولة .

٥ — ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطن ومصالح الدولة .

وهنا تداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فقد نص الدستور

---

(١) المادتان ١١٧ ، ١١٨ .

(٢) المادة ١٥٣.

على تخويل رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون إذا ظهرت هناك حالات طارئة فى غياب مجلس الشعب تستدعى الإسراع فى اتخاذ التدابير على أن تعرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها فى حالة قيام المجلس ، وتعرض فى أول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض ، أو إذا عرضت ولم يقرها المجلس ، يزول بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون ، إلا إذا وافق المجلس على اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة .

ثالثاً : السلطة القضائية :

جاء فى الدستور الدائم أن سيادة القانون هى أساس الحكم فى الدولة وتخضع الدولة للقانون ، ويعتبر إستقلال القضاء وحصانته ضمانين أساسيين لحماية الحقوق والحريات .

وقد ذكرت المادة (١٦٦) « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم بغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى مسئولية العدالة » .

ويحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها وشروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم ، والقضاة غير قابلين للعزل ، وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً .

كما ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويحدد إختصاصاتها ، ومجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية .

أما الهيئات القضائية فيقوم على شئونها مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتم تشكيله وفقاً لما ينص عليه القانون « ويؤخذ رأى المجلس الأعلى فى مشروعات القوانين التى تنظم شئون الهيئات القضائية »(١)

(١) الدستور الدائم ، الفصل الرابع من الباب الخامس .

ولقد استطاعت الثورة أن تحقق الكثير مما قامت من أجله فى شتى مجالات الحياة الاجتماعية ، إلا أن هناك بعض السلبيات التى ظهرت نتيجة لوجود بعض القيادات التى أساءت استغلال مراكزها ، ونتيجة لذلك فقد تسلطت مراكز القوى على الحكم مما أدى إلى انحراف الثورة عن اتجاهها المرسوم . وإزاء هذا كله لم تتحقق الديموقراطية بصورتها الحقيقية التى كان ينبغى أن تكون عليها ، ولذلك فقد تحول نظام الحكم إلى حكم شمولى بعيد كل البعد عن النظام الديموقراطى .

ولذلك فقد قامت ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ بهدف تصحيح مسار الثورة ، والعودة بها إلى مسارها الحقيقى سعياً وراء تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى ، وكان نتيجة لهذه الثورة أن صدر الدستور الدائم سالف الذكر .

وقد استمرت عمليات الإصلاح فى حياة المجتمع وفى مقدمة ذلك القضاء على الحكم الشمولى وإقامة حياة ديمقراطية حقيقية تستند على الديموقراطية الحزبية . وبالفعل تم تكوين أحزاب سياسية فى جمهورية مصر العربية تهدف إلى إثراء الحياة السياسية وعن طريق المشاركة السياسية الحقيقية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى . وقد تكونت فى البداية ثلاثة أحزاب هى : حزب مصر ، وحزب الأحرار الاشتراكيين ، وحزب التجمع الوطنى التقدمى ، ثم تلاهم حزب الوفد . بيد أن هناك بعضاً من هذه الأحزاب قد جنح عن المسار الشرعى الذى ينبغى أن تسير فيه ، فأحتجبت عن مجال الحياة السياسية . وقد ظهر فى الآونة الأخيرة حزب العمل الاشتراكى ، والحزب الوطنى الديمقراطى الذى حل محل (حزب مصر) ، وعلى كل حال فإن تعدد هذه الأحزاب إنما يؤكد على حقيقة وجود النظام الديموقراطى والمشاركة السياسية الحقيقية فى المجتمع المصرى ، ولا شك أن هذا التعدد فى الأحزاب إنما يساعد على تحقيق التفاعل فيما بينها من أجل تحقيق الصالح العام للمجتمع .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

إستدرك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٩	الرابع	areds	areas
١١	التاسع	السيامى	السيامى
٣٧	الرابع عشر	وأولك ص	وأو'ئك
٣٩	الأول	١ —	١ +
٤٤	الثانى عشر	Tutalietianism	Tntalitetrianism
٦٥	الرابع	وتخويلها	وتحويلها
١٦٢	التاسع	الملا نام	المابام
١٧٥	الخامس	ها فيلداه	ها فوداه
١٩٦	السادس	الأحواب	الأحزاب
٢٠٠	الثانى من أسفل	Israel	Israel
٢٧٢	السابع	وتنظم	وتنظيم

رقم الإيداع ١٩٥٨ / ٧٩